نور الدين الموادن



التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبوادي المغربية خلال القرن التاسع عشر: منطقة الشمال الشرقي نموذجا

التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبوادي المغربية

خلال القرن التاسع عشر:

منطقة الشمال الشرقي نموذجا

نور الدين المودن

التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبوادي المغربية
خلال القرن التاسع عشر:
منطقة الشمال الشرقي نموذجا

الكتاب : التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبوادي المغربية خلال القرن التاسع عشر: منطقة الشمال الشرقي نموذجا
المؤلف : نورالدين الموادن
التصفيف والإخراج : مكتبة الطالب/ وجدة – المملكة المغربية

مُقَدِّمَة

الموضوع والمادة المصدرية

يعتبر هذا العمل نتيجة بحث، كان المنطلق فيه دراسة بوادي المغرب خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منه هو الوقوف على خط التطور في جل بوادي المغرب. واستغرق مني جمع مادة الموضوع مدة غير يسيرة، وخلال نقاشات مستفيضة في جلسات علمية مع بعض المهتمين خلصنا إلى أن الخوض في موضوع بهذا الحجم هو عمل مجموعة من الباحثين، وأنه لفهم أكثر استيعابا لواقع البوادي المغربية خلال القرن 19، فالمسألة تمر أولا بالدراسات المونوغرافية، ومن هنا تم اقتراح دراسة المنطقة الشمالية الشرقية للمغرب، وهذا الاقتراح لم يكن له في البداية أية صلة بطبيعة المادة المتوفرة لدي آنذاك.

منذ البداية - اعتبرت ومن منطلق الموقع الحدودي - أن المنطقة ستكون- لا محالة - قد حظيت بحظ وافر من الدراسات والمصادر، وهو الشيء الذي يسمح للباحث بعدم كبح جماح خياله والانطلاق في طرح جملة من الأسئلة والفرضيات، فسيطر الموضوع على بالي وتصدر باقي اهتماماتي الخاصة والعملية.

انطلقت في تدوين جل الأسئلة، وسجلت عددا لا يستهان به منها في كراسات، كما قمت بتحديد لائحة مطولة بالأسر التي كنت أرى أنه بإمكانها المساهمة في حل جزء من الأسئلة أو توجيهي في حالة انعدام الوثائق. وقصدت من الأسر من كنت أظن أن مساهمة أفرادها في الأحداث اليومية للمنطقة ستكون خير معين، معتبرا أن مشاركة أحد أفرادها، كما يتردد على

الألسن، في الحياة الإدارية المخزنية أو العلمية أو الدينية أو السياسية ...قد يخفف كثيرا من مشاق البحث في الخزانات العمومية. غير أن الجواب كان موحدا، قد يبدأ باستفسارات ثم يليه التسويف وينتهي بالأبواب الموصدة، وفي أحسن الأحوال بالدعاء الصالح.

وبدأت مع مرور الوقت والأيام جذوة البحث تتراجع ومعها أخذت تراودني فكرة التخلي عن الموضوع والخوض في غيره. وتم تجديد اللقاء مع بعض الباحثين من أجل بلورة موضوع جديد الهدف لا صلة له بالدراسات المونوغرافية، وخلال المناقشة، كان التوجه نحو البحث عن المادة المصدرية من خلال عمليتين: الأولى هي مناقشة الموضوع مع بعض الزملاء عسى أن يثمر وليدا. والعملية الثانية تتجلى في البحث في الخزانات العمومية بعيدا عن المنطقة.

خطوات جمع باقي المادة.

الوثائق الفرنسية:

وعيا مني بأهمية ذخائر الخزانات الفرنسية، وهذا بحكم إقامتي بفرنسا خلال مدة إنجاز دبلوم دكتوراه السلك الثالث، فقد اعتبرت أن العودة إليها مسألة ضرورية، وانطلقت على أساس تجميع المادة في بداية الأمر دون تنسيق مسبق، بل الهدف هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات تهم المنطقة الحدودية خلال القرن 19 وبداية القرن 20. فتحصل لدي ما يلي:

وثائق أرشيف ما وراء البحار بإيكس:

تعتبر المادة المصدرية الخاصة بالمغرب معدودة مقارنة بمثيلتها الخاصة بالجزائر وتونس، وما توصلت إليه هي مقالات مرقونة لميشو بيلر-Michaux (Bellaire) وهي أصل أغلب ما نشر له، ويتعلق الأمر بعادات وتقاليد القبائل المغربية أو النظام المالي والضريبي...

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية:

يتميز بأهمية تقارير القناصل والممثلين الديبلوماسيين الفرنسيين بالمغرب، ويضم تقارير لقناصل فرنسا في موكَادور، الدار البيضاء، مازكَان والرباط، وهي مجتمعة تحت عنوان **"المراسلات القنصلية السياسة"**، وهذه التقارير ترتكز على العلاقة بين القواد والقبائل وبين هؤلاء والمخزن، أي تغطية الأحداث السياسية للمناطق التي تقع تحت نفوذ القنصل، وفائدتها تبدو محدودة نظرا لطغيان الجانب الذاتي لمقرريها وبعدهم عن مسرح الأحداث كما أنها تحمل لهجة تحقيرية لسكان المناطق التي كتبت عنها. وهذا الأرشيف قد يفيد في حالات المقارنة بين المنطقة موضوع الدراسة وباقي المناطق.

أرشيف فانسن:

تطلب مني الأمر هنا أن أعتمد على فهارس الوثائق التي يتوفر عليها الأرشيف العسكري، وحتى أتمكن من استيفاء ما أمكن من المعطيات التي لها صلة بالموضوع قمت بتصوير قسط منها وهو الأمر الذي تطلب رصيدا ماديا فاق بكثير ما كنت أتصوره في حين أن حجم الغنيمة، مقارنة بالمصاريف، كان محدودا.

وما يضمه الأرشيف يقع أحيانا في ورقات متعددة وأحيانا أخرى في أسطر محدودة، بل قد يكون سطرا واحدا كما هو حاصل في بعض البرقيات، ويتناول قسم من هذا الأرشيف مواضيع مختلفة موزعة على الشكل التالي في مئات من الملفات والعلب، وموزعة على عدد من المواضيع أولها يحمل عنوان "علاقات فرنسا مع المغرب، البعثات العسكرية، العلاقات و الحدود الجزائرية المغربية(1805ـ 1912) " وهي تحت رقم 3H :

3H1: دراسات واستكشافات: معلومات جغرافية، سياسية اقتصادية وعسكرية (1805 ـ 1877).

3H2 :جرد تاريخي محرر من طرف ضباط البعثات بين سنة 1877 ـ 1912 وهي تقارير موزعة على النحو التالي:

- 1878 ـ 1879.
- 1880 ـ 1883.
- 1884 ـ 1885.
- 1886ـ 1889.
- 1890 ـ 1892.
- 1893.

3H15: تقارير البعثات أثناء مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906).

3H19: قضية فكَيكَ (1881 ـ 1899)، الحدود بموقع عجرود (1883 ـ 1903)، مراسلات بشأن الطبيب لينارس (Doc. Linarès)، الأعمال الجغرافية للضابط لاراس (Larras).

3H20: الاضطرابات بعمالة وجدة (1886ـ 1897، 1907 ـ 1909)، التنظيم العسكري للحدود الجزائرية المغربية (1904 ـ1911).

3H21: دراسات ونقط واستكشافات ومونوغرافيات مدونة من طرف ضباط البعثة، ومشاريع احتلال المغرب من طرف القسم الخاص (1880 ـ 1893)

3H22: المواضيع نفسها (1899 ـ 1904).

3H30: برقيات من وجدة: أكتوبر ـ دجنبر 1907.

أما القسم الآخر من الوثائق فهي ضمن "وثائق خاصة بقسم وهران" وتحت رقم 1H :

1H1045: تقارير عديدة عن معركة إسلي، والعمليات العسكرية بالمغرب خلال سنتي 1844و1859، الأحداث والمعطيات التاريخية والسياسية المنجزة بالمغرب خلال سنة 1882، احتلال كَورارة وتوات...المصالح الأوروبية والعمليات العسكرية .1909

1H1046: العمليات العسكرية بمنطقة وهران وأيضا ضد بني يزناسن (1852، 1854، 1857، 1860)، تقارير عن العمليات العسكرية للجنرال مارتنبري (Martimprey De) ضد بني يزناسن (1859)، مراسلات حول قضايا متفرقة.

ملاحظة حول هذه الوثائق الفرنسية:

يتضح من خلال هذه التقارير المنجزة عن المنطقة وأساسا تلك التي يتضمنها أرشيف فانسن قد حكمها خط واحد منظم بشكل لا يدع مجالا كبيرا لذاتية المقرر، ويسهل على المهتم أن يستشف ذلك عند مراجعة المعطيات التي تناولت موضوع القبائل، فالمعلومات الواردة في هذا الشأن تبدو موزعة على أربعة محاور:

الأول يهم المعطيات السياسية والإدارية للقبيلة.

الثاني ويتناول الجانب الديني لسكان القبيلة.

الثالث وهو خاص بقضايا اقتصادية.

والقسم الرابع يتناول مواضيع مختلفة.

وفي هذا الإطار، وبمحض الصدفة عثرت على وثيقة تهم تنظيم تقارير البعثات العسكرية وتحتوي على عدد من الأسئلة، وهي على شكل استمارة [1]، مما يدل على أن عمل البعثات العسكرية كان يتوخى منه الدقة بأكبر قدر ممكن، ولعل هذا هو أصل الاختلاف بين تقارير أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وتقارير وزارة الحرب، فالأولى كانت تعتمد على أفراد، من تجار ومخبرين مغاربة وأجانب، غير مختصين يزودون القناصل بأخبار المناطق، كما أن القناصل يجمعون ما يروج بين الناس من أخبار دون تمحيصها [2]، في

[1] أثبتنا هذه الوثيقة في الملحق.

[2] "من خلال ما يروجه سكان القبائل الداخلية الذين قدموا لبيع منتوجهم فإن العديد من المآسي تقع من جراء تعسفات قواد قبائلهم ".C.P.C، Nouvelle série180 ، ج 1، رقم 180. موكَادور في 12 ماي 1894. ص 11.

وفي تقرير آخر للقنصل يضيف أنه توصل هذا اليوم من المراسل الرسمي للقنصل ويدعى مخلوف بن موح بتقرير يخبره فيه أنه:" لاحظ ليلة البارحة عددا من السكان قادمين من تافيلالت ومن بينهم شخص أخبرني أن اسمه الحاج عبدالله سيد العيسوي، وهو قادم من

حين كان أفراد البعثات العسكرية يخضعون لتدريب وتكوين يضمنان فعالية أكثر، خاصة أن هذه التقارير كانت تنبني عليها الاستراتيجية العسكرية الفرنسية.

من هذا المنطلق شكلت الاستمارة التي كانت تعمل بها البعثات العسكرية موضوع مراسلة بين وزارة الخارجية والحرب حيث طالبت الأولى في مراسلة بتاريخ 20 أكتوبر 1904 تزويدها بعشرين نسخة ستعمل الوزارة على إرسالها لممثلها بطنجة وهو تايلنديي (Taillandier St.René) الذي سيوزعها على من يراه من بين الفرنسيين المقيمين بالمغرب مؤهلا ليقوم بتعبئتها [1].

المصادر المغربية:

المصادر المخطوطة:

شكلت هذه المصادر الإطار العام للموضوع، وقد رجعت في هذا الجانب إلى ما تمكنت من الحصول عليه من قسم المخطوطات بالخزانة العامة [2]، ومن بينها نذكر، **الرحلة الوجدية** أو انتحار المغرب بيد ثواره

تافيلالت ...وأضاف ذلك العربي أن حوالي ثلث سكان تافيلالت قد هلكوا من جراء المجاعة ...". C.P.C.، Nouvelle série180، ج.2. موكَادور في 30 يوليوز 1884ص ص.90-91.

كما أنه تطغى على هذه التقارير كلمات تدل على عدم الدقة منه مثل، يحتمل، وأظن، و من الممكن ...وهذا على عكس أغلب التقارير العسكرية.

(1) أ. فنسن، تحت رقم 102: شكلت هذه الاستمارة محور عدد من المراسلات بين مصالح مختلفة للوزارتين.

(2) شكلت بعض المخطوطات مواضيع أبحاث عد من الباحثين المغاربة عن طريق تحقيقها أو التقديم لها ...وقد فضلت الرجوع إلى الأصول وسبب ذلك:1 ـ ذاتي حيث تمكنا من الحصول على نسخ من المخطوط، 2 ـ موضوعي يتمثل في أن بعض الدراسات قد تغطي حيزا من الموضوع وتغفل جانبا أكون في حاجة إليه أكثر من غيره.

للحجوي رقم ح123، ويتضمن ـ إلى جانب المواقف الشخصية لصاحبها ـ إشارات تهم بعض الأحداث التي عرفتها المنطقة، وكتابي المشرفي **الحلل البهية** ...د1463 و**نزهة الأبصار**...ك579.

واعتمدنا على بعض المؤلفات الخاصة بالنوازل ومنها **رفع الالتباس** عن شركة الخماس د1862ض.م. وكشف القناع في **تضمين الصناع** د2198ض.م. للمعداني.

الوثائق:

وتتوزع بين وثائق الخزانة الحسنية ووثائق خزانة تطوان وسجلات المحكمة الشرعية بوجدة ووثائق خاصة.

وثائق الخزانة الحسنية:

تضم وثائق وكناشات الخزانة الحسنية رصيدا يسمح، في أغلب الأحيان، بالإحاطة بجزء من جوانب الموضوع، ويمكن من خلالها الوقوف على الجانب الإداري والسياسي والاقتصادي...، الشيء الذي سمح لي باقتحام مجال كنت أتخوف منه سابقا وهو وضع خرائط ورسوم بيانية ...مما قد يسهل إلى حد ما الخروج ببعض الاستنتاجات على الرغم من بعض الثغرات التي يحتمل أن يتم تجاوزها استقبالا.

خزانة تطوان:

فإنه قد تمت الاستفادة من بعض الإشارات عن المنطقة التي تتضمنها بعض المحفظات، وهي إشارات جاءت ضمن مراسلات بين السلطانين الحسن الأول وعبدالعزيز وممثل المخزن الطريس.

الوثائق الخاصة:

وهي وثائق متنوعة ومتعددة أمدنا بها أساتذة زملاء وطلبة باحثون وكان من بينها وثائق أصلية، وتتوزع هذه الوثائق بين كناشات وحوالات ووثائق وعقود وظهائر ...

من بين الكناشات، كناشات المحكمة الشرعية، وتضم إشارات تهم بعض جوانب سكان المنطقة في إطار معاملاتهم اليومية.

أما الحوالات الحبسية الخاصة، وهي تغطي عموما فترتين، فالقسم الأول يمتد من سنة 1225هـ/ 1810م-1811م إلى سنة 1238هـ/ 1822م-1823م، والقسم الثاني يغطي الفترة الممتدة من سنة 1305هـ / 1887م-1888م إلى سنة 1311هـ/ 1893م-1894م، هذا إلى جانب حوالات تهم سنوات معينة مثل حوالة توزيع المياه التي تعود إلى سنة 1150هـ/ 1737م1738م، وأخرى تعود لسنة 1218هـ/ 1803م-1804م.

تأتي هذه الحوالات أحيانا في ورقة واحدة وتهم موضوعا معينا مثل مسألة توزيع الماء، أو تذكر موضوعا واحدا مثل تعيين شخص لمهمة تحصيل أو صرف مال الأحباس ...وفي حالات أخرى تأتي في أكثر من ورقة واحدة. ويختلف القسم الأول عن الثاني من حيث طريقة ضبط مال الأحباس، ففي القسم الأول كانت طريقة تسجيل "مداخيل وصائر" الأحباس يتم عند نهاية كل سنة، أي في أواخر شهر ذي الحجة من كل سنة، في حين سجل في القسم الثاني من الحوالات "المداخيل والصائر" في كل شهر.

ونظرا لأهمية هذه الحوالات فقد حاولت استغلالها بشكل كبير، وركزت على بعض الإشارات الواردة في بعضها لدرجة الإطالة أحيانا، وسبب ذلك مرده إلى أن هذه الحوالات مثل التي تناولت مسألة "بناء الرحى" تعتبر

نادرة في المجال، فهي تدل على أن تاريخ المغرب ليس وصفا وارتسامات بل أيضا أرقاما، وعلى سبيل التذكير هنا، يلاحظ أن البحث في مجال أدوات الإنتاج هي من اهتمامات حتى المؤرخين الأجانب والذين اشتكوا من صعوبة تقدير حقيقة الأدوات المستعملة في الإنتاج خلال مراحل متعددة من التاريخ الأوربي "وهذا راجع إلى عدم وجود وصف دقيق لهذه الأدوات ...فالمؤرخ، ومع كامل الأسف لا يجد في النصوص إلا بعض الكلمات ـ تهم ذلك ـ لا أكثر.." [1].

أما باقي الوثائق فهي تهم القبائل التالية:

بني يزناسن.

بني بوزكَو.

آل ارشيدة.

الكرارمة.

الرواية الشفوية:

اعتبرت منذ البدء في انشغالي بهذا العمل أن الوثيقة هي أساس عملنا، وأهملت الرواية الشفوية، لكن مع مرور الوقت تبين لي في لقاءات مع بعض الشيوخ أن للرواية الشفوية مكانتها، فقد سمحت لي لقاءات متكررة مع بعض الأفراد من استجلاء بعض الغموض الذي ورد في عدد من الوثائق وأيضا من تصحيح بعض الأخطاء التي كانت تصاحب طريقة قراءة بعض المصطلحات التي ترد في بعض النصوص، لقد كانت الرواية الشفوية بمثابة معين في بعض مراحل البحث.

---

[1] بهذه الخلاصة، أنهى دراسته لدور الطاحونة في المجتمع الفرنسي.

Duby, G., **L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médieval**. Flammarion , 1977, t.1, p.79.

لذا عملت على استجواب بعض الأفراد من مختلف قبائل المنطقة إما بشكل منفرد أو على شكل مجموعات حينما تسمح الظروف بذلك لإضاءة بعض جوانب الموضوع.

الكتابات المنهجية:

اعتمدنا في هذا الإطار على دراسات معينة، وهي مؤلف رزوق (م.)، **دراسات في تاريخ المغرب**[1]، ومن المواضيع التي أفادتنا:

أ- التواصل الحضاري بين أقطار المغرب العربي.

ب - ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ الأمة العربية " المغرب في القرنين 16-17 نموذجا".

ج - دور الكناشات في الكتابات التاريخية المغربية.

د - قضية الرق في تاريخ المغرب.

ومؤلفه، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب الأقصى خلال القرنين 16م-17م**، ومن بين مواضيعه، المعطيات الخاصة:

أ- الميادين الفلاحية والصناعية والإدارية .

ب - المساجد والفقهاء أعمدة الحياة الدينية.

وأخيرا اطلعنا على دراسة ديبي (Duby)، **الاقتصاد القروي**، وهو مؤلف في جزئين[2].

---

(1) رزوق محمد، **دراسات في تاريخ المغرب**.دار إفريقيا / الشرق، الدارالبيضاء، 1991.
الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 - 17. دار إفريقيا / الشرق، الدارالبيضاء، 1991.

(2) Duby , G.، م.س.

الموضوع:

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند مستوى التطور الذي كانت عليه بوادي المنطقة التي تميزت بوجودها في موقع حدودي، الشيء الذي سيفرض عليها أن تتعامل مبكرا -مقارنة بباقي مناطق المغرب- مع قوى الاستعمار، وأساسا مع القوى الفرنسية. وإذا كانت النتيجة قد حسمت لصالح الدخول الفرنسي لوجدة سنة1907، فإنه كان من اللازم الوقوف عند الأسباب التي ساهمت في ذلك، وفي رأيي أنها تتجلى في عوامل -ذاتية وموضوعية- متداخلة، وكانت بسبب ضعفها أو عدم تطورها وراء انهيار المنطقة أمام الاستعمار.

ولاستجلاء عناصر الموضوع تناولته على الشكل التالي:

تناولت في الباب الأول الإطار الاجتماعي لقبائل المنطقة، وقسمته إلى خمسة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول تقديما لمنطقة الشمال الشرقي أبرزت فيه الإطار الطبيعي والمناخي للمنطقة وذلك بهدف إبراز الظروف التي تحكمت في أنشطة المنطقة خاصة وأننا أمام مجتمع فلاحي. أما الفصل الثاني فخصصته لمفهوم القبيلة ولتتضح الصورة أكثر عمدت إلى تناول قبائل المنطقة بالدراسة بحسب مواقعها الجغرافية، ثم انتقلت في الفصل الثالث إلى توضيح مكونات كل قبيلة من قبائل المنطقة، وأبرزت في الفصل الرابع مختلف المؤسسات التي تسهر على تسيير وضبط العلاقة بين أفراد القبيلة، وجاءت دراسة السكان ونمط عيشهم في الفصل الخامس في إطار محورين: الأول خاص بالسكن والثاني يهم السكان حيث تناولت هذا الأخير من خلال المعطى الديمغرافي مع توضيح مختلف العوامل المؤثرة فيه.

أما الباب الثاني المعنون بالحياة الاقتصادية، فوزعته إلى فصلين حيث أبرزت في الفصل السادس الخاص بالبنية الاقتصادية الإطار الذي يتم فيه الإنتاج سواء من خلال توضيح النظام العقاري للأرض أم من خلال إبراز طرق استغلال الأرض والإنتاج: أدوات الإنتاج والدورة الزراعية ونظام التخزين والري. وفي الفصل السابع تناولت التجارة وأبرزت مختلف ميكانيزماتها سواء تعلق الأمر بالنقود أم بسعر الصرف أم بالأسواق والمبادلات التجارية الداخلية منها والخارجية.

أما الباب الثالث والأخير، الذي عنونته بالحياة اليومية للسكان فقد قسمته إلى فصلين، حيث تتبعت من خلال الفصل الثامن مستوى عيش السكان والأجور والأسعار والتراتب الاجتماعي، وفي الفصل التاسع تناولت طبيعة العلاقة بين الحاضرة وبواديها في مستويات مختلفة.

وقد أنهيت البحث باستنتاج وتساؤلات على اعتبار أن عددا من النقط لازالت تتطلب المزيد من البحث فيها.

ملاحظة أولية:

لقد حاولت خلال الخطوات التي رسمتها لدراسة هذا الموضوع أن أتجنب قدر الإمكان السقوط في العمل التنظيري وولجت التدقيق في البحث التاريخي المونوغرافي الصرف. وكان بالإمكان أن أقف طويلا - ومجددا - عند عدد من المفاهيم مثل البادية، الحاضرة، السيبا، المخزن، القوى المنتجة ووسائل الإنتاج...وأعتمد المقاربات السوسيولوجية المختلفة المشارب - إثنوغرافيا، أنتربولوجيا -، لكن وربما - وقد يكون ذلك خطأ - بسبب الرغبة في الإسهام في إحداث تراكم معرفي عن بعض القضايا التي لم ينتبه لها سابقا، فضلت قدر المستطاع تغليب الوثيقة والمصدر على الجوانب الأخرى.

إن الدافع إلى الاهتمام بالمحاور الواردة في البحث قد تحكمت فيها قضية أساسية تتمثل في غياب دراسة تهم الموضوع، كما أن بعض الإشارات الواردة في بعض المراجع الأجنبية تحمل في طياتها نظرة تحقيرية لسكان المنطقة، فمن هنا حاولت أن أميط اللثام عن بعض النقط متوخيا جهد الإمكان الموضوعية.

وهكذا جاء هذا العمل موزعا في قضايا ونقط نال بعضها حظه من الدراسة في حين كان مصير بعضها خفيف الملامسة ...فلنتبع خطوات هذه الدراسة من خلال فصولها !

الباب الأول

الإطار الاجتماعي لقبائل المنطقة

الفصل الأول: **تقديم لمنطقة الشمال الشرقي للمغرب ـ الإطار الطبيعي والمناخ.**

الفصل الثاني: **القبيلة.**

الفصل الثالث: **الأجزاء المكونة للقبيلة.**

الفصل الرابع: **نظام الميعاد وبولرباع واللف.**

الفصل الخامس: **السكان ونمط عيشهم.**

الفصل الأول

تقديم لمنطقة الشمال الشرقي للمغرب

الإطار الطبيعي والمناخي:

يحد المغرب الشرقي من الجهة الغربية بالريف الشرقي والأطلس المتوسط الملتوي والأطلس الكبير، أما من الجهة الشرقية فيحد بالحدود المغربية الجزائرية، أما من جهة الشمال فيحد بالبحر الأبيض المتوسط، ومن جهة الجنوب فيحد بمرتفعات تالسينت. أما المنطقة ـ التي هي موضوع البحث ـ فتحد من الغرب بحد طبيعي هو واد ملوية الذي ساهم بشكل كبير في الحد من العلاقات بين قبائل ضفتي الوادي، ومن الجنوب فتحد بالهضاب العليا الشمالية، ومن الشمال فيحدها البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق فتحدها الحدود المغربية الجزائرية.

1-منطقة شمالية الموقع جنوبية المظهر.

تتميز منطقة الشمال الشرقي بقساوة المناخ و تنوع التضاريس، وينفرد مناخ شرق المغرب عموما عن مناخ باقي المناطق المغربية بكونه يتأثر بثلاثة مركبات جغرافية مختلفة:

• التأثير الصحراوي لكون جل الإقليم منفتحا بشكل مباشر على الجنوب ويشمل هذا العنصر خاصة العنصر الحراري المتمثل في الرياح الساخنة التي تأتى من الجنوب والتي تسمى محليا بالشركَي، و تأثيرها يمتد إلى أقصى الشمال، وتقوم بالرفع من درجة حرارة الهواء وبالرفع من نسبة

التبخر والنتح مادامت هذه الرياح جد جافة، فإنها تؤثر سلبا في المنتوج الزراعي والحيواني.

• التأثيرات المحيطية، والتي رغم الحاجز الذي تكونه جبال الأطلس المتوسط والريف، فهي تسمح بوصول التساقطات وإن كانت جد ضعيفة مقارنة بالكميات التي تنزل بالمناطق الغربية من المغرب.

• التأثيرات المتوسطية، وهي جد محدودة وتقتصر فقط على الشريط الساحلي، ويمكن حصرها على أبعد تقدير في سلسلة الهورست أي أن مناطق كثيرة من شرق المغرب لا تستفيد من التساقطات نظرا لوجود جبال بني يزناسن التي تعتبر الحاجز الأول، وسلسلة الهورست التي تعتبر الحاجز الثاني. لذا فإن قلة الأمطار ستحد من انتشار الزراعة في الهضاب العليا.

تتلقى أغلب محطات شرق المغرب كميات مطرية ضعيفة لا تتعدى 400 ملم سنويا في المتوسط باستثناء المحطات الموجودة بمناطق أقصى الشمال والموجودة فوق المرتفعات كجبال بني يزناسن وجبال الزكارة و كَعدة دبدو التي تفوق فيها كميات الأمطار 400 ملم سنويا وهذا ما سيساعد السكان على الاستقرار بهذه المناطق و القيام بالزراعة الكثيفة.

كميات التساقطات في بعض محطات شرق المغرب [1] :

اسم المحطة	الارتفاع (متر)	متوسط التساقطات السنوية (ملم)	فترة التسجيل
بركان	140	362	1966-1933
أحفير	250	429	1966-1933
عين ألمو	1300	616	1966-1933
وجدة	468	335	1966-1933
تاوريرت	390	237	1966-1933
العيون	610	276	1966-1933
دبدو	1100	355	1966-1933
جرادة	1015	259	1966-1933
عين بني مطهر	920	246	1966-1933

يمكن أن نستخلص من هذه الأرقام أن كميات التساقطات تتناقص عامة كلما اتجهنا نحو الجنوب و ذلك للأسباب التي سبق ذكرها.

يسيطر على مناخ شرق المغرب القارية [2] رغم قربها من البحر الأبيض المتوسط، فالتأثير الحراري الشبه المداري غالبا ما يصل إلى أقصى شمال المنطقة أي إلى الشريط الساحلي، ويمكن التمييز بين فصلين مختلفين، فصل الصيف الساخن ويمتد عادة من منتصف شهر مايو إلى أواخر شتنبر، وفصل بارد ويمتد من دجنبر إلى فبراير، ثم فصلي الاعتدال: الخريف و الربيع ذوي الامتداد القصيرـ أقل من ثلاثة أشهرـ.

---

[1] Laouina , A., **Ressources en eau du Maroc – domaine du Rif et Maroc oriental**. Ed. Du Service Géologique du Maroc, Rabat.1971,pp. 227, 236 , 273 , 294.

[2] أشكر الأستاذ الصدق الذي أمدني بهذه المعلومات قبل نشرها.

أما التوزيع المجالي للحرارة فيمكن التمييز بين قسم شديد القساوة ويوجد في الجنوب (الهضاب العليا)، وقسم آخر أكثر اعتدالا ويوجد في السهول الشمالية(تريفة)، ويقسم المهتمون بالمنطقة [1] هذه الجهة إلى:

- المجال نصف القاحل على الساحل.
- المجال القاحل يبدأ على بعد 50 كلم على الأكثر.
- المجال الصحراوي يبدأ على بعد يتراوح ما بين 200 – 300 كلم من البحر.

2–تنوع الوحدات التضاريسية بشرق المغرب

يتميز القسم الشمالي الشرقي للمغرب بوحدات تضاريسية متنوعة من سهول وأحواض وهضاب وجبال وهذه الوحدات تختلف من حيث الارتفاع والانخفاض ومن حيث الموقع من الناحية الطبوغرافية،وانطلاقا من الشمال نحو الجنوب، ويمكن تلخيص الوحدات التضاريسية إلى:

- سهل السارِكَ وهو الشريط الساحلي لايتعدى عرضه 3 كلم ويمتد على طول 15 كلم من واد كيس شرقا ـ الذي يعتبر في نفس الوقت الحدود الدولية للمغرب من جهة الشرق كما نصت عليه معاهدة للامغنية ـ إلى واد ملوية غربا.
- تلال أولاد منصور التي تمتاز بارتفاعها الضعيف ولا تشكل أي عائق بالنسبة للتواصل.

---

(1) العوينة، عبدالله، **تقديم طبيعي عن منطقة الشمال الشرقي**. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، ندوة: المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر. أيام 13 ـ 14 ـ 15 مارس1986، ص. 21 ـ 28.

• سهول تريفة الشاسعة (40000 هكتار تقريبا) التي تأخذ شكل مربع منحرف، قاعدته الكبيرة تتكون في الجنوب من قدم جبال بني يزناسن وأضلاعه من وادي كيس شرقا و ملوية غربا.

• جبال بني يزناسن وتتجه من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي على امتداد 80 كلم. أما عرض هذه السلسلة فيتراوح ما بين 7 إلى 25 كلم وتوجد بها أعلى قمة بشرق المغرب تصل إلى 1572 م (راس فوغال)، ويقل الارتفاع كلما اتجهنا شرقا نحو الحدود المغربية الجزائرية لتصل إلى 600 م، ثم غربا نحو ملوية حيث يصل الارتفاع إلى 400 م.

• سهول ممر وجدة تاوريرت وتمتد من الحدود المغربية الجزائرية إلى واد زا (صاع)، ويتشكل هذا الممر من عدة وحدات طبوغرافية صغيرة من الغرب إلى الشرق، منها سهل أنكَاد ويليه سهل النعيمة و سيدي بوهرية ثم سهل العيون وتتخلل هذه السهول تلال يتراوح ارتفاعها بين 600 و 700م.

• سلسلة الهورست وهي عبارة عن شريط جبلي يتراوح عرضه بين 20 و30 كلم وتمتد من سهول جرسيف غربا إلى الحدود المغربية شرقا، وتتكون من الكتل الجبلية التالية انطلاقا من الغرب نحو الشرق: بني شبل ثم بني كولال التي يخترقها واد زا ثم جبال جرادة (بني يعلى وبني بوزكَو و الزكارة) وأخيرا مرتفعات تيولي وبوبكر. ومتوسط الارتفاع في سلسلة الهورست تصل إلى 1200م وتبلغ أعلى نقطة 1400م في جبل حمزة بالقرب من الحدود المغربية الجزائرية.

• قعدة دبدو وتبرز هذه الكتلة كحاجز أمام الانبساط الشديد الذي يميز سهل تافراطا، وقد ساعد هذا الارتفاع الهام للهضبة المائدية في ارتفاع كمية التساقطات المحلية مقارنة مع باقي الوحدات الجغرافية المحيطة بها.

• الهضاب العليا تقع جنوب سلسلة الهورست و هي عبارة عن أراض جد شاسعة يبلغ متوسط الارتفاع فيها 900 م ويخترق الهضاب العليا الشمالية واد الشارف الذي يتغير اسمه عند مركز عين بني مطهر حيث يتغذى بعيون عين بني مطهر فيصبح اسمه الواد الحي وعندما يصل إلى زاوية الحمزاويين عند أولاد بختي يتغير اسمه حيث يأخذ اسم واد زا (صاع)، وتطغى الرتابة على الهضاب العليا التي تمتاز بالانبساط إذا ما استثنينا بعض التلال الشاهدة التي تظهر هنا وهناك.

لقد كان للظروف الطبيعية سواء الطبوغرافية أم المناخية دور كبير في التوزيع البشري في شرق المغرب بحيث تعرف المناطق التي تستقبل كميات مهمة من الأمطار استقرارا مبكرا وكثافة سكانية مرتفعة أما المناطق الجبلية فكانت حصنا طبيعيا ومنطقة جدب للسكان.

الفصل الثاني

القبيلة

مقدمة:

شكل "مفهوم القبيلة" أحد السمات الأساسية للعديد من الدراسات الأوربية التي اهتمت بالبوادي المغربية منذ بداية الوجود الفرنسي في الجزائر، وعلى الرغم من قرب المنطقة الشرقية عموما من مركز الوجود الفرنسي، فإنها لم تحظ بنفس الاهتمام الذي حظيت به مناطق مغربية أخرى مثل الجنوب المغربي من خلال دراسات ر.مونطانيي (Montagne) وأهمها:

البربر والمخزن في جنوب المغرب [1]، والحياة الإجتماعية والسياسية للبربر [2].

هذا إلى جانب مقالاته حول مختلف مناحي الحياة لسكان المنطقة، التي كانت قد لقيت في البداية معارضة من قبل الأكاديميين في فرنسا، ثم كتابات ج.بيرك (Berque) التي من بينها دراسته حول سكساوة [3]ومقالته حول مفهوم"القبيلة" في شمال إفريقيا[4]، ثم أعمال د.م.هارت (Hart) ومن بينها دراسته لآيت ورياغر بالريف [5] وبعض المقالات التي تصب في نفس الاتجاه.

---

(1) Motagne, R., **Les berbéres et le Makhzen dans le sud marocain**. Paris, Alcon , 193

(2) Montagne , R., **La vie sociale et la vie politique des berbéres**. Paris, 1931.

(3) Berque, J., **Structures sociales du haut-atlas.** Paris, 1954.

(4) Berque, J., **Qu'est ce qu'une " tribu africaine ? "**. In Eventail de l'histoire vivante – Hommage à Lucien Fébvre, t.1 Paris, 1953,pp.260-271

(5) Hart, D.M., **The Ait waryaghar of the Moroccan Rif**. Arizona, The University of Arizona press, 1976.

إن هذه الدراسات، أتت في أغلبها تتويجا لأعمال العديد من البعثات الاستكشافية التي سعت إلى وضع تصانيف للبلاد، لمدنها وزواياها، ولمعرفة أصولها وتفرعاتها، ولدراسة مؤسساتها وعاداتها، أي بشكل عام ضبط المكان الذي قد يأتي يوم يصبح من الأساسي أن يعملوا فيه [1].

لقد أسندت مهمة القيام بهذه الدراسات للعديد من "الضباط والإداريين الذين اكتسبوا مع مرور الزمن أسماء ومراكز في مجال البحث...ومن بين المتأخرين منهم دوكاستري (DeCastries)، لاشابيل (De La Chapelle)، دوتي (Doutté) وأقربهم منا مونطانيي (Montagne) "[2].

1-القبيلة ومكوناتها:

أ- القبيلة:

تناولت بعض الدراسات مفهوم القبيلة المغربية من زاوية سوسيولوجية في إطار الدراسات الأنتربولوجية معتمدة إما على المقاربة الإثنوغرافية أو على نظرية الانقسامية، وانطلقت في بداية الأمر في محاولة تحديد اصطلاحي للكلمة اعتمادا على بعض المصادر وعلى رأسها دراسات ابن خلدون للوقوف على الأصول و الروايات المحلية لمعرفة التطورات و المآل.

---

(1) Michaux-Bellaire, E., Service de renseignement de RABAT.1925.cité par: Berque, J., **Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine**. Annales E.S.C,1956. p.302

(2) من 566 إحالة من الأعمال الأنتربولوجية المونوغرافية حول مناطق المغرب وذلك قبل سنة 1965، يذكر أدام أ. ((.Adam (A) في بيبليوغرافيته أن 354 عنوانا (أي 5،62 في المائة) اهتم بالمناطق الجبلية، و133 عنوانا (أي 5،23 في المائة) تناول المنطقه الشبه صحراوية والصحراوية، و 79 عنوانا (أي 14 في المائة) فقط اهتمت بالمناطق السهلية.

khatibi, A., Bilan de sociologie au Maroc. Rabat, 1968. Cité par Pascon, P**.,** **Segmentation**, **stratification dans la société rurale**. B.E.S.M, 1979.p.106

واتضح منذ البداية أن المشاكل التي يثيرها المصطلح هائلة، فالصعوبات الإمبريقية لمفهوم "قبيلة" تأتي، وعلى ما يبدو، من أن هذا الشكل العام الذي تبرز لنا من خلاله العلاقات الاجتماعية النموذجية لبعض المجتمعات لا يفصح لنا إلا على المظهر من تلك العلاقات فحسب بل ويمكنه أن يتناول في نفس الآن شيئا ما يهم بالدرس كنهها وجوهرها [1].

الظاهر إذن أن المشكل الذي يطرحه مفهوم "قبيلة" يتجاوز المستوى الاصطلاحي ليصبح ذا نسق كلي إبستيمولوجي. إن القبيلة تعني في شكلها التبسيطي تجمعا واسعا لأفراد ذوي قرابة حيث يعتبرون أنفسهم ينحدرون من نفس الجد [2]، ويكون أصل الكلمة ق.ب.ل، وهو في أحد معاني المقابلة أي المواجهة، وقبالتك أي تجاهك، والقبيل هم الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى وربما كان القبيل من أب واحد كالقبيلة[3].

هذه الاحتمالات فسحت المجال للتأويل، وفي نفس الآن زادت المسألة صعوبة، حيث يقر ر. مونطانيي (Montagne) [4] أن الصعوبة تكمن أساسا في تحديد طبيعتها بالنسبة للمجتمع القروي، وملاحظته تلك تجد، في رأيه، مبررا لها في المعطى الاصطلاحي للسكان المحليين.

فانطلاقا من التحريات الميدانية التي أجراها يذكر أن جواب أحدهم عن أصول قبيلته ـ التي تتميز بحدودها الجغرافية المضبوطة ـ، وكذا عن الشخص الذي تسمى القبيلة باسمه، يأتي الجواب على أن اسمهم هو أيضا اسم

---

[1] Godelier, M., **Horizon, trajets marxistes en anthropologie**. Maspero, 1973.p.229

[2] In **Encyclopédie de l'Islam** , Nouvelle édition ,1973,t.IV,p.348

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، المادة: (قبل).

[4] Montagne ,**Les berbéres**…op;cit.p.159

"تاقبيلتهم" التي قدموا منها، وهو يختلف تماما، عن الاسم الذي يعرفون به حينئذ والذي هو فقط اسم بلدهم الذي يعيشون فيه آنذاك [1].

وعلى الرغم من الغموض الذي قد يكتنف الذاكرة الجماعية فيصعب عليها أحيانا إعطاء تحديد دقيق لمجمل الهياكل والمؤسسات المحلية، فإن الحل الذي تبناه روبير مونطانيي في تصنيفه للقبيلة يستمد أسسه من "الضرورة التي أملتها السياسة الإدارية الفرنسية" [2].

وبشكل آخر نفس المعطى تثيره المعطيات الوثائقية حين مقاربة الموضوع بالنسبة للقبائل الشرقية للمغرب مثلا، وقد تأتي الكلمة أحيانا لتعني أكبر إطار ممكن داخل المنطقة، نموذج:

"...الحاج محمد بن البشير بن مسعود كبير قبيلة بني يزناسن" [3]، وأحيانا أخرى لتحمل معنى آخر "... وكان - سيدي محمد بن المكي - هو الواسطة بين عمالكم وقبيلة بني منقوش" [4]، مما يسمح إذن بالحديث عن قبيلة بني يزناسن والقول أيضا بقبا ئل بني يزناسن.

لعل هذا هو الذي سيدفع بالدارسين للتاريخ الاجتماعي للبوادي المغربية إلى سلوك سبيل التبسيط للمورفلوجية الاجتماعية ولبعض مظاهر الحياة مما يدفع إلى القول بأن القيمة الفعلية لعملهم ولتصنيفاتهم ستكون تقريبية فحسب[5].

---

(1) ن.م. ص. 161

(2) ن.م. ص. 149

(3) المشرفي، م. بن المصطفى، **الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية**، خ.ع.ر.د.1463، ص.252.

(4) و.خ.

(5) Montagne ,op;cit.p.159

كما أن القبيلة، في رأيهم، لا تتم مسألة إثارتها كوحدة إلا حين يكون هنالك تهديد خارجي من طرف العدو، أي أن إثارة اسمها هو التبرير الموضوعي وعن طريقه ـ أي الاسم ـ يمكن إثبات نوع من الأحقية التاريخية[1].

أما الشق الآخر الذي انصب عليه الاهتمام، فهو "الانتماء لنفس الجد الذي ينحدر منه الجميع". وفي هذا الإطار، وبالاعتماد على التحريات الميدانية واستنادا إلى ما تفصح عنه بعض المصادر، تم تناول هذا المعطى بمقاربات مختلفة، لذا أتت الأجوبة متنوعة، فبيرك (Berque) خلال جوابه عن مدلول "القبيلة"[2] يرفض كل تصنيف تبسيطي ويقترح تناول السؤال في إطار مقاربة يعتبر المغرب ـ يقصد المغرب العربي ـ خلالها نسيجا مستمرا. ومن هذا المنطلق يرى أن "القبيلة" بشمال إفريقيا (سواء سميت قبيلة،أم عرشا أم تاقبيلت، أم قبيل ـ من قبائل الجزائر ـ أم كذلك "مقاطعة" أم حتى قرية) هي حصيلة مؤقتة لتطور تتم فيه عمليات تبدل وتحول، وباستمرار لعناصرها وفي مظاهر ذات طابع شكلي أو ملموس، كما أن هذه العناصر تستمد مرجعيتها ـ أصلها ـ مرة بالاعتماد على المزدرع وأخرى بالاعتماد على مساحة أكثر اتساعا [3].

مما يعني هنا أن الإطار الأولي الذي تنطلق منه المجموعة لتحديد نفسها هو إطار جغرافي له في أغلب الأحيان حدود متعارف عليها يتقلص ويتسع تبعا لقوة المجموعة، من هنا يمكن القول كذلك إن المجموعة من السكان قد تلجأ

---

(1) Pascon, P.,**Le Haouz de Marrakech**. Publié avec le concours du CURS et du CNRS et de INAV, Rabat, 1983,t.1 p.147

(2) Berque , J., **Qu'est ce qu'une" tribu**"…op ; cit. p.261

(3)**XVè- XIXè siècle.** Gallimard, Paris, 1978,p.353 Berque, J., **L'intérieur du Maghreb**

إلى تحديدين متنوعين وليسا متناقضين تحددهما طبيعة الوضع الذي تكون فيه المجموعة:

إما تهديد خارجي، تلجأ العائلات على إثره إلى إطار -يوحد بينها- وتدافع من خلاله عن نفسها [1]، أو تنفيذ لمغرم أو دعيرة أو توزيع لمهام اقتصادية...

ولنأخذ هنا النموذج الذي ذكر عن بني منقوش التي تقع أراضيها وسط جبال بني يزناسن، وهي بذلك تراقب المسلك الطبيعي الذي يقع من جهة الشرق والرابط بين عين الصفا وواد بني وكلان. ولها واجهتان، تشرف الأولى على سهل تريفة في الشمال أما الثانية في القسم الجنوبي فتشرف على بسيط أنكاد [2]. وللقبيلة حدود مع بني عتيق غربا ومع بني خالد شرقا،هذه الحدود التي شكلت محطة صدام بينهم خلال مراحل تاريخية عديدة.

إن هذه المؤشرات الحدودية تلجأ لها قبيلة "بني منقوش" لتحدد نفسها كقبيلة، لها تفرعاتها المنضوية تحت لوائها، أي أ نها تعلن عن خصوصيتها التي تميز بها نفسها عن "الأجزاء" الأخرى من بني يزناسن وفي نفس الآن فهي كذلك قبيلة داخل قبيلة أكبر.

أما العنصر الآخر الذي يثيره أعضاء القبيلة لتحديد انتسابهم لها فهو الإنحدار من نفس الجد، أي أن أفراد القبيلة يرتبطون بقرابة دموية. في هذا الإطار يرى بيرك أن السببية الوراثية لدى الساميين أضحت متجاوزة، لذا فأسطورة النَسَبية لتبرير كل شئ وأساسا الانحدار من نفس الجد هي مسألة

---

(1) Lahlimi,A., **Les collectivités rurales traditionnelles**. B.E.S.M., 1971,p.22

(2) Arch., Vin. ,**Béni Isnassen, considérations militaires**.29-1

واهية، فلا يقبل اللجوء لشرح كل هذه العناصر بحركات إثنية ليس لها أي عمق تاريخي، ويبقى المهم في نظره هو الاسم الذي له أهمية اجتماعية بالغة[1].

اهتمت العديد من المصادر والتقاييد بمسألة الأ نساب والأصول ولم تغفله كذلك بعض الكتابات الأجنبية، وإذا كانت مسألة تحديد الانتساب لجد معين وبالنسبة لبعض الفروع مسألة مقبولة بالاعتماد على شجرة الأنساب وتدقيقات النسابين،فإن المسألة تدعو إلى التريث إذا ما تناولت المسألة عددا متزايدا من الفروع، بل ويرقى إليها الشك كلما تشعب الانتساب ليشمل القبيلة بأكملها.

ومن نماذج ذلك، تقييد عن أولاد سليمان وفيه يخبر رجل من بني بويحيي "أمير المؤمنين بنسب أولادسليمان من حوز التلمسان من عين الحوت من ذرية سليمان ابن عبد الله القاطنين في جبل مزكوط مع أولاد عوف وسليمان بن عبدالله بن علي بن عبد المومن بن اعمر بن أحمد بن عبد الوهاب بن إسحاق بن يحيى بن عبد الرحمن بن حيان بن عبد الواحد... بن علي بن سليمان...بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه "ثم يضيف" أما سليمان ترك عثمان المكنى البقر وترك أب بقر و زيدان وميمون، وأما ميمون ترك موسى، وأما زيدان ترك الشرفين وأصل مرزوق فهو عبد لهم... وأما أولاد سيدي عزوز من أولاد إدريس من فكيك من أهل النسبة والقول الصحيح المشهور ..."[2].

وهناك تأليف آخر عن بني وكيل يذكر أن "من أولاد سيدي قاسم بن إدريس أيضا أولاد أبي وكيل واسمه مسعود بن معزوز بن أحمد بن علال بن

---

(1) Berque, J., Qu'est… ce qu'une… op cit.p.p.261-271

(2) نسخة من **تقييد يفيد نسب أولاد سليمان** من قبيلة بني بويحيي يعود لسنة 959هـ. و.خ.

جابر بن محمد بن سالم بن أحمد بن محمد بن عياد بن أبي القاسم إبن إدريس الحسني خلف سيدي مسعود أولادا شتى. منهم فرقة في أم الربيع، وفرقة في واد زيز في جوف تافيلالت، ومنهم إزاء بني يزناسن... وفرقة من أولاد ماخوخ بالحياينة منهم في الصحيفة وبعضهم بورغة وأمليل...."[1].

وأما قوله في "الطوائف" الأخرى والمستقرة بمنطقة الشمال الشرقي، فيذكر أن "من الطائفة الثانية أصحاب ابن مشعل ... من قبيلة بني زكار وجلها بعين زياتين منها، ومنهم أولاد منجون ولهم إخوة يدعون بالشطر والله أعلم لأن بني زكار تنقسم على أربعة جدود هكاز، وتاز وتميم، و خلوف..." [2].

ثم هنالك نماذج تهم إثبات فرق إحدى القبائل أو إثبات انتماء فرد لإحدى القبائل إعتمادا على الشهود فحسب، مثلا:

"الحمد لله، شهده الموضوعة أسماءهم عقب تاريخه يشهدون بمعرفتهم لفرقة الشطابة التي هي فرقة من بني وكيل المعرفة التامة الكافية شرعا لا بها ومعها يشهدون أن إسم الفرقة المذكورة المشهورة به هو الشطابة وتنقسم الفرقة المذكورة على أربعة أقسام إحداها أولاد علي وأولاد محمد وأولاد الخلادي وأولاد بوطيب كل ذلك في علمهم وصحة نيتهم علموه

---

[1] الودغيري، م. الحسني الفاسي، **بهجة الأبصار في جميع من وقفت على تحقيق نسبه من ءال النبي المختار**.(فرغ من تأليفه عام 1268/ 1851-1852)،خ.ع.ر. ك 1256، ص. 342.
وفي إشارة أخرى عن الأدارسة يقول الشبيهي "... فكان عدو الله * يقتل الأدارسة أين ما وجدهم حتى قيل إنه خرج من فاس من الشرفاء سبعمائة رحيل فارين إلى جبل اغمارة وإثنا عشر رحيلا إلى تادلة وسبعة إلى فجيج... وأربعة إلى تلمسان... ".
الشبيهي، عبد القادر الحسني الجو طي، **في ذكر الشرفاء المتسبين لمولانا إدريس باني فاس**، (ضمن مجموع)، خ.ع.ر. ك. 1080، ص. 126
* ويعني به موسى بن أبي العافية.

[2] نفسه، ص. 128.

بالمجاورة وبمضمنه، قيدت شهادتهم... في ثاني وعشرين محجة الحرام عام 1347 الموافق جوان سنة تسع وعشرين وتسعمائة وألف..." [1].

"الحمد لله، شهوده الموضوعة أسماءهم عقب تاريخه يعرفون الأشخاص المذكورين طرته الشاهدين في الموجب المؤرخ... المعرفة التامة الكافية شرعا بها ومعها يشهدون بأن الأول والثاني هما خالا (فلانة) بنت(فلان) المهياوي والثالث وله ولد عنها والرابع كذلك والخامس... ولد المهياوي ...(وهم) فلقة واحدة..." [2].

يبدو أن موضوع البحث عن النسب وتحديد الانتماء "لجد مشترك" والإشارة إلى "تفرع سلالي" عنه كان يتم الاهتمام به إما عن طريق تدوينه أو تتوارثه الذاكرة الجماعية عن طريق الرواية شفاهيا، وتجدر الإشارة هنا إلى معطيين مؤثرين في العملية، أولهما مرتبط مباشرة بالتكاثر والتفرع اللذين تعرفهما القبيلة، والثاني معرض لفعل الزمن. فبتعدد فروع القبيلة الواحدة وتكاثرها ومع مرور الوقت تطرأ تغيرات تجعل القبيلة ـ التي هي منفتحة على غيرها ـ تعيش تحولات وتغيرات من جراء الهجرة والهجرة المضادة، أي الهجرة من قبيلة نحو أخرى والتحاق عناصر من آفاق مختلفة بها. ومع مرور الوقت تفتقد الذاكرة الجماعية على الأقل لبعض المحطات التي تقطعها القبيلة مما يلبس المسألة غموضا يكتشف حين التدقيق وعند طرح السؤال عنها.

---

(1) كناش المحكمة الشرعية لسنة 1929. عقد مذيل بأسماء شهود وعددهم اثنا عشر رجلا ص.54.

(2) كناش المحكمة، م.س. ص.317 (عند ذكر اسم الشاهد يتم ذكر القبيلة أو الفرقة التي ينتمي إليها مثل اليزناسني أو المهياوي ...)

لذا فهذه المعطيات التي ترد في مقام معين قد تتحول إلى قاعدة عامة، حيث يتم القول إنه "...ليس كل من شمله قبيل أولاد (كذا) يتصل نسبه (بهم) كما يوهمه ظاهر اللفظ بل هذا القبيل يشتمل على طوائف كثيرة وفرق متباينة في الأصول متباعدة في الأنساب لا يتصل نسب بعضه بنسب بعض وإنما قيل للجميع أولاد (كذا) تغليبا للأصل على الفرع واعتبارا للمتبوع دون التابع... وهذا شأن كل قبيل "[1].

إن الاهتمام بتحديد الانتماء والبحث عن الأصل، سواء الفرد أو الأسرة أو الفرع وأخيرا القبيلة يبدو أنها من القضايا التي دأب عليها العديد من المهتمين وهي إرث زاوله الكثير داخل المجتمع المغربي، وإذا ما سجلت الإفادات المتعددة للموضوع وما يفتحه من آفاق في الدراسات التاريخية [2].

وبالمقابل أثار الموضوع العديد من الحزازات دفعت بالبعض إلى امتطاء الموضوع للتقليل من شأن الآخر، وأساسا حينما يهم الموضوع الفروع التي تربط نفسها بالنسب الشريف حتى قيل " كل من ادعى الشرف من ورغة إلى ترغة يقبل منه شرعا ولا يستغرب في حقه ما عدى الطوائف الثلاث..." [3].

وفي إحدى المراسلات نجد ما يلي "الحمد لله...وما أخبرتنا به وأن أولاد ابن الهاشمي الضاربين لبني وشكراد أنهم في بعد من جدكم...بثلاثة

---

[1] ابن المختار، الطيب بن الطاهر، **القول الأعم في بيان أنساب الحشم**. (ضمن مجموع)، خ.ع.ك.1080، ص.117.

[2] راجع نماذج لذلك ضمن المساهمة القيمة حول الجاليات الأندلسية، حيث إلى جانب البحث في أصل العائلات وضبط الأسماء، هناك دراسة لمساهمتهم في شتى مناحي الحياة المغربية.

رزوق، م.، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17** ص.266-325

[3] الشبيهي، م.س. ص.127.

أجداد وما يزعمون من كونهم أولاد صلبه فقد افتروا على الله الكذب...في22 رمضان 1313هـ/ 7 فبراير 1896م..بولنوار ولد أحمد لهبيل..." [1].

وعلى الرغم من هذا نجد أن طبيعة الإطار القبلي لم تكن مغلقة بشكل نهائي، بل كانت تعرف التجدد المستمر، وهذا ما يفسر التغير الحاصل في أسماء الفصائل والأفخاذ. هذا التجدد الدائم في عناصر القبيلة يعتبر من سمات القبيلة المغربية. وإذا كانت هذه قاعدة عامة تهم القبيلة المغربية فلا يمكن أن نستثني الفروع الشريفة التي لأسباب أو لأخرى "اضطر كثير منهم إلى الاختلاط والدخول في غمار العامة " [2]. مما يعني أن التغيير والتجديد قد حصل وبإستمرار داخل القبائل المغربية.

إن أغلب القبائل الآن لم تعد تجمعا ت سياسية بل هي تجمعا ت ترابية لعناصر غير متجانسة منضوية تحت لواء اسم ما زالوا يعتبرونه ذا هبة أو فقط قاسما مشتركا [3].

في هذا المجال يرى أ.بيرنار (Bernard A.)، الذي أثار هذا الموضوع بخصوص المنطقة الحدودية الشرقية، أنه من الخطأ تناول الموضوع من زاوية تعارض قبلي بربري/ عربي لأن الصعوبة الأولى تتجلى في تحديد الخصيصة الإثنية والأنتربولوجية لكل منهما من جهة ثم لأن الواحد منهم أو الآخر يحمل بصمات تأثير الأرض والمناخ والوسط، ثم أنه حين النظر عن قرب، يتضح أن قبائل الشمال الإفريقي هي في عمومها مكونة من عناصر غير متجانسة [4].

---

(1) و.خ.

(2) الشبيهي، نفسه.

(3) Pascon ,P., op ; cit. p.147

(4) Bernard ,A., et Lacroix, N., **L'évolution du nomadisme en Algérie**. In 8, Alger 1906,p277-278.cité par Bernard (A.), **Les confins Algéro-Marocains**. E.Larose, Paris, 1911,p81.

فالقبيلة عموما تتكون من عناصر مختلفة الأصول و "ليس فقط عن طريق إدماج عناصر جديدة بل كذلك عن طريق تعارضها"[1]. كما خلص إلى أن القبيلة تكونت في نفس الآن عن طريق تطور أفراد العائلة ـ أي ما يمكن أن نسميهم بالعناصر الأصيلة ـ وانضمام عناصر أجنبية، ويقر أن هنا لك صعوبة تحديد أصل القبيلة مع إضافة حالات تتمثل إما في التحاق عناصر جديدة ـ أي التحقت حديثا ـ بقبيلة قديمة كبني منقوش أو بني يزناسن، وفي حالات أخرى نشأة قبيلة جديدة نتيجة انقسام، كانقسام الزكارة عن بني يعلى في فترة زمنية يصعب تحديدها [2].

القبيلة إذن هي إما نتاج لحالة تجميع والتحاق لعناصر متنوعة الأصول بها أو أنها تنمو بسبب الانشطار الذي يلحقها، وهذا لا يقتصر على قبائل الرحل فقط بل يشمل أنصاف الرحل أو القبائل المستقرة أيضا.

هناك عامل آخر قد تكون له إسهاماته في هذا المجال وهو طبيعة العلاقة بالأرض أي نمط العيش والذي يختلف من القبائل الرحل إلى القبائل المستقرة حيث أن هذه الأخيرة تكون أكثر جاذبية لعناصر متجددة مقارنة مع الأولى من منطق طبيعة الحياة التي توفرها، وتبقى هنالك صعوبة أساسية في تحديد دور هذا "الإغراء " الذي يهم عددا من قبائل المنطقة الشرقية لأن الاعتماد في التمييز بين المستقرين منها والرحل اعتمادا فقط على حركية القبيلة تبقى مسألة نسبية لذا فدرجة ارتباط السكان بالأرض هي الأكثر دلالة.

---

(1) ن.م. ص.42.

(2) ن.م. ص. 82

ب-**مكونات قبائل المنطقة**:

تعرف المناطق الحدودية عموما عددا من الخصوصيات أولاها "صعوبة رسمها خاصة، إذا لم يهم الأمر النباتات أو الحيوانات أو التضاريس أو المناخ، بل الإنسان الذي لا يوقفه أي فاصل ويتجاوز كل الحدود"[1]، فالمنطقة الحدودية الشرقية للمغرب ظلت ولفترات منطقة تبادل مسترسل شمل جل المجالات [2]، فلم تحتل مسألة التحديد مع الضبط الذي يثير العديد من التساؤلات أهمية قصوى إلا بعد أن حطت الجيوش الفرنسية الرحال بالجزائر "بحيث ـ أن الحدود ـ صارت كالخط المعلوم: فما كان غربي الخط فلإيالة المغرب وما كان شرقي الخط فلإيالة مملكة الشرق"[3].

مع التذكير أن قسما كبيرا من الأراضي لم يقع الاتفاق على الخط الفاصل فيها بين البلدين، فبقيت انطلاقا من الشرط الرابع لا حدود فيها واعتبرت لذلك "لكونها لا تحرث وإنما هي مرعى فقط لعرب إيالة المملكتين التي تنزل بها وتنتفع بخصبها ومائها وكل (كذا) السلطانين له أن ينتفع بالرعي في أرضها بما شاء وكيف شاء..." [4].

يعني كل هذا أن المنطقة الحدودية لم تكن تعرف ذلك الضبط الصارم الذي يوقف حركية السكان بل كان الخط الحدودي يعرف ترهلا جعل

---

(1) Braudel, F., **La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II**. A. Colin, Paris, 6é édition, 1985,t.1,p.155

(2) وتأتي العديد من الإشارات حول دور صلة الوصل الذي لعبته الحدود أو بشكل أدق المدن الحدودية في المجال الثقافي. ويمكن الرجوع في هذا الإطار إلى مؤلفي رزوق، م.، **الأندلسيون** ...م.س. و**دراسات في تاريخ**.م.س.

(3) السملالي، ع. السوسي، منتهى النقول ومشتهى العقول. خ.ع.د633، الشرط الثاني من اتفاقية الحدود، ص.91

(4) ن.م.ص.94.

تحركات القبائل تعرف نوعا من الانسيابية ترسخ مع مرور الوقت فأضحى اعتياديا مما سيجعل عملية التوقيع على اتفاقية الحدود غير كافية للحد من ذهاب ومجيء السكان في الاتجاهين.

أرست اتفاقية للا مغنية في 18 مارس 1845 الحد الفاصل بين المغرب والجزائر، وخلال فترة حكم المولى الحسن أرسلت بعثة ثانية إلى عين المكان سنة 1301هـ / 1877م، وكان من ضمن أعضائها السملالي السوسي الذي ذكّر بمضمون الاتفاقية الأولى "في الوقوف على عين حدود بين سلطان المغرب وسلطان فرنسيس * من عجرود إلى ثانية الساسي"[1].

وأشار إلى قبائل الحدود من خلال ما تضمنه الشرطان الثالث والرابع من الاتفاقية فذكر "بنو منقوش اتحاتة وعطية هما لإيالة المغرب ومنازلهم أرض مملكة الشرق، وسبب نزولهم بها الوقعة التي كانت بينهم وبين إخوانهم الغرابة وانهزموا و التجأوا إلى منازلهم التي هي مسكنهم الآن، ولازالوا يتصرفون في المنازل بالكراء من مالك المملكة الشرقية إلى الآن...، (ثم) ذكر الأرض الملاصقة للحدود غربا وذكر القبائل النازلين بها، فأول الأرض والقبائل أرض أولاد منصور،... وبني يزناسن، والمزاور، وأولاد أحمد إبن إبراهيم، وأولاد العباس، وأولاد علي بن طلحة، وأولاد عزوز، وبني حمدون، وبني حمليل، وبني مطهر أهل رأس العيون وهؤلاء القبائل بمنازلهم لإيالة الغرب ...(ثم) الأعراب الغرابية هم المها يا، وبني وكيل ..." [2].

---

* يذكر المؤلف ببنود الاتفاقية انطلاقا من نسخة، وهي عتيقة، وجدها في ديوان قاضي وجدة وموقعة بخط يد نائب السلطان احميدة بن علي السجعي والجنرال الكونت دولارو. م.ن.ص.79

(1) ن.م. ص. 94.

(2) ن.م. ص. 93-94

في حين يمكن الحديث ـ انطلاقا من الوثيقة المخزنية المرتبطة بالتقسيم الجبائي وتماشيا مع التقسيم لوجدة والعمالة الذي أوردته الوثائق الأجنبية ـ عن القبائل التالية [1]،من الغرب في اتجاه الشرق:

هوارة الأحلاف، الأحلاف، بني بوزكَو، بنو يزناسن ، قبيلة الزكارة، عجرود، المهاية،أنكَاد، أما المصادر الأجنبية فذكرت عمالة وجدة وعمالة عيون سيدي ملوك وقبائل قائمة بذاتها وهي كالتالي:

أولاد منصور بني يعلى لغرابة،أولاد الصغير، هوارة،أنكَاد اشراكة، أنكَاد لغرابة، بني يزناسن، الزكارة، بني يعلى الشراكة، المهايا بني مطهر، بني بوزكَو، السجع، بني وكيل، أهل واد زا والأحلاف، أهل دبدو، أهل تكافيت، أولاد بختي وأولاد عمرو، أولاد الميدي[2].

2 ـ الوحدة التضاريسية السهلية:

أ-**عرب تريفة**:

انطلاقا من الإشارات التي وردت سالفا يمكن الحديث عن القبائل التالية:

أتى ذكر أولاد منصور[3] كأول قبيلة وجاءت أرضهم أولى الأراضي في القسم الشمالي الشرقي للمغرب،غير أنهم لم يكونوا ليشكلوا القبيلة الوحيدة بتلك الأراضي بل إلى جانبهم نجد ثلاث قبائل أخرى كانت تكون ما يسمى قبائل تريفة أو أهل تريفة، وهذه القبائل هي:

---

[1] **خ.ح. كناش 199**، ذكرت القبائل وهي، هوارة الأحلاف وعمالها الخمسة، الأحلاف واسم عاملها وقبيلة بنو بوزكَو وعاملها، وقبيلة الزكارة وعاملها، وقبائل بنو يزناسن وعمالهم السبع، وعلال بن منصور بعجرود / والمهايا وعاملها، وأنكَاد وعمالهم.

[2] **Arch. Vin**.

[3] السملالي، نفسه.

قبيلة العثامنة وقبيلة أولاد الصغير وقبيلة هوارة،هذا إلى جانب قبيلة أولاد منصور، وتستوطن سهل تريفة، فدعيت باسم السهل الذي تستقر به وكذلك باسم "اعرب اتريفة" [1]، في حين تذكرهم الوثائق الفرنسية تحت اسم أنكَاد والتي هي "قبائل عربية تتكون من أنكَاد وجدة الرحل القاطنين ببسيط أنكَاد، وأنكَاد تريفة الذين يفصلهم عن الأولين جبل بني يزناسن..." [2].

أما الرحالة دو فوكو (De Foucauld)، فحين حديثه عن السهول الموجودة بين ملوية ولالا مغنية فإنه يشير إلى قبائل لمهايا، الشجع ثم أنكَاد،هاته الأخيرة التي يصفها بأنها "قبيلة صغيرة مكونة من رحل، تتكلم العربية، دائمة الترحال والتحرك،... وأنها منذ سنة 1876 (رحلة الحسن الأول إلى المنطقة) قد خضعت للسلطان ويديرها قائد،وهو حاليا ولد بوترفاس...، وتتكون من أربع فخذات منها أولاد الصغير...وهوارة أنكَاد"[3].

فاعتمادا على ما أورده دو فوكو لم يكن أولاد الصغير وهوارة قد انتقلوا بعد إلى سهل تريفة، ولم يشكلوا قبائل بل كانوا فخذات ضمن قبيلة أنكَاد، ومصطلح فخذات استعمل كذلك وفي فترة سابقة حين الحديث عن المجموعات التي تسكن تريفة أي أنها كانت منفصلة عن تلك التي بقيت في البسيط، فذكرت قبيلة أنكَاد تريفة وتتكون من الفخذات التالية [4]:

- العثامنة.
- أولاد الصغير.

---

[1] "الحمد لله وحده...وقد وردوا بعض الطبجية من وجدة بقصد حمل المدفع الذي هو هنا وياتوا معه جملة اعرب اتريفة..." و.خ.

[2] **Arch.Vin.**29/1.

La question marocaine, Dec. 1899, N°29,in Arch.Vin

[3] Foucauld ,Ch.De, **Reconnaissance au Maroc:1883-1884.** Challamel et Cie Editeurs, Paris, 1888.p.388

[4] **Arch.Vin.**

- هوارة.
- أولاد منصور.

وفي تقرير آخر اهتم بالتوزيع الإداري لعمالة وجدة يتم ذكر العديد من المعلومات على أساس التوزيع الآتي:

تحت عنوان عمالة وجدة يوجد قسمان، أحدهما يحمل إسم كنفدرالية أنكَاد وهي تضم قبيلتي أنكَاد لغرابة وأنكَاد اشراكَة، وفي القسم الثاني المكون للعمالة، تذكر مباشرة وتحت اسم القبيلة كل من:

قبيلة هوارة وقبيلة أولاد الصغير وقبيلة بني وكيل وقبيلة بني يعلى وقبيلة أولاد منصور، ثم يضيف أن أنكَاد اشراقة و هوارة وأولاد الصغير وبني وكيل وبني يعلى ـ وهذا قسم منهم فقط ـ وأولاد منصور يخضعون لقيادة وجدة[1].

من خلال هذا التقرير لم تكن "أنكَاد فقط قبيلة صغيرة"[2] بل هي كنفدرالية قبلية ويستدل على ذلك ـ حسب التقرير ـ بعدد محاربيها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن التقرير قد ذهب إلى نفس ماذكره الناصري من أن هوارة وأولاد الصغير تابعين لعامل وجدة[3]. في حين لم يأت في التقرير الخاص بالتوزيع الإداري لعمالة وجدة ذكر لاسم العثامنة كقبيلة قائمة بذاتها ولا كفخذة أو فرقة ضمن أية مجموعة من المجموعات التي ذكرها بشكل مباشر بل ذكرت فصائلها الثمانية ضمن كنفدرالية أنكَاد ـ قبيلة أنكَاد الغرابة ـ قيادة المزاوير[4].

---

(1) نفسه.

(2) De Foucauld، نفسه.

(3) الناصري، أ.بن خالد، **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**. دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1956، ج. 9 ص. 142 –143.

(4) **Arch.Vin**.

العثامنة:

وفي إشارة أخرى ذكرت قبائل أنكَاد وجاء اسم العثامنة إلى جانب المزاوير" كمجموعتين تكونان أنكَاد الغرابة"[1].وفي ذكر آخر للعثامنة [2] كانوا ضمن عمالة قصبة السعيدة حيث ذكر العثامنة ضمن هذه "العمالة"، وهو ما يمكن أن نستشفه أيضا من الوثيقة التالية حين ذكر "...منصور بن عثمان الذي كان متوليا بوقته بقصبة أنكاد على بني ازناسن واهل أنجاد"[3].

فالقائد منصور كان متوليا على أولاد منصور بالقصبة السعيدة، وأن المقصود هنا ببني يزناسن هم أهل القلعة[4] وبأهل أنكاد فهم العثامنة. في حين أشارت مرا سلة موجهة إلى محمد بن المكي شيخ الزاوية الرمضانية إلى العثامنة جاء فيها "...ومما يكون في علمك أننا أمرنا أولاد منصور و العثامنة يكفوا أنفسهم وإخوانهم عن بيع الزرع لأهل الإيالة الشرقية..."[5]. فالإشارة هنا للعثامنة وهم مستقرون بتريفة حيث نفوذ الزاوية مهم، أما في الكناش الخاص بالزكاة والأعشار فيأتي ذكر العثامنة ضمن أنكَاد[6]، وهذا له ما يبرره لأن القبيلة كان عليها أن تؤدي ضمن المجال الذي تنتج فيه والعثامنة كانت لهم أراض في بسيط أنكَاد حيث كانت لهم وضعية متميزة ضمن أنكَاد المزاوير

---

[1] La Martinière, H.M.P.de et Lacroix, N., **Documents pour servir à l'étude du Nord –Ouest africain**. Publié par le Gouvernement Générale de l'Algérie, Lille, 1894,t.1,p.187

[2] Voinot, L., **Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algéro-marocains**. R.A. 1918,pp.453-455

[3] و.خ. في أوائل شعبان 1260هـ/ أواسط شتنبر 1844م.

[4] " ... كانوا دشرة مستقرة مع أولاد منصور في أقصى القسم الشرقي من تلال كَرن الشمس، وهم من بني منكَوش.." Voinot, L, **Oujda et l'Amalat**. L.Fouque, Oran, 1912, p.204.

[5] و.خ. رسالة من عامل وجدة عبدالقادر بن الحسين سنة 1874. وكان قد عين عاملا على وجدة من يونيو 1874 إلى نونبر من نفس السنة.

[6] خ.ح.كناش 199، م.س.

قبل رحيلهم،وبعد أن استقروا بتريفة فإنهم كانوا "كل سنة يرحلون إلى أنكَاد لحرث أراض لهم ثم يعودون لبلدهم"[1]. و يمكن أن تكون من بين أراضي العثامنة ببسيط أنكَاد "البلدة المسماة بالاعلاب[2] الكائنة بأنكَاد"[3].

هذه المعطيات تشير إلى شيئين، الأول هو التحرك المستمر للعثامنة بين سهل تريفة ـ مكان سكناهم وبه أراض لهم ـ وبين بسيط أنكَاد حيث بقيت كذلك أراضيهم الفلاحية، والشيء الثاني هو أصل العثامنة المرتبط بأهل أنكَاد.في هذا الصدد تذكر الوثائق أن "أولاد الصغير و العثامنة و هوارة كانوا في السابق يضربون خيامهم قرب وجدة، ومنذ سنتين أو ثلاث سنوات وعندما لاحظوا تراجع أعدادهم فقد تجمعوا بسهل تريفة، ...ولا زال كل من أولاد الصغير وهوارة يستعملون مرا سي أهل الجامل ـ من سكان وجدة ـ لخزن منتجاتهم، أما العثامنة الذين نزلوا أساسا بسهل تازكارت فإنهم يستعملون مراسي توجد بالقلعة على الجهة اليسرى لكيس"[4].

ومن بين أسباب ضعفهم وتراجع أعدادهم وانتقالهم إلى سهل تريفة ـ وذلك حوالي سنة 1830 ـ يذكر أنهم كانوا ضمن كنفدرالية أنكَاد وبسبب هزيمة صفهم أمام الصف الآخر المناهض لأنكَاد، فإنهم انتقلوا إلى سهل تريفة،فاستقرت هوارة بعد طلب الموافقة من بني وريمش،و العثامنة بموافقة

---

[1]Montdésir, Lt., **Le Nord -Est Marocain**. Bull. De la Société de Géographie d'Alger, 1905,p.263

[2] أراضي العالب.

[3] نسخة من عقد ملكية تقدمت به مجموعة من قبيلة العثامنة في إطار دعوة قضائية ضد أفراد من بني درار أمام قاضي أحفير، بتاريخ 2ذوالحجة 1311ه/ 11أكتوبر 1915.(نسخ الوثائق رقم 3-4-5-6)

Milliot, L., **Les terres collectives (blad djemaa), étude de législation marocaine**. E.leroux, Paris, 1922,pp.175-176

[4]**Arch.Vin**.

من بني خالد وأولاد الصغير بعد موافقة بني عتيق[1]. وأخذت هذه الموافقة شكلها النهائي مع مرور الوقت.

أولاد الصغير:

وبالنسبة لأولاد الصغير و يعرفون كذلك بأولاد الصغير الجواد "لهم أصول صحراوية" [2] فقد نقلوا خيامهم من سهل بوهرية ببسيط أنكاد واستقروا، حسب رأي آخر إعتمادا على وثيقة محلية،بقرية مداغ بعد شراء أرض تسمى عين مداغ من أولاد رحو[3]، المنتمين لبني بوعبد السيد من قبيلة بني وريمش،مما قد يعني أنهم لم يستقروا عند بني عتيق، لكن أخذا بما أتى به الباحث من خلال الوثيقة التي ذكر وبالرجوع إلى رسم إعدادي لخريطة المنطقة [4] قد نستنتج أن خيام أولاد الصغير توزعت بين بني عتيق وبني وريمش.

هوارة:

أما المجموعة الثالثة المكونة لعرب تريفة فهي هوارة وقد ذهب العديد من الدارسين إلى اعتبارها من أهم وأكبر قبائل عرب تريفة[5]، ولا ندري السبب وراء هذه الأهمية، هل هو مرتبط مثلا بفعل عمقها التاريخي والذي أثار العديد من الآراء المتضاربة،أم بشيء آخر؟

اعتبر بعض المؤرخين أن هوارة من أصل بربري من البشر، في حين ذهب أغلبهم ومنهم إبن خلدون إلى أن "هوارة هؤلاء من بطون البرانس باتفاق من

---

(1) Voinot, Oujda …op;cit.p.201

(2) نفسه.

(3) وثيقة خاصة أوردها برحاب، ع. "**شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873-1912**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، 1989، ص.74.

(4) **Arch.Vin**.

(5) La Martinière , op;cit.p.189

نسابة العرب والبربر ولد بن أوريغ بن برنس إلا ما يزعم بعضهم أنه من عرب اليمن تارة يقولون من عاملة إحدى بطون قضاعة وتارة يقولون من ولد المسور ابن السكاك بن أشريس بن كندة وينسبونه هكذا هوار ابن أوريغ بن حتون بن المسور"[1].

وهوارة المغرب ذكروا حين الحديث عن غزوة عقبة لتاهرت إلى جانب[2] لواتة وكذا حين "فتح موسى هوارة و ازناتة وكتامة"[3] ثم ذكر "بنو يغمراسن من هوارة يعتدون في ستين ألف"[4] وذكر كذلك أنهم قدموا مع طارق بن زياد لفتح إسبانيا[5].

من خلال ما سبق، اعتبر البعض أن هوارة قد توزعت خارج المغرب إذ توجد، انطلاقا من معطيات طوبونيمية، آثار لمجموعات منهم في كل من إسبانيا وصقلية، وأن إسم مليلية (مليلة) أطلقه الهواريون وهو مشتق من أحد أسمائهم، وبين طنجة وسبتة هناك دشرة باسمهم، وكذا بضواحي فاس[6].

أما أهميتها في القرن الماضي فتأتي من منطق ذكر هوارة في العديد من المواقع: في جنوب المغرب بسوس حيث تم الحديث عنهم في تقرير سري

---

(1) ابن خلدون، عبدالرحمان، **كتاب العبر**. دار الكتاب اللبناني، 1971،ج.6، ص.139

(2) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق ومراجعة كولاس وبروفنسال، دار الثقافة، بيروت،1982،ج 1،ص.25

(3) ن.م.ص.41

(4) ن.م.ص.42

(5) ن.م. ص.65

(6) Encyclopédie de l'Islam , op;cit.t.3 ,pp.305-308

ذكر فيه اسم القبيلة وقوادها ومؤهلات المنطقة [1]، وذكر "هوارة الحجر" [2]، وذكر "هوارة تريفة" [3].

ولعل مسألة تعدد أسمائهم ومواقعهم، وترديد علاقة القرابة التي قد تربط بين مختلف فروعهم مثل "هوارة تريفة الذين يعتبرون أنفسهم منحدرين من هوارة مسون" [4]، كما أن هوارة مسون يذكرون أنه تربطهم بهوارة سوس نفس العلاقة، قد تكون هي الدافع وراء الاهتمام بهم.

في حين يتضح سواء بالاعتماد على قوة المحاربين أو بالرجوع إلى عدد الأفراد خلال القرن التاسع عشر أنهم كانوا يحتلون عموما المرتبة الثالثة بين قبائل تريفة [5]، ومن جهة أخرى فإنهم، كما هو شأن باقي قبائل تريفة، "حاضرون" فقط في الأحداث التي عرفتها المنطقة خلال القرن التاسع عشر لكن "غير مسيرين" لها.

أما قبيلة أولاد منصور التي تجمع الوثائق والدراسات الفرنسية [6] أنها انتقلت إلى أراضيها "التي تتضمن كرن الشمس والسهل الموجود بين هذه المرتفعات والبحر"، ولها علاقة بأولاد منصور من قبيلة المعازيز المتواجدة شمال مغنية قدمت منذ ثلاثة أو أربعة قرون لتستقر في المجرى الأسفل لواد كيس واستغلت الأراضي الموجودة هناك، و بعد سنوات من ذلك توسعوا في سهل تازكرارت يحدهم البحر ثم ملوية حيث موطنهم في القرن التاسع عشر.

---

(1) Erckmann, **Notes sur le Maroc, In** Arch.vin.

(2) خ.ح.كناش 199، م.س.

(3) خ.ح.كناش 62،ص.13.

(4) Voinot, Oujda…op;cit.,p.202

(5) انظر الفصل الخاص بالمعطيات الإحصائية الخاصة بالمنطقة.

(6)Arch.Vin. et Voinot, Ibid., pp.203-204, et La Martinière, op ; cit. ,p.214

وتذكر بعض المصادر الفرنسية أنه في 1845 كانت ثلاثة دواوير منهم تمتلك أراضي فلاحية لها كذلك في الجهة اليمنى لكيس ـ في الأراضي الجزائرية ـ[1].

إذا كانت فترة قدومهم للمنطقة للاستقرار بها مستمدة من الرواية الشفاهية فإن استغلالهم للأرض كان من منطلق ملكيتهم لها، ونستشف ذلك مما ذكرته المصادر الفرنسية وكذلك من وثيقة بيع أولاد منصور لأرض لهم لأشخاص من بني خالد: "الحمد لله، اشترى بيمن الله وتوفيقه المكرم بودشيش ...ثم الخالدي و... من البائعين لهم صفقة واحدة وعقد كذلك جماعة أولاد محمد فتحا من أولاد منصور ....جميع ما لهم من البلاد الكائنة ...بتريفة " [2].

يمكن القول إن المجموعات السكنية الأربع التي ورد الحديث عنها هي التي ترتقي لتكون قبائل قائمة بذاتها في سهل تريفة مما يعني أن هنالك مجموعات أخرى إما أنها التحقت بإحدى القبائل وأصبحت ضمن فروعها [3]، أو أنها بقيت متميزة كنموذج بني وكيل تريفة.

ب ـ قبائل ممر وجدة ـ تاوريرت:

1 ـ أهل أنكَاد:

إلى جانب أنكَاد تريفة تذكر لنا المصادر"أنكاد وجدة" في إطار التقسيم الإداري للمنطقة تحت يافطة "كنفدرالية أنكَاد" [4] التي يرجع البعض طبيعتها الكنفدرالية إلى معطى تاريخي يتصل بفترة إنزالهم بالمنطقة [5].

---

(1) La Martinière ,op;cit.p.214

(2) (مع ذكر لحدودها وثمنها). و.خ. رجب 1189هـ/ غشت 1775.
تشير بعض المصادر إلى أن أولاد منصور ينحدرون من ذوي منيع وهم فصيل من بني معقل. هامش ص. 214 من مؤلف La Martinière، م.س.

(3) انظر القسم الخاص بمكونات قبائل المنطقة ضمن الفصل الموالي.

(4) **Arch.Vin.**

(5) La Martinière, op;cit.,p.186

وتسميتهم بأنكَاد تعود إلى اسم السهل الذي أنزلـوا فيـه [1]. أمـا أصـولهم فهي عربية، من ذوي عبيد الله من بني معقـل [2]. وكغيرهـا مـن القبائـل، عاشـت قبيلة أنكَاد العديد من الصراعات سواء الداخليـة بـين فروعهـا [3] أو مـع القبائـل الأخرى، وذلك إما بسبب التنافس بين الفروع من أجل رئاسة القبيلة أو بسـبب الرغبة في بسط نفوذ القبيلة على باقي القبائل واحتكار المجال.

نتج عن تلك الصراعات ظهور العديد من الانقسـامات فتراجعـت بعـض فروع القبيلة نحو سهل الكور شرق لعريشة [4]، ولـم تتوقـف تلـك الانقسـامات بل استمرت فظهر على إثرها خلال القرن التاسع عشر أنكَاد تريفة.

يغلب على القبيلة طابع الترحـال فهـي "دائمـة التحـرك" [5] نظـرا لسـيادة الطـابع الرعـوي علـى أنشـطتها الاقتصـادية [6]، أمـا مجالهـا فيمـتد عمومـا مـن الحدود إلى ملوية [7].

تتوزع قبيلة أنكَاد بين ثـلاث فخـذات [8] وتـرتبط إداريـا بعامـل وجـدة[9]، وموطنها ببسيط أنكَاد قرب وجدة [10]، وهذه الفخدات هي:

---

(1) Voinot, Oujda …op cit.,p.185.
(2) La Matinière , Ibid, et Voinot , Ibid,p.180
(3) Voinot , Ibid.,p.181

(4) Voinot، ن.م.

(5) Foucauld,op;cit.,p.388
(6) Arch.Vin.
(7) Arch.Vin., La question marocaine , op;cit.
(8) Arch.Vin.

(9) خ.ح.كناش 199.م.س.
(10) بنفس المنطقة يوجد كذلك أولاد سيدي موسى البريشي.Arch.Vin

المزاويير:

ويدعون كذلك بأنكَاد الغرابة [1]، وتجمع المصادر على أهميتهم مقارنة مع باقي الفخذات، فيذهب البعض إلى أن هذه الأهمية تتجلى في أن القيادة داخل هذه الفخدة هي محلية، وهو ما سمح لهم بوضع إطارإداري "مستق" عن الإطار الآخر الذي يجمع باقي الفخدات ؛ فكانت "المزاوير تحت سلطة قائد أنكَاد الغرابة" [2] .

ويعني هذا أن جل الفرق المكونة لأنكَاد الغرابة لا تخضع مباشرة لسلطة عامل وجدة، بل إن هنالك واسطة تتمثل في قائد من الفخدة، وذلك على عكس المكونات الأخرى لأنكَاد التي تخضع مباشرة لعامل وجدة [3].

إلى جانب المزاوير تذكر أحيانا، كمكون لأنكَاد الغرابة، فخذة العثامنة إما بفرقها السبعة [4]، أو بفرقة واحدة وبعض الخيام من فرقة أخرى [5]، على اعتبار أن باقي "فرقات" العثامنة قد نزحت إلى سهل تريفة.ومجال سكنى أنكَاد الغرابة يوجد عموما شمال وجدة.

---

(1) Arch.Vin.

(2) Arch.Vin.

(3) تذكر المصادر اسم القائد عبدالقادر بن بوترفاس الذي عين سنة 1893 على رأس هذه القبيلة، ويفرد فوانو تقريبا صفحتين للحديث عن عائلة هذا القائد . Voinot , Oujda..op;cit.,pp.207-208

(4) (Arch.Vin. et La Martinière (p.191 : يذكران ثمانية دواوير، في حين يعتبران فرقة أولاد مسعود ضمن العثامنة وليس ضمن المزاوير.

(5) يذكر فوانو(Voinot) أنه مع المزاوير نجذ العثامنة المكونة من دوار المعارف وبعض خيام الحداشات. ن.م.ص.181

أولاد أحمد بن إبراهيم وأولاد علي بن طلحة:

تعتبر الفخذتين ضمن أنكَاد الشراقة، وإلى جانب علاقة التحالف التي تربط بينهما، فمجال سكناهما كذلك متداخل تقريبا حيث يستقر أولاد أحمد بن إبراهيم شمال أولاد علي بن طلحة وذلك في القسم الجنوبي - الغربي من وجدة[1]، وتخضع الفخذتين لسلطة عامل وجدة مباشرة [2].

إلى جانب الفخذتين، وأحيانا بشكل مختلف نوعا ما عما جاء في الوثائق المخزنية، تذكر لنا بعض الوثائق فخذتي بني بوحمدون وبني حمليل قائمتين بذاتهما ولهما تفرعات على شكل فرق أو دواوير [3]، وتشير المعطيات إلى أن أنكَاد الشراقة تتكون من:

1 - أولاد أحمد بن إبراهيم.

2 - بني حسان.

3 - أولاد علي بن طلحة.

4 - أولاد عزوز.

5 - بني حمليل.

6 - بني بوحمدون (الفرقة الأولى).

بني بوحمدون (الفرقة الثانية).

بني بوحمدون (الفرقة الثالثة).

7 - أولاد العباس [4].

---

(1) Arch.Vin..

(2) خ.ح.كناش 199.ن.م. و Arch.vin.

(3) Arch.Vin.

(4) نفسه.

في حين نجد تقريرين آخرين مختلفين يضيف الأول "زاوية سيدي موسى البريشي ضمن مجموع قبائل أنكَاد[1]، وعلى العكس منه يذكر التقرير الثاني ـ وقد يتضح منه أنه اهتم بمسألة التحالفات لتحديد الفخذات والقبائل ـ أن "زاوية أولاد سيدي موسى البريشي قبيلة مستقلة لا تتدخل في الصراعات التي تقوم بين بني يزناسن وأنكَاد، ولا تبتعد بتاتا عن وجدة، ومن هنا فلا علاقة تحالفية لهم مع أنكَاد"، ثم يضيف"إن بني بوحمدون تتكون من فرقتين فقط"[2].

وفي إشارة أخرى يذكر بني حسان و بني عزوز كفرق مع باقي الفرق المكونة لفخدة أولاد إبراهيم[3]، ويشار في آخر إلى بني بوحمدون وبني حمليل كفرقتين ضمن أنكَاد الشراقة وأساسا تحت عنوان فخدة أولاد علي بن طلحة، ويضيف إلى جانبهما، ومع فرق أخرى، فرقة أولاد العباس [4].

إن هذه التقسيمات وتحديد فخذات وفرق بعض القبائل ينطلق من زوايا متعددة مالية، معناه بهدف توزيع قيمة الضرائب المفروضة على القبيلة، وهذا ما تهدف إليه بعض المراسلات المخزنية، لذا فهي تأتي على أساس التوزيع الإداري المخزني للمنطقة مثل الكناشة الخاصة بتقييد عن حركة الريف ووجدة لسنة 1892، والتي ذكرت بما هو واجب دفعه على عامل وجدة والقبائل التابعة له وما هو واجب على عبد القادر بن بوترفاس، أي هنالك تمييز بين قسمين من أنكَاد: أنكَاد الشراقة أنكَاد لغرابة. وهذا يعني عدم

---

(1) نفسه.

(2) Arch.Vin.29bis

(3) Arch.Vin.

(4) Arch.Vin.

الإشارة إلى الفخذات أو الفرق المكونة للقبيلة فيصعب هنا التحديد لمكونات القبيلة وكذا تتبع التحول الذي تعرفه.

أما التقارير الفرنسية فقد تناولت موضوع تحديد مكونات كل قبيلة انطلاقا من مسألة التحالفات أو أنها ربطت ذلك بقضية مجال كل قبيلة أو بالتوزيع الإداري[1]، وتقارير أخرى ركزت على معطيين الأول مرتبط باختلاف "أصل الملحق إما عن أصل الفخدة أو القبيلة التي التحق بها"، والثاني رهين بنوع التبعية التي "ربطت الملحق بالملتحق" [2].

من هنا توجد مجموعات غادرت مناطق سكناها، لسبب ما، والتحقت بأخرى، فإنه بحسب "عقدة" التبعية أو الإقامة التي قبلتها، فإنها إما أن تنحصر لتتقلص إلى فرقة ضمن فخدة من تلك المكونة للقبيلة وإما أنها تذوب ضمن فرقة ما، أو أنها قد تحتل موقع فخذة إلى جانب تلك التي تكون القبيلة.

وهذا حال كل من بني بوحمدون وبني حمليل كما يتضح من بعض التقارير[3]، الذين وإن ارتبط مصيرهم بأنكَاد الشراقة، فإنهم لم ينجروا لجل الصدامات التي كان يجريها حليفهم أي أنهم حافظوا على نوع من استقلالهم، بل حاولوا أن يستغلوا أصولهم الشريفة للنزول بكل ثقلهم لفض الصدامات [4]، وأساس تلك التي كان يجريها حليفهم. إن هذه الوضعية كانت تخدم الطرفين معا، فأنكَاد كباقي قبائل المنطقة كانوا في حاجة إلى وجود عناصر"شريفة" بينهم لما لذلك من وقع على النفوس، كما أن الطرف الثاني

---

(1) نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) تقرير سنتي 1891 م و 1892 : Arch.Vin. و La Martinière ,op;cit.,p.194

أيضا كان الآخر يستفيد أولا من الحماية ضد من يرفض "نسبه الشريف" وثانيا من بعض الهبات والزيارات...

2 ـ **السجع**[1]:

إلى جانب قبيلة أنكَاد، توجد قبيلتان تتقاسمان معها "صحراء أنكَاد" وهما السجع والمهايا اللتان تمارسان الارتحال كذلك وأساسا بين ضفتي ملوية[2] مع اهتمام السجع بفلاحة الأرض وبشكل محدود، في نقط معينة مستغلين "تهاطل الأمطار التي تأتي أحيانا لتخصيب تربة أرض أنكَاد" [3].

تمتد بلاد قبيلة السجع من حدود بلاد بني بوزكَو إلى جبال بني يزناسن شمالا ومن حدود أراضي أولاد علي بن طلحة شرقا إلى بني وكيل غربا، وفي بلادهم توجد قصبة عيون سيدي ملوك "المبنية بآجور من تراب مدكوك، وتحيط بها أسوار يبلغ ارتفاعها ما بين ستة وسبعة أمتار ولا توجد أمامها خنادق، وتغذي بساتينها أربع منابع مائية" [4].

---

(1) تذكر المصادر الفرنسية القبيلة باسم الشجع وهو نفس الاتجاه الذي تذهب إليه الرواية الشفوية على اعتبار "الشجاعة" التي يقال إنها اشتهرت بها القبيلة سابقا؛ في حين تذكر الوثائق القبيلة باسم السجع (تقييد كناش 199، م.س). ونفس الشيء في بطاقة بعث بها السلطان عبد العزيز لبعض قواده ذكرت القبيلة باسم السجع، و.خ.

(2) Foucauld, op;cit.,p.257

(3) **Arch.Vin**. La question …

(4) Arch.Vin.، وأيضا خريطة Description de l'Orietal .**Arch.Vin**، Itinéraire de Fes à Oujda (27 Dec.1879 au Juin 1880) .Arch.Vin. وفي تقرير آخر يشار إلى أن محل إقامة العامل احميدة بمثابة حصن به مدفعان و30 فارسا و 300 من المشاة كلهم من جيش المخزن. Arch.Vin.

أما أصول القبيلة فإنه ينتابها الغموض فتتأرجح لدى النسابين بين أصول معقلية وأصول هلالية [1]، وأنهم تفرقوا بين بسيط أنكَاد وسهل سايس [2] بعد صعودهم من منطقة انتجاعهم بين سجلماسة وحوض ملوية [3].

عرفت قبيلة السجع، وكباقي قبائل المنطقة، تحولات داخلية إما من جراء ارتباطها بأحد الصفوف التي كانت تتوزع عليها القبائل حين الاصطدام فيما بينها، أو بسبب الاختلافات الداخلية كرفض فرقة لقرارات مجلس "بولربعا" مما كان يدفع بباقي الفرق إلى مهاجمة الفرقة الرافضة وطردها من القبيلة [4].

كما عرفت القبيلة تجاذبا بين قائد قصبة العيون وتدخلات قائد بني بوزكَو للتأثير على المخزن في تعيين بعض القواد مكان آخرين مثل ما حدث في استبدال قائد القصبة الذي كان قد عينه المخزن ونظرا لرغبته في فرض نفوذه على جل فصائل السجع، فقد تم عزله بتدخل قائد بني بوزكَو [5].

---

(1) ابن خلدون، م.س. ص.120.

(2) وثيقة أوردها: Bonjean , Une tribu Bédouine au milieu des tribus berbéres: les Sejaa. 1954. C.H.E.A.M. , p.13bis . وهي مراسلة جوابية من السلطان الحسن الأول للقائد احميدان السجعي * لاستفسار حول ما إذا كانت الأراضي التي تطالب بها سجع سايس، والتي هي بالقرب من قصبة العيون، فعلا لا مالك لها، وهل أن القائد قد أنزل بها بعضا من بني وكيل وكذا سجع العيون.

* يحتمل أن يكون وراء تعيينه عاملا على وجدة هو إمكانية تجنيده لقبيلة السجع التي اشتهرت بمشاركتها في المحلات السلطانية بالمنطقة.

(3) نفسه، ص. 14

(4) خ.ح. محفظة رقم 696، يستشف ذلك من مراسلة جوابية للسلطان إلى قائد بني بوزكَو، في 8 شوال 1309 هـ/ 6 ماي 1892م

(5) خ.ح. محفظة رقم 140، مراسلة بتاريخ 2 رجب 1303هـ/ 6أبريل 1886م

وكذا رفض السجع أحيانا للقائد المتولي عليها مثل خروجها عن سلطة قائدها سنة 1844، وفي محاولة لضبط أكبر للقبيلة تم تعيين قائدين وهما حميدان السجعي[1] والعربي المديوني[2].

إن تعيين قائدين لتسيير شؤون السجع لم يكن إلا ليدفع بالقبيلة إلى الانقسام على نفسها، وهذا ما حدث فعلا، فتوزعت القبيلة إلى قسمين يفصل بينهما واد زا فأضحى هنالك السجع أهل تافراطا والسجع المقيمين قرب القصبة[3]، غير أن هذا الانقسام لم يكن ليشمل فخدة بعينها بل شمل فرقا من الفخذات الثلاث[4] المكونة للقبيلة ودعوا بالسجع أهل تافراطا، وهي بالتحديد:

مغيرزات من فخدة الشركَية.

أولاد عياد من فخدة الكنانة.

أولاد موسى وأولاد بوناجي من الفلالكَة[5].

وقد دخل الطرفان في صدامات قوية بينهما كانت تجري أحداثها حول القصبة، وقد ازدادت هذه التقسيمات حدة مع ظهور الروكَي بالمنطقة، فكان قسم يوالي الروكَي، فدعي الموالون له بالروكَيين والمناهضين له من السجع بالمخزنيين، وعند دخول الروكَي لقصبة العيون غادرها السجع الموالون

---

(1) خ.ح. محفظة رقم 14، مراسلة في 23 جمادى الأولى 1302هـ/ 10مارس 1885م

(2) Arch.Vin. en 1905

(3) Voinot, Oujda..op;cit.,p.192, La Martinière , op;cit ,p.195 , Arch.Vin.

(4) Arch.Vin.

(5) الحجوي، م.بن الحسن الثعالبي، **انتحار المغرب بيد ثواره**.خ.ع. ح 123. يشير إلى انقسام قبائل المنطقة بين مساند للمخزن ومساند للروكَي الذي " جمع أوباشا من أولاد عمرو وبني بوزكَو والشجع وحتى حمادة اذكافايت تبعه مع كونه صاحب زاوية ...". ص. 28

للمخزن في اتجاه ضواحي وجدة [1]. وحين خروج "الفتان من قصبة العيون وتركها عامرة مع كون أهل أنكاد لا زالوا على خوضهم"[2]، وملاحقته من طرف " المحلة السعيدة فلما تراءت الفئتان هزموه هزيمة شنعاء لم يتقدم له مثلها واتبعوه بالكرة إلى قرب كَورة..."[3] فخرج القسم الموالي للروكَي من السجع بدورهم للابتعاد في اتجاه الغرب لتفادي انتقام الطرف الآخر، فسارع أولاد سيدي الشيخ إلى أخذ مكان الفارين والاستقرار في أرضهم [4].

3 - **بني وكيل**:

يتوزع بنو وكيل بالشمال الشرقي على عدد من المواقع "فمنهم إزاء بني يزناسن بعيون سيدي ملوك يقال لهم أولاد ماخوخ بن علي واسمه علي بن محمد بن وكيل، وأصله من واد زيز، وخلف ولدين علي ومحمد. فأما محمد فقد استقر عند ضريح أبيه وخلف أربعة أولاد أحمد وعلي وموسى و عياد ... والفرقة حوز بني يزناسن أهل سيدي الحاج بومدين أهل بني توزن يدعوه الشطابة والفرقة من أولاد أحمد"[5].

وإذا كان صاحب "بهجة الأبصار" قد اكتفى بذكر الماخوخيين والشطابة، فإن المصادر الأجنبية التي اهتمت بالموضوع أشارت إلى فرق أخرى وذلك ضمن فصائل أخرى لبني وكيل؛ فإلى جانب أولاد سيدي ماخوخ، ذكر بني وكيل بأنكَاد ومن بين "دواويرهم الشطابة" [6]. وأتت الإشارة

---

[1]Nehlil et Lefevre, **La région de Tafrata**. Bull. du comité de A.F. p.158

[2] و.خ. رسالة القائد محمد بن البوزكَاوي، في 3 رجب 1323هـ/ 23 شتنبر 1905م

[3] و.خ. رسالة القائد محمد بن البوزكَاوي، 27 جمادى الأولى 1323هـ/ 30يوليوز 1905م

[4]Nehlil, Ibid.

[5] بهجة الأبصار...، م.س.، ص.342

[6]Arch.Vin.

إلى"أولاد حمو..من بني وكيل يتكونون من ثلاثين خيمة ويمكنهم تجنيد خمسين فردا من المشاة وستة خيالة"[1] وذلك ضمن معلومات وردت حين الحديث عن قبيلة السجع ومجالها ومواردها الاقتصادية. وبنفس التقرير كذلك تم ذكر فرقتين إضافيتين من بني وكيل:

الأولى ذكرت حين تحديد الحصيلة النهائية للمعلومات المتعلقة بمجمل سكان تريفة وقبائلها، فأتت معلومات تهم بني وكيل على أساس "أنهم يكونون ما مجموعه عشرون خيمة، وبإمكانهم تجنيد مائتين وستة وخمسين فردا من الخيالة ولا يملكون خيلا" [2].

أما الثانية فأتى ذكرها بنوع من التفصيل، ولعل السبب وراء ذلك هي وقوعها بين قبيلتين اهتم التقرير بهما، نظرا لدورهما في أحداث المنطقة،وهما بنو يزناسن أنكَاد، وكان التقرير يهتم بمكونات القبيلتين وبتحديد صفوف (لفوف) وحلفاء كل قبيلة، فجاء ذكر بني وكيل وتم تعريفها بـ "أنها قبيلة من الشرفاء ولها مواقف محايدة في الصراعات الدائرة بين بني يزناسن وأنكَاد، وخيامها توجد غرب وجدة، أما عدد القادرين بها فعلا على حمل السلاح فيصل إلى سبعمائة وتسعة وثلاثين فردا" [3].

وهذه الأخيرة شكلت موضوع اهتمام، فالتقرير نفسه يشير إلى الفرق المكونة لها، وهي كالتالي:

- أولادعبدالله.
- السرارجة.

---

[1] نفسه، ويضيف معلومات مختلفة تهم حياتهم سيأتي ذكرها في حينه.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

ـ الشطابة .

ـ بوهريات [1].

وفي تقرير متأخر نوعا ما عن الأول، تتم الإشارة إلى "بني وكيل أنكَاد"، وحدد "موطنهم بحافة الجبل في بلد وعر يقع بين واد إسلي وسيدي بوهرية ولبصارة والنعيمة"[2]. واقتصر على ذكر الفرقتين المشهورتين فقط، ولعل ذلك آت من إدماجه للأربع فرق في فرقتين ونستدل على ذلك من عدد الرجال، الذين ذكرهم التقرير بأنهم قادرون على حمل السلاح، والذين وصل عددهم إلى حوالي ستمائة وتسعين ما بين مشاة وخيالة، موزعين بين السرارجة بعدد يصل إلى مائتين وسبعين محاربا والباقي فهم من الشطابة [3].

أما الرحالة دوفوكو (Foucauld) فأشار إلى بني وكيل في معرض حديثه عن نهر ملوية، فذكر أنه "بعد تجاوزه للأحلاف يصبح نهر ملوية في أراضي بني وكيل وهي قبيلة من الشرفاء يسكنون تحت الخيام لا يغادرون ضفتي النهر، ويتوزعون إلى ثلاث فرق، تبعد الواحدة عن الأخرى بثلاثة عشر كيلومترا، الأولى والموجودة في الأعلى لم يذكروا له اسمها، والثانية تدعى بالخرب والثالثة أولاد الباشا، وبينهم فراغ" [4].

وتمت مناقشة ما أورده دوفوكو، فتم التأكيد على وجود بني وكيل "موالين الخرب" ويستقرون في المنطقة الموجودة بالمجرى الأسفل لواد زا حيث وقف عليهم الباحث كما ذكر، وأكد على وجود بني وكيل بنواحي

---

(1) نفس الفرق يذكرها أيضا Voinot , Oujda …op;cit.,p.202

(2) Arch.Vin.

(3) نفسه.

(4) Foucauld, op;cit.,p.368 ، كما يأتي بمعلومات إضافية ومتفرقة عنهم في الصفحات: 254- 386-372

وجدة [1]، وأضاف أن هنالك فرقة صغيرة، ودون أهمية تذكر بسهل تريفة "حول زاوية المولى إدريس"[2]، لكن اعتبر أنه من الخطأ ربط أولاد مول الباشا ببني وكيل، لأنهم في"الحقيقة هم من الكرارمة" [3].

في حين تذهب الرواية المحلية، ونفس الشيء تذكره بعض الدراسات، أن "مول الباشا" الذي يقع في مجال الكرارمة، قد استقر به أحد فروع بني وكيل، وتذهب الروايات إلى أن الذي كان من وراء ذلك هو "أحد أبناء الشريف البوكيلي، ويدعى سيدي بومدين"[4]، ويعتبر هذا الفرع هو القسم الثاني بمول الباشا، والذي يشكل المجموعة الثانية لبني وكيل واد زا، والتي تتكون من خمسة دواوير[5].

إن جل هذه المعطيات تؤكد توزع عناصر بني وكيل بين عدد من المواقع، وهي نفس الظاهرة التي عرفتها بعض القبائل أو بعض فروعها، غير أن العناصر الشريفة أو تلك التي تدعي الشرف قد حافظت على صفتها هاته كمميز لها عن القبائل التي استقبلتها للأسباب التي سبق ذكر بعضها، مع التأكيد على أنه باستثناء عائلة واحدة[6]، لم يكن لباقي فروع بني وكيل، على الرغم من تقدير السكان لهم، نفس الوقع الذي كان لبعض الزوايا مثل الكرزازية أو الاتجاه الطيبي (مولاي الطيب) على قبائل المنطقة.

---

(1)La Martinière,op;cit.,p.163

(2) La Martinière، ن.م. هامش ص..163

(3) نفسه.

(4) رواية ذكرها أحد أبناء الزاوية.

(5)Voinot, Oujda..op;cit.,p.203

(6) من أولاد سيدي عبدالله من بني وكيل أنكاد. Voinot , Oujda..op;cit.,p.203

وتوزع عناصر بني وكيل قد دفع بالبعض إلى إلغائهم كوحدة قبلية [1]، بل وإلى اعتبارهم فقط أسرا داخل بعض الفرق أو الدواوير، ومما زاد في تأكيد ذلك هو غيابهم كقوة فاعلة في الصراع الذي كانت تعرفه المنطقة وغياب الأسلحة لديهم[2]. ومع ذلك، يبقى الفرع المتواجد ببسيط أنكاد الأكثر أهمية من باقي الفروع بالنظر إلى قوته العددية، كما أنه القسم الذي كان أكثر استقلالا عن القبائل التي تجاوره.

4 ـ **الأحلاف** [3]:

قبيلة الأحلاف من القبائل الهلالية المعقلية التي استقرت بالمغرب الشرقي خلال القرن الخامس الهجري على ضفاف نهر ملوية وبنواحي أوطاط وتازة، وأطلق حينئذ اسم الأحلاف على قبيلتي العمارنة والمنباة. ولم يكن عرب بني معقل حين استقرارهم بالمنطقة في جمع عظيم آنذاك فلم يتجاوزوا المائتين [4]، ثم تطورت أعدادهم،ولما تملك الزناتيون حكم البلاد ورث عنهم المعقليون قصورهم وأراضيهم.

تنتسب قبيلة الأحلاف إلى ذوي منصور التي كان مجالها يمتد من تاوريرت إلى بلاد درعة [5]. وخلال القرن التاسع عشر كانت أراضي الأحلاف

---

(1) برحاب، م.س. ص.79

(2) Arch.Vin

(3) من الحليف والحلف بالكسر وتعني العهد بين قومين على التآزر والتآخي أيام السلم والحرب. ابن منظور، لسان ...مادة "حلف".

(4) ابن خلدون، م.س. ج.1، ص.129. إسماعيلي، عبد الحميد، تاريخ وجدة وأنكَاد في دوحة الأمجاد. مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1985، ج.1، ص.107 يذكر أن اسم الأحلاف أطلق على القبيلتين إبان استقرارهما بالجزائر، إذ كانوا حلفاء لبني عبدالواد ملوك تلمسان.

(5) ابن خلدون، ن.م. ج.6، ص. 119

تمتد من هوارة إلى بني وكيل على ضفتي ملوية [1] حيث توجد خيامهم وزراعتهم، وكانوا يدفعون بقطيعهم نحو السهول المجاورة [2].

ارتبطت الأحلاف بالعلويين منذ فترة المولى محمد بن الشريف، الذي "لما يأس... من فاس والمغرب،...فسار يتحلى الحلل والمداشر والقرى إلى أن بلغ بسيط أنكاد فبايعه الأحلاف وهم العمارنة والمنباة من عرب معقل، وبايعه ستون منهم، فسار بهم إلى بني يزناسن وكانوا يومئذ من إيالة الترك"[3].

ثم لما ضاق المولى علي الأعرج ذرعا بأخيه، استقر بين الأحلاف وتصاهر معهم[4]، وربطت الأحلاف صلة قرابة كذلك بسيدي محمد بن عبدالله[5]، كما جعل المولى سليمان على رأس فرقة الأحلاف الموجهة مع الجيش نحو وجدة القائد عبدالله بن الخضير الأحلافي، كما كلفه السلطان وفرقته بجباية قبائل وجدة[6].

انطلاقا من كل ما سبق احتلت قبيلة الأحلاف مكانة متميزة، واستطاعت أن تفرض من خلالها نفسها على باقي قبائل منطقة تافراطة، لكن هذه الوضعية تغيرت مع معركة واد إسلي، فحملوا مسئولية الهزيمة، وانقلب وضع القبيلة

---

[1] ابن منصور، عبد الوهاب، قبائل المغرب. المطبعة الملكية، الرباط، 1968، ج.1، ص.430

[2] بعد زيارة دوفوكو، سيسجل تقرير من أرشيف فانسن لسنة 1905، أنهم يسكنون السهل الممتد بين القسم الأسفل لوادي زا والضفة اليمنى لملوية، أما Nehlil ,op;cit ,t.2 ,p.227، فيؤكد أن القبيلة تستقر حول تاوريرت وعلى طول وادي زا حيث تتداخل مع قبيلة بني وكيل.

[3] الناصري، م.س.، ج.8، ص.93

[4] الناصري، م.س. ج.7 ص.141

[5] ابن زيدان، عبدالرحمان، **اتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**. المطبعة الوطنية، الرباط، 1929-1933، ج.5، ص.33

[6] المشرفي، الحلل ...م.س. ص.200

لتصبح محط انتقاد "فأباد الله قبيلة الأحلاف...واستأصلتهم بالقتل قبيلة هوارة واجتنوا ثمار ما غرسوه من تلك التجارة"[1].

لقد امتد نفوذ الأحلاف ليشمل كذلك قبيلة هوارة، لدرجة أن هذه الأخيرة كانت تنعت بهوارة الأحلاف "...وبعد فإذا وصلتم بحول الله وقوته إلى هوارة الأحلاف فخاطبوهم بأداء ما رسم إزاء أسماء عمالهم..."[2]، وإلى جانب القوة العددية التي كان بإمكان هوارة توفيرها لقبيلة الأحلاف فإن مردودها الفلاحي كانت له أهمية كبيرة، فإضافة إلى القطيع الذي كانت تتوفر عليه، فإن هوارة كانت تعتبر خزان الحبوب بالمنطقة وذلك حينما تسمح بذلك الظروف المناخية[3]، وأساسا منطقة مسون التي كانت تقصدها قوافل القبائل لكيل الزرع، الذي كان يخزن في كل من قصبة مسون وقصبة أولاد حمو أو موسى وقصبة كَرسيف [4].

---

[1] كانت قبيلة هوارة الأحلاف تتوزع على خمس قيادات * حسب تقييد 22 شوال 1309 هـ/ 20 ماي 1892م، في حين تذكر المصادر الفرنسية أنه في سنة 1883 م كانت فقط أربع قيادات **.

* هوارة الأحلاف تتوزع على: 1 ـ ق. ج.محمد الهواري، 2 ـ ق. بالحاج الكرادي، 3 ـ ق. محمد قدور الهواري، 4 ـ ق.الطيب الهواري، 5 ـ ق. عبدالله فرج. خ.ح. كناش 199، م.س.

** قيادات هوارة هي: 1 ـ علي الأحمر قائدا على العثامنة، 2 ـ امحمد بالحاج الكرادي قائدا على أولاد اسديرة والمزارشة، 3 ـ الشيخ الطيب الحافي قائدا على الزركَان وأولاد مسعود، 4 ـ امحمد ولد قدور بن الجيلالي قائدا على أولاد حمو أوموسى. La Martinière , op;cit.,p.160

[2] خ.ح.كناش 199، ن.م.

[3] Lafaye, C., **Le pays des Houara**. Bull. De la S. de géographe d'Alger et d l'Afrique du Nord, 1930,p.20

[4] التي أقامها المولى إسماعيل حين نزل بملوية لتلعب دور قصبة لمراقبة الطريق السلطاني.

تتوزع قبيلة الأحلاف إلى ست فخذات يغلب على حياتها الطابع الرعوي[1]، ومن أشهرها "...أولاد اسليمان وغفولة (الذين)...يتصرفون في بلاد تافراطة المعلومة بمحارثهم ورعي أنعامهم منذ مدة سلفت عن تاريخه من أسلافهم السابقين إلى اللحظة..." [2].

وتدور في فلك الأحلاف العديد من المجموعات الصغيرة تدعى بالأصحاب، كما يرتبط بها الكرارمة من واد زا [3]، وهم اخوة الأحلاف ولهم نفس الأصول، ويعتبر البعض أن سبب ارتباط هذه المجموعات بالأحلاف يعود إلى زمن قوة الكرارمة في عهد القائد بوزيان الشاوي،حيث كانوا يضطلعون بمهام معينة داخل القبيلة مثل استقبال الضيوف والقيام بالمهام الفلاحية ونصب الخيام إلى غير ذلك.

احتلت الكرارمة وضعية متميزة بين باقي مكونات الأحلاف [4]، وكانت قد استقرت حول قصبة تاوريرت على عهد المولى عبدالله التي أعاد المولى إسماعيل بناءها [5]. ويعود أصل "جدهم الشيخ كروم على أحد القولين من أولاد الحاج...والقول الثاني أنه من عكرمة،لكن الأرجح أنه من أولاد الحاج

---

(1) هذه الفخدات كانت كالتالي: أولاد رحو، المضافرة، أولاد سيدي امحمد بالحسين، أولاد مهدي، لربعا، أولاد سليمان Foucauld ,op;cit.,p.385، ويستثني Nehlil فخدة لربعا والتي، في رأيه، يغلب على أهلها طابع الاستقرار، ويزاولون الزراعة على الرغم من تملكها لعدد من رؤوس الجمال، م.س. ج.2، ص.227

(2) و.خ. إشهاد بتاريخ 17 رجب الفرد 1330ه / 2 يوليوز 1912.

(3) الكرارمة: أشار Foucauld إلى أنهم يشكلون قبيلة مستقلة.م.س. ص. 385، في حين تعتبرها المصادر الأجنبية الأخرى فخدة فقط: .Arch.Vin

La Martinière,op;cit.,p.161, et Voinot ,Oujda..op;cit.,p.191

(4) يتضح ذلك من خلال كناش 199، حيث حدد ما في ذمة قبيلة الأحلاف، والمسؤول على استخلاصها منهم هو قائدهم المختار من الكرارمة.

(5) الناصري، م.س. ج.7، ص.62

كما ذكر...واتصل بإدارة المخزن في زمان السلطان الجليل مولاي إسماعيل بن الشريف في تاريخ 1085، التزم الخدمة المخزنية لديه، فلما نظر السلطان لضبط خدمته وصدقه اقتضى نظره توليته بولاية على هذه النواحي فبقي متوليا إلى أن توفي،ثم استخلف بعده ولده الشيخ حم بن كروم وبقي متوليا في محله إلى أن توفي السلطان المذكور...وبقي الشيخ حم خديم في ركاب عبدالله بن إسماعيل ثم طلب منه المكث بزا بأهله وأعوانه فساعده..." [1].

تطورت وضعية الكرارمة وأساسا بعد أن تم تعيين "الشيخ الشاوي بن عبدالله على هذه النواحي كلها من دائرة تازة إلى دائرة وجدة" [2]، فتم فرض سيطرة الكرارمة على قبائل تافراطة وواد زا، ولضبط ذلك سيعمل القائد أبوزيان الشاوي على بناء عدد من القصبات بسهل تافراطة، وبتاوريرت، وبتالويت، وببني كولال، وبأولاد عمور، وبكَرسيف، وبتادارت.

امتد نفوذ الأحلاف بزعامة الكرارمة على القبائل المتواجدة على ضفتي ملوية، وبسط قائدها "يده في الأحكام يمينا وشمالا عربا وبرابر..." [3]. وحين مرور الجيوش المخزنية بالمنطقة التي ستشارك في معركة إسلي، كان قد تلقاها "أخوال سيدنا الكرارمة في أحسن زي وأعجب بعطاطيشهم أيضا...وصحبة فرسانهم ورجالاتهم وجميع أعرابهم.." [4].

أسندت لقائد الأحلاف قيادة جيوش القبائل المرافقة للمحلة السلطانية، لكن نتائج المعركة انعكست كذلك سلبا على الكرارمة خصوصا والأحلاف عموما "ومن وقتئذ انطفأت كلمتهم شيئا فشيئا...وفسدت حينئذ الرعية لكثرة

---

(1) و.خ. تقييد عن الأحلاف والكرارمة.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) رسالة ابن السلطان المولى عبدالرحمان،عن ابن زيدان، م.س. ج.5، ص.239

الفوضى...وصارت كل فرقة من الأحلاف مستقلة برأيها"[1]. فاستغلت هوارة الوضع الذي آلت له الأحلاف وحاولت التخلص من سيطرتهم مما عرض قائدها للقتل، فثارت هوارة مجددا وتمكنت من إلحاق العديد من الهزائم بالأحلاف، كما أن فريقا من الأحلاف، وهم أولاد رحو رفضوا مجاراة قائدهم وانفصلوا عنه، بل وانضموا إلى هوارة التي ألحقت هزائم عديدة بالأحلاف آخرها كان بالموقع المشهور بمرادة [2]، فتراجعت قبيلة الأحلاف بعد انكماش الكرارمة، وانفصل عنها حلفاؤها، وحلت محلها بتافراطة كل من أولاد الحاج والسجع وهوارة.

3 ـ **الوحدة التضاريسية الجبلية:**

أ ـ **بني يزناسن:**

تتوزع بنو يزناسن على أربع قبائل تنعت كل واحدة بالربع [3]، وقد أسندت مهمة تسييرها إلى عدد من القواد، وهم حسب تقييد22 شوال 1892:

---

(1) مرجع الملاحظة رقم 1.

(2) في هذا الإطار أورد ابن زيدان رسالة من المولى عبدالرحمان إلى ابنه يذكر فيها أن "سبب إضراب تلك القبائل هو ما ألقاه الورع ولد بوزيان مما كنا منيناه به حين كان بحضرتنا الشريفة...فأي فائدة ظهرت على يد الكرارمة، وأي عائدة عادت على الدولة منهم حتى يجابوا لما طلبوا وما أفسد قلوب تلك القبائل، وكفرهم في المخزن إلا ولايتهم لما يرتكب فيهم من العسف والظلم والبغي الخارق للعوائد". ابن زيدان، م.س.ج.7، ص.229

(3) ورد مصطلح " الربع" في الوثائق:

المخزنية: "تقييد أواسط شعبان الأبرك 1309هـ/ أواسط مارس 1892".خ.ح.كناش 192.

الخاصة: ...قبيلة بني منقوش ربع من بني يزناسن ...3 ربيع الأول 1303ه/ 10 دجنبر 1885م".و.خ. م.س. مما يدل على توزع بني يزناسن على أربعة أرباع.

"ابن البشير أمسعود، ق.البصراوي، أحمد الكروج والجدايني، ميمون ولد..بن بوحيدة، البشير ارود، بومدين العتيقي،عمر ولد أجيل.." [1].

والقبائل الأربعة المكونة لبني يزناسن من الشرق إلى الغرب هي:

- **قبيلة بني خالد**:

وتستوطن القسم الشرقي من جبال بني يزناسن، فتطل شمالا على سهل تريفة وجنوبا على بسيط أنكَاد كما هو الشأن بالنسبة لجل قبائل بني يزناسن، وتحدها من الجهة الشرقية الجزائر ومن الجهة الغربية قبيلة بني منقوش، وهذه الحدود الأخيرة شكلت محطة اصطدامات متكررة بين القبيلتين، ومن نماذج ذلك ما أوردته الوثيقة التالية:

"...تنازع ...الشيخ منصور بن عثمان المنقوشي نائبا عن نفسه ونائبا عن جميع إخوانه بني منقوش مع أعيان بني خالد وهم أهل تغجيرت ...في الحد بينهما الماسك يدعي قربه من تنسان وسيدي يحيى الحور فكثر نزاعهم وهرجهم ...فاتفق أمرهم على أن يجعلوا الحد بينهما الجرف الحمر المسماة لتغرابت ومنه إلى لجرفين ثم إلى عين القرشية وإلى تيز الموالي لتاغيت ثم إلى تقنزعين ثم إلى أزر أن تجارفيت ومنه إلى خداز ثم سر مستقيما إلى ملاقاة الطريقان، طريق لنعاض والذاهبة للماجن لبيض ثم إلى العامر ومنه إلى حاشية مزوار..."[2].

---

[1] خ.ح.كناش 199، م.س.

ويشير تقرير آخر .Arch.Vin أن قواد بني يزناسن يتراوحون عادة ما بين سبعة وأحد عشر قائدا.

[2] و.خ. بتاريخ 1130هـ/ 1781م.

- قبيلة بني منقوش:

تمتد أراضيها بين تنسان وجبل بني وكلان،وتحدها شرقا أراضي بني خالد وغربا قبيلة بني عتيق، أما الواجهتان الشمالية والغربية فهي تطل على سهل تريفة وبسيط أنكَاد.

- قبيلة بني عتيق:

تقع أراضيها بين بني عتيق وبني وريمش التي تحدها من الجهة الغربية، أما شمالا فيحدها سهل تريفة (أراضي أولاد الصغير) وجنوبا فتحدها أراضي السجع. واعتبرتها المصادر الأجنبية أضعف قبيلة ضمن اتحادية بني يزناسن[1].

- قبيلة بني وريمش:

تحتل أراضيها القسم الغربي من جبال بني يزناسن، ويحدها غربا نهر ملوية وجنوبا أراضي الشجع وشمالا سهل تريفة. ارتبط اسم القبيلة بالقائد "محمد بن البشير بن مسعود كبير قبيلة بني يزناسن ورايس القبائل التي هي بنواحي وجدة"، والذي كانت له "المرتبة القصوى في نفوذ الكلمة وامتثال الأمر...بالسمع والطاعة بالنواحي الوجدية" [2]، يحكم كيف شاء ويعاقب بما أراد، وتوفرت له من قبيلته "حميته وهي أمة كثيرة...لا تقلع عن أذى تفشيه قربا وبعدا جهودها. منهم من لا يراعي لجار ولا غيره حرمة...قد أعماهم عن مصالحهم الأشر" [3]، وهذا نفسه تذهب له الوثائق المحلية [4].

---

(1) Arch.Vin., et La Martinière ,op;cit.,p.212. ، من خلال المعطيات التي أوردتها هذه التقارير، فإن بني عتيق تحتل المرتبة الرابعة ليس من حيث عدد سكانها فحسب، بل ومن حيث قوتها الحربية ومنتوجها الفلاحي أيضا.

(2) المشرفي، الحلل، م.س. ص ص.252-253

(3) السباعي، أبو عبدالله، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر مولاي الحسن**. (فصل بيان قضية القبض على ولد البشير)، خ.ع.د1364، ص.6.

(4) تذكر إحدى الوثائق أنه عند هجوم بني وريمش وحلفائهم على بني عتيق، فمن بين ما قاموا به أنهم " لما ولجوا في المـدا شر أكلوا زوايل لأولاد مولاي أحمد أهل مالوا ولأولاد سيدي

ومع أفول نجم ولد البشير بعد إلقاء القبض عليه، ستتراجع قوة بني وريمش لتخضع لسلطة قبيلة بني عتيق، والتي كانت قد عانت في السابق الكثير من جراء تحرشات بني وريمش، و منها مثلا ما ورد في هذه الإشارة من أن "الخديم الحاج محمد بن البشير...جمع أعيان بني خالد...وحلفهم على أن يكونوا عند أمره ونهيه ولما قدم للمغرب لا يخفى عن علم سيدنا الذي فعله إخوانه بنو وريمش وحلفاءهم المذكورين بإخوان الخديم لهبيل...حتى أجلوهم عن ديارهم، ثم بعد أيام...جمعوا حركة كبيرة وهجموا على بني عتيق إيالة الخديم بومدين بن...العتيقي وهدموا داره ومات من الفريقين عددا.." [1]. لذا ستسعى قبيلة بني عتيق للانتقام لنفسها وهو ما سيثير العديد من الصدامات الأخرى بين القبيلتين، وأدت قبيلة بني عتيق ثمنه متمثلا في قتل قائدها من أولاد لهبيل.

ب ـ جبال جرادة وقعدة دبدو:

1 ـ الزكارة:

أشار تقييد 22 شوال 1309 إلى الواجب على القبائل الشرقية ومنها "قبيلة الزكارة و ما يجب على عاملها رمضان الزكراوي وهو ما مجموعه 1937 وثلاث أرباع ريال"[2]، وقد كانت القبيلة موزعة بين رمضان الزكراوي وعامل وجدة[3]، في حين تذكر بعض المصادر الأجنبية أن "قبيلة الزكارة ومنذ حملة 1876، أصبحت خاضعة للسلطان وصار على رأسها شيخ يخضع

علي البكاي ولم يكفيهم ما فعلوه بهم إلى أن نهبوا النساء الشريفات وأزالوا الخلاخل من أرجلهم...". و.خ.

(1) نفسه.

(2) خ.ح.كناش 199، م.س.

(3) خ.ح.كناش 192، م.س.

لقائد وجدة "[1]، وهو نفس ما قد توحي به وثيقة أجنبية حين الحديث عن الصدامات والتحالفات بين قبائل المنطقة، فتذكر أن الزكارة هم حلفاء بني يعلى وهذا بشكل دائم، وتضيف "لكن الزكارة قبيلة تجنح باستمرار للسلم ولعل سبب ذلك هو العدد القليل لأفرادها، وهي من القبائل التي يرفع سكانها نزاعاتهم إلى وجدة"[2]. وقد ورد في تقرير متأخر ذكر لمنصب الشيخ وليس القائد "وعلى رأس القبيلة الشيخ رمضان ولد رابح" [3].

تستقر قبيلة الزكارة بالجبل الذي يحمل اسمها وتحدها غربا بني بوزكو وشمالا السجع وشرقا المهايا وجنوبا واد زا، وتمارس حياة الانتجاع حيث تنزل شتاء إلى بساتينها على جوانب واد إسلي وتنتقل صيفا إلى الجبل حيث تتجمع القبيلة عادة عند قصبة قديمة مهدمة تعرف بإسم "حجر كنفودة" في بلاد بني يعلى[4].

وتتمركز أهم مراسي القبيلة بتينزي عند دوار أولاد سيدي أحمد بن يوسف وهم من الشرفاء عند القبيلة، وذلك بالقرب من قصبة مهدمة حيث يوجد ما بين مائة وخمسين إلى مائتي مرس، وقسم آخر من المراسي يوجد ببوصالح الذي يبعد عن تينزي بألف وخمسمائة متر. وتتوفر القبيلة على غابات متنوعة مكونة من أشجار البلوط والمصطك والعصفية الذي هو من أنواع الصنوبر... [5].

---

[1] Foucauld,op;cit.,p.389

[2] Arch.Vin، وهذا على عكس ما ذهب إليه موليراس Mouliéras من أن الزكارة قبيلة " ذات نزعة حربية ". Mouliéras ,A., **Une tribu Zénéte anti-musulmane.Les Zkara**. Extrait du bull. S.G.A.Oran , Challamel, Paris,p.12

[3] Arch.Vin.

[4] نفسه.

[5] Arch.Vin.

تتوزع فصائل الزكارة إلى عدد من الدواوير، ومن بينها دواوير الهراصلة التي تستقر بموضع يدعى تافرونت، وهو سهل "دفن به ثلاثة مرابطين ويستغل لإنتاج الحبوب والتين، ثم بعض دواوير أولاد موسى المستقرين على مجرى ميه الطير" [1]، حيث توجد عين ملول التي تحيط بها بساتين القبيلة [2]، وعموما يخيم أولاد موسى - وهم من الزكارة الغرابة - من بطمة جامة إلى سبخة الذيب ويتحركون في الخريف إلى جبل الزكارة حيث توجد بساتينهم ومراعيهم وتكون المياه وفيرة [3].

تتوزع قبيلة الزكارة بين "الزكارة الشراكة" و "الزكارة الغرابة" [4]، ويسجل اختلاف بين المصادر التي تناولت فصائل الزكارة، فبعض الفصائل التي ذكرها التقييد المخزني الذي ينطلق من تنظيم إداري للمنطقة من بين ركائزه التنظيم الجبائي، معناه أنه قابل للتغيير باستمرار، يختلف عما أوردته التقارير الفرنسية التي كانت من بين اهتماماتها القوة الاقتصادية والحربية للقبيلة وتحالفاتها، كما يختلف عن مصادر فرنسية أخرى اعتمدت على الرواية الشفاهية، والكل يختلف عما أورده باحث مغربي نقلا عن وثيقة خاصة[5] استعملت مصطلح "جماعات" الزكارة دون تحديد لمعنى "جماعة" فيصبح معها الفصيل له نفس مرتبة الدوار، أي قد يتساوى الفصيل الذي يضم عددا من الدواوير مع دوار واحد.

---

(1) لعل هذه الدواوير هي ضمن فصيل آخر هو أهل أميطير (أو اميه: تصغير لماء، الطير: ج. طيور).

(2) Arch.Vin.

(3) نفسه.

(4) بعض الفصائل التي ذكرها برحاب ضمن الزكارة الغرابة مثل أولاد موسى وعكَمن، نعتها مصدر آخر باسم الزكارة الشراكَة. برحاب، م.س. ص.64، Voinot , Oujda..,op; cit.,p.189

(5) برحاب، ن.م. ص.64

2 - **بني يعلى:**

تشكل قبيلة بني يعلى إحدى أهم قبائل المنطقة ويستقر جل سكانها تحت الخيام [1] في مجال يتجاوز الجبل الذي يحمل اسمهم إلى واد الحي جنوبا، وشمالا إلى حدود جبال الزكارة [2]، ليضم بذلك مناطق منبسطة وأخرى جبلية متوسطة الارتفاع. وأهم مراكز تجمعهم توجد بتادواوت وتيخوباي، وفي حالة تعرض القبيلة لخطر خارجي فإنها تتراجع مع قطيعها إلى منطقة محصنة بشكل طبيعي وهي رأس محصر الذي لا يمكن المرور إليه إلا من الجهة الشمالية الغربية [3].

تعرضت القبيلة لعدد من التحولات بسبب الصدامات الداخلية نتج عنها تفككها وانقسامها، فاستقلت الزكارة عن بني يعلا، وتتالت عملية الانفصال لتمس بني يعلى السفا سيف وأولاد عمرو و أولاد بختي الذين التحقوا ببني بوزكَو، وقد تمكن بنويعلى السفاسيف من الاحتفاظ باستقلالهم وذلك راجع لقوتهم [4]، ثم انشطرت القبيلة في الأخير إلى صفين فكونوا بني يعلى الغرابة الخاضعين لقائد من القبيلة غالبيتهم من خيام الخلوفيين [5] وبني يعلى الشراكَة الذين أصبحوا مرتبطين بعامل وجدة.

من بين الأنشطة الاقتصادية لبني يعلى تربية المواشي وبسبب الظروف المناخية لجبلهم خلال فصل الشتاء، فإن القبيلة كانت تدفع بقطيعها في اتجاه

---

(1) Voinot , Oujda…op;cit.p.185

(2) Montdésir ,op;cit.,p.259

(3) Arch.Vin.

(4) La Martinière ,op;cit.,p.173

(5) Arch.Vin.

مراعي عين بني مطهر وأحيانا إلى الصحراء [1]، هاته المراعي التي يطلق عليها اسم "المشاتي"، وكانت لكل فصيل من القبيلة "مشاتيه "[2]:

الفصيل	المشاتي (ب)
مزغنان	فدان الجمل، عكَبة، عكَايد.
أولاد موسى بن عمرو	نفس مشاتي مزغنان.
الخلوفيون	غابة تويلا،كَنفودة،...ولهم بساتين بتادواوت.
المساعدة	موسى بن علي بتالجمونت.
المهارش	خيامهم بجبل بوكلثوم، نواحي عين بني مطهر.
الدبابرة	زبوج عمرو لعص ببوبحر.

ونظرا لامتداد مراعي بني يعلى إلى عين بني مطهر، فقد ارتبطوا ولمدة بعلاقة تحالفية مع المهايا، لكن هذه العلاقة ستتحول إلى عداوة وذلك بسبب حدوث اختلاف بين القبيلتين ترتب عنها صدام بينهما في 28 فبراير 1889 [3]. وكان سكان قبيلة بني يعلى تخضع لتأثيرالزاوية الطيبية وكذا القندوسية، كما كان بعضهم يخدمون الزاوية الكرزازية[4].

---

(1) نفسه.

(2)Arch.Vin..

يتراوح عدد خيام بني يعلى ما بين 30 * و40 خيمة **.

* خ.ح.كناش 192. ** La Martinière ,op;cit.,p.174

(3)Arch.Vin.

(4)Rinn, L., **Marabouts et Khouan. Etude de l'Islam en Algérie.**A.Jourdan, Alger,1884,p.870

3 - **بني بوزكَو:**

ارتبط اسم قبيلة بني بوزكَو ولمدة باسم قائدها حمادة البوزكَاوي، الذي احتل مكانة خاصة لدى المخزن بسبب علاقته بالسلطان الحسن الأول[1]، سمحت له بالمساهمة في جزء من الأحداث السياسية بالمنطقة.وتمتد أراضي بني بوزكَو غربا من حدود ملوية جنوبا إلى واد زا ومن حدود بلاد السجع شرقا إلى حدود أراضي الزكارة، متميزة بارتفاعها وغاباتها الكثيفة [2].

تعرف القبيلة حياة الاستقرار ويمارس سكانها زراعة القمح والشعير والذرة البيضاء، كما يتوفرون على قطيع مهم من المواشي. ومن أهم مراسيها تلك الموجودة بتانشرفي والذي يعقد بالقرب منه سوقهم الذي يعقد كل يوم خميس كما يتبضعون من سوق الجمعة بعيون سيدي ملوك [3].

تتكون قبيلة بني بوزكَو من عناصر محلية وأخرى التحقت بالقبيلة في فترة متأخرة، ومنها أولاد علي بن أحمد وأولاد موسى الذين قدموا من فكَيكَ [4]. كما أنه إلى جانب الفصائل المكونة للقبيلة، نجد عددا من القبائل الصغرى التي كانت تدور في فلك القبيلة ومنها [5]:

---

(1) ظهائر التوقير والاحترام إلى القائد حمادة البوزكَاوي.و.خ. في هذا لإطار يذكر أن حمادة البوزكَاوي كان قبل توليته قائدا يحتل منصب شيخ القبيلة. Foucauld, op;cit.,p.254

(2) Arch.Vin.

(3) Arch.Vin

(4) يذكر تقرير من أرشيف فانسن أنه منذ "فترة يسيرة قام القائد حمادة البوزكَاوي ببيع ممتلكاته التي كانت له بفكَيكَ"، ونفس الشيء نستشفه من تقييد مرفق بوثائق حمادة البوزكَاوي الذي يذكّر بأصوله من فكَيكَ.

(5) Arch.Vin.

فصائلها	خصائصها	القبيلة
ـ أولاد يشو. ـ بني يحي. ـ اجعايل.	قبيلة صغيرة مكونة من قرى غير محصنة ولا يتعدى عدد خيامها 200 خيمة.	بني كولال
ـ أولاد بن ديس. ـ إيلعمانن. ـ زاوية سي المهدي بن الدرقاوي.	تتكون من 30 دارا.	بني شبل
ـ أولاد بوحنك. ـ أولاد الناصر. ـ إيعثمان. ـ أهل تامرت. ـ بني زولط. ـ إيسودن.	تتكون من 800 خيمة ويمكنهم تجنييد 50 فارسا و1600 من الخيالة.	أولاد الميدي
ـ إيبقوين. ـ أولد عمرو بن علي. ـ أولاد الخير. ـ أولاد يسعدون. ـ لبخاتة.	على الرغم من تبعية القبيلتين إداريا لقائد بني بوزكَو،فإن التأثير الفعلي هو لزاوية تكافيت التي توجد ضمن مجال أولاد بختي وبها توجد مراسيهم.	أولاد عمرو وأولاد بختي
ـ أهل تنزارت. ـ أهل الجبل.		بني يعلى الصفاصيف
	تتكون من 25 خيمة، وأهم قراها تدعى تنزار على واد زا.	بني أوراغ

4 ـ **قبائل منطقة دبدو**:

تتوزع قبائل دبدو و أحوازها عموما بين ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ ـ ساكنة وادي دبدو

ب ـ أهل ارشيدة والقصور المجاورة لها.

ج - بني رييس.

يطلق على ساكنة وادي دبدو اسم أهل دبدو [1]، ويتوزعون بين سبع قرى من أهمها دبدو، والتي سجلت المصادر الأجنبية وصفا لها [2]، واعتبرتها أهم نقطة مرور لسكان الجنوب في اتجاه تازة وفاس، وهي محاطة بعدد من القرى، وخاضعة لعامل تازة، وخاصة سكانها المسلمون الذين يتوزعون بين أربعة أحياء[3] حيث في أسفل دبدو يوجد حي أولاد اعمارة وأهل لكياييد ـ الذين يعتبرون أنفسهم العنصر الأصيل بدبدو ـ، وفي الأعلى يوجد حي أولاد يوسف وأهل القصبة.

أما اليهود فيخضعون لباشا فاس [4]، ويسكنون وسط دبدو، وينقسمون، حسب أصولهم واعتمادا على ما يروونه، إلى عناصر أصيلة استقرت منذ القدم بالمنطقة، وأخرى هاجرت من الأندلس، وهذه الأخيرة هي الأكثر عددا ومنها انحدرت غالبية الفصائل اليهودية، وهذا الاختلاف في الأصول كان وراء التنافر بين لفوفهم.

---

(1) Arch.Vin.

(2) R.G.A.,t.xxv,1912,p.29. Voinot , De Taourirt à la Moulouya et à Debdou

(3) من بينها وصف للوثائق الفرنسية ووصف آخر سجله الرحالة فوكو Foucauld ويتسم بطابعه الأدبي، فتناول في وصفه موقع دبدو ولون قصبتها العتيقة وقعدة دبدو وأوديتها... ص. 249-248

(4) Arch.Vin

يتكون سكان دبدو و أحوازها من [1]:

القصر	مكوناته	ملاحظات عامة
أهل دبدو	1 ـ دبدو	1 ـ بها 400 دار وساكنتها تتوزع بين 100عائلة مسلمة و300 من اليهود.
	2 ـ أهل القصبة	2ـ- تتكون من فرقتين وتتوزع بين 160 دارا،وإلى جانب الدور المتواجدة بالقصبة يملكون في وادي دبدو عددا من الدور تدعى الحوش.
	3 ـ لمسالا	3ـ تتوزع بين ثلاث فرق،موزعة على 180 دارا.
	4 ـ بوعياش	4 ـ عبارة عن نزالة مكونة من 10دور
	5 ـ قوبيبن	5ـ يعتبرون أنفسهم شرفاء،يتكونون من 200 دار.
	6 ـ فلوش	6 ـ تتوزع بين 40 دارا.
	7 ـ ا سلاوت	7 ـ تتكون من 60 دارا.
بني رييس	1 ـ أولاد بلحول	تعتبر قبيلة بني رييس في السابق

---

[1] تتوزع هذه المعلومات بين: و.خ.

La Martinière, op, cit.p.p. 122-123,

Voinot, De Taourirt …op;cit., p.p.28-29-30

Nehlil, **Notice sur les tribus de la région de Debdou**.Bull. de la S.G.d'Alger,1911,p.p. 48-49,

Arch.Vin ; Foucauld ,p. p. 375-385

	2 ـ أولاد عثمان 3 ـ أولاد إبراهيم بن عامر	فصيلا تابعا لقبيلة أولاد الحاج. وتتوزع حاليا فصائل بني ريس بين 7 قصور، وتضم في مجموعها 230 دارا، وبإمكانهم تجنيد 80 فارسا و100 من المشاة.
آرشيدة والقصور المجاورة لها	1 ـ أهل آرشيدة 2ـ أهل أدمر 3 ـ بني يخلفتن	1 ـ للزاوية اليعقوبية المتواجدة هناك تأثير واسع وكبير على عدد المنطقة وكذلك على عدد من القبائل الأخرى مثل أهل فقوس، لمطالسة، بني بويحيي، و هوارة... يتوزع أهل آرشيدة بين 400 أسرة، بإمكانهم تجنيد 100 فارس و370 من المشاة. 2 ـ يتكون قصر أهل أدمر من 90 دارا وبإمكانهم تجنيد 15 فارسا و60 من المشاة. 3 ـ يحتل قصرهم الجهة الغربية من جبل دبدو بين آرشيدة تافراطا وعلوانة. يتكون قصرهم من 250 دارا.

ج - **قبيلتا المهايا وبني مطهر**:

لم تميز الوثائق المالية المخزنية للقرن التاسع عشر بين قبيلتي المهايا وبني مطهر، بل اعتبرت بني مطهر فصيلا من فصائل المهايا[1]، وإذا كانت لهذا الاعتبار مبرراته المالية والإدارية يمكن أيضا إضافة عامل آخر ارتبط بالوضعية التي تميزت بها قبيلة المهايا خلال فترة حكمها من طرف قائدها الحاج بوبكر ولد ميمون، الذي وصفته المصادر الأجنبية من بين أهم القياد بالمنطقة، فكان يراسل السلطان مباشرة دون وساطة عامل وجدة، بل وكانت بين القائد والعامل صدامات [2] وصلت إلى محاصرة وجدة مرارا، واستدعت تدخل السلطان ومراسلات قائد المهايا لفظ النزاعات[3].

وطبيعة اقتصاد القبيلة الذي يرتكز على الرعي الواسع، يدفع بالمهايا إلى التحرك باستمرار بحثا عن المراعي، فكانوا يتحركون صيفا إلى سهل أنكَاد، وشتاء ينزلون إلى الصحراء باتجاه الشط الغربي والذي كان يدعى باسمهم، أي شط المهايا، وباتجاه دار الحلاليف وجلول حيث حدود مراعيهم[4]، وتتوفر القبيلة على عدد من المراسي للتخزين قسم منها يوجد بسهل أنكَاد [5]، والآخر برأس العين.

(1) و.خ.

(2) خ.ح.كناش 199، ورد فيها ذكر ما بذمة المهايا "... فانهضوا عنهم إلى وجدة وعمالتها والزكارة وقبيلة المهايا " وفي تفصيل مكونات المهايا يذكر التقييد مكوناتها الأربعة ومن بينهم بنومطهر.

(3) Voinot , **La neutralité française dans le coflit entre l'Amel et les Mehaïa,1886-1889**. Bull.S.G.A. d'Oran,1929,pp.193-217

(4) برحاب، م.س. ص ص. 186-188

(5) Arch.Vin.

ويعتبر أغلبية المهايا من مريدي أولاد سيد الشيخ، كما يوجد من بينهم كذلك بعض مريدي زاوية القنادسة ومولاي الطيب [1].

تتكون قبيلة المهايا من ثلاثة فصائل:

ـ أولاد بركة ويتوزعون إلى تسع فخدات، وكل فخدة تتوزع إلى عدد من الخيام يبلغ مجموعها 480 خيمة، بإمكانهم تجنيد 263 فارسا و1630 من المشاة.

ـ الأعشاش و يتكونون من ثمان فخدات موزعين إلى 300 خيمة وبإمكانهم تجنيد 150 فارسا و 400 من المشاة.

ـ المهايا الوسط و يتكونون من أربع فخدات موزعة على 110 خيمة وبإمكانهم تجنيد 80 فارسا و200 من المشاة [2].

أما قبيلة بني مطهر التي كانت تعيش في احتكاك مباشر ومستمر مع المهايا، فتتكون بدورها من ثلاث فصائل[3]:

ـ أولاد حمادي موزعون على أربعة دواوير مكونة من 70 خيمة.

ـ أولاد بنعيسى موزعون على ثلاثة دواوير مكونة من 115 خيمة.

ـ أولاد الحيمر موزعون على ثلاثة دواوير مكونة من 100 خيمة.

وتتنوع أنشطة قبيلة بني مطهر، فينتجون القمح والشعير والبشنة، كما يهتمون بالرعي فيتحركون ضمن مجال يحيط بعين بني مطهر ويتجهون شتاء إلى تيولي، "خنكَ الحدا" وفي فصلي الربيع والصيف إلى مساكا وعكَلة السدرا ودراع عيزيار وفي الخريف يتواجدون برأس العين. أما مراسيهم فهي

---

[1] مراسيهم توجد عند بني حمليل بأنكَاد. Montdésir, op;cit.p.267

[2] Arch.Vin.

[3] إحصائيات سنة 1877، أ. فانسن، وتضيف بعض المصادر الأجنبية إلى فصيل المهايا كلا من أولاد مولي هاشم (30 خيمة)، والقضية (5 خيام)، La Martinière ,op;cit. ,p.183

توجد بالقصبات منها قصبة محمد بن إبراهيم وقصبة سيدي داود ورأس العين[1].

قبل الانتقال للحديث عن باقي تنظيمات سكان بوادي المنطقة، يمكننا أن نسجل بأن القبيلة كشكل اجتماعي لدى ساكنة المنطقة لا تثار إلا باعتبارها وحدة جغرافية تجمع بين عدد من الأسر يربط بينها نمط عيش معين، كما تثار مجددا حينما يتم الحديث عن توزيع المغارم والتكاليف المخزنية [2].

أما الحديث عن القبيلة كوحدة سياسية تنبني على التحالفات في إطار اللف فهي مسألة أثبتت الأحداث السياسية للمنطقة خلال القرن التاسع عشر عدم صحتها، فالتحالفات في إطار اللف تتجاوز في غالب الأحيان حدود المجال الجغرافي للقبيلة الواحدة ليجمع بين حلفين أو أكثر من قبائل مختلفة وذلك لفترة زمنية محددة، بل ويحدث أن يختلف فصيلان من نفس القبيلة ويتحالف كل واحد منهما مع فصائل من قبائل مختلفة.

---

(1) Arch.Vin.

(2) نفسه.

الفصل الثالث

الأجزاء المكونة للقبيلة

1 ـ الأرباع:

إلى جانب القبيلة، تشير المصادر المختلفة إلى عدد من التقسيمات الأخرى، فتوجد الإشارة إلى الربع كمكون من مكونات بعض القبائل، ويقتصر أمر هذا النوع من التقسيمات على قبيلتي بني يزناسن والمهايا كما ورد في التقييد المخزني [1]، وهو ما أكدته بعض الوثائق المحلية [2]، غير أنه بالنسبة للأرباع، نجد أن أرباع المهايا موزعة بين ثلاث أرباع من قبيلة المهايا وتدعي الانحدار من نفس الجد بينما الربع الأخير مكون من قبيلة بني مطهر لها أصول تختلف عن المهايا كما أن مرحلة التحاقها بقائد المهايا لم تتم إلا بعد تراجع قوة الأحلاف.

أما أرباع بني يزناسن، فتذهب الرواية الشفاهية معززة بالوثائق المحلية إلى اعتبار كل ربع قبيلة قائمة الذات، ومبرر ذلك في رأيها هو الانحدار من نفس الأصول، ووحدة الإطار الجغرافي، ثم تنضاف إلى ذلك الصراعات التي

---

[1] إلى جانب كناش الجبايات، نورد نموذجا من و.خ. "الحمد لله أشهد على نفسه جميع الفرق الأول المذكور حوله أنهم إن قدر الله عليهم بتوضيف وخراج من دية أو مخزانية أو غير ذلك كالقبائل الكثيرة ...ففريضتهم في ذلك كله على الرؤوس والكوانين ولا يكون في ذلك لا على ربع ولاخمس..."د.ت

[2] كناش خ.ح.192.

ملحوظة: تتم أحيانا إضافة أولاد الحاج من قبيلة كبدانة وتعتبر القبيلة بأكملها – كبدانة – الربع الخامس لبني يزناسن لينضاف لباقي أرباع بني يزناسن. م.ن.

كانت تحدث بين الأرباع وما يتبعها من تحالفات يؤدي إلى انقسامها إلى أحلاف.

في هذا الإطار فتحديد انتماء الفرد يتم على أساس أنه " (فلان)...ملازم وقته بقبيلة بني منقوش ربع من بني يزناسن..." [1]، فذكر الربع يشير هنا إلى القبيلة، وهذا ما تؤكده وثيقة أخرى " ...وكان هو الواسطة بين عمالكم وقبيلة بني منقوش..." [2]، "إلى أن وقعت الفتنة بينه وبين قبيلة بني خالد..." [3]. كما أن اعتبار الربع " قبيلة " لم تورده الوثائق المحلية فقط بل كذلك نفس الشيء ورد في المراسلات المخزنية، غير أن هذه المرة قد يستشف من أن الغاية من ذكر القبيلة من طرف المخزن عوض الأرباع كانت بهدف التحصيل الجبائي:

بني يزناسن:

قبيلة بني وريمش: 1000 مثقال.

قبيلة بني عتيكَ : ألف مثقال.

قبيلة بني منكَوش: ألف مثقال ويسقط عنهم الربع الواجب على إخوانهم المستقرين بالجزائر.

قبيلة بني خالد: ألف مثقال ويسقط عنهم الواجب على إخوانهم أهل عطية النازلين بإيالة النصارى وقدره مائتان وخمسون مثقال.

المهايا:

قبيلة المهايا : ثلاثة آلاف مثقال.(أي 1000 مثقال لكل ربع).

قبيلة بني مطهر: ألف مثقال [4].

---

(1) و.خ

(2) و.خ

(3) نفسه.

(4) خ.ح.كناش 62، م.س.

إن توزيع بعض القبائل سواء ذاتيا أو من قبل المراسلات المخزنية إلى أرباع كان بهدف تسهيل عملية توزيع كل ما هو مفروض عليها من طرف المخزن حيث يقوم كل ربع بتحديد مساهمة كل فرد أو أسرة أو خيمة[1].

كما أن قيمة "الواجب" المفروض على كل ربع / "قبيلة" يبدو متساويا، مما يشير إلى أن تحديد قيمته لم تراع فيها لا مساحة الربع ولا قوته ولا عدد خيامه أو أهله بل ولا ثروتهم وهو مؤشر في نفس الآن إلى أن انقسام القبيلة إلى أرباع لا يتم بشكل متساو فيما بينها، بل أن العامل المتحكم عموما في انقسام القبيلة هي المصلحة المشتركة بين عدد من الأسر أو الفخدات على أساس تحالفات، وهي تحالفات ظرفية تنتهي بمجرد انتفاء سبب قيام ذلك.

إن هذه المعطيات قد تدفع إلى اعتبار المهايا وأساسا بني يزناسن بمثابة كنفدرالية قبلية أو اتحادية قبائل و هو ما ذهبت إليه بعض المصادر الأجنبية[2]، بل وتثيره الوثائق المحلية بشكل غير مباشر من خلال ذكر مثلا المكونات الأربع لبني يزناسن كقبائل أو كذلك ما تذكره الرواية الشفاهية[3] والتي تذهب إلى اعتبار بني يزناسن عرشا مكونا من أربع قبائل .

---

(1) في إحدى الحالات جاء في إحدى الوثائق بأن قائد المهايا الحاج بوبكر- حين وجوده برأس العين - كان قد حدد الواجب المفروض على، 1600 خيمة، اثنين دورو لكل خيمة.أ.فانسن.1877

(2) La Martinière,op cit.,p.192
Voinot , Oujda…op ;cit.,p.194

(3) إن الاستعانة بالرواية الشفاهية ليس بالأمر الذي قد يزيل اللبس عن الجانب الاصطلاحي الخاص بمكونات القبائل على الصعيد المحلي، فإذا كان هناك شبه اتفاق عام على أن بني يزناسن تتوزع إلى أربع قبائل / أو خمس قبائل حين إضافة قبيلة كبدانة، فالأمر يبدو فيه تضارب كبير حين تحديد طبيعة التقسيمات الكبرى لباقي القبائل الأخرى، كما أن مسألة تحديد باقي الفروع المكونة لكل قبيلة - مثلا هل الفخدة هي جزء من الفصيل أو العكس؟، ثم هل الفرقة هي إطار أقل درجة من الفخدة أم العكس؟ -، فالأمر فيه لبس كبير ولا يعين على استجلاء خط موحد يسهل مهمة تصنيف مكونات قبائل المنطقة..

لذا يمكن القول بأن أمر معادلة الربع للقبيلة عند بني يزناسن نابع من اعتبارات منها الاختلاف في الأصول بين كل ربع من أرباعها، ثم نظام اللف أو التحالفات والتي كانت دوما توزّع قبائل بني يزناسن إلى صفين أو لفين، لف بني يزناسن ويضم عادة بني يزناسن الغربيين، ولف أنكَاد وينخرط فيه بنو يزناسن الشرقيين.

2 ـ الأفخاذ:

أما باقي القبائل الأخرى بالمنطقة فكانت تتوزع على العموم على فخدات قد يطلق عليها أحيانا كذلك اسم الأقسام أو الفصائل للإشارة إلى تلك التقسيمات الكبرى للقبيلة، وتقييد أواسط شعبان 1309هـ / أواسط مارس 1892م، يشير إلى "قبائل أنكَاد وبني يزناسن وأفخاذهم"[1]، غير أن الوثائق المالية تأتي مجددا حين تحديد "واجب" قبائل إيالة وجدة وفي تفصيل ذلك عند توزيعه على فخدات بعض القبائل فيتم ذكر"واجب" كل فخذ على أنه واجب كل قبيلة وذلك على النحو التالي:

أنكَاد:

قبيلة المزاوير : 1000 مثقال.

قبيلة أولاد بن طلحة : 1000 مثقال.

قبيلة أولاد أحمد بن إبراهيم : 1000 مثقال[2].

لقد أتى تحديد "واجب" المفروض على كل فصيل من فصائل أنكَاد كذلك بنفس مستوى ما هو واجب على القبيلة ككل مثل:

الزكارة : 1000 مثقال.

---

[1] خ.ح.كناش192، م.س.

[2] خ.ح.كناش 62، م.س.

بني يعلى	: 1000 مثقال.
الشجع	: 1000 مثقال.
بني بوزكَو	: 1000 مثقال.
أولاد منصور	: 1000 مثقال.
هوارة	: 1000 مثقال.
أولاد الصغير	: 1000 مثقال [1].

إن الفخذ سواء من جانب تعيينها لتوزيع مختلف الضرائب المخزنية أم من دورها عموما في تسهيل نظام التحالفات قد برزت تلقائيا كإطار تجتمع فيه عدد من الأسر للدفاع بشكل أساسي عن مصالح أفرادها، كما أنها تحتضن مجلسا يدعى بالميعاد يسير الأمور الداخلية ويسعى إلى تجنب الحرب بين مكونات الفخذ الواحدة أو بين الأفخاذ في إطار حرب اللفوف.

3 ـ الدواوير والفرق:

تتكون كل فخذ من دواوير بالنسبة لقبائل البسائط أو دشرات بالنسبة للمناطق الجبلية [2]، ثم تأتي بعدها الفرق أو الفلقات (م.فلقة) كما هو متداول في الرواية الشفوية وفي الوثائق المحلية:

"الحمد لله، شهدوه الموضوعة أسماءهم (...) (أنهم) يعرفون الأشخاص المذكورة أسماءهم (...) المعرفة التامة الكافية شرعا فيها، ومعها يشهدون بأن الأول والثاني هما خالا (...) بنت ... المهياوي والثالث ولد عمها والرابع كذلك والخامس محمد ... فلقة واحدة والسادس كذلك

---

(1) نفسه.

(2) تستعمل بعض المراسلات المخزنية مصطلح القرية: " الحمد لله، يعلم من كتابنا هذا ...بأن أولاد الطالب شرفاء ...القاطنين في هذا التاريخ بقرية توضيانت العليا من قرى أولاد علي وماس ...في 27 شعبان الأبرك 1293 هجرية / 16أكتوبر 1877م ".و.خ.

والسابع كذلك ...والثامن أم والدة (فلانة) المذكورة والتاسع ...فرقة واحدة والعاشر كذلك والحادي عشر والثاني عشر... عشرة من أخوال (فلانة) المذكورة علموا بالمخالطة الميلود بن محمد (...) وعقبه..." [1].

وإلى جانب الفلقة نجد، وكما هو متداول في الرواية الشفاهية عند بعض القبائل، مصطلح المشيخات، ويشير له عقدا الوكالة التاليين:

" الحمد لله، حضرت لدى شهيديه أمنهما الله بالمحكمة الشرعية الإسلامية الوجدية (...) بنت الضريرة النجادي الجعواني الغلوسي قيادة أنجاد ومشيخة الغلاليس ".

"الحمد لله،حضرت لدى شهيديه ...(...) بنت البشير الزكراوي التوشاني قيادة الزكارة مشيخة التواشنة " [2].

أما حين المقارنة بين الفلقة / الفرقة والدوار، فإن كان الظاهر يدل على عدم وجود الاختلاف بين الفلقة والدوار، فإن الذاكرة الجماعية ومن خلال ما هو متداول شفويا تؤكد على وجود اختلاف بينهما، فالفلقة عندهم تتكون من أفراد ينحدرون من نفس الجد وتربطهم علاقة دموية ولا ينفتحون على الأجانب وقد توحي بذلك وثيقة "التجريد" السالفة الذكر والتي حددت أخوال وأعمام الشاهد لها على "أنهم فلقة واحدة".

في حين يعتبر الدوار هو المكان الذي يسمح فيه بالتحاق عناصر من آفاق مختلفة، وتكون قد التحقت بالفلقة لأسباب متنوعة، فيسمح لها بالاستقرار في الدوار ولكن تعتبر دائما أجنبية عن الفلقة. فالفلقة هي وحدة إثنية على عكس

---

(1) كناش المحكمة الشرعية مؤرخ في 12 ربيع في عام 1348 هـ/ 1929م-30، ص.317، ن.خ.

(2) ن.م.ص.671، ص.161

الدوار الذي هو الإطار الجغرافي للفلقة والذي يتعدى أعضاؤه عناصر الفلقة الواحدة ليضم عددا من الفلقات تربطها علاقات تحالفية أكثر منها دموية مثل دوار الجعاونة السالف الذكر، والذي تسكنه ست فلقات إلى جانب عدد آخر من الملتحقين بكل فلقة.

4 ـ الأسرة:

تتكون الأسرة ـ من الناحية النظرية– من الأب والأم والأبناء عزبا ومتزوجين والأحفاد، ويجتمعون عادة في نفس المكان ويخضعون لسلطة الأب، لقد كانت الظروف العامة للبوادي وخاصة ضعف أدوات الإنتاج تستدعي تعويض النقص الحاصل فيها عن طريقة القوة العضلية أي الأفراد، فكلما اتسعت العائلة وزاد عدد أفرادها إلا ويكون بإمكانها الزيادة في مواردها الاقتصادية وبالتالي فقد تطمح إلى تحسين وضعها الاجتماعي.

ويمكن التمييز بين أنواع من الأسر أو العائلات [1]، فهناك ما نسميه عادة بالأسرة "النووية"، ثم العائلة "الموسعة" ـ والتي تتميز إما بكونها عائلة أسلاف/ أصول أو صاعدة، أو عائلة الخلف/ الأعقاب، أو عائلة موسعة إلى الجانب[2]ـ والصنف الأخير وهي العائلة "المتعددة".

---

1 يتفق أغلب المهتمين بالتاريخ الديمغرافي على أن الكنانيش الاحصائية والدفاتر تدفع إلى توزيع المنازل والعائلات إلى ثلاث أنواع: العائلة أو المنزل العادي والعائلة الموسعة والعائلة المركبة.

الموادن، ن.، **العائلة والتاريخ الديمغرافي للمغرب**. مجلة كلية الآداب،وجدة،عدد 6، 1996، ص.50.

(2) بحسب علاقة الفرد أو الأفراد الملحقين بالعائلة الأصل يتم تحديد طبيعة العائلة الموسعة، "فحينما يكون الفرد المنضاف مسنا أو من جيل سابق عن جيل رب الأسرة ...نقول إنها عائلة أسلاف / أصول،/ وحينما يتعلق الأمر بأحفاد بدون أبناء لهم نقول عائلة موسعة إلى

فالأسرة النووية أساس تكوينها هو الزواج، وتتشكل من الزوجين ومن أبناء غير متزوجين[1]، أو من أيم أو أرملة وأبناء وهي التي تعتبر عادة كانونا أو خيمة[2].

أما الأسرة "الموسعة " أو "المتعددة" والتي تنبني على أساس الزواج ويضاف إليها أفراد آخرون مرتبطون بها، إما عن طريق القرابة أو ملحقون بها، فهي من الأمور التي كانت تنزع إليها غالبية أسر المنطقة، حيث تفرضها طبيعة الإنتاج وظروف الصراع التي كانت تعيشها، لهذا فالعائلة المحدودة العدد أي ما يسمى بالكانون محكوم عليها إما بالانصهار وإما بالالتحاق بأسر أخرى أو أن مآلها الزوال.

المنحدرين / الخلف، الأعقاب، وحينما يتعلق الأمر بأخ رب الأسرة أو بأخته أو بابن العم فهي عائلة موسعة إلى الجانب...". المواذن، م.ن.

(1) تتعدد نماذج ذلك في كنانيش المحكمة وكذا في بعض الوثائق الخاصة التي تمكنا من الإطلاع عليها: " الحمد لله بمحكمة وجدة حضر شهوده الموضوعة أسماءهم ...يعرفون (فلان) ومعها يشهدون بأن أولاده الأربعة وهم محمد وعبد القادر ومامة وبنيونس لازال الكل أحياء... جمادى الأولى 1348".كناش المحكمة م.س.ص.401.

"الحمد لله بالمحكمة الشرعية الإسلامية الوجدية ...يشهدون بأن له ولدين عيسى العمر ثلاثة عشر عاما، وفاطنة العمر عشرة أعوام...جمادى الأولى 1348". نفسه، ص.403.

(2) الخيمة أو "الوتد" كما يدعى في الرواية المحلية الشفوية عند القبائل الرحل. والكانون كما عرفته المجتمعات الأوربية يعود إلى القرن الحادي عشر وكان يشكل أساس القاعة الضريبية *، حيث تشير اللوائح الضريبية إلى إسم الأب المسؤول عن العائلة المكونة من الأب والأم أو أحدهما بعد وفاة الواحد منهما وأبنائهم ** اثنين أو ثلاثة أبناء. وهي التي يدعوها بيرك "العائلة البيولوجية "، وهي التي خص بها إخس سكساوة ***.

*Bois, G., **Crise du féodalisme**.flammarion ,Paris. P.35

Esmion,E., **La taille en Normandie au temps de Colbert (1661-1683). Paris, 1913,p.281.

*** Berque , structure…op;cit., p.34

إن هذا النوع من الأسر كان بإمكانها توفير عيشها والدفاع عن ممتلكاتها، وكذلك فإنها هي التي كان من خلالها يتم تحديد المساهمة في الحركات وقيمة الضرائب، وقد اشتهرت هذه العائلات باسم "الخيمة الفرادية" (1)، وهي إن كانت في بداية الأمر تعتبر كانونا واحدا يحتوي على عدد من الخيام، بمعدل عشر خيام، فإنها أصبحت، وبسبب تراجع عدد الخيام، تتكون من عدد من الكوانين وبمعدل ثلاث إلى أربع خيام (2).

لم تكن الظروف الموضوعية هي السبب وراء تجمع عدد من العائلات، بل حتى الرغبة والطموح في السيطرة على باقي الأسر، وهذا النموذج تشكله بوضوح أسر قواد المنطقة وكذلك أسر شيوخ الزوايا، فإلى جانب الأسرة النواة توجد أسر أخرى مرتبطة بها تتكون من الأبناء المتزوجين وأحيانا أخرى يوجد إخوان رب الأسرة متزوجين وإلخ...، ومن هذه الأسر نذكر نموذج أسرة شيخ إحدى الزوايا التي كانت ذات تأثير قوي بالمنطقة وهي زاوية القنادسة، فقد كانت تتكون على عهد شيخها محمد بن عبدالله "من نسائه الأربع وثلاثة إخوان وابن وبنت وخمسة أعمام وعدد من أبناء الأعمام" (3)،

---

(1) Michaux -Bellaire, E., Les impôts marocains. Archives marocains, t.1, Paris : 3 1904,p.6

(2) Michaux -Bellaire , ibid. .T.2.p.198

(3) Arch.Vin.

كما اطلعنا على عدد من شجرات العائلات سواء تلك التي كان لها تأثير في المنطقة أم لم يكن لها تأثير، فتذكر عدد الأبناء وكذلك أحيانا الأعمام لكنها لا تذكر من كان منهم موجودا تحت نفس السقف ومن غادره، كما أننا لا نجد ذكرا للنساء أو البنات.غير أن الرواية الشفوية تؤكد عيش عدد من الأعمام المتزوجين تحت نفس السقف ويخضعون لسلطة الجد أو للأخ الأكبر سنا في حالة وفاة الجد.

مضاف إليهم "أفراد آخرون يفوق عددهم الثمانون من بينهم ثلاثة وعشرون عبدا وإحدى عشرة أمة ..."[1].

وتذكر الوثائق والرواية الشفوية أحيانا وجود عناصر ترتبط ببعض الأسر، ويعتبرون ضمن الأسرة وتربطهم بأربابها علاقات تختلف درجتها باختلاف موقع الفرد الملحق، وهكذا فإلى جانب "الرباع" و "الخماس" و "الراعي"، نجد إشارات الرقيق أو الحرطاني ومنها:

" ...محبنا في الله القايد اعمرو هرفون ...فقد وافقتنا في كتابك أن بوصول الأمة يبعث لنا الثمن فإذا بك غفلت وقد طلبها منا كثير من الناس ولما ورد كتابك فالضلناك (فضلناك) عليهم والان بوصول الأمة مكنها بأولادها للحامل إليك ...وعلى المحبة والسلام، محمد بن الطيب بن المكي" [2].

"كافة المرابطين المذكورين سلام الله عليكم ...وبعد فليكن في كريم علمكم أن السيد محمد بن الباشير التازي اليعكَوبي وجب علينا على شأن الأمة التي ذهبت له وظهرت بيد ولد السيد الفضيل بن علي المذكور وباعها ببني حسان على يد الصادر والوارد..." [3].

هذا إلى جانب نص عقد يتضمن وصية امرأة "بثلث جميع مخلفاتها من أثاث وغيره وبجميع أمتها المولودة من رقيق السودان إلى ولدي أخيها..."[4].

---

(1) Arch.Vin.

(2) و.خ

(3) و.خ.

(4) و.خ.

كما توجد بعض الإشارات تتناول موضوع "إشهاد عتق" بكناش المحكمة الشرعية، وهي متأخرة، تعود إحداها إلى 8 ذي الحجة 1347 هـ/ 18 ماي 1929م. م.س.

وإذا كان بالإمكان تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الأسرة المستقبلة بالنوع الأول من العناصر الملحقة بها، وهي علاقة ترتكز على عقدة أساسها الخدمة في المجال الفلاحي، ويمكن لأي من الطرفين أن يفسخ العقدة التي تربطه بالطرف الثاني، فإن العلاقة مع الفئة الأخيرة ـ العبيد ـ تختلف جذريا، مما يدفع إلى طرح تساؤلات:

الأول عن حجم هذه الفئة داخل المجتمع القروي؟، فبالنظر إلى عدد الإشارات المكتوبة والشفوية يمكن التأكيد على ضعف هذه الفئة عدديا، وانحصارها لدى عائلات لها نفوذ سياسي أو ديني[1].

ثانيا عن الجنس السائد من هذه الفئة، وقد يظهر من خلال الإشارات الواردة الاقتصار على الإماء، مما قد يعني حصر وجودهم على العمل كخدم داخل البيوت وارتباطهم مباشرة إما بسيد الأسرة أو زوجته.

ثالثا ما هي درجة ارتباط العبد بالسيد؟ فإذا أكدت الإشارات السالفة عن إمكانية البيع والشراء للعبد فقد خصت الإماء، لكنها لم تمكنا من تسليط الضوء على مواضيع أخرى تهم الموضوع، ومنها:

ـ هل كان العبد مرتبطا بالسيد بعينه يخدمه أم بجل أفراد الأسرة؟.

ـ هل كان مقر سكناه داخل دار سيده أم لا؟

ـ هل كان عمله مقتصرا على الخدمة في المنزل أو كان يقوم بالعمل الفلاحي ؟.

كلها أسئلة ـ إلى جانب أخرى ـ تتطلب الإجابة كي نتمكن من تصنيف وتوضيح طبيعة علاقة العبد بالأسرة التي هو ملحق بها ومن تم أيضا تحديد نوع الأسرة في حد ذاتها.

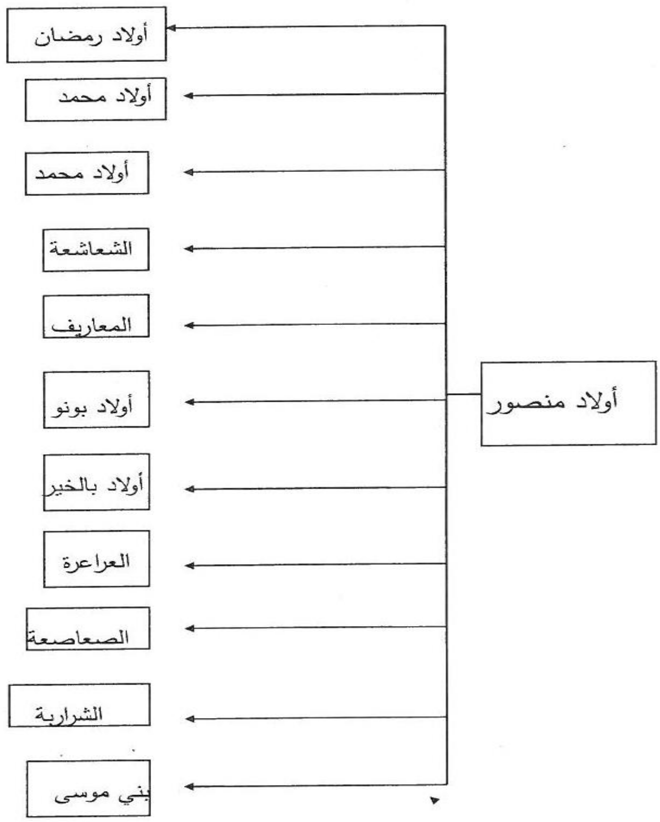
---

(1) أ.فانسن، و و.خ. السالفة الذكر.

وعموما يمكن الذهاب إلى اعتبار أن الجنس السائد من العبيد كان من الإماء، واقتصار وجودهم للعمل كخدم داخل البيوت، وبحسب جنس العبد يتم نوع الارتباط، فالذكور يرتبطون بالسيد والإناث بزوجته، وسبب اقتصار عملهم داخل البيوت واعتبارهم مظهرا من مظاهر الترف يرجع إلى ارتفاع ثمنهم[1].

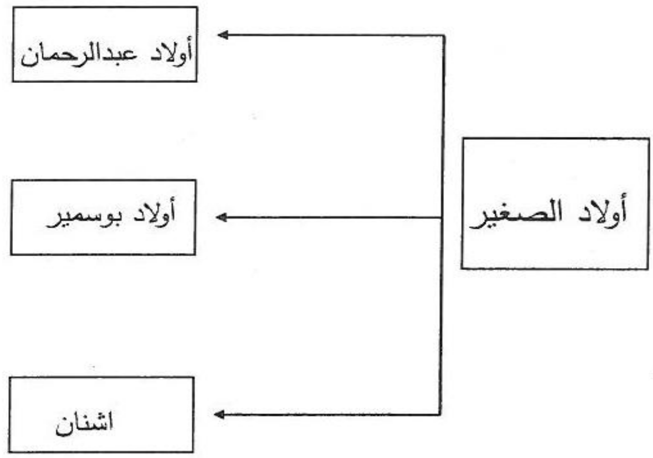
<u>قبائل تريفة:</u> تتوزع كل قبيلة على عدد من **الدواوير** وذلك على الشكل التالي:

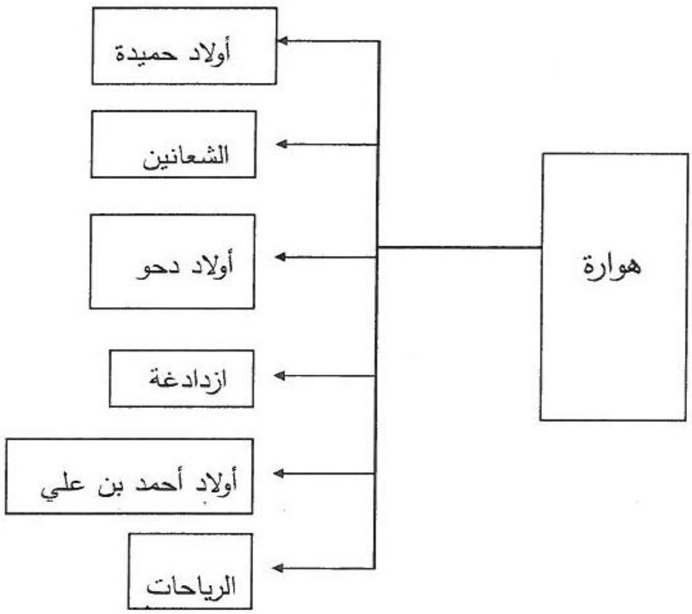
أولاد منصور

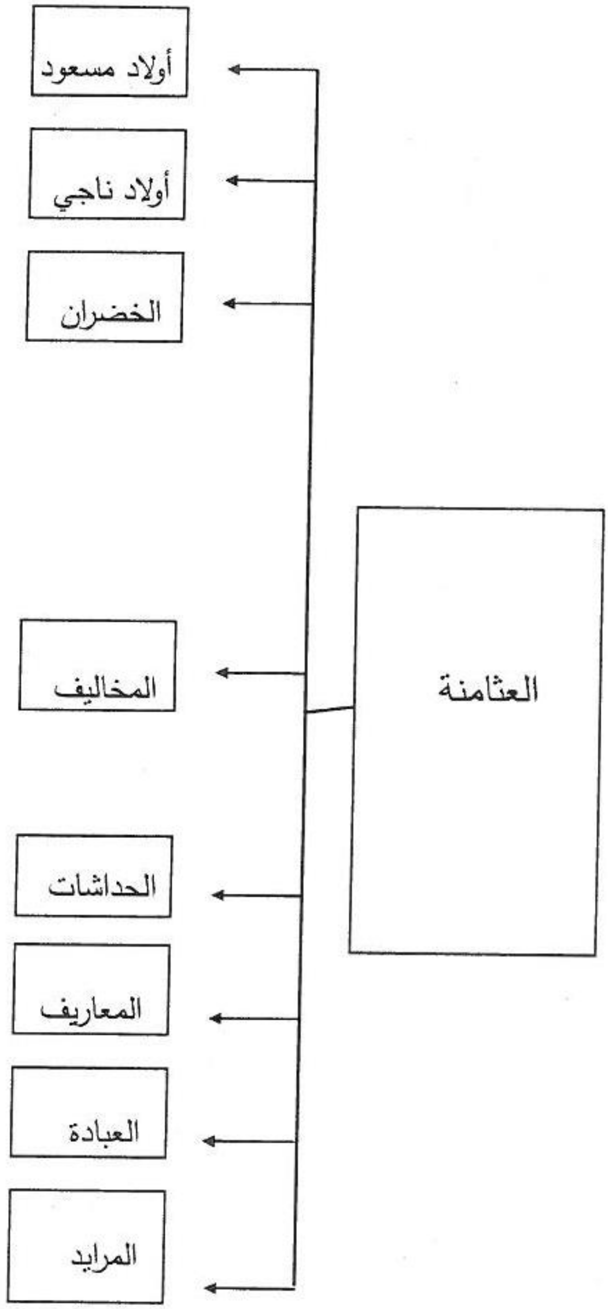


---

[1] يذكر لاراس Larras في تقرير له عن الجنوب المغربي بأن "الشيخ علال كانت بحوزته أمة اشتراها ب 145 فرنك فرنسي ...ثم أضاف لها عبدا قويا حصل عليه بعد أن دفع 120 فرنك...". Arch.Vin.

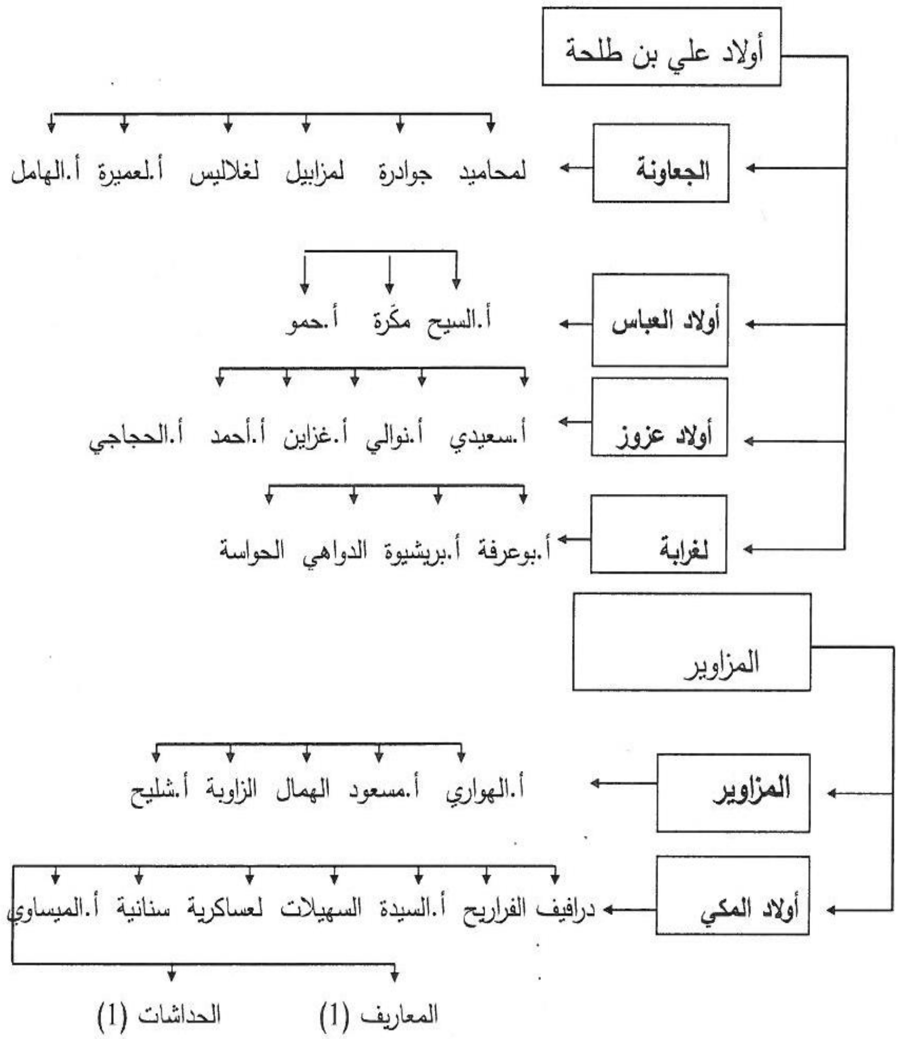

أولاد الصغير
أولاد عبدالرحمان
أولاد بوسمير
اشنان


هوارة
أولاد حميدة
الشعانين
أولاد دحو
ازدادغة
أولاد أحمد بن علي
الرياحات


العثامنة
أولاد مسعود
أولاد ناجي
الخضران
المخاليف
الحداشات
المعاريف
العبادة
المرايد

أهل أنكَاد :

تتوزع القبيلة على ثلاث **فخدات** ، كما ينقسم كل فخد إلى عدد من **الدواوير** ،وكل دوار إلى عدد من الفرق.



أولاد أحمد بن إبراهيم (2) ← الكَنافدة، أ.الناصر، أ.لغميلي، الكَياطين، الزغاميم، الدواهي، أ.سي الطالب، أ.حمدون، أ.عياد، أ.السعيدي

بني حمليل (3) ← أ.موسى، أ.علي، أ.مزيان، بني بوحسان

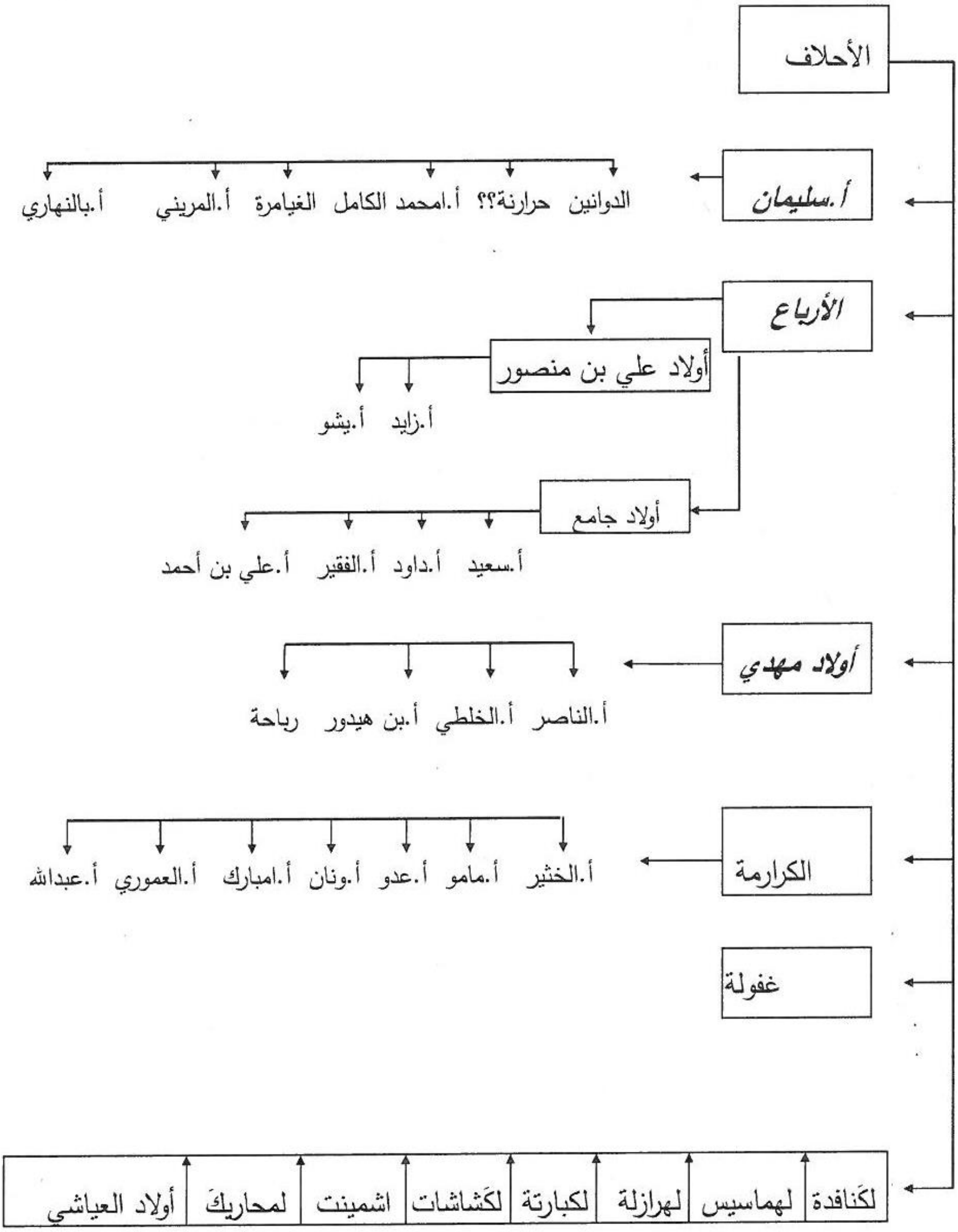
بني بوحمدون(3) ← أ.العقباني، أ.سعيد، أ.يحيى بن أحمد

زاوية أولاد سيدي موسى البريشي ← أ.زيدي، أ.سي عبدالله، أ.حدوش

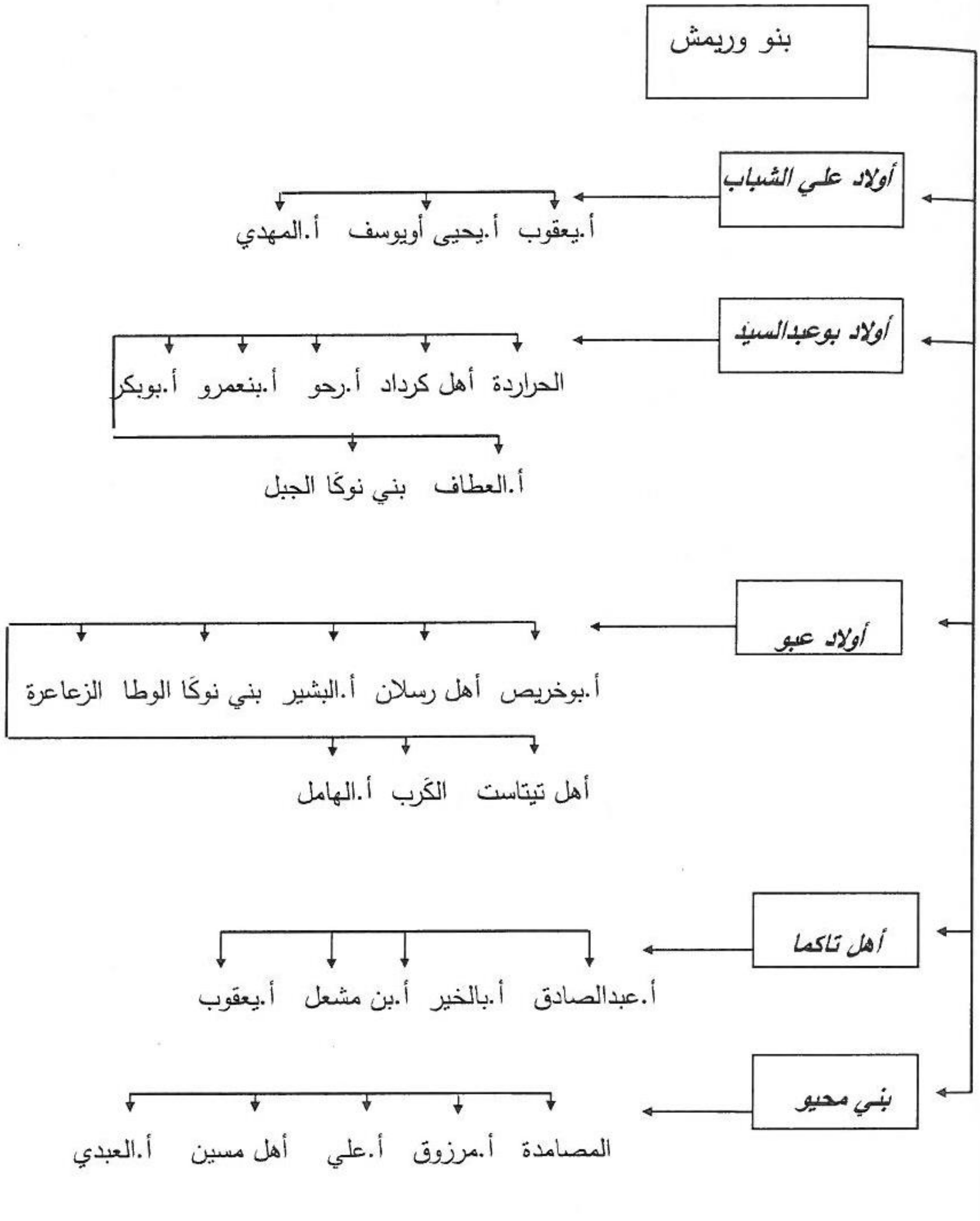
بني وكيل (4) ← أ.بوعبدالله، السرارجة، الشطابة، بوتريات

السجع

- **الفلالكَة** ← أ.امبارك، أ.موسى، أ.بوصالح، أ.ناجي، أ.مسعود
- **الشراكَة** ← أ.يوب، أ.مرابط، مغيزرات، أ.خليفة، أ.بسايس، اجهارين
- **الكَنانة** ← أ.صبرا، أ.امحمد، أ.عياد، لبعابدة


الأحلاف
أ.سليمان
الدوانين حرارنة؟؟ أ.امحمد الكامل الغيامرة أ.المريني أ.بالنهاري
الأرباع
أولاد علي بن منصور
أ.زايد أ.يشو
أولاد جامع
أ.سعيد أ.داود أ.الفقير أ.علي بن أحمد
أولاد مهدي
أ.الناصر أ.الخلطي أ.بن هيدور رباحة
الكرارمة
أ.الخثير أ.مامو أ.عدو أ.ونان أ.امبارك أ.العموري أ.عبدالله
غفولة
لكَنافدة لهماسيس لهرازلة لكبارتة لكَشاشات اشمينت لمحاريكَ أولاد العياشي

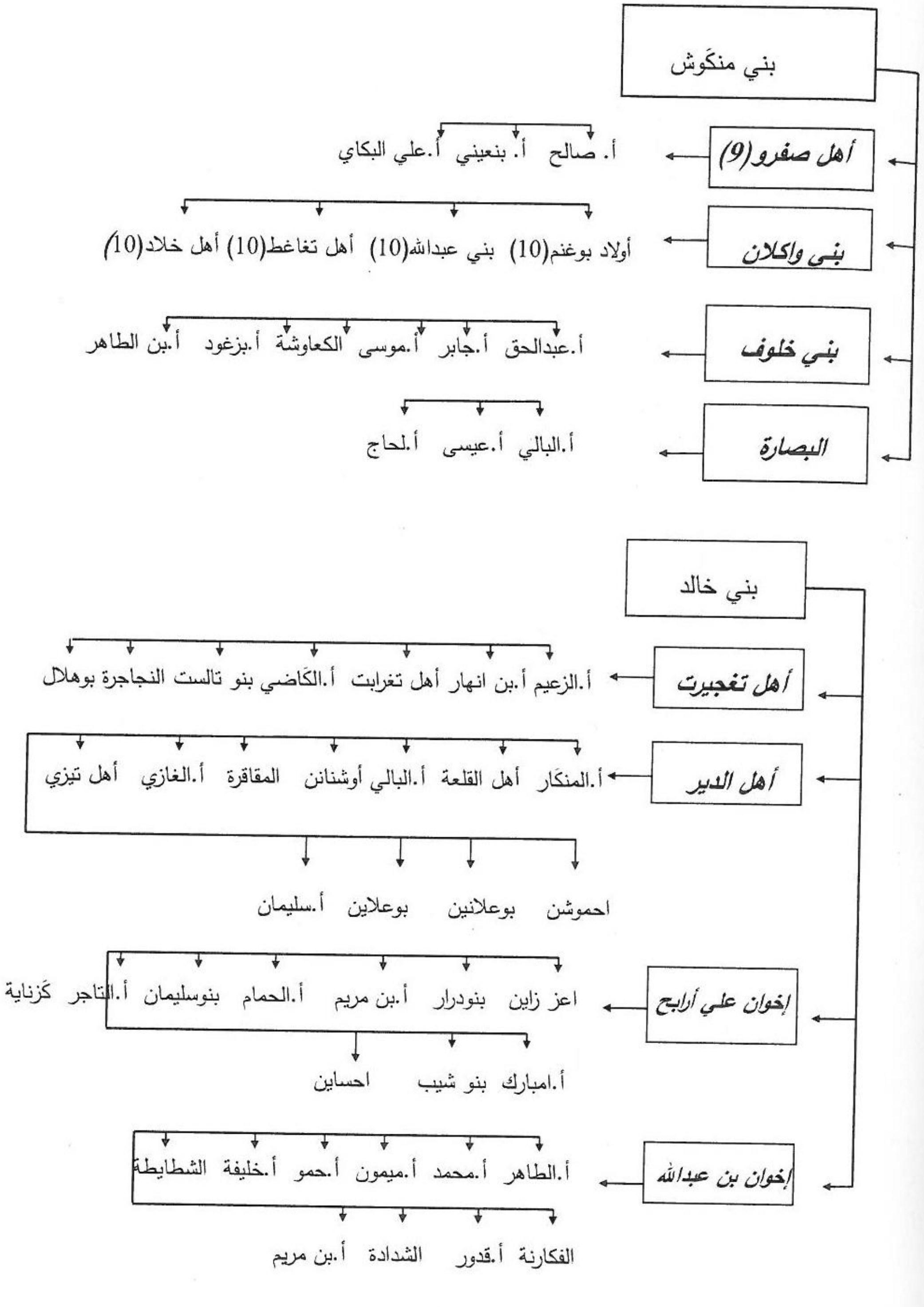
بني يزناسن

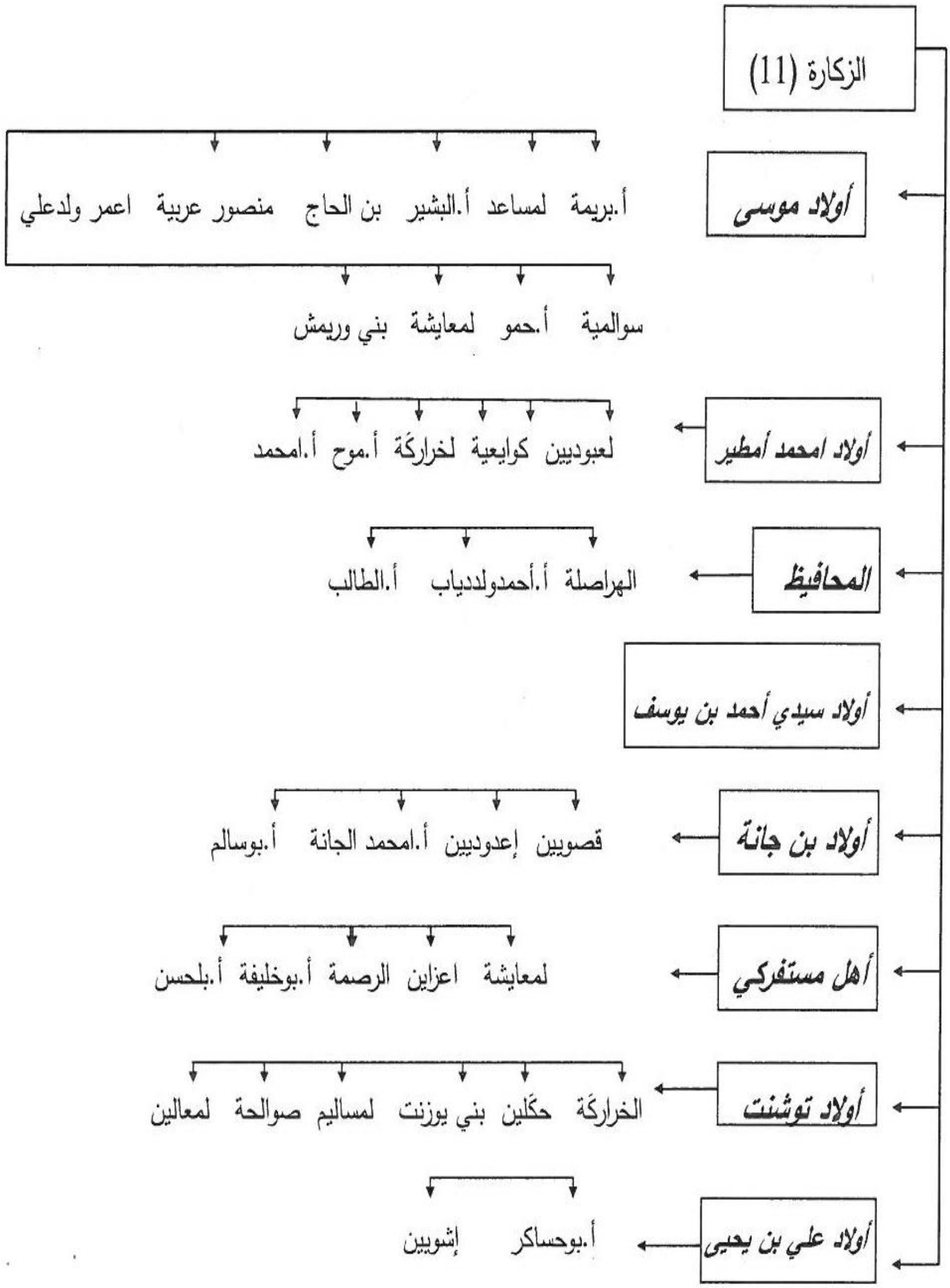


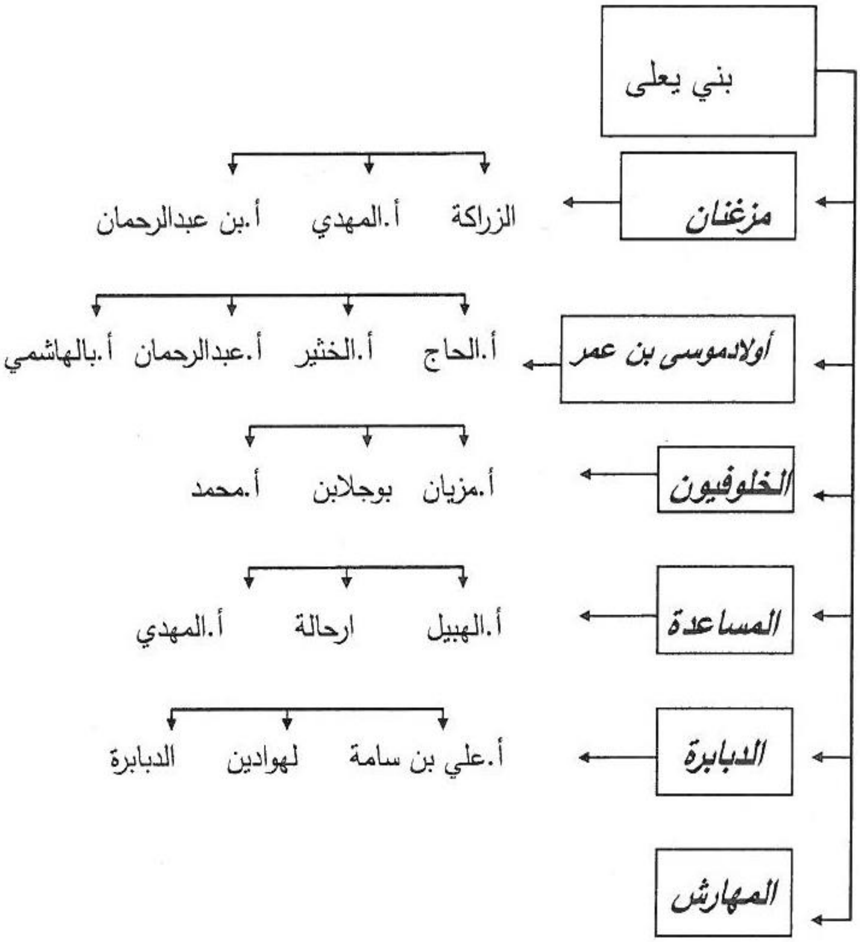
بنو وريمش
أولاد علي الشباب
أ.يعقوب أ.يحيى أويوسف أ.المهدي
أولاد بوعبدالسيد
الحراردة أهل كرداد أ.رحو أ.بنعمرو أ.بوبكر
أ.العطاف بني نوكًا الجبل
أولاد عبو
أ.بوخريص أهل رسلان أ.البشير بني نوكًا الوطا الزعاعرة
أهل تيتاست الكَرب أ.الهامل
أهل تاكما
أ.عبدالصادق أ.بالخير أ.بن مشعل أ.يعقوب
بني محيو
المصامدة أ.مرزوق أ.علي أهل مسين أ.العبدي

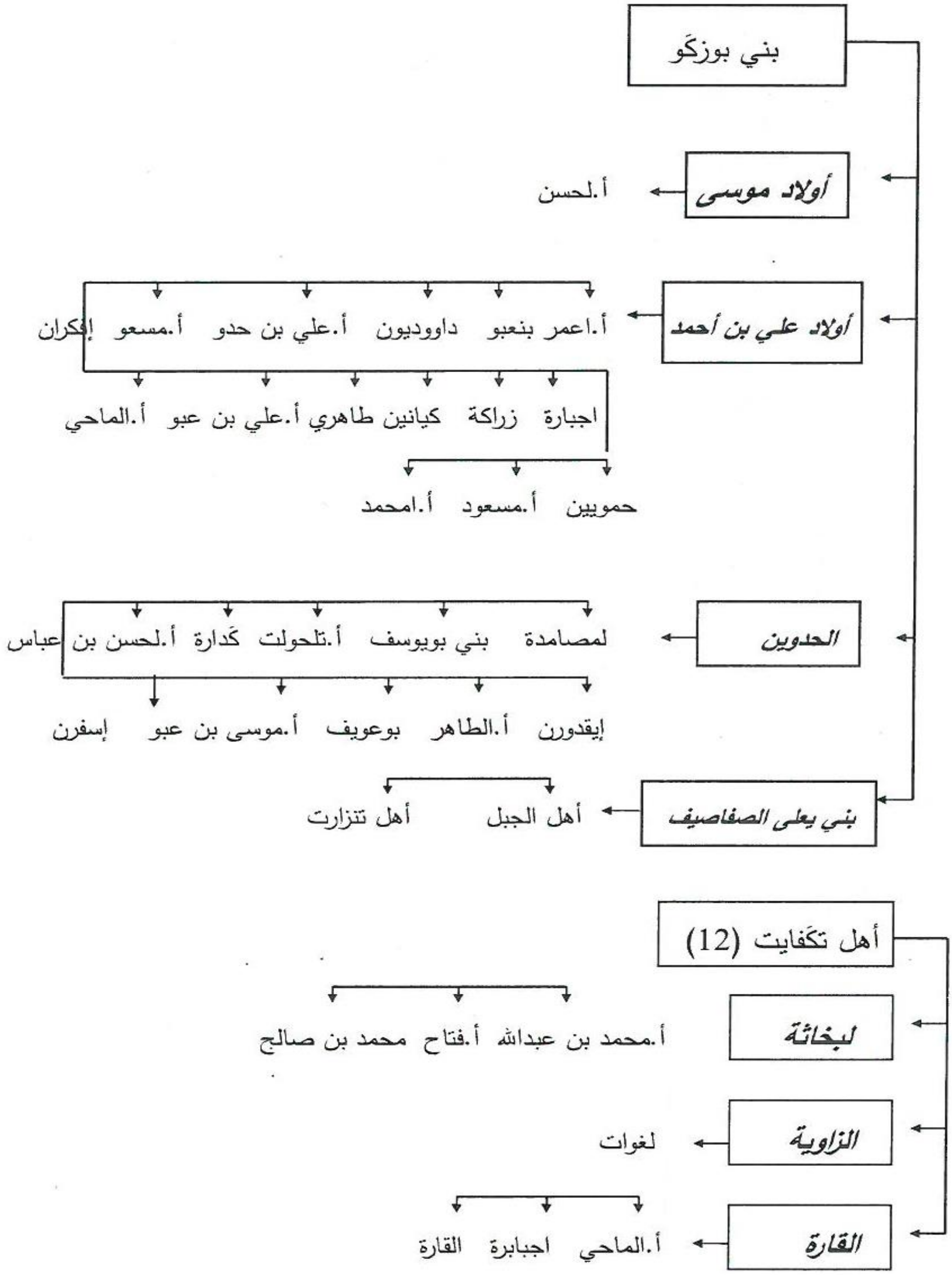
بني عتيق (6)

- **أولاد علي بن ياسين**
  - بني عامر (7)
  - أ.بنتخالت
  - أ.بجيدة
- **بني اعمير**
  - أ.محمد
  - أ.عزي
  - أ.معمر
  - أ.موسى أمحمد
  - أ.بنعزة
- **تغاسروت**
  - أهل تيزا
  - أ.ازباير
  - أهل تانوت
  - أ.لهبيل
  - ازراولة
- **أهل تازغرين**
  - أ.عياد
  - أهل تقربوزت
- **بني موسى الروى**
  - أ.علي
  - أهل جدر
  - أ.العسري
- **بني موسى العطاش**
  - أ.علو
  - أ.المير
  - أ. البزازي
- **بني بويعلا**
- **البطاطنة(8)**
- **أولاد ميمون**
  - أ.المهدي
  - أ.عبدالكريم
  - أ.بوتشيش
  - أ.الطيب
- **اجعالات(8)**
- **أولاد حدود(8)**
- **الكَعامشة (8)**

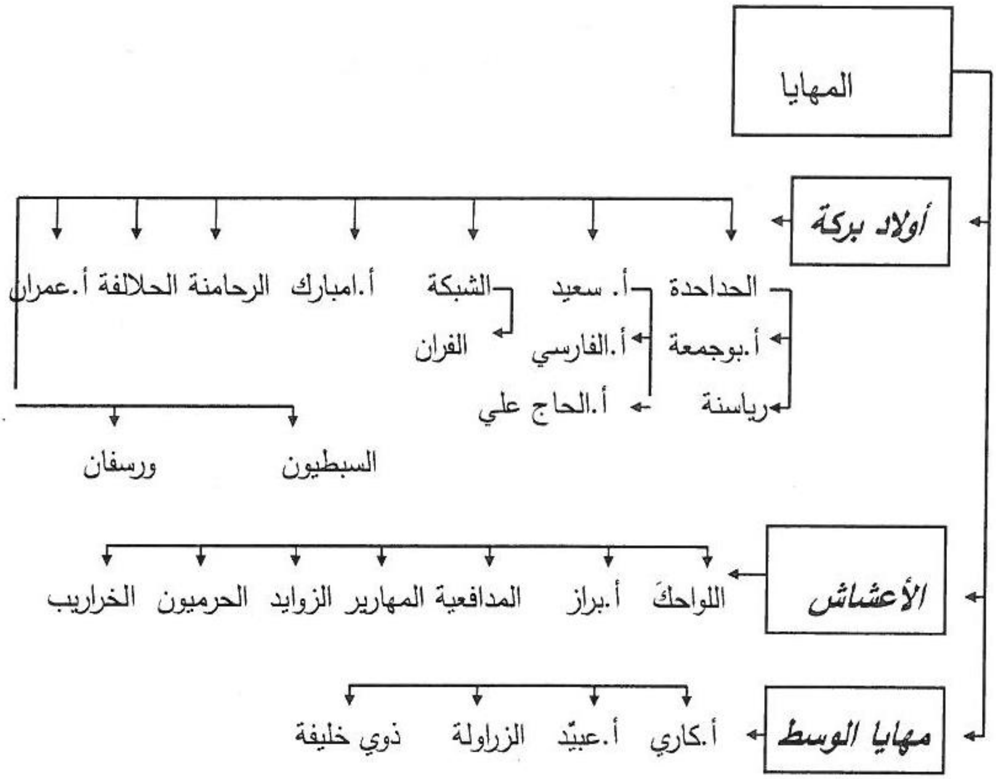

بني منكَوش
أهل صفرو(9)
أ. صالح أ. بنعيني أ.علي البكاي
بني واكلان
أولاد بوغنم(10) بني عبدالله(10) أهل تغاغط(10) أهل خلاد(10)
بني خلوف
أ.عبدالحق أ.جابر أ.موسى الكعاوشة أ.بزغود أ.بن الطاهر
البصارة
أ.البالي أ.عيسى أ.لحاج
بني خالد
أهل تغجيرت
أ.الزعيم أ.بن انهار أهل تغرابت أ.الكَاضي بنو تالست النجاجرة بوهلال
أهل الدير
أ.المنكَار أهل القلعة أ.البالي أوشنانن المقاقرة أ.الغازي أهل تيزي
احموشن بوعلانين بوعلاين أ.سليمان
إخوان علي أرابح
اعز زابن بنودرار أ.بن مريم أ.الحمام بنوسليمان أ.التاجر كَزناية
أ.امبارك بنو شيب احساين
إخوان بن عبدالله
أ.الطاهر أ.محمد أ.ميمون أ.حمو أ.خليفة الشطايطة
الفكارنة أ.قدور الشدادة أ.بن مريم

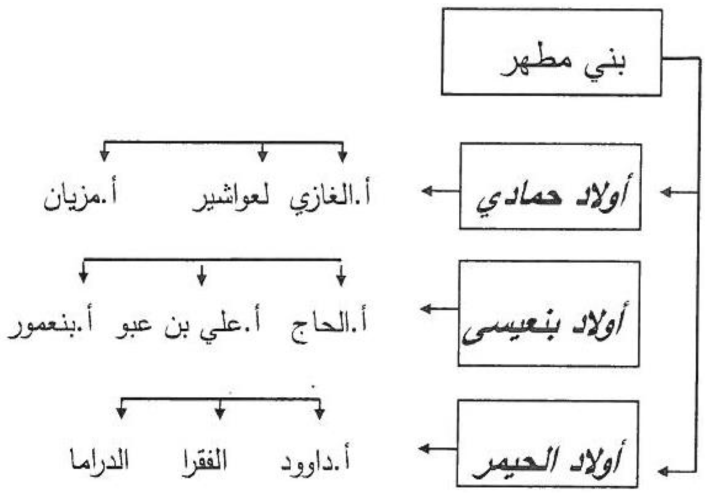

الزكارة (11)
أولاد موسى
أ.بريمة لمساعد أ.البشير بن الحاج منصور عربية اعمر ولدعلي
سوالمية أ.حمو لمعايشة بني وريمش
أولاد امحمد أمطير
لعبوديين كوايعية لخراركَة أ.موح أ.امحمد
المحافيظ
الهراصلة أ.أحمدولدذياب أ.الطالب
أولاد سيدي أحمد بن يوسف
أولاد بن جانة
قصويين إعدوديين أ.امحمد الجانة أ.بوسالم
أهل مستفركي
لمعايشة اعزاين الرصمة أ.بوخليفة أ.بلحسن
أولاد توشنت
الخراركَة حكَلين بني يوزنت لمساليم صوالحة لمعالين
أولاد علي بن يحيى
أ.بوحساكر إشويين


بني يعلى
مزغنان
الزراكة
أ.المهدي
أ.بن عبدالرحمان
أولادموسى بن عمر
أ.الحاج
أ.الخثير
أ.عبدالرحمان
أ.بالهاشمي
الخلوفيون
أ.مزيان
بوجلابن
أ.محمد
المساعدة
أ.الهبيل
ارحالة
أ.المهدي
الدبابرة
أ.علي بن سامة
لهوادين
الدبابرة
المهارش



بني بوزكَو
أولاد موسى
أ.لحسن
أولاد علي بن أحمد
أ.اعمر بنعبو
داووديون
أ.علي بن حدو
أ.مسعو
إفكران
اجبارة
زراكة
كيانين
طاهري
أ.علي بن عبو
أ.الماحي
حمويين
أ.مسعود
أ.امحمد
الحدوين
لمصامدة
بني بويوسف
أ.تلحولت
كَدارة
أ.لحسن بن عباس
إيقدورن
أ.الطاهر
بوعويف
أ.موسى بن عبو
إسفرن
بني يعلى الصفاصيف
أهل الجبل
أهل تنزارت
أهل تكَفايت (12)
لبخاتة
أ.محمد بن عبدالله
أ.فتاح
محمد بن صالح
الزاوية
لغوات
القارة
أ.الماحي
اجبابرة
القارة


المهايا
أولاد بركة
الحداحدة
أ.بوجمعة
رياسنة
أ. سعيد
أ.الفارسي
أ.الحاج علي
الشبكة
الفران
أ.امبارك
الرحامنة
الحلالفة
أ.عمران
السبطيون
ورسفان
الأعشاش
اللواحكَ
أ.براز
المدافعية
المهارير
الزوايد
الحرميون
الخراريب
مهايا الوسط
أ.كاري
أ.عبيّد
الزراولة
ذوي خليفة


بني مطهر
أولاد حمادي
أ.الغازي
لعواشير
أ.مزيان
أولاد بنعيسى
أ.الحاج
أ.علي بن عبو
أ.بنعمور
أولاد الحيمر
أ.داوود
الفقرا
الدراما

- دبدو (13)
- دبدو (14)
  - أولاد اعمارة
  - أولاد اعبيد
  - أولاد يوسف
- أهل القصبة
  - أولاد بوزيد
  - أولاد بالقاسم
  - الخليفات
- أهل المسيلة
  - أ.الشظمي
  - أ.امعامر
  - أ.مومو
- أهل بوعياش
  - أ.بوعياش
  - أ.مسعود
  - البهاهدة
- أهل ركنة
  - أ.قدور
  - أ.علي بن الطيب
  - أ.الشيوخ
  - أ.أحمد بن البشير
- القوبيون
- الفلوش
- علوانة
- السلاويت
  - أهل تاغزوت
  - أهل مزر
- كَرانزة
  - أ.الحياني
  - اعثامنة
- بني وشكَل
  - اخبازة
  - أ.علي بن حدو
- بني غيس
  - أ.بلحول
  - أ.عثمان
  - أ.سيدي إبراهيم بن بن اعمرو
  - أ.سيدي يعكَوب(12).

الفصل الرابع

نظام الميعاد وبولرباع واللف

1 ـ نظام الميعاد:

إن مسألة قرار الحرب أو القبول بالتوقف عنها وتحديد قيمة التعويضات الحربية تعود بالأساس لمؤسسة عرفت بأصحاب الميعاد، وهو "مجلس" يجتمع أعضاؤه للتقرير في شؤون الجماعة ويتكون من أعضاء يتم اختيارهم من كل قبيلة وهم من أعيانها و"أكابرها وعقلائها"[1]. إن "الميعاد" هو مجلس الجماعة [2] لدى قبائل المنطقة وقد اشتهرت به بالأساس قبائل بني يزناسن لسبب واضح هو تصدرها أحداث المنطقة في القرن التاسع عشر وخصوصا أيام حكم الحاج محمد ولد البشير.

يتكون الميعاد من رئيس وهو شيخ القبيلة أو قائدها الذي ترد عليه الشكاوى ويدعو عادة لعقد الاجتماع، ومعه نجد قاضي الميعاد وهو طالب يختار من القبيلة يقوم كذلك بدور كاتب المجلس ويوثق قراراته [3]. يعقد "الميعاد" اجتماعه في العادة أيام السوق أو حين جمع عدد من الشكاوى الواردة، ويصدر أحكامه التي لا تقبل الطعن ويستقيها عادة إما من الشرع أو مما جرت عليه العادة أي العرف. وتتضمن فرض ذعائر على المتهمين،

---

[1] المشرفي، م.س.

[2]Bernard, op;cit.,p.91

[3] نفسه،ص.92

فيطاف على أصحاب الذعائر ويقصدهم أصحاب الميعاد "في بيوتهم ومنازلهم بكل قبيلة فينزلون على كل واحد منهم و لا ينهضون عنه إلا بعد أداء ما يوظفونه عليه من المال العين أو الماشية عقوبة له بما فعله من التعدي أو السرقة أو الغصب، وكل حسب قدر حاله" [1]، ويوزع ما تم تحصيله بين أصحاب الميعاد كل بحسب مكانته داخل المجموعة وهذا التوزيع عادة ما يكون وراء حصول الاختلاف بين أصحاب الميعاد.

2 ـ بولرباع:

أطلقت قبائل أخرى اسما مغايرا على المؤسسة التي تسهر على تسيير شؤونها، فذكرت إسم "بولرباع" الذي اشتهرت به قبائل السجع وهوارة ولكرارمة، ويتكون عادة من ممثل عن كل فرقة ويترأس هذا المجلس الشيخ أو القائد.

لهذا المجلس نفس اختصاصات "الميعاد"، فيبت في القضايا الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للقبيلة، وأعضاؤه يتم انتخابهم أو اختيارهم انطلاقا من حنكتهم وقوتهم المادية، ويتولى قائد تسيير "بولرباع"، وهذا المنصب قد أضحى حكرا على عائلات معينة، مثل عائلات أولاد أيوب بالنسبة للسجع كما هو الشأن بالنسبة "لميعاد" بني يزناسن الذي استبد بقيادته لفترة ولد البشير.

وكما كان الحال بالنسبة "للميعاد"، فإن بولرباع كان يعقد بين الحلفاء، ويتم إقرار توجهاته بحسب تأثير الأعضاء المكونين له، وتذهب الرواية الشفوية إلى أن "بولرباع" اشتق اسمه من "الأربعة"، أي أن القوة الفعلية كانت فيه لأربعة أفراد في حين يكون الباقون هيئة المستشارين.

---

[1] المشرفي، ن.م. ص.254-255.

لقد طورت العائلات عددا من الأنظمة الاجتماعية تتوخى من ورائها خلق علاقات تهم جل ميادين الحياة اليومية مع محيطها المباشر من جهة، ومن جهة أخرى بهدف تحقيق نوع من التوازن بين باقي العائلات، وكذا لحماية نفسها من الانهيار. في هذا الإطار تشكل نظام التحالفات وهو شكل اجتماعي لم يكن كما يذهب البعض فقط رهين مجتمعات القلة في البوادي المغربية بل عرفته جهات مختلفة من البلاد وفي مراحل مختلفة ولأسباب متنوعة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو عسكري.

وإذا كانت العائلات تنظم عموما داخل مجموعات، بدءا بالدوار وانتهاء بالقبيلة، اعتمادا في غالب الأحيان على فكرة الموقع الجغرافي أو خاصية الانحدار من نفس الجد، فإنها كانت تبني نظام التحالفات الذي يجمع في غالب الأحيان عددا من العائلات، لكنه لم يكن تجمعا ينبني على أساس الوحدة الجغرافية[1] أو العرقية فقط، بل إنه يجمع بين عائلات من مواقع مختلفة وذات انتماء مختلف أيضا.

ومقابل علاقة التحالفات هذه التي كانت تنسجها العائلات فيما بينها، كانت هنالك علاقة عداء وصراع تظهر بين أطراف أخرى، فتتوزع العائلات إلى مجموعتين متقابلتين ترتبط بكل واحدة منها مجموعة من الأسر.

3 ـ اللف:

تحدثت المصادر المغربية عن العلاقات التي كانت تنسج بين الأسر وفي مستويات متعددة داخل المجتمع، ويتضح من خلال ما يذكر أن المنطقة كانت أيضا موزعة بين عدد من الأحلاف في إطار منظومة اللفوف تشبه في

---

(1) حاول توضيح أسس نظام اللف عند بعض القبائل Montagne, Les berbéres…op;cit. ,p. 193. المغربية، ص.204-216.

طريقة توزيعها رقعة شطرنج، فتتشابك العلاقات وتتداخل من أعلى تجمع للسكان وهي القبيلة إلى أدناه وهي الأسرة.

إن نوع التحالف أي اللف يختلف بطبيعة وحجم العدو أو الطرف المحارب، فكلما كان اللف المقابل كثير العدد كلما ازداد حجم المتصدي له والعكس، ولعل هذا يؤكد أن سبب قيام اللف هو الحرب أو ما يدعونها "بالنعرة" أو "الفزعة"[1]. إن اختلاف المصالح والخوف من الاندثار من بين العوامل التي تدعو إلى قيام التحالفات، ويتم ذلك طبقا للمقولة المشهورة "أنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وأخي وابن عمي ضد الآخر".

إن خير وصف للف عند قبائل المنطقة وأسباب قيامه ومميزاته قد سجله مصدر مغربي[2]، فذكر أن " من عادة هذه القبائل ودأبهم التحزب، وهو التجمع، ويسمون حالة الحرب عندهم باللف..."، ويشير إلى أن "اللف في اللغة بكسر اللام واحد الألفاف وهو الأشجار ملتف بعضها ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿**وجنات ألفافا**﴾ (سورة النبأ، رقم 78، الآية 16)، و"يحتمل أنه من اللفيف، وهو ما اجتمع من الناس من قبائل شتى"، كما يضيف بأن "كيفية العمل عندهم في ذلك أن القبيلة المحاربة لجارتها بما يطرأ بينهما من أسباب العداوة تطلب من قبائل غيرها يكونون معها على قتال عدوهم لضعفهم عن مقاومتهم، إما لكثرة جموعهم وإما بقوتهم بلفهم"، وكذلك تفعل القبيلة الأخرى، وبذلك "يقولون ذوي فلان من لف القبيلة الفلانية، وذوي فلان من لف القبيلة الفلانية".

---

[1] "بسبب النعرة والفزعة التي وقعت بسوق الحيمر ...1899". خ.ح.كناش 523،ص.23

[2] المشرفي، م.ن.

وتتحدد مظاهر قيام اللف إما بشكل اعتيادي بعد أن يجتمع قائد من قواد إحدى القبائل بعدد من أعيان القبائل الحليفة أو التي يريد إلحاقها بلفه وبعد الاتفاق تتم مهاجمة اللف الآخر/ العدو، مثال ذلك "...إن خديمكم القائد محمد بن قاسم الاحمياني جمع علينا جموعا كثيرة منهم القائد بوشتى الوريمشي والقائد اعمر بن يجيل والقائد محمد بن عيسى وقائد قصبة العيون بجميع إيالته والقائد المختار الكروج بإيالته والقائد بوبكر بجميع إيالته..." [1] أو كذلك ما أوردته هذه المراسلة حيث اشتكى القائد ولد الهبيل من هجوم "بني وريمش عليه وتعصبهم لبني خالد والبصراوي وتكرر المضاربة بينهم..."[2].

وعادة لضمان بقاء الحلفاء يتم اللجوء إلى طلب تأدية قسم الارتباط باللف أو التعهد على ذلك إلى حين انتهاء الحرب، مثلا:

"الحمد لله وبعد، فالإعلام لسيدنا نصره الله أن الخديم الحاج محمد بن البشير ...جمع أعيان بني خالد ...الطاهر بن نهار وعلي بن رابح والشيخ سعيد ومحمد بن الطيب الزعيمي والخديم الجدايني ومحمد بن عيسى البصراوي وأحلفهم على أن يكونوا عند أمره ونهيه ...ولا يخفى على علم سيدنا الذي فعلوه إخوانه بنو وريمش وحلفاءهم المذكورين بإخوان الخديم الهبيل ...حتى أجلوهم عن ديارهم "[3].

---

[1] و.خ.

[2] خ.ح.كناش 199، في 22ذي القعدة 1309هـ.

[3] و.خ

"الحمد لله، مولاي عمر وابن الخضر السلاوي وبعد فإن البوزكَاوي تشكى على جنابنا الشريف بأن أهل أنكاد والبرابر والأعراب تعاقدوا وتعاهدوا على قتله وفضيحة أهله" [1].

وقد يلجأ الحلفاء إلى تأكيد حلفهم ب "ذبيحة" كما فعل "...جميع بني خلوف و بني ميمون ومن كان في سلكهم ...فقد هم جميع أعيانهم لسوق أغبال وعرقبوا ثورا فاجتمعوا بجميع بني خالد فأجابوهم بالترحيب ..."[2].

كما يتم أحيانا تأكيد التحالف عن طريق تدوين ذلك وإشهاد عليه بحضور عدلين أو شريف، مثال " ...وأشهدوا على أنفسهم الفريقان المذكوران أنهم خاوة دائمة وذاتا واحدة لا يسلموا من أظلم منهم لمن ظلمه بأموالهم وأنفسهم وتعاهدوا وتصافحوا على ما يرضي الله ورسوله ومن بدل وغير ظاهرا وباطنا فدعوة الجماعة ودعوة جدهم سيدي يعكَوب ...بالشر تتبعه...عرفوا (قرره) شهديه عليهم..."[3].

إن اللجوء إلى هذه الأشكال من مظاهر إلزام الحليف بعدم مغادرة اللف قد توحي بأن التخوف من إمكانية البعض تغيير حليفه هي مسألة واردة، بل عادية، " ففي بعض الأحيان يختلف اللف فتكون قبيلة في لف قبيلة، ويظهر لها لموجب الانتقال من لفها إلى لف غيرها ممن كان عدوا لها"[4].

---

[1] خ.ح.كناش 199، 10ذي القعدة 1309

[2] و.خ. وخ.ح.كناش 199، ص.11

[3] و.خ

[4] المشرفي، نفسه. في نفس الاتجاه يذكر سالمون أن مغريات تقدم لبعض الحلفاء، منها بعض "الدوروات (م.دورو) وكمية من التين أو الزيت وأحيانا وجبة عشاء، فتكون كافية كي يغيروا لفهم" Salmon, G., **Les institutions berbéres au Maroc**. Arch.berbére,1904,Vol.1,note p.45

وأما زمن قيام اللف فمحدد بالمدة التي تتطلبها الحرب، أي "إلى أن يظهر أحدهم –اللفين– على الآخر" [1]. أما قيادة اللف بالمنطقة، وانطلاقا مما توفره الوثائق المحلية،يختلف عما كان عليه الحال لدى سكساوة، حيث إن "جْماعة" القبيلة كانت، ولأسباب ذكرها بيرك(Berque)، تختار في فترات الحرب "أمْغار"، وهو قائد حربي ولمدة محددة، بمثابة مدير أو ضابط، يسير الجماعة وسلطته يستمدها من الإجماع الذي يحظى به من طرف مجلس الجْماعة [2].

إن هذا يوحي إلى ما أثارته بعض الدراسات التي ترى في هذا النظام نوعا من الاحتراز الذي تمارسه القبيلة التي ترى الجْماعة بأنها مهددة كمؤسسة "ديمقراطية" في حالة استتباب الأمر لأحد الأفراد، لذا فهي تختار وبإجماع كل أعضائها وشيخها في فترات السلم ولمدة لاتتجاوز السنة والتي بعد انقضائها يجتمع الأعضاء لانتخاب شيخ آخر [3]، كما أن مهام القائد الذي يختار زمن الحرب تنتهي قيادته بانتهاء الحرب.

إن الدافع لذلك هو رغبة كل مجموعة في الاحتفاظ باستقلالها، أما اتحادها وخضوعها لسلطة فرد معين فمدعاته ظروف خاصة تفرضها عوامل خارجية وبزوالها تنتفي ضرورة الإبقاء على ذلك الفرد في القيادة.

في حين عرفت المنطقة وجود أفراد على رأس كل مجموعة أو قبيلة، والبعض منهم استبد بالسلطة وأمور القبيلة لمدد مختلفة بل هناك من كان معينا من طرف المخزن والآخرون سعوا إلى تزكية المخزن لهم ونموذج ذلك:الحاج محمد ولد البشير.

---

[1] المشرفي، نفسه.

[2] Berque , Les Seksawa,op;cit. p.90

[3] Montagne , Les berbéres…op;cit.p.224

كما أن قيادة اللف أو الدعوة إليه تبدو في متناول كل قائد وتكون أساسا في قائد المجموعة التي تكون قد تم الاعتداء عليها، فهو الذي ترجع له الصلاحية في تحديد ضرورة اللجوء إلى اللف أوالاعتماد فقط على الإمكانيات الذاتية لمجموعته في مواجهة عدوها.

إن العمل باللفوف بالمنطقة لم يكن خاصا بقواد القبائل فحسب ويهم الصراعات القائمة بينهم، بل إنه نظام يلجأ له ومرارا ممثلو السلطان بالمنطقة وفي المستوى الأعلى، أي العمال أيضا.

لقد لجأ مثلا كل من العامل عبد المالك السعيدي ثم بعده العامل عبدالرحمان بن عبد الصادق إلى العمل باللفوف لدرء الأخطار عن أنفسهم وعن وجدة مقر حكمهم، وهكذا فإبان المواجهة بين عبدالمالك السعيدي وقبيلة المهايا في مارس 1886 توزعت قبائل المنطقة بين لفين، لف المهايا بزعامة قائد المهايا الحاج السهلي وضم ما يفوق 1000 فارس و7000 من المشاة وفرتها كل من قبائل المهايا والزكارة و السجع و هوارة و قسم من بني يزناسن، أما لف العامل فضم 500 فارس و 6000 من المشاة وفرتها قبائل أنكَاد وعرب تريفة والقسم المتبقي من بني يزناسن [1].

وفي نفس الاتجاه تأتي مراسلة نستشف منها دعوة مباشرة من طرف العامل نفسه يثير فيها قيام اللف ضد أعدائه بالمنطقة، تقول:

"الحمد لله، وبعد فالإعلام لسيدنا نصره الله، أن رجل خالدي اسمه علي ابن عبدالله من بني درار قدم في رفقة السعيدي هناك وجاء راجعا لأهله وبيده مكاتب السعيدي المذكور لأهل انجاد ولبني خالد ولولده عبدالمالك، فأما ما تضمنه كتاب أهل انجاد أخبرهم فيه بأن أخاهم عبد القادر بن بوترفاس قبض

[1] Voinot, La neutralité française… op;cit.,p.4

وأن سبب قبضه الحاج السهلي والحاج محمد بن البشير وأمرهم أن يكونوا على بال وأن يجمعوا كلمتهم مع بعضهم بعضا ومع أصحابهم بني خالد وبني منقوش وكتب لبني خالد بذلك على أن يكونوا مع لمزاوير ...وبعد فالإعلام لسيدنا أن أهل انجاد لمزاوير لما ورد عليهم الخبر بالقبض على أخيهم فلان رحلوا ونزلوا على بني خالد وجمعوا أعيانهم وأعيان بني خالد كفلان وأعيان بني منقوش كالشيخ السايح وأحمد بن الحاج علي بن عيسى وقدموا لوجدة وتحالفوا بينهم ..." [1].

بعد تنحية السعيدي وتعيين عبدالرحمان بن عبد الصادق في نهاية سنة 1889، ستتعرض وجدة في سنة 1890 لهجوم قسم من بني يزناسن، لقد تكون اللف المهاجم من بني عتيق، البصارة، بني منكَوش، قسم من بني خالد منهم بني درار، في حين اعتمد العامل على لف مكون من المهايا بزعامة الحاج السهلي ومن بني وريمش بزعامة الحاج محمد الصغير[2].

إن عمال عمالة وجدة حاولوا الاستعانة ببعض القبائل ضد الأخرى معتمدين على ظاهرة كانت متفشية بالمنطقة منذ مدة، والسبب هو افتقادهم لقوة مخزنية قارة تمكنهم من فرض قراراتهم، فالعامل المعين بوجدة كان عليه استخدام دهائه وحنكته أكثر من استخدامه للقوة، ولعل هذا التوجه كان ـ العامل منذ وصوله إلى وجدة ـ على علم بضرورته نظرا للعدد المحدود من القوة العسكرية التي كانت تصطحبه إلى مقر عمله، فالعامل بن عبدالصادق يدخل مدينة وجدة مصحوبا ب 80 فارسا و 250 من المشاة، في وقت كانت المنطقة تعيش على وقع الهزائم التي كان قد مني بها العامل السابق وعلى جو

---

[1] و.خ.

[2] Voinot, **Quelques inconvients de l'anarchie des tribus marocaines voisines de l'Algérie,1890-1892.** Bull.S.G.A. d'Oran,1929,p.21

من الاضطراب بسبب المشاكل التي كانت المنطقة مسرحا لها منذ سنة 1886 إلى سنة 1889.

كما أن الطريقة التي كون منها كل عامل لفه تبرز التحول الذي تعرفه اللفوف وأنها غير قارة، ونموذج لذلك تمثله مثلا قبيلة المهايا التي كانت في فترة حكم العامل الأول تقود الحلف المناوء له في حين تقف إلى جانب العامل الثاني.

إن الخلفية التي تتحكم في تكوين اللفوف تنطلق بالأساس من مصلحة القبيلة، وتغيير اللف يعني تغير مصلحتها، وهو ما يجعل اللف غير قار ولا متجانس بل يكون "بحسب المصلحة، فيكون اللف من زناتة والعرب على العرب فقط، أو على زناتة فقط" [1].

إن حجم اللف وعدد المنضوين له يكون بحسب قوة اللف المقابل له، وكلما اتسعت دائرة الصراع إلا وازداد مستوى اللف، فيكون من القبائل أو من مستوى أدنى، بل قد يكون الصدام في بداية الأمر في أدنى مستوى ثم يتحول إلى قيام لفوف بطلب من المتضررين.

ومن بين الأسباب في تأجيج حرب اللفوف، الاختلاف في تحديد حدود الأراضي بين مجموعتين مثل ما وقع من مواجهة بين بني خالد وبني منكَوش ف" تنازع ماسكه الشيخ منصور بن عثمان نائبا عن نفسه ونائبا عن جميع إخوانه بني منقوش مع أعيان بني خالد وهم أهل تغجيرت ناب عنهم أخوهم الشيخ بومدين بن برقوق نيابة ثابتة وبحضور جلهم ...متخاصمين ومتجاورين في الحد بينهما الماسك يقول قربه من تغجيرت والثاني يدعي قربه من تنسان

---

[1] نفسه، ص.1

وسيدي يحيى الحور فكثر نزاعهم وهرجهم حتى آل الأمر إلى ملا يحل شرعا فدخل بينهما من رغب الأجر والثواب ...فامتثلوا لذلك إطفاء للفتنة..."[1].

وهذا الصدام ولنفس الأسباب يحدث أيضا بين فروع المجموعة الواحدة كما هو الشأن بين فروع قبيلة بني خالد، حيث تنازع أولاد بن عز مع أولاد الزعيم حول حدود أراضيهما، وخوفا من تأجيج صراع اللفوف تدخل أعيان بني مريصا وبني خلوف "... وتكلموا مع أولاد بن عز وأولاد الزعيم ... وشدوا عليهم كثيرا فأخرجوا أولاد بن عزة رسما فيه حدود سامت ديارنا وأمرونا القبيلة المذكورة بأن ناتوا بما يقابل ذلك وهاهو طرق على سمعنا رسما عند عيسى بن اسليمان بعجرود فالمطلوب منك أن تبعث واحدا من أبنائك مع ابن محبنا السيد محمد بن الطاهر للرجل المذكورواياتونا به يوم الخميس المذكور الاتي لانهم اجلوا لنا ليوم الجمعة بارك الله فيك وفي ذريتك... "[2].

إن زمن قيام اللف مرتبط بتوقف الحرب، أي "إلى أن يظهر أحدهما على الآخر"[3]، أو إلى أن يتم تدخل طرف ثالث من أجل ما يسمونه بـ"الفصال"[4]، وغالبا ما يشترط على اللف المغلوب أداء تعويضات، فإن قبل شروط الصلح "فحينئذ يقود اللف المغلوب عددا من الخيول على شرط الغالب هدية له مع شيء من المال أو الماشية لتسمع القبائل بذلك فيحصل

---

[1] المشرفي، ن.م. ص.253-254

[2] و.خ.

[3] المشرفي، ص.254

[4] و.خ.

الافتخار بشهرته ويتحقق الغلب دون احتمال، إذ لا يكون ذلك إلا مع ذل القهر والغلبة" [1].

لكن أحيانا يضطر اللف المغلوب إلى مغادرة المنطقة خارج الحدود، فتنهب قراه ومراسيه، ويبقى الحال على ذلك إلى أن يؤدي اللف ما فرض عليه أو تتدخل وساطة أخرى تدفع باللف المنتصر إلى التخلي عن مطالبه.

إن حرب اللفوف غير المنقطعة بالمنطقة تشهد بها المصادر المحلية والأجنبية على السواء مما حدا بالمخزن أحيانا إلى التدخل في محاولة للحد من ذلك عن طريق إصلاح ـ ذات البين ـ بين قواد القبائل، والدفع بهم إلى توقيع اتفاق بينهم على ذلك، وعلى الرغم من التأكيد على "أن من سعى ـ إلى خرق الاتفاق ـ تلزمه العقوبة ويذعر بالفيء باثنتين ريال دورو لبيت مال المسلمين ...ومن بادر إليه وفعله يجتمع عليه عمال سيدنا ويوجهونه لسيدنا نصره الله يعمل فيه بنظره السديد" [2].

إن مثل هذا الاتفاق لم يكن كفيلا بإيقاف حرب اللفوف نظرا لعدة أسباب من بينها ما أشارت إليه نفس الوثيقة ـ الموقع عليها من طرف الستة عشر عاملا ـ وهو "أن ضبط ذلك وبناءه إنما يتم بقطع البارود من الوطن" [3]، ثم إلى جانب ذلك التنافس حول السلطة والنفوذ بالمنطقة، إلى جانب الصراع حول المجال خصوصا أن التواجد الفرنسي على الحدود قد بدأ يقلص من مجال تحرك القبائل سواء تعلق الأمر بالقبائل الرحل أو تلك التي كانت تملك أراضي فلاحية لها خارج الحدود، ثم الصراع بين القبائل وممثلي المخزن في

(1) المشرفي، نفسه.
(2) و.خ.
(3) و.خ.

وجدة. إنها عوامل لم تكن لتحد من الصدام بين القبائل واستمرار حرب اللفوف.

4 ـ وظيفة مؤسسات القبيلة:

إن الغرض من إقامة هذه المؤسسات كما سلف هو تسيير القبيلة وحل بعض المشاكل التي تطرأ بين أفرادها وداخل حدودها الترابية، من هذه الزاوية يتم رسم خطوط التعامل اعتمادا على الشرع وأحيانا بالاستئناس بالأعراف المتداولة أو ببعض الأحكام الصادرة في بعض القضايا من طرف فقهاء محليين واستنادا إلى فتاوى واجتهادات فقهية.

ومن خلال بعض الإشارات التي تحيلنا عليها الوثائق التي تهم الحياة العائلية والمعاملات بمختلف مناحيها والتي تمس الجانب القانوني للأفراد وتعكس جزءا من الحياة الاجتماعية، نستشف أن بعض الممارسات كانت تبتعد عن الشرع، وترتبط كثيرا بممارسات نابعة من عادات اجتماعية محلية، وإذا كانت هذه المعاملات تتم تحت اسم "أزْرف"، "أي ما هو مقابل للشرع عند القبائل البربرية المستوطنة بجبل فازار ...ومن يليهم شرقا إلى قبيلة بني وراين ...فهم في ذلك كما هم عليه قبائل عمالة وجدة من اللف والميعاد"[(1)].

إن الاشتغال بالأعراف في ممارسات عرفتها الحاضرة وجدة ذاتها وبالأحرى في بواديها، وفي هذا الصدد يذكر موقف القاضي أبي العباس أحمد بن مازون الذي تولى خطة القضاء بوجدة "وأراد أن يجري الأحكام على منوالها المألوف فلم يوفق إذ بيع الثنيا الفاسد أقره من قبله في أصولات وجدة وحله هو وفتح عقدته فطاشت عقولهم ووشوا به ...وبعثه قائد وجدة مسجونا إلى حاضرة فاس"[(2)].

---

(1) المشرفي، م.س. ص.287.

(2) المشرفي، نزهة ...م.س.ص.458

إن الأسباب التي تكمن وراء ذلك متعددة الأوجه ومتداخلة، ومن بينها دور بعض القواد، فعلى عهد الحاج محمد البشير مثلا، كانت ترد على قواد الميعاد الشكاوى، فينظرون فيها ويطوفون "على أصحاب الدعائر ويقصدونهم في بيوتهم ومنازلهم ...ولا ينهضون إلا بعد أداء ما يوظفونه عليهم باجتهادهم من المال العين أو الماشية... ثم يقسمون ما جمعوه من المال في طوافهم على أهل الجاه كل حصته على قدر ما يناسب حالته وجاهه وعظم منزلته عند القوم"[1].

كما كان "لرأي الجماعة" دور في التأثير على بعض القضاة ومنعهم من إجراء حكم الشرع، فالقاضي أبو عبد الله محمد بن الهاشمي الذي عينه المخزن مكان بن مازون "مارس الأحكام وعرف سياسة الخاص والعام فتارة يصالح وتارة ينافح ولم يخرج عن رأي الجماعة حذرا من إقامة الفتنة" [2]

5 ـ المؤسسات التي تسهر على تنفيذ القانون:

أ ـ المخزن:

يبدو أن تدخلات المخزن كانت تعنى بمجالات معينة تهم العلاقة بين ممثليه بالمنطقة والسكان، وكذا العلاقة بين قبائل المنطقة والدولة الفرنسية وبعض "التوظيفات" أو"التنفيذات"، في حين يترك الجوانب الأخرى لممثليه من قواد وقضاة أو لرؤساء الزوايا.

إن الميادين التي كانت تفرض بإلحاح تدخل المخزن مباشرة تدخل ضمن القضايا الحساسة لما قد ينجم عنها من فتن واضطراب الأحوال.

---

(1) المشرفي، الحلل ...، م.س.ص.257

(2) المشرفي، نزهة ...نفسه

ففي الجانب الأول، يتدخل المخزن عادة على إثر مراسلة لأحد ممثليه[1] أو بسبب "شكاية" موجهة من طرف السكان والتي يكون سببها "كثرة المغارم والذعائر"[2] "والضرر"[3]، فتؤدي إلى فرار قسم من السكان "إلى الإيالة الشرقية" أو إلى "التضييق" على السكان و "الإكثار من الهجوم عليهم"[4].

أما الشق الثاني من تدخلات المخزن بالمنطقة فيهم حل الصدام الذي يحصل بين ممثليه والتي يكون سببها هو الرغبة في مد النفوذ أو تضارب المصالح، فيتدخل المخزن "للإصلاح بينهم" مثل ما حدث حين تدخل لإيقاف الصدام بين قواد بني يزناسن[5]، أو حينما عزل العامل عبد المالك السعيدي أمين مستفادات وجدة[6]، أو عندما وقع الاختلاف بين "الزاوية الرمضانية " و "عامل وجدة " حول ملكية بعض الأراضي[7].

وأخيرا يسجل تدخل المخزن في قضايا تهم العلاقات بمختلف مناحيها مع الإيالة الشرقية سواء التجارية [8] أم الدبلوماسية، أم حينما يتعلق الأمر بجزء من المعاملات الاقتصادية والضريبية أم أنظمة الصرف[9].

---

(1) خ.ح.كناش 199. تحتوي على العديد من التقارير المرفوعة من طرف المولى عمر وابن الخضر السلاوي إلى السلطان...

(2) نفسه، ص.11

(3) نفسه.

(4) نفسه، ص.13

(5) و.خ. "إرسال مولاي عرفة إلى المنطقة للتدخل لإصلاح ذات البين بين قواد المخزن الستة عشر"

(6) خ.ح.كناش 348،ص.51

(7) و.خ.

(8) و.خ.

(9) انظر مادة التجارة ضمن هذا البحث.

ب ـ باقي الأطراف:

أما المؤسسة الثانية، فتتمثل في القاضي أو الطالب – كما تدعوه بعض الوثائق المحلية أو المخزنية – أو العدول [1] وهم عموما طلبة تلقوا تعليما أوليا في علوم الشريعة بالحاضرة وجدة أو غيرها، وتولوا أحيانا مهمة التدريس بالبوادي وأسندت لهم مهمة النظر في القضايا الشرعية المرفوعة إليهم كذلك، فكانت أحكامهم تأتي أحيانا "على الشرع الصحيح" و "السنة المطاعة"[2]، أو كما يذكر كذلك "على المنهاج الشرعي والقانون المرعي"[3]، فيتوخون الحرص على ضمان "حالة الصحة" في العقد اعتمادا على "المرجع بالدرك ...بعد التقليب والرضا" أي حالة "الطوع" مثلا في "عقود النازلات والهبات"، ويعملون على تضمين العقود سواء في أسطره الأولى أو الأخيرة " أسماء الشهود" أو "الا شهاد عليه" مع التوقيع على العقد[4].

وإلى جانب مهمة المؤسسة الشرعية في إصدار الأحكام في القضايا المطروحة أمامها من شراء وبيع وزواج وسرقة إلى غير ذلك، فإنها كانت تقوم كذلك بكتابة وتوثيق إشهاد أو تقييد ليدلي به المعنيون عند الحاجة، ومن نماذج ذلك مثلا:

قد يحدث أن يتدخل المخزن في بعض القضايا الجزئية مثل "الأمر بالقبض على سارق" أو كي يتم "النظر في مشكلة بين أفراد..."

(1) يرد اسم كاتب الوثيقة بشكل غامض، فمرة يذكر الفقيه وأخرى السيد وأخرى الكاتب مما يصعب معه أحيانا الوقوف على الصفة الحقيقية للجهة التي صدرت عنها الوثيقة، مع العلم أن عدد القضاة المعينين بالمنطقة كان محدودا.

(2) و.خ.

(3) و.خ.

(4) و.خ.

"الحمد لله نسخة رسم نقل للحاجة إليها لتمزيق كاغطها لدا كاتبه عفى الله عنه، أدى المرحوم السيد محمد بن العياش الكبير شهادته بمعرفته محمد بن أحمد بحرص المعرفة التامة الكافية شرعا وبتلك المعرفة يشهد لله لا غيره أن محمد بن أحمد المذكور قدم ذات يوم راكبا ...يسأل على بن قدور ...فسألته كيف أنت من جرحك ...فقال إنني بخير وعافية...هذا الذي أدى به لدينا في منتصف جمادى الثاني سنة 1278. عبد ربه محمد بن الطيب بن المكي بن رمضان"[1].

الحمد لله رسم نقل للحاجة بعد وفاة محمد بن أحمد المسطور أعلاه وهو به جرح أصابته ضربة من ابن عمه أحمد بن محمد بن صالح بساقه وبرئ من ألمه وبقي الجرح فلما زهقت روحه قام صنوه الطيب على ماسكه والد الضارب محمد بن صالح يزعم أنه بسببها مات ...فطلب منا تقييد ماضاع له فقيدناه له بتاريخ محرم الحرام عام 1279. عبد ربه أحمد بن محمد بن أبي مدين وعبد ربه بلقاسم بن الطيب." [2]

إن هذا التوثيق هو بمثابة إشهاد على ما تعرض له أحد الأطراف والغرض منه هو "الذهاب والتوجه للمغرب"[3]، بعد التأكد من صعوبة الحصول على المبتغى بعد أن تدخل "الأعيان" [4]، وأصبح القاضي أو"الطالب" المحلي عاجزا عن إصدار حكمه، ويتحول هذا الأخير ليصبح دوره محررا أو عدلا فقط.

---

(1) وخ الزاوية الرمضانية

(2) جل الوثائق التي اطلعنا عليها تحمل هذه المواصفات، وأهم نماذجها وثائق المحكمة الشرعية.

(3) و.خ.، وتتعدد الأمثلة في هذا المجال.

(4) ن.م.

وفي نفس الاتجاه، تتحول المؤسسة الشرعية لتقوم بدور كاتب ينقل الأخبار عن أحوال المنطقة إلى المخزن أو ممثليه:

"الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد محبنا في الله ...الفقيه البركة السيد محمد أبو الأنوار ...قد ورد علينا مكتوبك الأعز ...على شأن ما ذكرته لنا من جميع الخبر الذي وقع هناك في أولاد علي واماس.."[1].

"...كنا أنبأنا سيدنا نصره الله بما عليه عمال الوقت وما هم عليه من سوء الأفعال والمقت...الطالب السيد محمد بن القايد عمر الحيمري"[2].

إن هذه المهام التي يتولاها "الطالب" لم تكن لتجعل منه ملجأ لكل المتخاصمين من أفراد القبيلة، ويمكن أن يستدل على ذلك بنسبية حجم الوثائق المرتبطة بالمعاملات بين الأفراد بالمنطقة، في حين نجد بأن "إصدار الأحكام" من طرف "الطالب" لا تنجلي بوضوح بل إنه في أغلب الوثائق المتوفرة تبدو سلطة "الطالب" بمثابة "إشهاد" على ما اتفق عليه بين الأطراف، ولعل هذا الأمر لن يكون مختلفا عما كان عليه الأمر بالنسبة للطالب / القاضي الذي يكون ملحقا بالقائد أو بالميعاد، لأن السلطة التقريرية لم تكن بيده.

وأخيرا يمكن إدراج لائحة تضم نماذج بأسماء أفراد تولوا خطة العدل والقضاء بالمنطقة:

---

(1) ن.م.

(2) و.خ.

الفقيه الطالب	السنة التى ذكر فيها
الفقيه محمد بلقاسم الخالدي واعمرو بن ملوك	1130هـ/ 1718م [1].
الطالب محمد بن الحاج بن (...) اليزناسني بوجدة.	1173هـ/ 1759م-60 [2].
الطالب علي بن عمارة و أحمد بن محمد بن صالح وأحمد بن أبي مدين.	1189هـ/ 1775م [3].
الطالب محمد بن القايد عمر الحيمري [4].	
الطالب ابن علي المكي بوكراع (بوجدة)	1261 هـ/ 1845م [5].
عمر بن الهاشمي بن المير قاضي وجدة ونواحيها وقدخلف أبو العباس أحمد بن مازون[6].	
الطالب سلطان الوسيني	1270هـ/ 1853م-54 [7]
محمد بن أحمد اليعقوبي	1276 هـ/ 1859م-60 [8].
الطالب أحمد بن عمر الداودي	1283 هـ/ 1866م-67 [9].
امبارك بن عبدالله [10].	

---

(1) و.خ.
(2) و.خ.
(3) و.خ.
(4) ثلاثة تقارير عن "الفتن الواقعة ببني يزناسن" على عهد القائدين عمر بن عيسى البصراوي وابن رابح ...و.خ.
5 و.خ
(6) المشرفي، نزهة ...م.س.، ص458
(7) و.خ.
(8) و.خ
(9)
(10) و.خ.

أحمد بن عبدالله بن المهدي	1288 هـ/ 1871م-72[1].
القاضي علي بن يعقوب [2].	
الطالب محمد بن البشير أومسعود اليزناسني	1308 هـ/ 1890م-91 [3]
سليمان بن عبدالسلام	1301هـ/ 1883 م [4].
القاضي محمد بن العالم	1301هـ/ 1883م [5].

إن تأويل مسألة " الانقياد للشرع المطاع"[6] أي الاحتكام إليه يبدو أنه لا يتم إلا حينما يرغب الطرفان في ذلك، أي أن السكان كان بإمكانهم الاحتكام إلى غير العدل الشرعي وذلك عندما يرفض أحد أطراف النزاع "الانقياد للشرع المطاع" يلجأ الرافض إلى "من لهم سطوة من أعيان القبيلة فيتعصب بهم- والذين- أخذوا للماسك[7] ستة عشر رأس من المعز بنتاجها عدا اثنين على وجه الظلم والعدا "[8]، ففي هذه الحالة يكون الشخص قد طلب تدخل

(1) و.خ

(2) برحاب، م.س.ص 161.

و و.خ. ولاه السلطان على بني منقوش، وقد ذكر حين هجوم القائد المختار بن محمد الكَروج على الزاوية الرمضانية.و.خ

(3) و.خ.، ذكر سنة 1308هـ / 1890م91 فترة النزاع بين الزاوية الرمضانية والقائد حمو بن عبدالله.

(4) خ.ح. محفظة10.

(5) المشرفي، الحلل../ .س.ص.254

(6) و.خ.

(7) الماسك ويقصد به هنا الشخص الذي تقدم للعدلين وبيده (ماسك) إشهاد يؤكد أن سبب وفاة الشخص –الذي أثير حوله المشكل- ليس الجرح الذي ألحق به إثر الصدام بل أن وفاته جاءت بعد فترة طويلة أي بعد أن كان قد شفي من جرحه تماما.

(8) و.خ

"أصحاب الميعاد" أو"بولرباع" ليقتص من صاحبه، وهؤلاء يكون حكمهم في النازلة بحسب "اجتهادهم"[1].

وفي حالات أخرى، تلجأ الأطراف المتنازعة إلى استنهاض عصبيتها وأساسا في "أحكام الدماء إن القتل عمدا أو خطأ"[2] فيكون القصاص هو الهدف وتسعى إليه كما هو حاصل في الإشارة التالية حيث أنه "بعد وفاة المرابط السيد محمد بن أحمد بن الحاج الوجوتي ...وكان سبب وفاته أنه قدم بقصد التجارة وبات عند صاحبه محماد (...) فقتله وأخذ ما كان بيده من الدراهيم (...) ثم بعده بأيام قدم محماد المذكور فتلقوه أولياء المقتول (...) فقتلوه قصاصا في أخيهم المذكور"[3].

قد لا يتوقف الصراع والانتقام المتبادل بين الطرفين فيؤدي ذلك:

"إلى افساد دينهم ودنياهم ويسعى كل طرف في ضر الثاني حتى يؤول الأمر إلى سفك الدماء ونهب الأموال وإلى غير ذلك من الهوان والوبال" [4]، ويطول ذلك أو يقصر "بحسب جاه المقتول وعصبيته"، "فيقع الصلح ...بين أولياء المقتول والقاتلين على يد الشرفاء وأهل الجاه وأكابر القبائل"[5].

فيتم بين الفريقين وضع "كتاب صلح يعقده المرابطون...ويتناصفوا في الحقوق، في الدماء والأموال بينهم" مثلما حدث في الحالة التالية حيث" سامح أولاد السيد الشارف...في دم المرأة وهي البتول بنت السيد الطاهر التي أصيبت ببندقية بدارها وماتت بها...وسامح الحاج محمد ...الفريق الأول في

---

[1] المشرفي، الحلل ...، نفسه.

[2] نفسه.

[3] و.خ.

[4] المشرفي، م.س. نفسه.

[5] نفسه.

هدم داريه المجاورتين للعين والتزم برد المكحلة التي أخذت للسيد محمد بن المقدم الأمامي حين قتل وبرد البلاد لابني عمه...الكائنة بالفحامة...كما التزم الفريق الأول للحاج المذكور برد بقرة وحمير كما سامح السيد محمد بن محمد وأخيه الصغير في هدم داره التي هدمت فيما سلف مع دم أخيها السيد عبدالله لأبناء عمها الحاج محمد وابراه منه ابراء تاما كما سامح السيد محمد بن محمد بن علي الامامي في شلل يد أخيه محمد وكما سامح أيضا السيد محمد بن المتوكل بن الخضير في دم ولده السيد محمد والتزموا العافية الشاملة العائدة عليهم بالاتلاف والانتظام والاتفاق المصلح لجميع الأمور..."[1].

في حين قد لا يقبل أولياء القتيل طلب الصلح إلا على أساس "دية معقودة..."[2] قدرها مثلا "...ماية ريال دورو وستون ريالا دورو سكة تاريخه وثلاثون مدا من القمح وعشرون مدا من الشعير..."[3].

وللحد أو فقط للسعي وراء حقن الدماء، تلجأ بعض القبائل إلى سن أعراف لها على شاكلة الألواح[4]، وهي بمثابة عقوبات مالية، ويتم تدوينها لتصبح قانونا ساريا بين أفرادها ويكون بهدف "القيام بالمصالح العائدة على أهل بلدهم بالعافية التامة من قبض الحقوق ممن امتنع وزجر الظالم عن فعلته

---

(1) و.خ.

(2) و.خ.

(3) و.خ.

(4) واللوح هو عبارة عن قوانين وقواعد تشتمل على إجراءات تتعلق بعقوبات يعاقب بها كل من صدرت منه مخالفة. الجيدي،ع.، العرف والعمل ومفهومهما عند علماء المغرب.مطبعة فضالة، المحمدية، 1982، ص.29

ورد الفاسد عما يفعل أي غير ذلك من الأمور الخارجة عن الشرع" [1]، ولذا تكون العقوبات على الشكل التالي:

ـ "... من ضرب بالرصاصة وأصابت يقبض منهماية مثقالا إلا خمسين مثقالا.

ـ ومن مات بالديار دمه هدر.

ـ ومن جرح عشرين مثقالا.

ـ ومن لم يجرح خمسين وقية لسل السلاح.

ـ ومن قبض بدار غيره ماية مثقال.

ـ ومن أصابت حجرته أربعين وقية وإلا عشرين.

ـ واللطمة بالوجه خمسين وقية.

ـ ومن سب ذا قدر أطرح منه حرطانيا أو عاميا عشرين وقية.

ـ ومن وقعت بغلته أو بقرته في أصل غيره خمسة أواق والحمار نصفها وموزونتين للشاة.

ـ وعلى أن الغنم لا ترعى بالأجنات ومن يفعل يعطي لكل شاة موزونتين كما ذكر.

ـ ومن أراد الخروج عما فعل من المذكورين تقبض منه عشرة مثاقيل"[2].

كما نهجت قبائل أخرى نفس المنحى، فأقرت قوانين لها مثل قبيلة الزكارة التي أقرت:

ـ " ... أن من قتل رجلا يؤدي دية لعائلة القتيل قدرها 250دورو.

---

[1] و.خ.

[2] نفسه.

ـ ومن قتل امرأة يؤدي ثلاثمائة دورو" [1].

كما حددت قيمة التعويضات التي تؤدى في حالة الاعتداء بالضرب أو الجرح وغيرها...

وللقبائل كذلك عادات تعتبر بمثابة مؤسسات يتحتم على الأفراد احترامها وذلك راجع إلى الطابع الذي يعطى لها وذلك في ارتباط مع القوة سواء المادية أو المعنوية للسلطة الساهرة على التنفيذ، ففي المنطقة الشرقية اشتهرت زاوية أبي زيان "بحماية للوارد ...من قافلة أو غيرها" [2]، وتتم الحماية [3] بأن يظهر المحمي "شيئا من ملبوس معروف للكاسي ـ الحامي ـ أو دابة له يعرفونها أو خديم عندهم أو عبد أو صبي أو امرأة من جانبه، فحينئذ لم يقدر أحد أن يسوقهم بأداء بما يعرفونه من جاه الكاسي"[4]، وقد يصدر الحامي رسالة منه تدعى بـ"عقد الحرم" مثل التي توفر عليها أحد يهود دبدو حيث أنها تشير إلى مايلي:

"الحمد لله جماعة أهل دبد (هكذا) اعلموا بأننا الذمم الحران برهيم ولد الهرهرا راه دبنا ودخل تحت حرمتنا وحرم الشيخ سيدي محمد بن زيان،

---

[1]Mouliéras, op;cit.pp.75-76

وعند السجع، نجد أن "بولرباع" أقر دية المرأة التي قتلت في نصف ما يؤدى في دية الرجل والتي حددها في مائة دورو للرجل.

Bonjean, op;cit.,p.79

[2] المشرفي، نفسه، ص.259

[3] وتدعى أيضا بالزطاطة.

Foucauld,op;cit.p.257

[4] المشرفي، نفسه.

وقبلناه، وهو يهودينا، ومن ضره وتعدى عليه فالله يتولاه، ودعوت (ة) الشيخ سيدي محمد بن أبي زيان تتبعه، وكذلك إخوانه، والسلام"[1].

إلى جانب الحماية، دأبت القبائل إقرار"البشارة" مثلا، والهدف منها هو أن يتمكن المتضرر من استرجاع الأشياء التي سرقت منه، وذلك بإخبار صاحبها وهي ذات قيمة محددة مسبقا وتساوي حسب الوثائق "عشرة دورو" حيث أنه "لما تعرضت اجباح (محمد بن الطيب الميلتي للسرقة) ...وقسمت العسل متاعه..."، فقيمة"البشارة" كانت "عشر دورو"[2].

وهو نفس الإجراء الذي كانت تستعمله فرنسا حين البحث عن المواد المسروقة بالمنطقة، فحينما "سرقت ثلاثة عجول، فإن محمد بن عزوز دفع عشر دورو على سبيل البشارة فسمع باثنين من العجول انباعا لمولاي ابراهيم ولد مولاي عثمان الفاسي أصلا التاجر وقته بوجدة"[3].

هذا إلى جانب حماية الأجنبي عن القبيلة الذي يرغب في الالتحاق بها، والذي عليه أن يطلب "الحماية" من شخص معين يكون عادة ذا نفوذ وقوة ويتم ذلك عن طريق تقديم "ذبيحة"، "أو ما ينوب عنها، فيصبح الأجنبي تحت الحماية لا يتعرض له أحد باداية من أخذ مال على وجه التعدي ظاهرا أو إهانة أو قتل..."[4].

إن هذه المؤسسات كانت تقوم على أساس أعراف وتقاليد تجعلها تحظى باحترام أغلب الأفراد نظرا للطابع الزجري الذي تنبني عليه، وكذلك لهبة وقوة الجماعة التي تقف وراءها سواء كانت روحية حينما ترتبط بإحدى

---

(1) أوردها إسماعيلي، م.س.ج.1، ص.265

(2) و.خ.

(3) خ.ح.كناش 673، ص.14.

(4) المشرفي، نفسه.

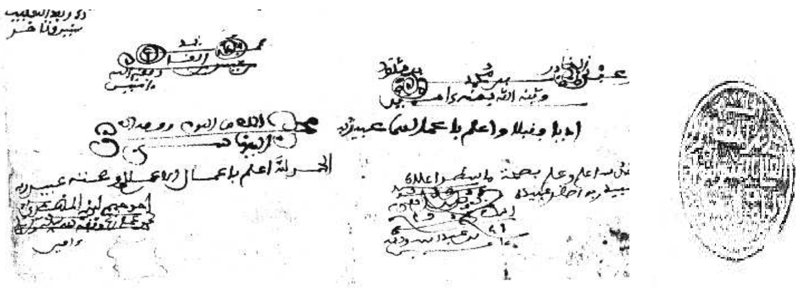
الزوايا وشيوخها أو بالقوة المادية حينما ترتبط بأعيان القبيلة، غير أنها لـم تكـن قضـية احترامهـا مسـألة مطلقـة، بـل كـان التعـدي عليهـا مسـألة واردة، فيـذكر المشرفي أن القاضي أبا عبدالله محمد بن الهاشمي "...الذي لم يخرج عن رأي الجماعة ...كان سنده في القضاء رئيس جبل بني يزناسن ولد البشير أومسعود إذ يده تجول في مدينة وجدة، وله سطوة عظيمة أدركها بالعصبية"[1]، ممـا يعنـي أن ظهور أحد القواد واستبدادهم بالأمر يجعل المؤسسـات سـواء المخزنيـة أو القبلية خاضعة لنفوذه وتأتمر بأمره، وقد كان هذا حال المنطقـة حينمـا أضـحى "الحاج محمد بن البشير بن مسعود كبير بني يزناسن ورايس القبائـل التـي هـي بنـواحي وجـدة وكـذلك ولـد رمضـان الوجـدي أميـر وجـدة وهامتهـا العظمـى ...وكان هذان الرجلان بالمرتبة القصوى في نفوذ الكلمة وامتثال الأمـر منهمـا بالسـمع والطاعـة بـالنواحي الوجديـة بحيـث لا يلتفـت لغيرهمـا ولا يعبـأ عـن دونهما ...يحكمان كيف شاءا ويعاقبان بما أرادا من غير كلفة ولا محاسبة"[2].

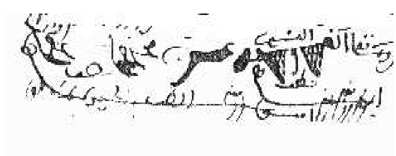
---

(1) المشرفي، نزهة...، م.س.

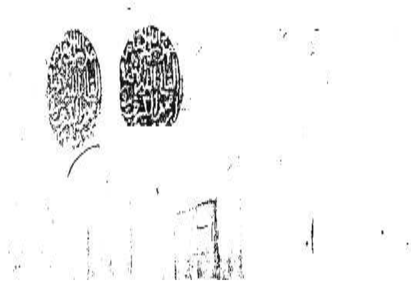
(2) المشرفي، الحلل..، م.س. ص.252-253

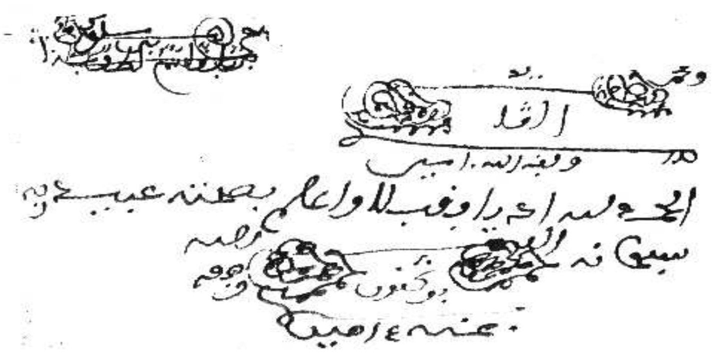
نماذج توقيعات:











الفصل الخامس

السكان ونمط عيشهم

1 ـ السكن :

أ ـ السكن بالبوادي:

عرفت المنطقة تنوعا في نمط مساكنها، فكان السكان يستقرون إما تحت الخيام أو في منازل مبنية من المواد المحلية، كما أن العادة لم تكن هي التجمع فقط في دواوير أو داخل القصور بل كانت في الانتشار، فالسكان كانوا يلجأ ون إما إلى إقامة سكناهم بشكل يجعل القرية منغلقة على نفسها ولعل ذلك لأسباب أمنية، فالقبائل التي تعتمد تربية المواشي مثلا في اقتصادها، كانت تبني خيامها بشكل دائري حول ساحة تخصص للقطيع بحيث تسهل مهمة حمايته، وإما أن مساكن القرية كانت تتوزع على مسافة متباعدة فيما بينها [1] على طول المجرى المائي أو على حدود الأراضي الفلاحية.

ونوعية السكن لا تعكس بأي حال من الأحوال نمط عيش سكان المنطقة، فالخيمة التي كانت تشكل السكن الأكثر انتشارا [2] لم تكن مقتصرة على القبائل الرحل أو أنصاف الرحل بل شملت حتى بعض القبائل المستقرة

---

(1) حين مرور الرحالة دوفوكو ب محاذاة واد مستكَمار، وجد مساكن قليلة في دواوير صغيرة لبني بوزكَو مكونة من ستة إلى ثمانية خيام متباعدة فيما بينها.Foucauld، م.س. ص.253.

(2) من خلال ذكرها للقبائل، تشير وثائق أ. فانسن كذلك إلى نوع السكن ويتضح أن الخيام هي السائدة بالمنطقة.

التي كانت تستعملها للسكنى كقبائل أولاد عمرو وبني شبل وأولاد الميدي وبني كولال ولكرارمة وغيرها...[1].

تتكون الخيمة من قطع من الفليج أو من الحصير، وذلك بحسب اختلاف القبائل[2] و بحسب الوضعية الاجتماعية للعائلة، وتوضع فوق عمودين مركزيين وهما الركيزة، يجمعان بقطعة أفقية طولها حوالي 30 سنتم تسمى "الحمّار"، وأهمية الخيمة تحتسب بقدر علو ركائزها الذي قد يصل إلى ثلاثة أمتار ونصف، وكذا بطولها الذي يتراوح ما بين ثمانية أمتار وعشرين مترا وعرضها ما بين اثني عشر وعشرين مترا.

تتوفر الخيمة على أربع حواش مكونة من قطع من الفلجة عمودية، وتدعى القطعتان المتحركتان بـ"الستارات" وهي تنفتح على "المراح" أي الجزء الداخلي المحاط بباقي خيام الدوار وكذلك على الجزء الخارجي للدوار، ثم القطعتان المثبتتان بالأرض وتدعى بـ"الخلفات". وتتوفر كل خيمة على كانون أو محل للطهي، وتوزع كذلك بين جزءين يخصص أحدهما للنساء [3].

وبحسب تجمع خيام الدواوير يتم تخصيص حظائر المواشي، فإذا كانت الخيام متجمعة بشكل دائري فإن القسم الداخلي أو المراح يخصص للقطيع،

---

(1) Foucauld، م.س. ص.381

(2) إن الخيام السائدة على طول نهر واد زا كانت من الفليج في حين كانت على طول نهر ا مستكَمار من الحصير الخشن. نفسه، ص. 254.

(3) يمكن التمييز بين القبائل أحيانا انطلاقا من نوع ولون الخيمة، فمثلا خيام السجع تكون ذات لون فاتح في حين يكون لون خيام أولاد سيد الشيخ داكن أو أحمر نظرا لاستعمالهم صوف الجمال.

Bonjean;op;cit.p.34

أما إذا لـم يكـن كـذلك،فإن كـل عائلـة تخصـص للقطيـع حيـزا بجانـب الخيمـة يكون محاطا بحاجز طبيعي أو من السدرة أو غيرها...

تتجمع قبائل أخـرى في مبـاني داخـل دشـرات أو قـرى [1] مكونـة مـن دور، وخاصة قبائل الجبال والتي يتخذ تجمعهـا وطريقـة بنـاء مسـاكنها أحيانـا طابعـا دفاعيا مثل قرى قبائل بني يزناسن المتحصنة بالجبال التي كانـت المنـازل فيهـا مبنية من الأحجار مـع وضـع الطـين الـذي يقـوم مقـام المـلاط [2]. وإذا اسـتثنينا قبيلة بني محيو التي كانت تستخدم الخيـام كمسـاكن لهـا، فـإن المنـازل القليلـة الارتفاع لبـاقي قـرى قبائـل بنـي يزناسـن، كانـت تتـدرج بشـكل غيـر منتظـم في اتجاه سهلي تريفة وأنكَاد.

في حين نجد أن الزكـارة وعلـى الـرغم مـن سـيادة الخيـام كمسـاكن لهـم، كان بعض الميسورين منهم يتوفرون كذلك علـى منـازل، وهـي بسـيطة الشـكل ترتفع عن الأرض بخمسين سنتمترا مبنية من واجهة واحدة وهـي الواجهـة التـي يوجد بها المدخل في حين كانت الـواجهـات الـثلاث وكذا السـقف مـن أخشـاب الصنوبر[3].

ب ـ السكن بالحاضرة وجدة:

تأتي الإشارات إلى مدينة وجدة متفرقة وغير متكاملـة، وقـد تتـداخل فيهـا أحيانـا الحقـائق التاريخيـة والإشـارات الأسـطورية والارتسـامات الخاصـة وأساسا تلك الصادرة عن الكتاب الأجانب، لكـن الأكيـد أنهـا مدينـة موغلـة في القدم ساهم في ذلك موقعها الحـدودي ووجودها على خط طرقي تجاري يربط

---

[1] و.خ.

[2] على عكس ما ذكرته Nouvelle فالطين كان يقوم بدور الإسمنت.

Nouvelle, S., **Nomades et sédentaires au Maroc**. Paris, E. Larose,1919, p.91

[3] Moliéras,op;cit.…p.163.

بين فاس والمغرب الأوسط، ولعل البحث الأركيولوجي والطوبونيمي قد يفتحان مستقبلا آفاقا عدة لإماطة اللثام عن بعض الجوانب المغمورة من تاريخ وجدة.

ويمكن إجمال جزء من الإشارات الواردة عن وجدة في الجدول التالي:

الإشارات	المصدر، ورقم الصفحة
يجعل بطليموس هذه المدينة في الدرجة الثانية عشرة طولا والثالثة والثلاثين عرضا ويسميها لانكَار.	مارمول (2، 295)
مدينة قديمة مهمة على أنقاضها بنيت مدينة وجدة الحالية، كانت محاطة بأسوار عالية ومتينة، بها ثلاثمائة وستون بابا، بها مياه غزيرة وتحيط بها البساتين . وتتحدث الرواية عن هذه المدينة القديمة التي امتدت على مساحة شاسعة ما بين واد طايرت وإسلي، وتحدثت عن سوق الخضر على الجرف الأخضر ثم عن تلال سمّارة حيث كان حي البياطرة، والمغسل الأكحل على طول واد إسلي، وسوق كبير يعقد بالبيّض قرب سيدي يحيى، وأهم أبواب المدينة أربعة ...	رواية تنسب لأبي حامد الغزالي. المأثورات الشعبية المحلية . فوانو (239)
كانت مستوطنة بساكنة موزعة على سلسلة من القرى تخضع لملك وجدة الأسطوري الأبلق الفرطاس. وقد أنشأ الأبلق مباني ـ المواقع الأثرية ـ الممتدة من جبل المحصر إلى واحة سيدي يحيى التي تبعد بحوالي ست كلم شرق وجدة.	ماريون (2،151)

يرجع بناء وجدة إلى أمراء تلمسان قبل الإسلام ليست وجدة مدينة واحدة بل مدينتان مسورتان أحدث إحداهما يعلى بن بلغين بعد سنة 440هـ / القرن 11م	الزياني، الترجمانة الكبرى (80) البكري ترجمة دي سلان (177)
مدينة كبيرة، مسورة قديمة أزلية،كثيرة البساتين والجنات والمزروعات والمياه والعيون...وعليها الطريق المار والصادر من بلاد المشرق إلى بلاد المغرب و سجلماسة	الاستبصار، لمجهول (158)
يذكر وجدات، وكان بها ابن سامغين وقاضيها محمد ابن فارة،	البيدق، أخبار المهدي...(20)
في سنة 348هـ/ 994م بنى زيري بن عطية وجدة، وشيد أسوارها وأحكم قصبتها وركب أبوابها وسكنها بأهله وحشمه ونقل إليها أمواله وذخائره وجعلها قاعدة ملكه لكونها واسطة البلاد وثغرا للعمالتين.	ابن أبي زرع ،روض القرطاس(105)
وجدة مدينة قديمة بناها الأفارقة في سهل فسيح جدا على بعد نحو 40 ميلا جنوب البحر المتوسط ...بها حدائق غرست فيها الكروم والتين، ويخترق جدول يشرب السكان من مائه، وكانت أسوارها في القديم متينة عالية،ودورها ودكاكينها متقنة البناء، لكنها نهبت ودمرت أثناء الحروب المتوالية بين ملوك فاس وتلمسان، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها أخذت وجدة تعمر بالسكان وشيدت فيها من جديد دور كثيرة لكنها لم تسترجع حالتها الأولى وليس فيها اليوم أكثر من خمسمائة دار آهلة، وسكانها فقراء ...ويتكلمون	الوزان (2، 12-13)

باللغة الإفريقية القديمة، وقليل منهم يحسن العربية الدارجة التي يتحدث بها أهل المدن.	
وجدة مدينة قديمة أسسها أهل البلاد في سهل جميل على بعد 14 فرسخا من البحر في اتجاه الجنوب، تكثر في الإقليم الحبوب والمراعي، والمدينة كلها محاطة بالبساتين والحدائق التي تسقى بجداول تتكون من عين كبيرة في أسفل المدينة، عالية مشيدة على طراز أهل البلد، أما المساجد فمبنية بالطوب الموثق بالجير، ويروي مؤرخوهم أنها كانت في القديم مدينة مكونة من خمسة آلاف نسمة.	مارمول(2،294)
في سنة 447هـ/ 1081م زحف يوسف بن تاشفين إلى مدينة وجدة ففتحها وفتح بلاد بني يزناسن وما والاها.	الناصري (2،32)
في الفترة الموحدية، قام الناصر ببناء مدينة وجدة وشرع في ذلك في رجب 604هـ/ 1209م.	ابن أبي زرع،القرطاس (233)
في سنة 604 هـ أمر الناصر بتجديد سور مدينة وجدة وإصلاحها(!!)، فشرع في ذلك في فاتح رجب من السنة المذكورة.	الناصري (2،219)
في سنة 670/ 1272م، تعرضت وجدة للدمار على يد يعقوب بن عبدالحق الذي وقف عليها حتى هدمت وعفا أثرها وجعل عاليها سافلها،وتركها قاعا صفصفا وارتحل عنها.	ابن أبي زرع،القرطاس(310)
صارت وجدة مدينتان بينهما مسافة قليلة في بسط مستو، وقد دثرتا، فلم يبق منهما إلا رسوم حائلة وأطلال مائلة والقديمة أشد دثورا ، وبهما عمارة قليلة.	العبدري، الرحلة المغربية (279)

في جمادى الأولى من سنة696هـ/ 1299م أمر يوسف ـ وهو في طريقه لمحاصرة تلمسان ـ ببناء وجدة، بعد أن كان أبوه السلطان يعقوب قد هدمها، فتم تحصين أسوارها وبنى بها قصبة ودارا لسكناه وحماما ومسجدا.	الناصري(3، 76)
ومر السلطان أبو الحسن المريني بوجدة " فجم عليها الكتائب للحصار "، ولما بلغه تغلب"عسكره على وجدة سنة 736هـ/ 1336م، أوعز إليهم بتخريب أسوارها فأضرعوها بالأرض ".	الناصري (3، 124)
لما احتل عروج مدينة تلمسان أرسل الاسكندر إلى وجدة لأنها امتنعت من الاعتراف به، ولما وصل خبر مجيئه كسروا – السكان– قنطرة كانت فوق النهر لحماية أنفسهم، لكنه عبرها بعد أن صنع قنطرة من أخشاب شجر الزيتون المتوفرة بالناحية، واحتل المدينة،وساق منها عددا من الأسرى إلى تلمسان.	مارمول (2، 294–295)
ويقض مضاجع سكان وجدة الأتراك وأعراب الصحراء".	مارمول (2، 295)
دخل المولى امحمد وجدة، وكان " أهلها يومئذ حزبين بعضهم قائم بدعوة الترك وبعضهم خارج فانحاز الخارجون إليه وضعف أمر القائمين بدعوة الترك، فاستولى عليها وكان ذلك في حدود 1060هـ.	المشرفي (50)
في سنة 1089هـ/ 1679م تم تجديد أسوار المدينة	الناصري(59،7–60)

وتحصيناتها.	
إحكام قبضة الوجود المخزني على وجدة في عهد المولى سليمان 1795م.[1]	الزياني،الترجمانة (104)

إن قراءة أولية لقسم من المصادر والإشارات المتوفرة عن وجدة قبل القرن التاسع عشر، تؤكد أنها مدينة ظلت رهينة مجمل الأحداث السياسية والعسكرية سواء في إطار الصراعات الداخلية حول السلطة السياسية أم في إطار علاقة المغرب مع الدول التي تداولت على حكم الجزائر، وكذلك رهينة محيطها القبلي المباشر، لكنها لا تذهب إلى أبعد من ذلك، مما يجعل عملية تتبع مجمل التطورات سواء المعمارية أم المرتبطة بالسكان وأنشطتهم جد محدودة، ولا تسمح بإعطاء صورة متكاملة عن المدينة خلال جل المراحل

---

(1) مارمول، كربخال، **إفريقيا**. ترجمة حجي، م. الأخضر م. ...الرباط،1988-1989، ج.2، ص.ص259،294،295

Voinot ,Oujda..op;cit.,p.239

Marion ,J., **Les ruines anciennes de la région d'Oujda (Ras Asfour).**B.A.M.,II,1957,p.151

الزياني، أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، تحقيق الفيلالي، عبد الكريم، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط،1991،ص ص.80، 104.

البكري، وصف إفريقيا. م.س.

مجهول، **الاستبصار**. نشر وتعليق زغلول، عبد الكريم، دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، 1975، ص.177

البيدق، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**.دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ص.20

ابن أبي زرع، الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار المغرب وتاريخ** فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص ص.310،233

الناصري، م.س. ج.2،ص.32 وص.219- ج.3،ص.76- ج7، ص ص 60،59

العبدري، أبوعبدالله الحيحي، **الرحلة المغربية**.تحقيق الفاسي، م. الرباط،1968،ص.279

المشرفي / م.محيي الدين، **جولة تاريخية عبر مدن المغرب الشرقي**.مجلة دعوة الحق، عدد 1985

السابقة عن القرن التاسع عشر ؛ ويبقى أن هناك خلاصة سريعة تشير إلى تعرض المدينة للدمار خلال فترات عدة، كما كانت "في حيز الإهمال"[1].

ومع بداية القرن التاسع عشر ستتغير المعطيات نسبيا وذلك بتوفر مجموعة من المعلومات، والتي بالرغم مما قد ينتابها من نقص، فقد تمكن الدارس من الوقوف نسبيا على خط التطور الذي طبع المدينة وحياة سكانها، فإلى جانب كتابات وتقارير الرحالة الأجانب الذين ازداد اهتمامهم بالمنطقة مع احتلال الجزائر، تم الوقوف على عدد من الإشارات المصدرية المحلية وعلى رأسها الحوالات الحبسية التي تفيد في عدة قضايا تهم مؤسسة أحباس وجدة وكذا ساكنتها، وذلك لمراحل تعود أقدمها لسنة 1218هـ/ 1803م.

أما إذا انتقلنا لدراسة السكن، نجد أن الإشارات المتوفرة عن وجدة تكاد تجمع على وصفها بالبساطة سواء في طريقة بناء المساكن بها أو في مظهرها العام، بل ووصفت كذلك بالقرية تحيط بها البساتين[2]، وتبدو المدينة من خلال التصاميم السابقة عن سنة 1892 خالية من كل سور يقيها إغارة القبائل المجاورة[3] باستثناء القصبة أو المشورالتي يوجد بها مقر المخزن ومنازل التجار الكبار من أهل فاس، ونظرا للحالة التي كان عليها جزء من أسوارها بالجهة الجنوبية الغربية فقد أمر السلطان الحسن الأول بإصلاحها في سنة

---

(1) الزياني، الترجمانة...م.س. ص.140.

(2)Ali Bey ,El-Abbassi,**Voyage en Afrique et en Asie pendant les années 1803-1807**.Didot,1914,Vol.1 , p.327

على عكس ما ذكره علي باي، فقد أشار دوفوكو مؤكدا أنها مدينة جد صغيرة عدد سكانها يقل عن عدد سكان القصر لكن تبدو عليها حالة الثراء والرخاء...م.س.ص.257، كما ذكر آخر أن البساتين المحيطة بالمدينة تمتد على مساحة قدرت بألف هكتار سنة 1886.

.Canal,J., **Oujda**. Bull.S.G.A.d'Oran, 1886, p.260..

(3) رسم إعدادي لوجدة سلم 1/ 2500، أ.فانسن ، ضمن مجموع تحت عنوان:
"Voies d'invasion du Maroc".

1876[1] وتمتاز أسوار القصبة بمتانتها وعلوها الذي يتراوح ما بين خمسة وسبعة أمتار في حين لا يزيد سمكها عن المتر الواحد، تتخلله أبراج وهي مربعة الشكل صغيرة الحجم مكونة من طابق واحد ولا تتوفر على أي درج أو سلم يسمح بولوج أجزائها العليا[2]، وهذا على العكس من الأبراج القديمة، حيث أن هناك آثار سلم قديم كان يسمح بالوصول إلى طريق دوريات المراقبة [3]، وفي الأجزاء العليا من السور كان هنالك طريق لكنه ضيق لا يسمح بوجود أكثر من مراقبين عليه [4]، وتتوفر القصبة على باب في الجهة الشمالية وفي أسفل أسوارها كان خندق ممتلئ بالماء وخاصة في الجهة الجنوبية التي كانت تنفتح عليه مما يزيد في تحصين القصبة[5].

---

(1)Voinot ,Oujda…op;cit.p.27

(2)La Martiniére …,op;cit.p.132

(3)Saladin, H., **Les monuments d'Oujda, note sur une communication de M.Beaulaincourt.** Bull Archéologique,1910, p.228

(4)La Martinière ,ibid,p.132

(5) نفسه.

"تعرض جزء من سور الواجهة الجنوبية للقصبة مؤخرا للانهيار بشكل مفاجئ بسبب الأمطار الطوفانية التي تهاطلت عليها حديثا محدثا صوتا مصما كقصيف الرعد ".

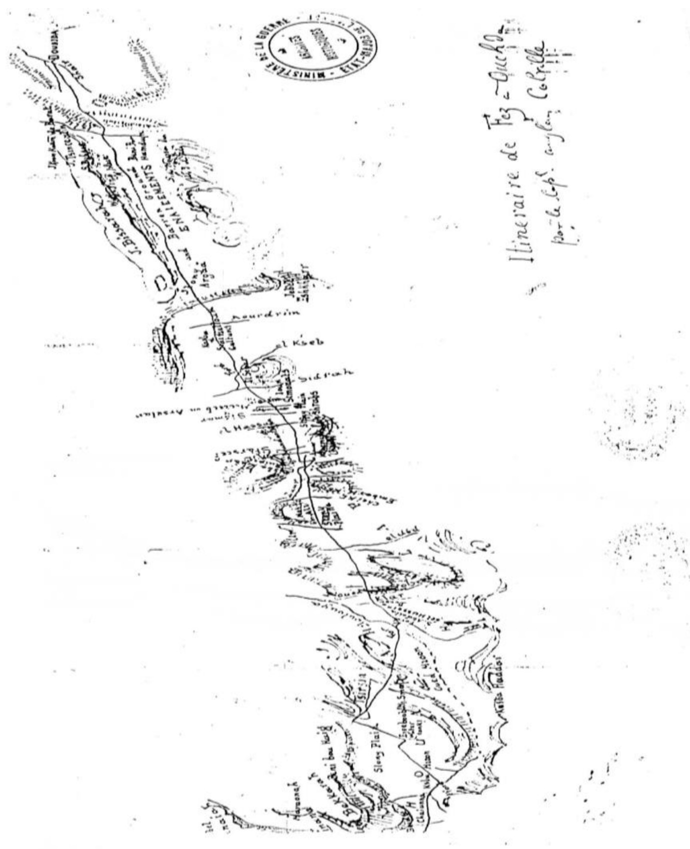
Hamet ,I., cinq mois auop;cit…p.35

ويذكر فوانو Voinot،اعتمادا على الرواية الشفوية، أن الواجهة الجنوبية ـ الغربية للقصبة تعرضت للانهيار بسبب رياح عاتية، وقد خلف الانهيار قتلى من بني كَيل قدموا في "ميعاد" إلى وجدة وامضوا ليلتهم تحت السور، وسيتم ترميمها مباشرة في عهد العامل علي كَيدر.

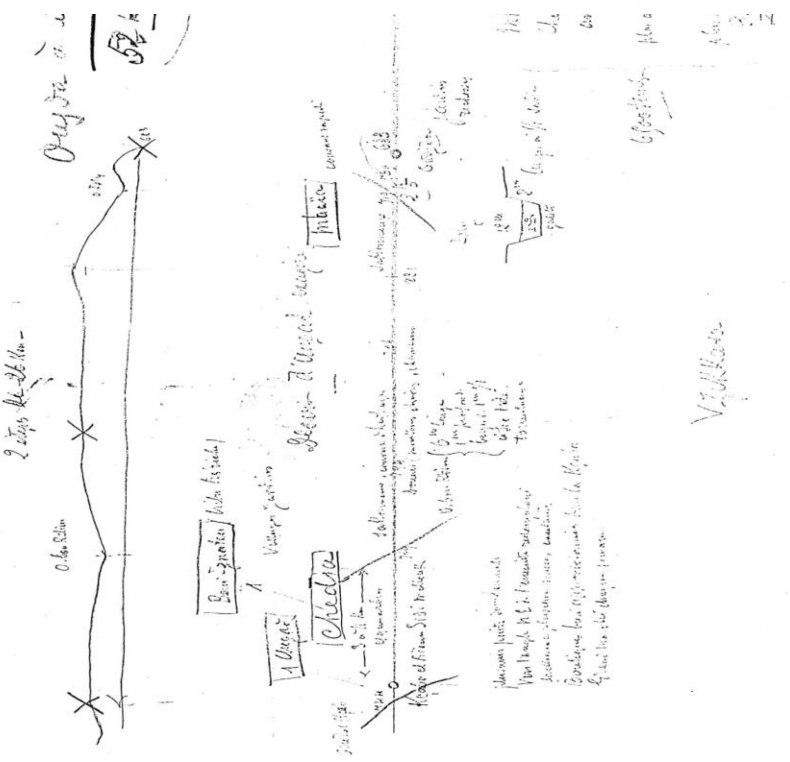
م.س. ص.28.

رسم إعدادي للحاضرة وجدة من أ.فانسن تحت عنوان

Voies d'invasion du Maroc







لتحصين المدينة ككل من الأعداء، سيتم البدء في بناء أسوار المدينة على عهد العامل علي كَيدر سنة 1881 لكن الأشغال توقفت بسبب مغادرة العامل لوجدة إلى سنة 1886 حيث سيقوم العامل إدريس بن عيش بتحصين المدينة.

تتميز هذه الأسوار بارتفاع يصل إلى حوالي ستة أمتار وعرضها إلى متر واحد ولها مسننات ذات أحجام مختلفة وهي خالية من الأبراج، وتخترقها أربعة أبواب رئيسية وهي باب سيدي عبدالوهاب في الشرق، وباب أولاد

عمران في الشمال، وباب الخميس في الشمال الغربي وباب الغربي في الجنوب الغربي [1].

تتوزع المدينة خلال القرن التاسع عشر بين أربع حومات أو أحياء وهي:

- أولاد عمران.
- أولاد الكَاضي.
- أولاد عيسى .
- أهل وجدة .

وهذه الأحياء الأربعة قد ذكرت في الوثائق الرسمية منها حوالة أحباس وجدة 1235هـ/ 1819م-20 على عهد الناظر الطاهر الوكَوتي، وذلك ضمن مصاريف أو"ماصير على المسجد الأعظم...":

"... ثم ثلاثون اوقية لقابض مال اولاد القاضي

ثم أخذ القابض مال اولاد عمران اثنين وعشرين اوقية..

ثم ثلاث مثاقل لقابض مال اهل وجدة..

ثم خمسة وعشرون اوقية لقابض مال اولاد عيسى..." [2].

---

[1] أعطى Saladin وصفا للأبواب التي كانت من نوع الأبواب ذات المرفق، حيث الممشى غير مكوع في اتجاه واحد بل في اتجاهين وهما اليمين والشمال من المحور الرئيسي.

م.س. ص.226.

والباب ذات المرافق هي من النوع المرابطي الأصل ثم عمل الموحدون على وضع أبواب ذات المرفقين أو ذات الثلاث مرافق، ونعني بذات المرافق أن الممر الواصل بين فتحتي الباب ينحني بزاوية قائمة في شكل المرفق، وهنا تنحني في اتجاهين، ويمتاز هذا الباب بعرقلة تقدم المهاجمين نظرا لانحناء الممر أمام المهاجمين.

[2] حوالة حبسية.

في حين تضيف مصادر أخرى[1] حي القصبة ولعل ذلك ليس ببعيد عن الصواب خاصة بالرجوع إلى تصاميم المدينة القديمة وكذلك إلى الوصف الذي سجل عن القصبة والتي تبرز أنها تضم حيا سكنيا رسميا.

وعلى عكس أغلب المدن المغربية، لم يكن لليهود ملاح خاص بل كانت دورهم تتداخل مع دور المسلمين، وعلى الرغم من وجود غالبية مساكنهم بين حومة أولاد عمران وحومة أولاد عيسى، فإنهم لم يكونوا مرغمين على التجمع في ملاح مغلق بل ويمكنهم "كراء الدور" من الأحباس كما تدل على ذلك المداخيل المسجلة في حوالة شعبان الأبرك من عام 1232هـ/ ماي 1819م حيث تشير إلى أن من بين ما تحصل "من كراء الدور والحوانيت من شهر شوال عشر مثاقيل وثمانية اواقي من بيتين بدار الذمة" [2] لقد كانوا يعيشون في سلام تام بين المسلمين.

تتكون الحومات من الدور التي كانت جلها تتوفر على طابق واحد مع استثناء دار واحدة بالقصبة والتي كانت تتوفر على طابقين ، ومواد البناء المستعملة تذكرها الحوالات الحبسية منها حوالة بتاريخ آخر شعبان عام 1220هـ/ 1805م-1806 التي تورد أن " قاضي محروسة وجدة في حينه وهو سيدي أحمد بن محمد البوعناني قبض من يد الحاج سليمان بن حمّ الوجدي من مال المسجد الأعظم ما قدره ثلاثمائة مثقال على وجه الأمانة ليصرفها في بناء المسجد الأعظم ومصالحه، فصرفها معينة (عاينها) شهيديه في

---

[1] Canal, :Canal(J.); Oujda;op;cit.p.267op;cit.p.267

[2] حوالة حبسية.

شراء الجير والخشب والمصمار ـ المسمار ـ ونقل الحجارة المجلوبة وصنع القرمود ..." [1].

ونستشف طريقة البناء والعاملين في المجال من إحدى الحوالات الحبسية التي تعود لعام 1227هـ/ 1812م-13 وتهم " صائر بناء ـ إصلاح ـ حمام الحبوس":

"صائر يوم الاثنين من العام أعلاه المعلم عبد الرزاق المغربي أجرته عشر دراهم في هذا اليوم وأصحابه ـ ثمانية ـ الذين قدموا معه من المغرب سبع أوجوة لكل واحد ثم خدامة آخرين احدى وعشرين بنسبة أوجوة لكل واحد وذلك كله في حفر التراب وغربلته ...ثم في شراء المْراكَزْ بست دراهم وشراء خشب ثمانية بأربعة دراهم وطوالين بثلاث موزونات ...وخدامة ...منهم أربعة عجانة سوم سبع موزونات لكل واحد ورداد بعشرة أجوة...وفي هذا اليوم كراء ستة وعشرين حمارا لنقل الحجر سوم كل حمار ثلاث موزونات ...ثم خدامة عشرة لركز التراب ...ثم من يحفر الحجر والواقف على كوشة الجير ...وخدامة احدى وعشرين عشرة منهم في ضرب الفرشة ...وشراء ركيزتين من الخشب بسبع أوجوة ...وعشرين خادما في البناء ...وموزونتين شريط...وشراء ثلثة عشر موزونة من الحديد للمصمار وعشر أوجوة أجرة المعلم الحداد ...وشراء حملين من القصب ...وعجن التراب والجير ونقش الحجر...وفي نجرهم للحجر للبيت الداخلي من الحمام وبناء العتب لجميع البيوت وأبواب الحمام تسعة وستين مثقالا وسبعة أواقي سليمانية ثم عوينهم ـ

---

[1] حوالة حبسية. في الأصل تحتوي هذه الحوالة الحبسية على 45 ورقة تتضمن مجمل "صائر الحمام على يد ناظر الأوقاف الحاج بوزيان بن يوسف بن القايد الوجدي وتبتدئ من يوم ابتداء العمل فيه وهو يوم الاثنين السادس والعشرين من صفر عام 1227هـ وينتهي في أوائل رمضان".

أكلهـم -وركـوبهم مـن فـاس لوجـدة عشـرون مثقـالا سـليمانية ثـم في بـاب الفرناطجي وباب المطهرة ...وقباب..." [1]

على الرغم من طولها، فإنها تحتوي على إشارات جامعة تبرز أغلب مواد البناء، فتذكر نوعا هو أكثرها انتشارا في بناء جدران البيوت بوجدة ويدعى المركز أي التراب المدكوك، ونظرا لكبر حجم المركز فإنه يصعب نقل الطوابي لذا فإنها تصنع في عين المكان، فيستعمل لذلك قالب من الخشب يشبه الصندوق دون قاعدة يصل ارتفاعه أحيانا إلى ما بين ستين سنتمترا وسبعين سنتمترا وسمكه ثلاثون سنتمتر أما طوله فيصل إلى حوالي متر ونصف، ويملأ إما بالتربة إن كان لجدران عادي مثل جدارات البساتين أو توضع به "عجنة من التراب والجير" خليط من الرمل والجير[2] وحجر مدقوق فيصنع الملاط، والتراب المستعمل في الخليط غالبا ما يؤخذ من عين المكان وخير دليل على ذلك هو الخندق المحيط مثلا بالقصبة من الجهة الجنوبية والذي هو نتيجة استعمال التربة لبناء أسوار القصبة.

أما السقوف فهي محمولة على "ركائز من الخشب"، ثم تدعم بالخشب من الكريش والقصب ويوضع فوقها الملاط ، وقد تضاف للمنشآت الحبسية

---

(1) حوالة حبسية.

(2) "...ثم صاحب إيقاد المصابيح عن العام عشرين اوقية
ثم شراء ربع قلة من الزيت ...وفي شراء قنديل ...". وتذكر هذه المشتريات في جل الحوالات الحبسية وسقنا هذه المعلومات من الحوالة الحبسة لعام 1225هـ. أما الشموع فتذكرها الحوالات الحبسية التي صادفت إحدى المناسبات الدينية منها مناسبة إحياء المساجد للأعياد الدينية كليلة المولد النبوي وطيلة شهر رمضان مثلا ورد في حوالة 1234هـ، على عهد الناظر الطاهر الوكَوتي "شراء رطلين من الشمع في ليلة سبعة وعشرين من رمضان ستة أواقي"
"ثم رطلين من الشمع مفروغ باثنى عشر اوقية لليلة القدر".

مثل المساجد القراميد[1]، ثم تأتي الغرف، وفي الغالب، غرفتان أو ثلاث مع مرحاض، وتمتاز الغرف بشكلها الطولي مع ضيق في عرضها وقد تحتوي كل واحدة على نافذة مع وجود حوش أو فناء غير مسقف يسمح بدخول الضوء نهارا أما في الليل فالإنارة بمصابيح زيتية أو قناديل أو شموع يستضاء بها في فترات الأفراح.

ويوضع لكل غرفة باب من اللوح مع وجود قفل أو على الأقل للباب الخارجية التي تكون من اللوح أومن "اللوح والحديد"، وتوضع لها "فرخة" عادية وقد تكون من نوع "فرخة ذات ذراع"[2] إن كان الأمر يهم بابا من الحجم الكبير. ولكل بيت عتبة خارجية وتكون عادة مرتفعة عن مستوى أرض البيت الداخلية التي يتم تسطيحها باستئجار عمل "المعلمين في خدمة الجص"، ثم تسوى الجدران باستئجار "اجراء للتحريشة"[3] وتطلى بالجير الذي يجدد سنويا تقريبا.

إن أعمال البناء في مجملها يقوم بها مأجورون من البلد أو ممن استقروا بها، والذين تجري العادة بأن توفر لهم على الأقل وجبة واحدة خلال يوم عملهم[4]، غير أن الأعمال "الكبرى" والتي تتطلب نوعا من الدقة فإنه يستقدم لها "معلمين من تازة" أو"المعلمين ...لقطع الرحا"، أولوضع "الزليج والقادوس الذي جلب من تلمسان"[5]، وقد يستقدمون من تلمسان، وتؤدى

---

(1) حوالة حبسية

(2) حوالة حبسية.

(3) نفسها.

(4) وردت الإشارة في جل الحوالات التي راجعناها.

(5) حوالة حبسية.

"للمعلم والخدامة الذين معه" مصاريف النقل جيئة وذهابا [1]، وكذا يتم تحمل تكاليف إقامتهم من "أكلهم ... وشراء فراش (لهم) بسبعة وعشرين وقية (هكذا)"[2]، أو "...شراء الحصير ودفعه للمعلم...و-درهمين ونصف صابون لحوايج المعلم" [3].

وإذا كانت جل المصادر تتحدث عن وفرة المياه بالمدينة سواء الآتية من سيدي يحيى والموجهة لسقي البساتين المحيطة بالمدينة، أو تلك التي تتوفر عليها البيوت، إما بشكل منفرد أو بالاشتراك مع بيوت أخرى والمستخرجة من بئر يطلق عليها "الحاسي"، فإننا لم نعثر على أية إشارة عن تصريف الأزبال مما قد يوحي بأن كل بيت كان يتخلص منها عن طريق توجيهها نحو خارج المدينة أي البساتين فتستغل كسماد للأرض.

إن التحول الذي ستعرفه وجدة سينطلق مع سنة 1907 ودخول الفرنسيين، فقد توسعت منشآتها المعمارية خلال هذه الفترة وبعدها وازداد عدد السكان الأجانب وتحولت إلى مركز ربط بين منطقتي التواجد الفرنسي أي الجزائر وباقي مناطق المغرب.

2 ـ السكان:

أ ـ المعطى الديمغرافي:

يتم الوقوف على عدد السكان في منطقة ما بالرجوع إلى مصادر مباشرة مثل الإحصائيات وحين تعذر ذلك يمكن الاستعانة بمصادر غير مباشرة مثل الوثائق المالية، وفي هذا الإطار إذا كانت الأبحاث الفرنسية قد استفادت في هذا

---

(1) يعتبر الصائر على الحرفي مسألة عادية.

(2) حوالة حبسية. وهي على عهد "الناظر محمد بن محمد بن طيبة ابتداء من اليوم الثاني والعشرين من ربيع الأول من عام اثنين وثلاثين ومائتين وألف، وتهم صائر بناء الرحى".

(3) حوالة حبسية.

المجال من مثل هذه المصادر غير المباشرة مثل سجلات الأسياد التي يدون بها بعضهم لائحة تضم مزارعيه بهدف استخلاص الضرائب، فإنه توجد كذلك وثائق تدعى بـ"الكومبوا"، وهي وثائق مالية ازدادت أهميتها انطلاقا من القرن 16 م نظرا للدقة -تقريبا- التي أصبحت تمتاز بها، لكنها ليست موجهة في الأصل للمؤرخ في أول أمرها، وقد وضعت للتعريف بالطريقة التي تتوزع بها الملكية أو الطريقة التي ينظم بها المزدرع، فهي بمثابة فهرسة / جدولة ملكيات الأرض في قرية محددة فتحدد صفة المالك وبذلك تحيل على معرفة عدد الأسر[1].

أما الدراسات الحديثة، فقد اقترحت مصطلحا متداولا منذ القرن الحادي عشر تقريبا بأوروبا وهو مصطلح "الكانون" الذي كان يشكل أساس القاعدة الضريبية، حيث تبرز اللوائح اسم الأب المسؤول عن عائلة مكونة من الأب والأم أو أحدهما بعد وفاة الواحد منهما وأبنائهم وأضاف لهم، بعض الدارسين، اثنين أو ثلاثة أفراد من الأبناء[2].

وفي هذا الإطار عرف المغرب، وفي غياب إحصائيات مباشرة للسكان، مصادر غير مباشرة يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، من بينها في العهد السعدي "ديوان قبائل سوس"، ثم في مرحلة لاحقة وثائق "الترتيب العزيزية"، فإذا كان المصدر الأول تحدث عن "السرجة" وهي مصطلح سعدي يتكون من 75 شخصا على الأقل[3]، فإن هذا العمل لم يشمل باقي مناطق البلاد

---

[1] الموادن، ن.،**الضرائب والمجتمع في الجنوب الفرنسي**. مجلة عدد5، 1995، ص ص.212-211

[2] الموادن، ن.، تشكل هذه المعطيات أصل دراسة أنجزت حول العائلة تحت عنوان: العائلة ...م.س. ص.47إلى 58.

[3] الحساني، إبراهيم، **ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي**. تحقيق أفا،ع.مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1988، ص.14.

واكتفى بسوس ومكن الدارسين من الوقوف على العدد التقريبي لسكان هذه المنطقة خلال العهد السعدي، أما الترتيب والذي هو "إحصاء ما لجميع الرعية شريف ومشروف غني وفقير جندي وغيره من أزواج الحرث وما لديهم من الأنعام والخيل..." [1]، وهذا قد يفيد للوقوف على عدد الأسر وممتلكاتهم في المنطقة التي شملها الإحصاء، ثم معرفة الفئات المكونة للمجتمع وأعدادهم تقريبا.

لكن بالنسبة للمنطقة التي هي موضوع اهتمامنا لم نتوصل إلى مصادر مغربية مباشرة تمكن الباحث من تتبع التطور الديمغرافي لسكان المنطقة، وحتى محاولة التطرق للموضوع بالاعتماد على المصادر غير المباشرة ينتابها عدد من الصعوبات، فالوثائق المالية التي تناولت الجانب الضريبي، يبدو من خلال طريقة تحديدها للضرائب المفروضة على قبائل المنطقة لا تمكن من الوقوف على عدد ولو تقريبي للكوانين أو الخيام المكونة لكل قبيلة.

وحتى في بعض الحالات النادرة التي تتيسر فيها بعض المعلومات الطفيفة، فالعملية تبدو نتائجها محدودة لظروف عدة، فمثلا حينما نتمكن من التوصل إلى تحديد المبلغ الضريبي المفروض على سكان بعض القبائل، فإن هامش الحقيقة أو إمكانية الاقتراب منها تبدو ـ عمليا ـ صعبة، ونسوق هنا نموذجا من خلال هذا المعطى، وهو استثناء، فهذه وثيقة تشير إلى أن "بني خالد يجمعون له مال الزكاة والأعشار ودفعوا له ثلاثة دورو لكل نفس"[2]، وكان مجمل ما على قبيلة بني خالد أن تؤديه للمخزن هو "ثمانمائة وخمس وسبعون مثقالا" [3].

---

[1] المشرفي، الحلل ...م.س. ص.257.

[2] و.خ.

[3] خ.ح.كناش 62، ص.15

إن هذه المعلومات بقدر ما هي مفيدة في المجال الديمغرافي فإنها أيضا تثير عددا من الأسئلة:

فإذا كانت عملية توزيع قيمة الواجب على السكان اعتمادا على القدر الذي دفع من طرف كل فرد توحي بأن عددهم في هذه الفترة كان حوالي مائتين واثنين وتسعين فردا ـ وهذا على اعتبار أن المثقال الواحد كان يساوي دورو واحدا بحسب السعر الرسمي الذي حدد سنة 1844[1] ـ فإن أول سؤال يطرح هو هل "ثلاثة دورو" تساوي ما هو مستحق بالفعل على كل فرد انطلاقا من التحديد المخزني لقيمة الواجب، أم أن العملية هي مسألة ذاتية قام بها القائد بعد أن خصم "تعويضاته"[2]؟.

ثانيا، من المتداول أن تؤدى واجبات السخرة للذي يقوم بجمعها، فهل احتسبت هنا ضمن ما هو مفروض على كل أفراد القبيلة أم لا؟.

ثالثا، هل يعني بـ"كل نفس" ـ وهذا بعيد الاحتمال ـ كل فرد كبيرا كان أو صغيرا، أو كل رب أسرة منتجا كان أو غير منتج؟، فالضريبة يجب أن تنبني

---

(1) تقرير Larras ; in **occupation du Maroc (27 octobre 1899)**. Arch. Vinc.

(2) نسوق هنا نموذجا من بين النماذج المتداولة للتحريف الذي يقع عند تحديد القيمة الضريبية المفروضة على السكان، فقد أشارت إحدى التقارير الفرنسية أن أهل أنكَاد رفضوا أداء الأعشار المفروضة عليهم من جراء حرثهم لأراضيهم خارج الحدود التي سطرتها المعاهدة الفرنسية المغربية، وذلك بدعوى أن الشيخ علي ولد رمضان يزيد من مساحة الأرض المحروثة، وازداد رفضهم حينما أكدوا أنهم لن يؤدوا إلا ما هو مسجل في اللائحة، لكن علي ولد رمضان رفض إظهار المستند.

تقرير أورده فوانو ضمن مقاله:

Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avecl'amalat d'Oujda (1873-1874). R.A. 1922,pp.157-158

على أساس أنها تقدير للواجب الشرعي المبني على المنتوج الفلاحي في البوادي [1] مثلا.

وأخيرا، وإذا كان الأمر كذلك فهل كل الأفراد قد استوفى إنتاجهم الحد الذي على أساسه يؤدون الواجب الشرعي؟ .

إنها جملة من التساؤلات التي تحيط بهذا الموضوع والتي يمكن أن تجد حلا يغنينا عن الاعتماد على الكتابات الأجنبية، هاته الأخيرة ولأسباب عسكرية/ استراتيجية حاولت وضع إحصاء يقترب من الحقيقة مستعملة أحيانا "الخيمة أو الدار" في المنطقة لتحديد أعدادها وعدد سكانها، وفي أحيان أخرى تم تركيزها على "عدد المحاربين" لتحديد قوة القبائل، لكن هنالك من المصادر من جمعت بين عدد "الخيام أو الدور" وعدد المحاربين من مشاة وفرسان وذلك بوعيها أن الإشارة أحيانا إلى عدد المحاربين غير كاف لتبيان العدد الإجمالي للسكان.

إن أولى المعطيات الإحصائية التي تهم مدينة وجدة خلال القرن التاسع عشر تعود إلى سنة 1805 حيث سجل علي باي أن المدينة تضم خمسمائة نسمة[2]، وقد أثير نقاش حول هذا الرقم [3]، وعلى الرغم من أن الاحتمال وارد كي يكون الرقم لا يهم كل سكان المدينة من منطق أن صاحبه قد ذكر" قرية

---

(1) في هذا الصدد أشار جرمان عياش في مؤلفه "جوانب ..." أن المخزن قد تخلى عن اعتماد الإنتاج الحقيقي للأرض والماشية كأساس لتحديد الواجب الشرعي، وذلك منذ حرب تطوان.

عياش، ج.، **جوانب من الأزمة المالية بالمغرب** بعد الغزو الاسباني سنة 1860. مطبوعات معهد الدروس العليا المغربية، الرباط، 1959، ص.20.

(2) Ali Bey ,op;cit.p.237

(3) منفعة، م.، **قراءة في الكتابات الأوربية حول ساكنة وجدة خلال القرن 19**.مجلة كلية الآداب، وجدة، 1996، عدد6، ص.107.

وجدة " ثم القصبة ووصفها بأنها نسبيا كبيرة وتوجد بقرب القرية [1]، مما يدفع إلى القول أن المدينة مدينتان إحداهما كان عدد سكانها خمسمائة نسمة، لكن هذا الاحتمال يثير تحفظا بالرجوع إلى تقرير آخر يعتمد الوصف في إشاراته، فذكر أن وجدة "مدينة بها بنايات ومحاطة ببساتين أغلب أشجارها زيتون وتمتد لمسافة كيلومترين"[2]، ولم يذكر أي تجمع سكاني عند البساتين أو بالقرب منها، كما نجد أن الرسم الإعدادي لخريطة المدينة يبرز لنا مدينة واحدة مكونة من خمسة أحياء ولا يجاورها أي تجمع سكاني، والحي الخامس كان هو القصبة [3]، والوصف الذي نجده لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يبرز على أن القصبة حي إداري خاص تقريبا بالمخزن وبه بناية خلفها الفرنسيون الذين أقاموا بالمدينة بهدف تدريب الجيش المخزني.

إلى حدود سنة 1840 لم تتوفر لدينا معلومات تهم الجانب الإحصائي لسكان المدينة، فلم يتيسر تتبع التطور الذي عرفته ساكنة وجدة، بعد ذلك، أي في سنة 1841م ذكر سكوط (Scott) أن سكان المدينة بلغ حوالي 10.000 نسمة، ثم انتقل سنة 1844 م إلى 16000 نسمة [4].

كما ذكر أن المدينة ستعرف بعد ذلك تراجعا في عدد السكان وكانت من ورائه عدة عوامل منها الظروف المناخية الصعبة التي امتدت مدة زمنية وانتشار الوباء وحرب إسلي. وتشير بعض الدراسات أن سكان المدينة كانوا حوالي

---

(1) Ali Bey, ibid.

(2) Arch.Vin.

(3) التصميم الإعدادي لمدينة وجدة، أ.فانسن، م.س.

(4) منفعة، م.، ن.م.ص. 109-110.

عشرة آلاف نسمة [1] وتراجعت أعدادهم إلى ما بين السبعة والثمانية آلاف نسمة للأسباب التي ذكرت آنفا.

إن الأرقام التي وردت، مقارنة مع عدد المنازل، قد تفسر بأن المدينة كانت مركز استقطاب للعديد من المهاجرين سواء من البوادي الذين ينتقلون إما بسبب ظروفهم الاقتصادية أو بسبب الصدامات التي تحصل بين القبائل، أو لقدوم تجار من مدن أخرى، وكذا من القبائل الجزائرية التي غادرت بلادها بسبب تعرض أراضيها للاستيطان الزراعي الذي انطلق مع سنة 1837[2]، ومواجهتها للقوات الفرنسية، فحسب إحصائيات فرنسية فقد تم تسجيل ارتفاع سريع لوتيرة هجرة القبائل الجزائرية نحو المغرب، والتي لم تتوقف بل ازدادت حدتها بعد سنة 1845 حيث يظهر من تقرير فرنسي أن الهجرة نحو المغرب قد تسببت في "إخلاء المنطقة الممتدة من السبخة بالجزائر إلى تلمسان"، كما تحركت قبائل بأكملها منها مثلا قبيلة بني عامر التي وصلت عناصر منها إلى فاس[3]. وهكذا فمقابل 1500 جزائري الذين تمت إعادتهم للجزائر بعد معركة إسلي[4]، فإنه تم تعويضهم بآخرين لجأوا إلى المنطقة .

في سنة 1890 وصل عدد السكان إلى " 648 منزلا ...وبإمكانهم تجنيد حوالي 1101 من المشاة و3 فرسان" [5]، وأصبح العدد، بعد ذلك، أي في

---

(1)Miége , J.l, **Histoire d'Oujda dans la 2éme moitié du XIX°S**.R.M.E. Editions La Porte,1993,n°5,p21.

(2)Trinthon ,R., **Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de1830 à 1885.**

. Etude de géographie et d'histoire coloniales. Paris. 1943.p.54

(3)Boyer (P.) ,**Historique des Beni Amer d'Oranie**, des origines au senatus consultes. …pp.61- p.65

(4) تقرير فرنسي أورده Miége، م.س. هامش ص.21

(5)La Martinière ,op;cit.p.137

سنة1919 حوالي 10.000 نسمة دون اليهود والجزائريين والفرنسيين[1]، ويتوزع السكان المدينة على 800 منزل[2].

مقابل هذه الإحصائيات تأتي إشارات متعددة حول تعرض المدينة لأزمات ديمغرافية، ومن بينها طاعوني 1818م و1835م، ثم تلتها لاحقا سلسلة من الأزمات منها جفاف 1847 ثم الجراد سنة 1859 والكوليرا 1878 وحمى 1879 [3] ثم جفاف 1883.

طبيعي أن تخلف مثل هذه الهزات أزمات ديمغرافية، لكن ليس بالضرورة أن تكون قوتها بنفس الحدة، بل أحيانا تكون دائرة تأثير بعضها جد محدودة، وأحيانا أخرى تستعيد المدينة أنفسها مباشرة بعد مرور الأزمة بفترة وجيزة، وهذا على الرغم من أن الأزمة أحيانا تضرب كل المنطقة.

فالملاحظ أن وجدة تستعيد ساكنتها بسرعة مقارنة مع البوادي، ولعل مرد ذلك إلى أن المدينة تستعيد نشاطها بسرعة مقارنة بالبوادي، ثم عامل الجذب الذي تمارسه المدينة على محيطها المتأزم آنذاك.

وتستشف هذا من هاتين الإشارتين:

الأولى، من خلال الحوالة الحبسية المسجلة في حوالة 1233هـ/ 1817-18م ومقارنة بسابقتها 1232 هـ/ 1816م -17م فإنه لا يبدو أي تغيير استثنائي في مجال مداخيل الأحباس - خاصة الأراضي والبساتين -، كما أنه ليست هنالك أية إشارة توحي بوجود ضحايا بشكل مثير يمكن على إثره أن تتدخل مؤسسة الأحباس للمساهمة في دفن الموتى.

---

[1]Voinot, Oujda…op;cit.p.55

[2]Varnier,M., Exposé de la situation du Maroc à la fin de l'année 1912.D.Heintz,Oran,p.144

[3] خ.ح.كناش 348،ص.358،الناصري، م.س.،ج.9.ص.164.

أما الإشارة الثانية، فقد يوضحها جواب سلطاني موجهة لقاضي وجدة محمد بن المير وناظر الأحباس الطالب الهاشمي بن بومدين حول طلب "زيادة مسجد ثالث لإقامة الجمعة يسمى بمسجد الحدادة"، وذلك بعد أن "ضاقت مساجد الجمعة لكثرة وجود الأعراب من الصحراء والقبائل..." [1]، مما يعني أن هنالك هجرة مهمة عرفتها المدينة من جراء جفاف 1883م الذي كان قد مس المنطقة بأكملها، وكانت وراء ارتفاع عدد سكان وجدة بالمستوى الذي تطلب السماح بإقامة الجمعة في مسجد ثالث.

إذا كانت هذه عموما هي وضعية سكان مدينة وجدة، فالأمر قد يختلف عما كان عليه الوضع بالنسبة لسكان بوادي المنطقة نظرا لطبيعة نمط عيش السكان والتأثير الواضح الذي تخلفه الأزمات الديمغرافية، وللوقوف على ذلك نقترح أن تتم مقاربة الموضوع انطلاقا من زاويتين، أولاهما ترتبط بدور العامل الجغرافي في توزيع السكان، وثانيهما له علاقة بتأثير الأزمات الديمغرافية

ب ـ دور العامل الجغرافي في التوزيع القبلي:

قبل تحديد دور المعطى الجغرافي وتأثيراته في توزيع سكان المنطقة خلال القرن التاسع عشر، وانطلاقا من تقسيم المنطقة إلى ثلاث وحدات تضاريسية، نطرح عدد سكان كل منطقة [2]، كي نتمكن من الخروج ببعض

---

[1] خ.ح.كناش 348، ص.359.

[2] الإحصائيات مأخوذة عن أ. فانسن وتهم سنوات 1905،1899،1877.
La Martinière، م.س.(تهم سنة 1894)، Foucault، م.س. (تهم سنة 1884) وVoinot، وجدة والعمالة..م.س. (تهم سنة 1912).
أما السنوات التي تنقصنا فقد اعتمدنا في الحصول عليها عن طريقة المعادلة الإحصائية العلمية التالية:
؟

النتائج، وهذه الوحدات تضم الوحدة السهلية، وتتكون من سهل تريفة وممر وجدة ـ تاوريرت بما في ذلك بالطبع بسيط أنكاد، الوحدة التضاريسية الجبلية التي تتكون من جبال بني يزناسن وجبال جرادة وقعدة دبدو، والوحدة التضاريسية الهضبية أو النجود العليا.

1 ـ الوحدة التضاريسية السهلية:

أـ قبائل سهل تريفة:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
عدد السكان	2050ن	1767	3270	1230	1095	960

ونسجل في هذا الإطار ما يلي:

إن ترتيب قبائل سهل تريفة من الناحية العددية، وحسب إحصاءات 1877 و1894 التي نتوفر عليها والتي هي أكثر تفصيلا،كانت كالتالي:

القبائل/ السنوات	1877	1894
أ.منصور	100خيمة	209خيمة
العثامنة	150خيمة	199خيمة
هوارة	100خيمة	160خيمة
أ.الصغير	60خيمة	86خيمة
المجموع	410خيمة	654خيمة

وتعني: n المدة الفاصلة بين o و n=11 حسب المثال التالي

P.n.: عدد سكان القبيلة n مثلا 1884

P.O.: عدد سكان القبيلة o مثلا 1877

2ndf=43016:33394

ب ـ قبائل ممر وجدة ـ تاوريرت:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
عدد السكان	18665ن	17098	25410	25752	22225	20757

أما ترتيب قبائل ممر وجدة ـ تاوريرت بحسب خيام كل قبيلة، فإنه كان كالتالي:

القبائل/ السنوات	1877	1894
هوارة	~1500 خيمة [1]	~1500 خيمة
السجع	528 خيمة	1291 خيمة
الأحلاف	~502 خيمة	~375 خيمة
أنكَاد	388 خيمة	535 خيمة
الكرارمة	~375 خيمة	~375 خيمة
بني حمليل	200 خيمة	73 خيمة
بني وكيل	117 خيمة	213 خيمة
أ.س.م.البريشي	73 خيمة	180 خيمة
بني بوحمدون	50 خيمة	65 خيمة
المجموع	3733 خيمة	4607 خيمة

[1] تم الحصول على عدد الخيام بتقسيم عدد السكان على خمسة، وذلك لاعتماد بعض المصادر على قاعدة معدل كل خيمة هو خمسة أفراد.

2 ـ الوحدة التضاريسية الجبلية:

أ ـ قبائل جبال بني يزناسن:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
عدد السكان	31440ن	26070	19090	18090	17150	16100

ب ـ قبائل جبال جرادة وقعدة دبدو:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
عدد السكان	27953ن	19531	26096	26386	27741	30406

أما ترتيب القبائل التي تكون ساكنة جبال جرادة و قعدة دبدو،اعتمادا على إحصائيات 1877 فهي كالتالي:

القبيلة/ السنوات	1877
بني بوزكَو	1500 خيمة
أ.تكَافيت	800 خيمة
أ. الميدي	800 خيمة
الزكارة	675 خيمة
بني يعلى	600 خيمة
أ.دبـدو	375 خيمة
أ.ارشيدة	324.6 خيمة
بني ريس	286 خيمة
بني كولال	200 خيمة
بني شبل	30 خيمة
المجموع	2290.6خيمة

3 ـ الوحدة التضاريسية الهضبية(النجود العليا):

في هذا الإطار، سيتم عرض القبائل التي تتوفر إحصائيات عنها، ولو جزئية، في إطار مجموعتين كبيرتين:

أ ـ قبيلتا بني مطهر والمهايا:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
عدد السكان	7225 ن	7875	7045	7279	5875	6037

ب ـ قبائل بني كَومن و غمراسن [1]:

السنة	1905
المجموع	8900 نسمة

أما ترتيب قبائل الهضاب العليا بحسب عدد الخيام وذلك وفق إحصائيات 1905 م فإنها كالتالي:

القبائل	1905
المهايا	890 خيمة
أ.إبراهيم	420 خيمة
أ.أحمد بن إبراهيم	330 خيمة
أ.س.على بوشنافة	310 خيمة
بـنى مطهر	285 خيمة
أ.يوب	270 خيمة
أ.فارس	210 خيمة
أ.على بلحسن	150 خيمة
المجموع	2865 خيمة

[1] أدرجنا هذه القبائل على سبيل الاستئناس لاغير.

قبل الخوض في العملية التحليلية لهذه الإحصائيات في ارتباطها بالعامل الجغرافي فإننا نرى أن المتداول عمليا هو اعتبار أن هنالك مناطق جالبة للسكان وأخرى تعتبر دافعة لهم ومنها المناطق الجافة أو شبه الجافة ثم المناطق الجبلية "حيث الحياة القاسية وكذا الفقر يدفعان ـ القاطنين بها ـ نحو حياة أقل قسوة ... و يحث الجبليين على النزول" [1]، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المناطق وأساسا الجبلية شكلت على مر الحقب ملجأ بل مركز استقرار واستقطاب للسكان، وحتى إن اعتبرت الجبال تاريخيا ـ وأساسا في منطقة البحر المتوسط ـ مناطق فقيرة فإن هنالك مناطق ليست بالجبلية هي أكثر فقرا، بل توجد بعض المرتفعات التي تعتبر متنفسا وملجأ لهجرات قروية.

إن جبال المنطقة، ودون إعتبار لنوع التربة، تعرف غطاء نباتيا كثيفا ومتنوعا، كما أنها تحتوي على ثروة معدنية تدخل في إطار بعض الحاجيات اليومية للسكان. مثلا إن سكان جبال بني يزناسن يستغلون ما يسمى عندهم "حجر الحمام" مثلا في الحرب، نظرا لقابليته السريعة للاحتراق عند الاصطدام [2]، هذا بالإضافة إلى معادن أخرى مثل الحديد والنحاس [3].

حين نمر إلى الإحصائيات المحصل عليها. وسنقف في بداية الأمر عند السنة الأولى ـ فإنه يمكن تسجيل أن جبال بني يزناسن تأتي في الرتبة الأولى من حيث عدد السكان ب 31440 نسمة سنة 1877، في حين يأتي سهل تريفة،

---

(1) Braudel, op;cit ,t.1p.39

(2) تخلط أغصان شجرة الدفلة المحروقة مع الكبريت وحجر الحمام فيكون الخليط بارودا.

(3) Montdésir , op;cit, p.256

كما يعطينا La Blache (P. Vidal de) في مؤلفه **Principes de géographie humaine**, Paris,1922,p.42

نموذجا للعديد من المناطق الجبلية في حوض البحر المتوسط والتي شكلت في بداية الأمر ملاجئ يفر نحوها السكان في الأوقات العصيبة، لكنها أصبحت مع مرور الزمن مناطق سكن نهائية.

وعلى الرغم مما تذكره بعض الدراسات من خصوبته، في المرتبة الأخيرة حيث لا تذكر المصادر إلا2050 نسمة، أي أن سهل تريفة يدخل ضمن المناطق التي ذكرها بروديل كمناطق غير مرتفعة العلو لكنها طاردة للسكان.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار المرحلة التي تم اعتماد إحصائياتها، وتم ترتيب التطور السكاني لكل منطقة على حدة، فإن النتيجة تكون وبالترتيب كالتالي:

1 – قبائل جبال جرادة.

2 – قبائل ممر وجدة ـ تاوريرت.

3 – قبائل جبال بني يزناسن .

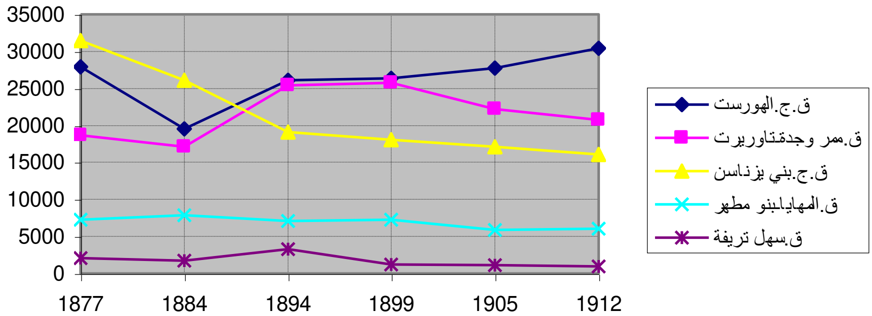
4 – قبائل النجود العليا.

5 – قبائل سهل تريفة.

القبائل/ السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
ق.ج.الهورست	27953ن	19531ن	26096ن	26386ن	27741ن	30406ن
ق.ممر وجدة ـ تاوريرت	18665	17098	25410	25752	22225	20757
ق.ج.بني يزناسن	31440	26070	19090	18090	17150	16100
ق. المها يا – بنو مطهر[1]	7225	7875	7045	7279	5875	6037
ق.سهل تريفة	2050	1767	3270	1230	1096	960
المجموع	87333ن	72341ن	80911ن	78737ن	47087ن	74260ن

[1] لم نتوفر سوى على إحصائيات 1905 الخاصة بقبائل بنوكومن وغمراسن وحتى بعد القيام بعملية تعويض الإحصائيات التي تهم السنوات الناقصة وإضافتها إلى المجموع العام لقبائل النجود العليا، فإن ذلك لن يغير الترتيب المحصل عليه أعلاه.

رسم بـ ياني رقم 1



أما إذا وقفنا عند طبيعة تطور ساكنة المنطقة بحسب التوزيع الجغرافي على امتداد الفترة نفسها فإن النتيجة تكون كالتالي:

السنوات / القبائل	1877	1884	1894	1899	1905	1912
ق. الجبال	ن59393	ن45601	ن45186	ن44476	ن44891	ن46506
ق.السهول	20715	18862	28680	26982	23320	21717
ق.النجود	7225	7875	7045	7279	5875	6037
المجموع	87333 نسمة	72338 نسمة	80911 نسمة	78737 نسمة	74086 نسمة	74260 نسمة

تبدو هذه الأرقام وكأنها تشير في بعض السنوات إلى أن ساكنة المنطقة قد عرفت زيادة عددية لابأس بها بل وقد تبدو مهمة بل ومثيرة خاصة وأنها تزامن في بعض الفترات إما مجاعة أو وباء أو جفافا أو أن المرحلة التي سبقتها هي مبدئيا فترة أزمة ديمغرافية، ولعلنا نستشف حقيقة الأمر إن وضعنا هذه المعطيات في إطارها الصحيح وذلك بالوقوف عند نسبة التطور السكاني السنوي، فمن خلال الجدول التالي نقف عند ما يلي:

النسبة المئوية لتطور السكان [1]:

السنوات	1877	1884	1894	1899	1905	1912
الجبال	–	-3 ,7	-0, 09	-0, 3	0, 15	0, 5
السهول	–	-1, 3	4, 3	-1, 2	-2, 4	-1, 0
النجود	–	1, 2	-1, 1	0, 66	-3, 5	0, 4
المجموع	–	-2 ,7	1, 1	-0, 5	-1, 0	0, 03

إن هذه المعطيات تبرز مايلي:

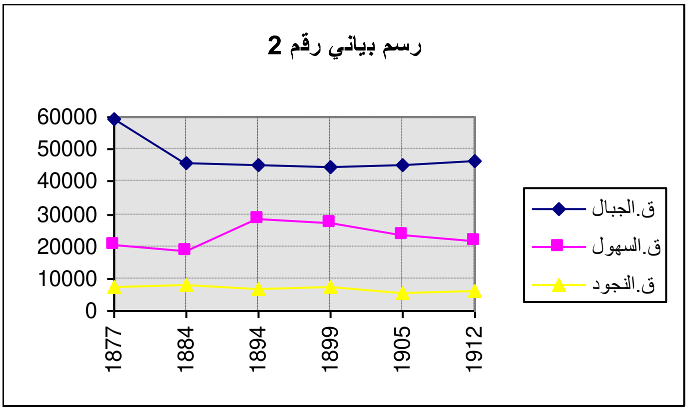
1 ـ إن سنة 1884 قد سجلت انخفاضا ملحوظا في نسبة التطور السكاني بالشمال الشرقي وذلك بالمقارنة مع باقي السنوات الأخرى، كما أن الجبال قد تكون قد سجلت تراجعا سكانيا بنسبة 3,7 (–) في المائة وهي أدنى نسبة خلال كل الفترة.

2 ـ خلال نفس السنة عرفت النجود العليا أعلى نسبة مقارنة مع السهول والجبال، بل وتعتبر أعلى نسبة سجلتها النجود خلال جل المراحل اللاحقة.

3 ـ خلال سنة 1894، أي وبعد عشر سنوات، ستعرف السهول انتعاشا سكانيا وصلت نسبتها إلى 4,3 في المائة، وقد سجلت هذه السنة إجمالا تطورا إيجابيا في المجموع العام لسكان المنطقة.

---

(1) الأرقام المسجلة هي بالنسب المئوية: 3،7 – في المائة ...



3 ـ العوامل المؤثرة في الجانب الديمغرافي(الأزمات الديمغرافية):

سجل القرن التاسع عشر عموما وفي الفترة الممتدة من سنة1848 حتى سنة 1908 العديد من الأزمات الديمغرافية بسبب المجاعات أو الأوبئة أو هما معا وسينضاف لهما عامل ثالث يتمثل في الحروب وأساسا التدخلات العسكرية الفرنسية، مع عدم إغفال عامل آخر وهو المرتبط بالوجود الفرنسي بالجزائر والذي أدى كما سنرى لاحقا إلى اضطراب ديمغرافي مرتبط بما أحدثه من دفع لقبائل جزائرية بأكملها نحو الأراضي المغربية وكذلك من جراء تقليصه للمجال بالنسبة للقبائل المغربية وما لكل ذلك من انعكاسات قوية على الوضع الديمغرافي الهش بالمنطقة.

يمكن القول إن المجاعات والأوبئة أضحت بمثابة "شخصية تاريخية" أدلت بدلوها في أحداث المنطقة خلال القرن التاسع عشر، وكما سيتضح لنا، فإنه إلى جانب الوفيات التي تخلفها هذه الأزمات فإنه وبموازاة ذلك تعرف المنطقة هجرة الفئة التي تقوى على ذلك في اتجاهات مختلفة، ففي سنة 1805 يصادف الجاسوس علي باي العباسي أثناء رحلته بالمنطقة "هجرات

قبائل بأكملها فارة من القحط"[1]. ستتبع هذه الفترة مرحلة يمكن أن تنعت بفترة هدوء نسبي والتي امتدت إلى حدود أواخر سنة 1848.

لكن وكما هو معروف فإن مناخ المنطقة يتسم عموما، وكما ذكرنا سابقا، بالاضطراب مع سيطرة الجفاف مما ستكون له انعكاسات على المحاصيل الفلاحية.

مباشرة بعد سنة 1848 ستعرف المنطقة ـ وذلك بشكل غير مباشر ـ أزمة ديمغرافية كان من ورائها وباء الكوليرا الذي ضرب الشمال الغربي للجزائر وأدى إلى هجرة سكانية نحو المغرب [2]، تلتها أزمة امتدت إلى حدود سنة 1852 تمثلت في جفاف سنة 1849–1850 الذي أضر بالمحاصيل وأحدث تطاحنات بين القبائل حول المراعي.

وكانت سنة 1851 قد سجلت حرارة مفرطة صاحبها وباء الكوليرا الذي يذكر أنه قد مس بقوة جيش الجنرال دو ماك-ماهون المرابط على الحدود [3]، إلى جانب هجوم الجيش الفرنسي بقيادة دو ماك-ماهون على بني درار الذي خلف خسارة مادية قدرت من طرف فرنسا بما يقارب 40000 فرنك فرنسي[4] همت المحاصيل والدواب (1800 رأس ما بين خيول وبغال)، وفي السنة الموالية أي 1852 تعرضت مطامير بني منكوش وبني خالد للنهب من طرف الجيش الفرنسي الذي استخرج ما كان بها من قمح وشعير ونقله إلى الجزائر [5].

---

(1) Ali Bey , op;cit.,p.318

(2) Trinthon، م.س. ص.115

(3) Voinot ,**Les prodomes de la campagne de 1852 contre les Beni Snassen.**R.A. 1913 p343

(4) نفسه، ص383

(5) برحاب، م.س.ص.132

وإذا علمنا هشاشة تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فإنه قد يسهل إبراز انعكاس ذلك على المتضررين من الهجوم الفرنسي، فإن لم يخلف ذلك ـ وفي أحسن الأحوال مجاعة ـ فإنه سيقف لا محالة وراء تحركات سكانية. ولعل قوة هذه الأزمة قد كانت وراء تفكير المخزن المغربي في إسقاط التكاليف عن القبيلتين [1]. وتستمر الأوضاع إلى حدود أزمة سنة 1859 وحملة مارتانبري (Martimprey) على بني يزناسن.

هذا لا يعني أن الفترة الفاصلة بين سنتي 1852 و 1859 هي فترة أمن واستقرار بل تشير التقارير الفرنسية إلى عدد من المواجهات ومن بينها مواجهة سنة 1852 و1856، ففي سنة 1852 مثلا وخلال يوم 8 و10 ماي أغارت القوات الفرنسية تحت قيادة دو ماكماهون (De Mac Mahon) على أراضي بني درار وقامت بتخريب المحصول الفلاحي وقدرت الخسارة الناجمة عن ذلك بحوالي 40000 فرنك [2]، هذا إلى جانب ما تذكره التقارير عن فرار العديد من القبائل الجزائرية نحو المنطقة مع ما سنته فرنسا من قرار حق المتابعة [3]، ولعل لذلك انعكاسات على الوضع السكاني بالمنطقة والتي تميزت اقتصاديا بمحدودية الإنتاج، مما سيحكم على بعض القبائل بالتحرك، كما أنه سيؤجج النزاعات المحلية التي ستترتب عنها نتائج عدة.

يبقى أن التدخلات العسكرية الفرنسية ضد القبائل المغربية التي أعلنت الجهاد ومساندة القبائل الجزائرية، وباستثناء مواجهة سنة 1859 وسنة 1908 وخصوصا ضد بني يزناسن، فإنها كانت محدودة مكانيا و زمانيا، فلم تعمم على جل قبائل المنطقة ولم تكن مستديمة بل تهم أحيانا دوارا واحدا، مما

---

(1) ابن زيدان، الإتحاف، م.س.ج.5،ص ص.88ـ89

(2) Arch. Vin

(3) Voinot, Prodomes …op;cit.,p.315

يعني أن عدد الضحايا كان محدودا مقارنة مع الأوبئة والمجاعات، التي تبقى لها انعكاسات على الاستقرار السكاني عموما وعلى الجانب السيكولوجي خصوصا الذي يرسخ فكرة عدم الاستقرار ولا يعين على البحث في تطوير الإنتاج تحسبا لفترة الأزمة.

في سنة 1859 وصلت التحرشات الفرنسية بالقبائل المغربية أوجها، واستعدت فرنسا لأكبر مواجهة لها، وخير دليل على مرامي الحملة والأهداف المتوخاة نستشفه من التقرير الذي كتبه قائد الحملة بنفسه بخط يده، ـ وهو عبارة عن رسالة سرية وجهها لوالد ديريو(Durrieu) وهو ضابط سامي في الهيئة المركزية لوزارة الحرب الفرنسية ـ الذي يوضح لنا أن العملية لم تكن لتعني فقط عين بني مطهر وبني يزناسن بل المنطقة الشرقية بأكملها بما في ذلك وجدة، وأنها لم تكن حملة تأديبية كما صرحت بذلك التقارير الفرنسية الأخرى. وليس أدل على ذلك من شروط التهيء التي تمثلت في "مئونة لخمسة وعشرين يوما، وذلك لتموين 20 ألف رجل و5000 فرس"، مع توفير "ما يقارب 1950 سرير في القواعد الخلفية تحسبا لما ينجم عن الحرب من جرحى" وحددت " كمية الأدوية لتكفي 16 ألف رجل"، هذا إلى جانب عدد "من الأطر الطبية والمصالح الصحية"[1].

حتما إن نتائج الحملة على سكان قبائل المنطقة كانت وخيمة، والتي كانت لا محالة قد خلفت عددا كبيرا من الضحايا، تجاوزت بمرات كثيرة النتائج التي خلفتها مواجهة سنة 1856، والتي لم يتم الاستعداد لها بنفس الشكل الذي كانت عليه حملة سنة 1859، كما أنها همت فقط أولاد بن عزة

---

[1] رسالة شخصية من De Martimprey إلى Durrieu وهو والد الضابط الذي قاد الحملة الموجهة لعين بني مطهر.Arch. Vin. N° 29-1

ثم بشكل جد محدود باقي بني يزناسن، و ترتب عنها ستون قتيلا من بينهم الخلوفي قاضي أولاد بن عزي، مع تحرك سكاني مس تقريبا جل قبائل بني يزناسن [1].

هذا مع عدم إغفال الصدامات الداخلية بين الصفوف "اللفوف" أساسا وبشكل عام بين حلف أنكاد وحلف بني يزناسن وذلك خلال سنتي 1856 و1857، مع استمرار نزوح القبائل الجزائرية من حميان وأولاد سيدي مجاهد وغيرها [2].

إذن فحملة سنة 1859 قد كانت لها آثار قوية على ساكنة المنطقة مما تكون قد خلفته من ضحايا[3]، كما أن الحملة شهدت استنزافا للقبائل من الناحية المادية. فإلى جانب السطو على ما تحتويه المراسي وحرق للقرى أي مسايرة للنهج العسكري الفرنسي المعروف بسياسة الأرض المحروقة، فإنه قد فرض على القبائل أداء غرامات حربية، فأدت قبائل بني يزناسن ما مقداره مليون ونصف مليون فرنك، أي بقيمة (125) مائة وخمسة وعشرين فرنكا لكل بندقية (أي محارب) ومائة فرنك لكل خيمة من خيام بني يعلى وأنكاد و الزكارة، مع تتويج لذلك باعتقال قائد وجدة [4].

---

(1) Arch.Vin.

(2) التقارير السرية المرفقة لمقال

Voinot, **Les actes d'hostilités des émigrés et de marocains surtout les Béni Snassen**. , R.A.1914, p.270 a la p.328

(3) من المرجح أن تكون هذه الحملة قد تم التنسيق لها، ولو بشكل غير رسمي على الأقل ـ ولو لم تكشف عنه الوثائق لحد الساعة ـ مع إسبانيا في حربها ضد المغرب أي حرب تطوان، كما أن طريقة الاستعداد للحملة يدل على أن العملية كانت بهدف الاحتلال النهائي لشرق المغرب على الأقل.

(4) Voinot**, Le développement et les résultats de la crise de 1859dans les confins algéro – marocain**. R.A. n°296-297,3e et 4e trim.,1918pp.48-49-50-51

إذا كانت هـذه بعـض نتـائج الحمـلـة، فمـن المعلـوم أنهـا لـم تـأت إلا بعـد سـحق للقبائـل أي بخسـارات مسـت الأرواح البشـرية، كمـا أن هـذه الغرامـات تترتب عنها الزيادة في إفقار القبائل، أي أن ذلك ستترتب عنه سلبيات على قـوة الإنتاج المحلية، خاصة إذا علمنا أن هذه الحملـة انتهـت بوبـاء الكـوليرا الـذي قضى لوحده على (5/ 1) خمس الجيش الفرنسي المشارك في الحملة [1]،علما بأن الاستعدادات الفرنسية للحملة وعلى الرغم مـن التـأطير الصـحي المرافـق للحملة فقد تمكن الوباء من القضاء على عدد من الجنود، فإذا كان هـذا حجـم الخسائر على الفرنسيين، فإنه بالإمكان تصور ذلك على السكان المحليين[2].

وتـذكر كـذلك بعـض التقـارير الفرنسـية أن المنطقـة، المعروفـة بحركيـة ساكنتها، تعاني بعد كل حملة من مغادرة جزء من ساكنتها في اتجاهات مختلفـة بحثا عن مناطق اكثر أمنا، لكنـا لا نجـد إشـارات واضـحة تعطـي تقييمـا مباشـرا اجتماعيا واقتصاديا وسيكولوجيا لمـا تخلفـه مثـل هـذه الأحـداث علـى سـاكنة المنطقـة، وذلـك حتـى نـتمكن مـن قيـاس النتـائج، ومـع ذلـك يكفـي فقـط ذكـر انعدام الأمن والتراجع السكاني في بوادي المنطقة كي نعي أزمة البوادي مباشرة بعد حملة سنة 1859.

وبعد خمس سنوات تقريبا، أي في بداية سنة 1863 عرفت المنطقة أزمة ديمغرافية، تميزت ـ كمـا يشـير فوانـو حيـن يحـاول تبريـر التقريـر المرفـوع إلـى الدوائر العسكرية حول الوضعية المتأزمة التي تعرفها المنطقة الحدودية ـ بآثار انفعال شديد مخيم على السكان سببه أزمة بؤس عميقة خلال الأشـهر الأولـى

---

[1] سنة 1859 نجد أن المركز الذي كان يدعى بمعسكر مارتنبري Martimprey أصبح خاليا من السكان بسبب الكوليرا.

Montdésir ,op;cit.,.p.248

[2]Voinot,ibid,p.70

لسنة 1863 نتيجة الجدب الذي هم السنة الماضية ولازالت آثاره بادية، فالسكان يعانون من شظف العيش بسبب المجاعة وينتظرون محصول هذه السنة الزراعي[1].

كما أن الجفاف الذي عرفته هذه السنة الذي ضرب بقوة منطقة النجود العليا قد دفع بقبائل الرحل ومنها قبائل المهايا إلى الفرار وبأعداد كثيرة نحو بسيط أنكاد بهدف إيجاد الكلأ لقطيعها [2].

وأتت بعض الإشارات توحي بوجود تبعات الجفاف، فظهر مجددا الطاعون سنة 1279هـ / 1862م حيث يشير خبر أتى بشكل هامشي إلى وفاة "أحمد ولد حمزة الذي كان متجها إلى تافيلالت بسبب الطاعون" [3]، وخلال سنة 1867 عم المنطقة وباء مهول أعقبته مجاعة عامة أضرت بعدد هائل من سكان شمال إفريقيا[4].

وأعقبت هذه الأزمة فترة هدوء نسبي لعلها تكون قد سمحت باسترجاع المنطقة لساكنتها، وهذا لا يعني طبعا الهدوء التام، فالصدام بين القبائل بعضها ببعض كما أن المناوشات مع فرنسا لم تتوقف، لكن على العموم فالنتائج الناجمة عنها أقل بكثير مما تسببه الجوائح.

---

[1] Arch.Vin.

[2] نفسه.

[3] وردت في هذا الإطار إشارة هامشية ومتأخرة لوثيقة أعيد نسخها بعد أن مزق الرسم الأصلي ومواضيعها تفيد مناحي شتى من بينها وفاة شخص تعتبر عائلته أن سبب ذلك هو الجرح الناتج عن ضربة لابن عمه ويؤكد الطرف الآخر أن السبب لم يكن الجرح لأنه شفي منه بل توفي بسبب الطاعون.و.خ. محرم 1279هـ/ 1862م. يرجح أن يكون وقع هذه الأزمة محدودا،حيث لم يمس عددا كبيرا من السكان.

[4] Rinn, op;cit.,p.863

وتأتي مرحلة عسيرة عانت منها المنطقة ضمن مجموع البلاد امتدت من سنة 1877 إلى سنة 1885، فكانت المجاعة العامة والغلاء في الأسعار مع انحباس المطر وجياح الناس، وكانت سنة 1878 "من أشد السنين على المسلمين...فكان فيها غلاء الأسعار...ثم عقب ذلك انحباس المطر، لم تنزل قطرة، وأجيحت الناس، وهلكت الدواب والأنعام، وعقب ذلك الجوع ـ المغرب كله ـ " [1]، لقد عم الجدب والفاقة البلاد بأكملها.

وفي السنة الموالية،أي سنة 1879 ارتفع عدد الوفيات بسبب "داء الحمى"[2]، و"انحبست الأمطار، واقفرت بلادنا وانقطعت المواشي"[3] و"وجود وباء الكليرا" [4]، وكتب أهل أنكَاد يشتكون من انحباس المطر وضياع المواشي وقد نتج عن هذه الحالة فرار ضعاف الناس نحو" بلاد النصارى"[5].

لقد ظل الخوف وانعدام الأمن مسيطرا على البوادي في السنة الموالية أي سنة 1881، واستمر تحذير النواب الأجانب من التنقل بالبادية بعد أن هجرها "أهاليها بسبب القحط وقلة الأمن" [6]. ولم تتحسن الأحوال خلال سنة 1882، فقد "تأخر نزول المطر" [7]، وتم التحذير من التنقل "بالبادية دون حراسة... بسبب وجود الفاقة"[8].

---

[1] الناصري، م.س.، ج.9، ص.164.

[2] خ.ت.محفظة 70/ 72،جواب إلى العامل الطريس، 8 صفر 1279هـ/ 1فبراير 1879م

[3] خ.ح.محفظة11، رسالة من قائد المهايا 4صفر 1279هـ/ 17يناير 1880م.

[4] خ.ت. محفظة 70/ 102رسالة إلى الطريس،23محرم 1297هـ/ 1880.6.1م.

[5] خ.ح.محفظة رقم 14 بتاريخ 10صفر1297هـ/ 1880.1.24م.

[6] خ.ت.محفظة 46/ 2، رسالة إلى الطريس بتاريخ جمادى الأولى 1298هـ/ 1881.4.23م.

[7] خ.ت.محفظة 126/ 18، رسالة إلى الطريس في 15 محرم 1300هـ/ 1882.11.26م.

[8] نفسه، جواب من الطريس إلى الإيالة الشريفة،1رجب 1299/ 1882.5.23.

في أواخر سنة 1883 بدأت المنطقة تستعيد تدريجيا نفسها فأضحت "البسائط مرحة بعد خمس سنوات من الجدب، كانت فيها الأرض عارية وعقيما، فتبدو على طول امتدادها رمالا صفراء دون أدنى اخضرار" [1].

لاشك أن نتائج القحط ونفاد مخزون المراسي يؤدي إلى ارتفاع الثمن، وغلاء المعيشة في حالة وجودكمية محدودة من المواد الفلاحية،وينعكس ذلك سلبا على السكان وبخاصة على "ضعاف الناس"، وينهك الجسم فلا يقوى على الصمود أمام الأمراض لتراجع القوة القادرة على الإنتاج[2].

بعد هذه الفترة ـ سنة 1892ـ ستعاني المنطقة من آفتي الجفاف والجراد، ويتحرك السكان مجددا نحو الأراضي الجزائرية بحثا عن العمل، وقبل هذه السنة عرفت بعض المواقع أزمة ديمغرافية قوية من بينها قرية صفرو، التي اجتاحها "وباء لعله التيفويد سنة 1888، كان الناس يدعونه بـ "الوبا" فقضى على ساكنتها"[3]، مما سيحدث معه ارتباك في التوزيع السكاني وفراغ في المنطقة ينضاف إلى العوامل المادية الأخرى التي تعرقل النمو.

بعد ثلاث سنوات، أي في سنتي 1895 – 1896 تدخل المنطقة فترة جفاف وقحط هم البلاد بأكملها، ولا تكاد المنطقة تستعيد أنفاسها لتعاودها الأزمة، فبعد سنة فقط، أي في سنة 1897، ظهرت مجاعة كبرى وعامة أيضا استمرت إلى سنة1899 صاحبتها بالمنطقة فتن في بني يزناسن،وأخرى قامت بأنكاد وهوجمت وجدة [4].

---

[1] Foucault,op;cit. p.253

[2] في السنة الماضية (1876)، كان عدد خيول بني بوحمدون ـ خلال زيارتهم لوعدة (لموسم) بسيدي بوسعيد ـ أكثر من مائة فرس، وهذه السنة (1877) لم يبق معهم إلا 45 فرسا.أ.فانسن.

[3] notes sur les Béni Snassen.p512 Joly

[4] خ.ت.محفظة 32/ 21، مراسلة مؤرخة في 5أبريل 1898م.
خ.ت.محفظة 32/ 16، مراسلة مؤرخة في 3مايو 1898م.

إن كانت بعض أسباب هذه الفتن سياسية، فلعل الأوضاع المزرية التي عليها السكان قد ساهمت كذلك في استفحال الأزمة، ولعلنا قد نستشف أن ماعانت منه المنطقة كان أشد مما كان عليه الحال في مناطق أخرى من خلال رسالتين موجهتين من السلطان عبد العزيز إلى الطريس تتعلق الأولى "بإسعاف نواحي وجدة بالقوت حيث ارتفعت الأسعار وضاقت على الناس الأرض"[1]، والثانية "بالإعلام بتوجيه ألف مد من الشعير الواردة من العرائش لوجدة "[2].

إن اهتمام المخزن بشكل خاص بوجدة ونواحيها يبرز عمق الأزمة التي أصبحت عليها المنطقة مقارنة مع باقي المناطق، فقد أصبحت تعاني من أزمة لدرجة أن سكان هذه "الناحية لا تستقبل المحلة أكثر من ليلة واحدة لغلاء الأسعار وجدب البلاد ...في 2 محرم 1310هـ/ 27 يوليوز1892م" [3].

قد يصعب قياس تأثير كل ذلك على الجانب الديمغرافي في شكل أرقام للضحايا، لكن الأكيد هو أن نسبة التطور الديمغرافي في الجبال والسهول ظلت سلبية مع ضعف شديد بالنسبة للنجود العليا التي كان سكانها يتحركون في اتجاه مراعيهم بالشطوط [4].

إن الحالة المادية التي يكون عليها السكان خلال كل أزمة قد تتضح لنا جليا من خلال النصيين التاليين:

الأول عبارة عن تقييد ويعود لسنة 1314 هجرية ويصف حالة أهل دبدو، فبسبب الجفاف صار "...القمح يكون تارة ريالا هذا 03 وتارة ريال

(1) خ.ت.محفظة 18/ 1، 18مايو1898م.

(2) خ.ت.محفظة 17/ 45، 24-9-1898م.

(3) خ.ح.كناش199، ص.12.

(4) Arch.Vin.

هذا 04 و(غير واضح) تارة ريالا هذا 09 وتارة ريالا هذا 06 وتارة ريالا هذا 03 وتارة ريالا هذا 10 والشعير ريالا هذا 03 والذرة ريالا هذا 03 وتارة ريالا هذا 09 والزيت ريالا هذا 03 والسمن ريالا هذا 04 والناس في هم وغم وضيق وشدة مما نزل بهم، منهم من يطوي اليوم ومنهم الثلاثة أيام، ومنهم من يرى السماء مثل الدخان ـ من شدة الجوع ـ ولا ثمن للبقر والغنم والمعز والعروض وقد بيع الفرس بريال إلى ثلاثة إلى ثمانية إلى غير ذلك ..."[1].

وهذا كاف للإفصاح عما واكب الجفاف، حيث اشتد الجوع على الناس التي لم تجد ما تقتات به خلال اليوم وأحيانا لمدة ثلاثة أيام، ووصل الناس إلى حالة الإغماء "منهم من يرى السماء دخانا"، وارتفعت أسعار المواد الغذائية فلم تستقر على حال ولم تعد في المتناول، وتراجعت أعداد الماشية من القحط فسعى الناس إلى التخلص منها وبيع ما يمكن بيعه بأبخس الأثمان.

والنص الثاني عبارة عن مراسلة رسمية وتهم قبائل المهايا، فيذكر الحالة "التي هي بهذا القطر و كذا المسغبة التي أضرت بأهله غاية الضرر وفوق الحدود والنهاية، وما يتصرفون فيه إن عدموا القوت هو الغنم مما كانت عنده، فصارت الآن لا بال لها لبخس ثمنها هنا وببلد النصارى، فأعلى ثمن الشاة الجيد بسيطتين (بل نصف ريال) فما دون، وما سلم من الإبل عند أربابها، فيباع بأقل ثمن، فيباع الجمل بأقل ثمن دون العشرة ريال" [2].

ثم تأتي أزمة سنة 1903 وسنة 1905 التي عم خلالها الجفاف والقحط ليتراجع مجددا عدد السكان، وتعم الفتن المنطقة مصحوبة بالتدخلات

---

[1] الكدادي، عبدالعزيز بن م.، (تقييد يقع في تسع ورقات)، في 26 شعبان1315 هـ/ 20يناير 1898".

[2] أوردها برحاب، م.س.ص.136.

الفرنسية تحت ذريعة حق المطاردة والانتقام من القبائل الشرقية، وتبلغ الأزمة حدتها بعودة ظهور وباء التيفويد الناجم عن المستنقعات، وتفقد مجددا مثلا قرية صفرو من جرائه وخلال سنة واحدة، أي سنة 1905، حوالي ألف ومائتي شخص [1].

إن النتائج السلبية على السكان، وأساسا المترتبة عن المجاعة، قد وعت بها الجيوش الفرنسية بل وأدرجت على إتباعها كلما همت لضرب مقاومة القبائل، وتعتبر التقارير العسكرية المتأخرة أنها الأداة التي خولت لليوطي تحطيم مقاومة جبال بني يزناسن خلال حملة 1908، في حين فشلت إسبانيا ضد الريفيين لأنها حاولت اقتحام المنطقة عوض محاصرتها[2].

لقد سجلت كذلك إحصائيات سنة 1905 تراجعا واضحا في عدد السكان، وسجلت نتائج سلبية، وجاءت نسبة النمو السنوي في المجموع العام سلبية، وتضررت منها السهول والنجود العليا على حد سواء، كما أن النزيف الذي تعرضت له الجبال والذي ستتعرض له لاحقا[3]، لن يمكنها من إعادة تعمير مناطقها بسرعة، خاصة إذا علمنا أن فرص العمل في ضيعات المعمرين بالجزائر بدأت تستقطب عددا مهما من سكان المنطقة وبخاصة من سكان الجبال[4].

إن الاضطرابات التي مست المنطقة الشرقية سواء الناجمة عن الأوبئة أو المجاعات أو تلك التي ارتبطت بالفتن الداخلية والحروب مع الفرنسيين

---

(1) Joly ,op;cit.,p.517

(2) Boigey,Doc.,**Le massif montagneux des béni Snassen**.Revue de géographie, 1911,p.75

(3) انظر إحصاء 1912.

(4) La Martiniére,op;cit.,p.34

يحتمل أن تكون قد أحدثت ارتباكا في بنية السكان وخللا في قوة الإنتاج، فقد نجم عنها أحيانا إفراغ تام لمواقع من سكانها ـ كما هو الشأن في وباء 1888 الذي ضرب ساكنة قرية صفرو ـ أو على يؤدي إلى تراجع عدد سكان مواقع أخرى، مع العلم بأن مناطق الحدود عموما خلال التاريخ تعاني من نقص كبير من السكان مقارنة مع المناطق الداخلية وذلك لأسباب متعددة أهمها الجانب الأمني.

لقد تعامل السكان خلال القرن التاسع عشر مع بعض الأزمات بشكل يجعل نتائجها تبدو نسبيا غير قاسية، فحدد بعضهم مثلا معاملاته مع آخرين، واعتبر جزء منها رهين بما "إذا كانت السنة سنة رخاء" فشروط التعويض ستختلف وتكون مخففة عما "إذا كانت السنة سنة مجاعة" [1].

كما أن مسألة تدبير المنتوج الفلاحي تعتبر في حد ذاتها من طرق مواجهة الطوارئ، فانتشرت لدى القبائل مخازن "المراسي"، حيث يخزن الجزء الأكبر من المحصول، ولا يستخرج إلا ما تحتاجه الأسرة. وتكمن أهمية هذه المراسي من خلال الاستراتيجية التي انتهجتها الجيوش الفرنسية لإرغام القبائل على الإذعان، فأصبحت بعض حملاتها التي كانت تطلق عليها إسم "التأديبية" تستهدف هذه المراسي بعينها منها مثلا حملة "الجنرال دو مانتوبن (De Montauban) التي انطلقت في 20 ماي 1852 للبحث عن مراسي المكي شيخ الزاوية الرمضانية" [2]، ثم حملات أخرى، وكلها تسعى إلى تجويع قبائل المنطقة، وقد وعى المخزن نتائج هذه الحملات، فخفف أحيانا من وطأتها بتأجيله مسألة "دفع الواجب المفروض عليها" أو "خفف من تحمل بعض

---

[1] و.خ.

[2] Gouvion ,M. et E., **Kitab Aâyane el-Maghrib al Aqsa**. Imp. Fontana ,1920, p.175

القبائل من واجبات استقبال المحلة المخزنية" أو قام بـ "إسقاط الواجب عن بعض الفرق جبرا لحالهم"[1].

إن مسألة مواجهة الأزمات تفرضها طبيعة الجانب المسيطر في اقتصاد المنطقة وهو الإنتاج الفلاحي مع محدودية أدوات العمل، هذه الأخيرة التي كان يتم تعويضها بالقوة البشرية مما يعني أن كل أزمة تؤثر على الجانب الديمغرافي تجعل المعادلة الهشة بين الإنتاج والمعطى السكاني تتعرض لمصاعب كثيرة، فتفرض على السكان إما الانتقال إلى ما وراء الحدود أو نحو مدينة وجدة أو تعويض ذلك ببعض الأعمال الأخرى من بينها جمع الحلفاء "والتوجه بها لمرسى الغزوات بقصد بيعها" [2].

ب ـ التحركات القبلية بالمنطقة:

تميز الخط الحدودي بين قبائل المنطقة الشرقية والجزائر بنوع من الانسيابية خلال أغلب المراحل التاريخية الشيء الذي مكن قبائل البلدين من ربط علاقات متعددة الأوجه، وسمح لعدد من الدواوير بامتلاك أراض في الجهة الأخرى بعيدا عن مواقع قبيلتهم، فتحرك السكان في الاتجاهين، في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من التحركات، موسمية لأسباب اقتصادية وأساسا للفلاحة ويمكن أن تنضاف إليها المبادلات التجارية، ثم أخرى

---

[1] ابن زيدان، م.س. ج.5. ص.88

[2] وردت في هذا الشأن مراسلتان إحداها للقائد عبد المالك السعدي وهي التي ذكرت هنا وهي تتحدث عما "لحق أهل النواحي من الخصاصة" في متم ربيع الأول 1301هـ/ 29يناير 1884، والثانية موجهة لأمين مستفادات وجدة تؤكد على ضرورة اللجوء لذلك "ليتعيشوا بها لما أصابهم من الفاقة والاضطرار إذ الضرورات تبيح المحظورات ..." في 25 ربيع الأول 1301هـ/ 24يناير 1884.

كناش 348.خ.ح.ص.283

لأسباب أخرى سواء تعلق الأمر بصدام بين ممثلي المخزن والقبائل أو بين القبائل فيما بينها، ونفس الشيء يسري على بعض القبائل الجزائرية خاصة بعد سنة 1830.

وإذا كانت مسألة تحرك القبائل الشرقية للمغرب في اتجاه الجزائر لها تبرير تاريخي، فإن هناك عوامل أخرى كانت وراء هذه التحركات، ومحاولة إيجاد تفسير لبعض أسبابها أو دوافعها يمكن حصره في معطى واحد تتعدد أوجهه، وهو الصراع بين قواد قبائل المنطقة حول الزعامة والنفوذ والذي يجر معه صراع اللفوف.

إن جزءا من قبائل المنطقة دأبت على مزاولة جزء من نشاطها الاقتصادي في المنطقة التي ستعتبرها لاحقا اتفاقية الحدود بين فرنسا والمغرب لسنة 1845 ضمن مجال السيطرة الفرنسية، فقبائل بني يزناسن وأساسا بني درار ثم أنكَاد كانت تقوم سنويا بحرث تلك الأراضي وكذلك الشأن بالنسبة لأولاد منصور الذين كانت ثلاثة دواوير منهم في سنة 1845 تمتلك أراضي فلاحية في الجهة اليسرى لنهر كيس[1]. ونفس الشيء بالنسبة لقبيلة المهايا التي كان نشاطها الرعوي يدفع بدواويرها للتحرك شرقا نحو مراعيها والتي تمتد في اتجاه الشط الغربي إلى حدود خط كَلول الذي كان يطلق على قسم منه اسم "شط المهايا"[2]، كما أن بعض دواوير أنكَاد كانت تدفع بمواشيها نحو قصدير- وهي نقطة مائية في الشط الغربي - وجنان لعظام وضايت أم الشريف[3].

لقد حددت بشكل عام مساحة الأراضي التي كانت تستغلها قبائل المغرب خارج الخط الحدودي بما يقارب 10.000 هكتار من النوع

(1) LaMartiniére ,op;cit. p.214
(2) Arch.Vin.
(3) Arch.Vin.

الجيد[1]، لكن وبسبب المشاكل التي كانت تثيرها بين القبائل المغربية والسلطات الفرنسية، فقد تم اللجوء إلى البحث عن تسوية للموضوع ولمواضيع أخرى بين الجانبين [2]، وجاء اتفاق 1874 الذي سيتم خلاله اعتبار مساحة من الأراضي تصل إلى 5000 هكتار بمثابة منطقة محايدة بين الطرفين[3]، وتحدد تبعية القبائل الموجودة بها بحسب أصلها.

بموازاة مسألة تحديد المنطقة الحدودية بين البلدين، سنت فرنسا مجموعة من القوانين تتمثل في فرض الضرائب على القبائل المغربية التي تقوم بممارسة الفلاحة شرق خط الحدود، وكذا حق المتابعة سواء ضد القبائل الجزائرية التي تلجأ إلى المغرب أو حتى ضد المغاربة أفرادا كانوا أو مجموعات لتقتص منهم.

كما عملت فرنسا على فرض غرامات على القبائل المغربية بدعوى تعويض القبائل الجزائرية عن الأضرار التي ألحقت بها، مستغلة في هذا المجال أدنى تظلم يتقدم به الجزائريون، وفي حالة رفض الأداء يتم إما حجز سلع

---

[1] LaMartiniére, op;cit. p.56

[2] خص لامرتينيير فصلا لدراسة وتطور مشكلة الحدود بين السلطات الفرنسية والمخزن، كما تتبع تطور الخط الحدودي بالتحليل والخرائط، وأبدى مجمل الأسباب التي كانت وراء جل اتفاقات الحدود الموقعة بين الطرفين، ومن بينها المصالح السياسية والاقتصادية التي كانت تقف وراء كل تحرك فرنسي لتجديد وتغيير الحدود.

م.ن. من ص. 1 إلى ص. 108.

[3] ن.م. ص. 61

في هذا الجانب ذكر فوانو أن المنطقة المحايدة التي وردت ضمن اتفاقية 1874 تم تحديدها في ثلاث مناطق لها حدود معروفة وقف عليها كل من الشيخ علي ولد رمضان ورئيس مكتب الشؤون الأهلية بمغنية.

Voinot, **Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'amalat d'Oujda** (1873-1874). R.A.1922, p.99.

ودواب أفراد القبيلة حين لجوئهم للأسواق الجزائرية [1]، وإما عدم السماح لهم بأخذ ما أنتجته أراضيهم شرق خط الحدود [2]، وقد تيسر لها ذلك بسبب تواجد عدد من مراسي القبائل المغربية في منطقة نفوذها [3].

وسعت فرنسا لاحقا إلى إعطاء سند قانوني لممارساتها، وأصبحت تطالب ممثلي المخزن للتدخل بهدف تحصيل الغرامات والضرائب من القبائل، فأدى عامل وجدة في 13 شتنبر1874، بعد أن استخلص ذلك من القبائل، ما مقداره 5310 فرنك كعشور عن فلاحة أنكَاد وبني درار في أراضيهم شرق خط الحدود[4]، وتجدر الإشارة هنا أنه مع كل قبول القبائل لأي شرط من التي تفرض عليها إلا وتزداد فرنسا إجحافا، فقد سنت "ولتفادي أي مشكل مستقبلا إلى فرض - وباتفاق مع العامل - ضريبة قارة تؤديها القبائل المغربية حددت في 60 فرنك على كل زوج حرث"[5] دون الأخذ بعين الاعتبار المردودية الحقيقية للأرض في كل سنة، وذلك على عكس القبائل الجزائرية التي كانت تؤدي العشر عن المنتوج [6].

بعد ذلك، انتقلت فرنسا إلى فرض قانون آخر يلزم كل شخص من القبائل المغربية أراد الحرث في أراضيه الموجودة شرق خط الحدود الحصول على إذن مسبق و"يكون مكتوبا وشخصيا"[7]، ومثال ذلك هذه المراسلة "الجوابية" الصادرة من مكتب الشؤون الأهلية بنمور بالجزائر:

---

(1) Les actes…op;cit., p.99 Voinot

(2) Voinot, Une phase curieuse… ، م.س. ص.239

(3) Voinot , **l'imbroglio marocain et l'entrevue du Général Osmont avec le Sultan à Oujda, 1874-1876**.R.A.,p.240

(4) Voinot ,Une phase curieuse..op;cit.,p.121

(5) La Martiniére،م.س. هامش ص64

(6) نفسه.

(7) و.خ.

"الحمد لله، الشيخ محمد بوقنطار عليك السلام وبعد، إنك كنت كتبت لنا على دعوة السيد محمد بن المكي بأن تتركه يحرث بلاده التي في ترابنا أو لا، والآن نتركه يحرث بلاده لأنها هي ملك له وكل من له ملك بترابنا وهو من المغرب فلاتمنعونه والسلام. بأمر الفسيان السيد فيلبير ...في 19 من أكتوبر 1849"[1].

وفي حالة قيام أحدهم بالحرث دون الحصول على إذن مسبق فقد كانت تفرض عليه دعيرة قيمتها 5 فرنكات[2]. بموازاة هذا القانون، طالبت فرنسا بضرورة النظر في عدد من القضايا تهم شكاوى من رعاياها ضد المغاربة، وفتحت بذلك مجالا آخر لاستنزاف القبائل المغربية[3].

لم تكن هذه الإجراءات المجحفة لتوقف تحرك القبائل المغربية نحو الجزائر لسبب موضوعي هو وجود جزء من أراضيها ومراعيها وكذا مراسيها شرق خط الحدود، كما أن الأسواق الجزائرية تمكن السكان من تبادل منتجاتهم وهو أمر كانت فرنسا ترغب في الإبقاء عليه لحاجتها لجزء من المنتوج الفلاحي المغربي وأساسا المواشي.

إلى جانب كل هذا، كانت الصدامات الداخلية بين القبائل المغربية عاملا مساعدا على استمرار التحرك شرق الخط الحدودي، فعادة ما كان صدام اللفوف يؤدي إلى فرار اللف المنهزم شرقا في حالة تعذر أدائه للغرامة المفروضة عليه أو خوفا من الانتقام.

---

[1] Voinot, **Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc 1893-1896**.Bull. S.G.A. d'Oran,1930, p.326

[2] و.خ.

[3] Voinot, Le retour…,op;cit.,p.300

إن الوتيرة التي كانت عليها قضية الصدام بين اللفوف بالمنطقة وما يتبعها من تحرك سكاني تدفع إلى طرح عدد من الأسئلة،فالوثائق المغربية الرسمية والخاصة [1] وكذا التقارير الفرنسية لا تخلو من إشارات مستمرة للموضوع، فتظهر الحركية الدائمة لسكان المنطقة، حتى لا يكاد يمضي وقت طويل بين تحرك وآخر سواء لقبيلة بأكملها أو لفرقة أو لخيمة في اتجاه شرق الخط الحدودي ثم عودتها إلى مواطنها [2]، وفي أغلبها يكون السبب هو الصدام بين اللفوف.

فإذا كانت حرب اللف عاملا من بين العوامل المساهمة، والتي كما ذكر أحد الباحثين، يبدو من العبث تتبعها من حيث الزمان والمكان والتي توحي بوجود فوضى دائمة [3]، فإننا نسجل أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد عرف ارتفاع حدة وتيرة التحركات السكانية والتي كانت تؤدي إلى صدام بين القبائل.

إن مسألة تحديد الخط الحدودي الفاصل بين البلدين وطريقة وضع الاتفاقيات والتي تعرضت بعد أول اتفاق بين ممثل المولى عبدالرحمان[4] وممثل فرنسا لعدد من التغييرات قد أدت إلى إلحاق عدد من الأضرار بالقبائل الشرقية، ومن بينها تقليص مجال عدد منها ومحاصرتها مما سيفتح باب الصدام مجددا بين القبائل المغربية بهدف إعادة توزيع المجال بشكل يستجيب

---

(1) خ.ح.كناش 673.

(2) تحتوي التقارير العسكرية الفرنسية على عدد من البرقيات التي تهم الموضوع، وقد وصف جزءا مهما منها فوانوVoinot في مقالاته العديدة.

(3) برحاب، م.س. ص 154.

(4) نسخة من كتاب "تحديد الحدود بين الجزائر والمغرب" ويتضمن توقيع نائب المغرب بن علي السجعي والجنرال الكونت دولاروا. خ.ح.كناش.199. ص.102 ـ 103

لحاجيات كل قبيلة، وفي هذا المجال كان الصراع على أشده بين جل القبائل ومن نماذجها الصدام بين المهايا التي كانت تشتغل بالرعي وأنكَاد .

قلات الجزائريين بالمنطقة:

إلى جانب تدخلها العسكري، استغلت فرنسا أيضا الوضعية القانونية التي كانت عليها الأراضي الجزائرية لبدء استيطانها الزراعي، وارتكزت في هذا الإطار على عدد من المؤسسات مدعمة بترسانة قانونية، ومن بين هذه المؤسسات توجد مؤسسات الخواص التي بدأت في الاستحواذ على الأراضي ابتداء من سنة 1846، وكذلك المؤسسة العسكرية التي دشنت عملها مع نهاية سنة 1873 باعتبار أن عددا من الأراضي يوجد ضمن ممتلكاتها بموجب المصلحة الأمنية. لذا فقد استلبت من أصحابها، وأخيرا المؤسسة الدينية التي دخلت الميدان ابتداء من سنة 1850[1].

لقد كان لهذا الاستيطان الزراعي انعكاس كبير على سكان الجزائر عموما والقسم الغربي خاصة، فانتقلت أعداد مهمة منهم نحو المنطقة الشرقية للمغرب إما مجموعات صغيرة وإما قبائل بأكملها.

إن من بين أهم هذه التحركات يوجد تحرك أولاد سيد الشيخ الذين انتقلوا سنة 1876 ليلتحق عدد منهم ببوعمامة[2]، في حين توغلت عناصر منهم

---

[1] Tinthoin , R., Colonisation …opcit.,pp.55-57

[2] وضعت فرنسا مرسوما بموجبه تم وضع تصنيف للجزائريين الذين غادروا بلادهم فوزعوا على 5 أصناف بحسب الحالات والأحوال التي دفعتهم للهجرة، والهدف من ذلك إبقاء عدد منهم خارج بلادهم.

Michaux-Bellaire, **Les Musulmans d'Algérie au Maroc**. Archives marocains, publication de la mission scientifique du Maroc, t. XI, E.Leroux, Paris, 1907, notes p.15

داخل المغرب وذلك بعد سنوات من الوجود الفرنسي[1]، وكذلك قبائل بني عامر الذين كانوا يمتلكون أراضي فلاحية جيدة وكانوا قد اكتسبوا خبرة في المجال الزراعي[2]، وبسبب استحواذ فرنسا على أراضيهم فقد وجدت لديهم دعوة عبدالقادر الجزائري صدى، انتقلت على إثرها جل عناصر كنفدرالية قبائل بني عامرإلى صف عبدالقادر، فبعد أسابيع من هجرة بني عامر الغرابة، انتقلت قبيلة بني عامر الشراكَة كذلك، فوصل عدد الخيام المرافقة لعبدالقادر الجزائري من بني عامر دون الحشم إلى 1200 خيمة [3]، مما ترتب عنه إفراغ تام لمجال واسع يمتد من السبخة إلى تلمسان [4]، كما التحق بالأمير عبدالقادر بعد ترك أراضيها كل من أولاد إبراهيم وأولاد سيدي خالد العرج [5].

بعد التحاق هذه القبائل بالمغرب توزعت على قبائل المنطقة الشرقية. وسواء تعلق الأمر بالعناصر التي استقرت بشرق المغرب أو تلك التي توغلت داخل البلاد، فقد سن المخزن للمهاجرين ظهائر توقير واحترام [6] إلى جانب تنفيدات وصلات، كما رفع عنهم الكلف والمغارم، وهكذا ومنذ البداية توصلت العناصر التي استقرت بالقرب من فاس بما مقداره 2500 مثقال توزع عليهم [7]، كما كان السلطان عبدالرحمان قد سن لهم "كل سنة خمسمائة

---

(1) Michaux-Bellaire, **Les Musulmans d'Algérie…** م.س. ص.9

(2) Boyer,op;cit.,p.58

(3) Azan ,P., **Récits d'Afrique , Sidi Brahim**. Paris ,S.D., p.325

(4) نفسه. ص.287

(5) Brissac, Ph.de Cossé,La France et le Maroc pendant la conquête de l'Algérie. Impr.A.Thyon.S.d.,p.135

(6) المشرفي، الحلل ...م.س.ص.20

(7) يذكر ميشوبيلرMichaux-Bellaire قيمة "الصلة "السنوية المخصصة لجل "الشرفاء المهاجرين من الجزائر " ومجملها 800 مد من القمح و800 مثقال.
Musulmans d'Algérie ...، ن.م. ص.73

مد بالمد الفاسي قمحا لخصوص الأشراف منهم مع خمسمائة مثقال كذلك وكان بها خمسمائة ريال أو ما يقرب منها بقليل زيادة على صلته لهم في الأعياد" [1]، وانسحبت تلك العادة إلى "صدر خلافة المولى الحسن" [2]، ولم تتوقف نهائيا لكن أصبحت تؤدى من مستفادات وجدة [3] للمهاجرين بالمنطقة الشرقية، وأساسا للأفراد الذين يطالبون بها أو يشتكون للمخزن تأخر أمين المستفادات في بدل الصلات [4]، واستمر الحال على عهد السلطان عبد العزيز.

لقد حاول المخزن من جهته أيضا الاستفادة من خبرة بعض المهاجرين، سواء فيما يتعلق بالجانب العسكري أو كذلك الجانب الزراعي حيث كانت بعض العناصر قد امتهنت الزراعة مدة طويلة.

وعلى الرغم من عدم استقرار جل القبائل المهاجرة بشكل نهائي وعودة عدد منهم إلى بلدهم، فقد سجلت المصادر توغل عدد منهم إلى داخل المغرب وكذلك نزول عدد من الخيام الجزائرية بين قبائل المنطقة الشرقية حيث وصل عددهم إلى غاية 1894 حوالي 260 خيمة[5].

إن وجود القبائل الجزائرية بالمنطقة الشرقية، ومهما اختلفت مدة إقامتها، كانت لها انعكاسات على أوضاع سكان المنطقة سواء تعلق الأمر بالجانب العسكري والسياسي أو بالجانب الاقتصادي. فبسبب مساندة قبائل

---

(1) خ.ح.كناش382، ص.2.

(2) خ.ح.كناش 382، وبه ثلاث رسائل "شكاوى" من مهاجرين جزائريين إلى السلطان في سنة 1304هـ/ 1886م-87.

(3) خ.ح. كناش 422، ذي الحجة 1313هـ/ ماي 1896م.

(4) Boyer,op;cit,p.58.

(5) La Martinière, op;cit.pp.101-104، ويضيف أن بني كَيل استقطبت إلى جوارها في الشهور الأولى من سنة 1895 حوالي 216 خيمة. ج.2 من نفس المؤلف،ص.929.

المنطقة واحتضانها للقبائل التي التحقت بالأمير عبدالقادر[1]، فقد عانت القبائل من تحرشات الفرنسيين والذين سيعملون سواء على المستوى الديبلوماسي أو العسكري على ضرب القبائل المساندة للحركة الجهادية الجزائرية، مع العلم أن فرنسا لن توقف تدخلاتها ضد القبائل المغربية حتى بعد استسلام عبدالقادر بل واصلت أعمالها الحربية وبشكل متصاعد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وإن كان من الصعب تتبع النتائج الناجمة من جراء تواجد المهاجرين خلال تلك الفترة وبتلك الأعداد، فإنه من المحتمل أن يعاني السكان من تراجع المواد المروجة في الأسواق وارتفاع ثمن بعضها، فالقبائل المهاجرة وبالأعداد التي ذكرت تكون قد أحدثت خللا بين مسألتي العرض والطلب في السلع وأثرت على المستوى المعيشي للسكان.

وعلى صعيد آخر، تبين أن بعض المهاجرين من الجزائريين، وانطلاقا من مصلحتهم الذاتية، أبدوا استعدادا كبيرا للتعاون مع فرنسا، خاصة وأن حصولهم على الجنسية الفرنسية كان يسمح لهم ببعض الامتيازات، مما أدى إلى تدمر السكان من هذه الممارسات الشيء الذي دفع بالمخزن إلى التدخل ونقلهم من الحوانيت التي كانت بأيديهم في "أماكن عامرة ونقلوا إلى أماكن خالية"[2].

كما أن بعض القبائل الجزائرية ساهمت في تأزيم أوضاع بعض القبائل المغربية وذلك عن طريق مساهماتها في حملات الجيوش الفرنسية، بل

---

[1] في إحدى المراسلات الصادرة عن السلطان المولى عبد الرحمان إلى ابنه المولى محمد بتاريخ 14 يناير 1846 يذكّره بالقبائل التي التحقت " بدايرة " الأمير عبدالقادر، أوردها:
Hamet ,I., Le gouvernement marocain et la conquête d’Alger. Annales de l’academie des sciences sociales.1925,p.113

[2] خ.ع.كناش الطابع الشريف رقم د 1695، ص.38.

أصبحت بعض العناصر تحتل رأس الرمح - إما على شكل فرق الكَوم أو السباهي أو القبيلة بأكملها أحيانا - في الحملات الانتقامية التي تستهدف القبائل المغربية التي يتم إتلاف محاصيلها الفلاحية مثلما يحصل لبني درار(1)، أو نهب مواشيها بالنسبة لقبيلتي المهايا وأنكَاد (2) وأحيانا تمس الحملة بني كَيل (3).

إن من بين الأسباب التي أضرت بمصالح قبائل المنطقة مسألة اقتطاع جزء مهم من أراضيها لصالح القبائل الجزائرية، فعلى سبيل المثال، يذكر أنه إلى جانب الأضرار التي لحقت قبائل بني يزناسن إبان حملة 1859 تعرض الخط الحدودي إلى تغيير مهم حيث تم فرض اعتراف "بنفوذ قبائل أولاد ملوك وبني بوسعيد على الضفة اليمنى لواد طايرت ..." كما"أصبحت قبائل مغربية كانت تؤدي الضرائب للمغرب منها عطية وبني منكَوش وأولاد منصور تابعة لمقاطعة نمور" (4).

د - دور ممثلي المخزن:

كانت قبائل المنطقة تعاني أيضا من إجحاف بعض ممثلي المخزن مما كان يدفعها إلى أن "تنحرف لما حصل لها من الضرر"(5)، وتتحرك أحيانا

---

(1) تشير تقارير فرنسية عدة إلى هجمات قبائل جزائرية إما بتزكية من الجيش الفرنسي أو بمشاركته ضد قبائل مغربية، ومن بين هذه التقارير ما أورده فوانو ضمن ملحق:
Voinot**, La situation dans le Tell algérien lors de l'insurection des O.S.cheikh dans le sud Oranais, 1846-1870**.R.A.1919.

(2) Voinot تقارير أوردها ضمن ملحق مقالته:

Voinot , Prodomes de la campagne de…op,cit.

(3) و.خ.

(4) تقرير سنوي لمقاطعة تلمسان لسنة 1861 أورده فوانو ضمن مقالته:

Le développement et les résultats de la crise de 1859…op,cit.p.119

(5) خ.ح.كناش199.ص.11. عن الأحداث التي تعرفها "إيالة البصراوي" في ذي القعدة 1309هـ/ يونيو 1892م.

لمطالبة المخزن بتغيير القائد "وتعيين قائدهم من بينهم"[1]، أو أنها تهاجر نحو مواقع أخرى إما بداخل البلاد كما حصل مثلا لبني موسي من بني عتيق "الذين أضر بهم القائد عبد القادر ولد الهبيل واستجاروا بدار المخزن هنا بوجدة" [2]، أو أنهم يلجؤون إلى "بلاد النصارى / العدو" [3].

إن من أهم أسباب فرار القبائل أو عدد من عناصرها يعود إلى الشطط في استعمال السلطة والإجحاف الضريبي فيتضرر السكان ويتفرقون مثل ما حصل لقبيلة بني منكَوش أيام حكم القائد المختار الكروج "فلم يبق منهم معه حتى عشر العشر من كثرة ظلم هذا الرجل وشدة المغارم السحتية ولم يكفه ذلك في قبيلته - بني منكَوش - بل جعل ذلك بين جيرانه بني خالد" [4].

---

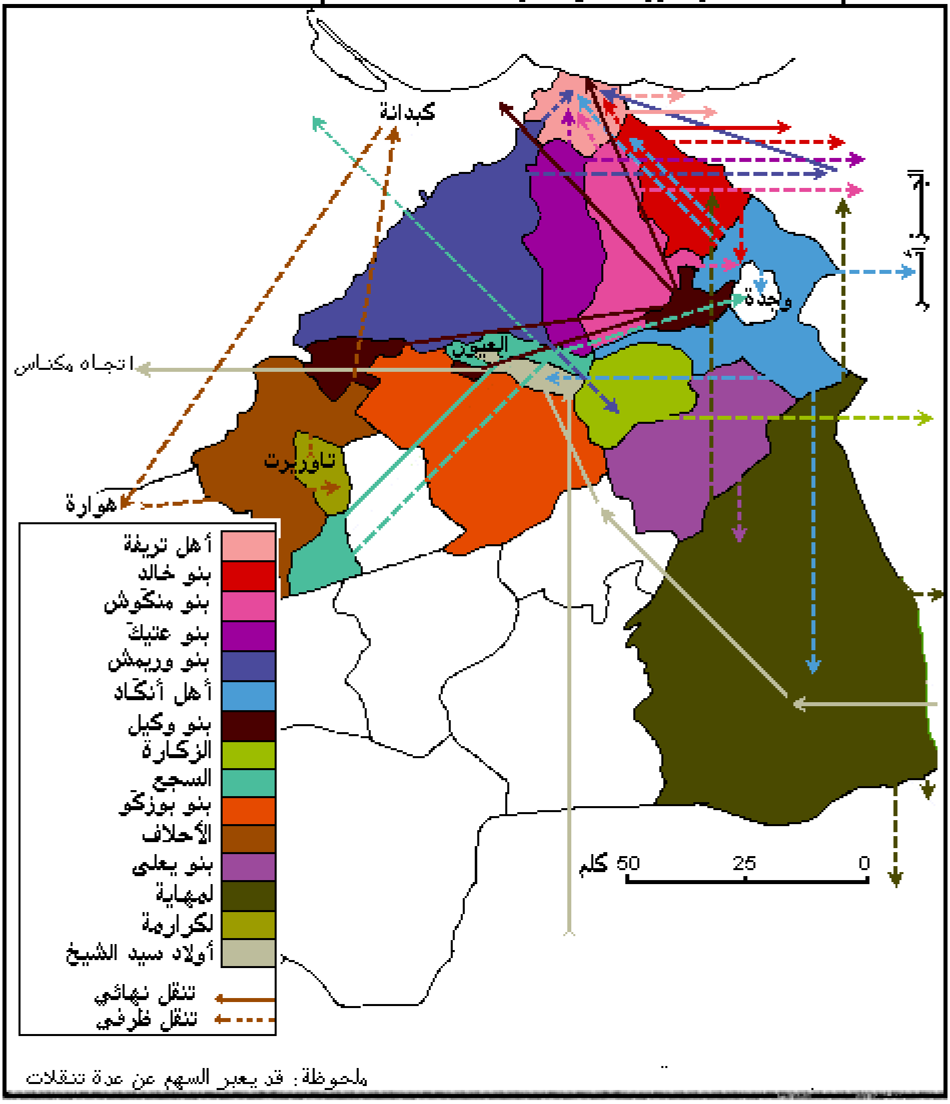
[1] خ.ح.كناش 199.ص.41.

[2] خ.ح. كناش 348.ص.51

[3] و.خ.

[4] و.خ. ورد ت ضمن رسالة مطولة تخبر بالحالة التي آلت إليها الأوضاع بمنطقة بني يزناسن بسبب القائد المختار الكَروج.

أهم التنقلات السياسية لقبائل الشمال الشرقي للمغرب
خلال القرن التاسع عشر



تعليق

تصادف عملية إنجاز الخريطة التاريخية للمنطقة الشرقية خلال القرن التاسع عشر العديد من العراقيل، وعلى رأسها غياب حدوث تراكم علمي وبشكل مستمر في هذا الجانب يسمح بتتبع تطور المنطقة وفي شتى المجالات،

إلـى جانـب قلـة المعلومـات المتـوفرة وتشـتت الإشـارات والتـي تـأتي بشـكل هامشي في الوثائق والمصادر سواء المحلية أم الأجنبية.

ومن خلال المعلومات التي أمكننا التوصل إليها فإنه يمكن أن نستنتج تداخل عدد من العوامل في تحديد وكذا **التأثير على حركية سكان المنطقة** خلال الفترة المدروسة ومن بينها:

1ـ العامل التاريخي والذي يوضح جزءا كبيرا من الإشكال.

2ـ متاخمة المنطقة للحدود وما لذلك من انعكاسات على السكان (هنا نشير إلى أن التأثير لا يجب حصره في ما هو مادي بل حتى الجانب المعنوي ومن بين ذلك مثلا الجانب السيكولوجي وغيره...).

3ـ التواجد الفرنسي بالجزائر الذي كان له الأثر القوي فخلخل وانعكس على توزيع السكان من جراء حصره لمجال القبائل، فكانت من أولى نتائجه اشتداد حدة الصدامات بين القبائل.

4ـ رسم الحدود بالشكل الذي سعت فرنسا إلى تطبيقه إثر موقعة إسلي (إنشاء مراكز مراقبة على الحدود، تغريم القبائل والأفراد الذين يتجاوزون الخط الحدودي،فرض ضرائب على الذين يستغلون أراضي لهم وراء الحدود...) أدى إلى تضييق الخناق على قبائل المنطقة.

5ـ استمرار انشطار القبائل من جراء الاصطدام فيما بينها والذي أدى إلى تحرك مجموعات وفي اتجاهات مختلفة.

6ـ تأثيرات الجانب المناخي والأزمات الديمغرافية التي كان لها وقع كبير على سكان المنطقة، دفعت ببعضهم إلى التحرك نحو مناطق تتوفر فيها إمكانية العيش إلى حين تراجع الأزمة.

لكن استفحال آثار الأزمات خلال القرن التاسع عشر ترتب عنها أحيانا إفراغ مناطق من ساكنتها(نموذج قرية صفرو ببني يزناسن).

7ـ توافد عدد مهم من الجزائريين(سواء على شكل مجموعات صغيرة ـ خيام..ـ وأحيانا قبائل بأكملها) بسبب مواجهتهم للفرنسيين أو بسبب صدامات داخلية كانت له تأثيرات على أوضاع المنطقة.

8ـ إلى جانب طبيعة اقتصاد بعض قبائل المنطقة الذي كان يدفعها إلى التحرك وما يتولد عن ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك الوضعية التي أصبحت عليها الحدود بسبب الوجود الفرنسي بالجزائر.

9ـ التدخل العسكري الفرنسي مباشرة ضد قبائل المنطقة وما لذلك من آثار على الوضع بالمنطقة(نموذج: التدخلات ضد قبائل بني يزناسن).

10ـ التنافس السياسي بين قواد القبائل، وكذا تعسفات بعضهم وتأثير كل ذلك على العلاقات ليس بين القبائل فقط بل أحيانا بين مكونات القبيلة الواحدة.

كل هذه العوامل ساهمت مجتمعة وتحكمت في أوضاع المنطقة وحركية القبائل.

ونظرا لثراء الأحداث التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المدروس، فإننا ارتأينا حصر مواضيع الخريطة التاريخية الأولى في الجوانب التي مست تنقلات السكان سواء منها تلك التي كانت ذات طابع اقتصادي أم سياسي أما الخريطة الثانية فتهم بعض الأنشطة الاقتصادية لقبائل المنطقة.

معلومات تاريخية:

نسجل في الجدول التالي معطيات تهم تحرك كل قبيلة من قبائل المنطقة في ارتباط مع ما هو سياسي:

القبيلة	هجرات ذات طابع اقتصادي	هجرات لأسباب سياسية
قبائل تريفة	العثامنة: لمزاولة الفلاحة	ـ أغلب القبائل تحركت في ق.19في اتجاه سهل تريفة (ضعف حلف أنكاد) واستقرت نهائيا به.
قبائل بني يزناسن	ـ جل الفصائل المتاخمة للحدود كانت تمارس الفلاحة في أراض لها بالجزائر. ـ ينزلون إلى بسيط تريفة وأنكاد للزراعة.	ـ بنو وريمش يرحلون عند الزكارة وبعد سنتين يعودون لأرضهم(سنة 1880). ـ أ.البشير يغادرون أرضهم ليعودوا بعد خمس سنوات(1890)من الجزائر واستقروا مع 200 خيمة في تريفة. ـ انفصال أهل عطية عن بني خالد وتوجههم إلى الجزائر. ـ خيام من بني خالد ترحل نحو الجزائر سنة 1900. ـ تراجع جل قبائل بني يزناسن نحو مناطق أكثر أمنا في كل مرة يتعرضون لهجمات خارجية ومن أهمها هجمات الجيوش الفرنسية. ـ تحركات بسبب الصدامات الداخلية ـملحوظة: إن الحركية التي تميز بها

		قبائل بني يزناسن لأسباب سياسية قد تدعوا إلى تخصيص دراسة مستقلة لها.
أهل أنكَاد	يدفعون بمواشيهم نحو الجنوب ونحو الجزائر وكذا نحو عيون سيدي ملوك وبلاد السجع.	يفرون بعد صدامهم مع عبدالقادر الجزائري (1832). ـ 1886 نحو تريفة بعد صدام مع المهايا. – 1889 نحو غنان (فرارا أمام المهايا). ـ 1900 نحو الجزائر (27خيمة ثم التحقت بهم35 خيمة). ـ هجوم فرنسي دفعهم للتراجع نحو وجدة.
المهايا	– في الصيف يتحركون في اتجاه بسيط أنكاد وبني واسين بالجزائر. ـ في الشتاء نحو الشط الغربي والصحراء. ـ إلى جانب هذه التنقلات الاعتيادية،كانت الظروف الطبيعية ـ الجفاف ـ تدفع القبيلة إلى التحرك بحثا عن المراعي لمواشيها.	ـ 1864 صدام بينهم وبين بني يزناسن انتقلت القبيلة على إثره نحو الجنوب ولجأ قائدها إلى الجزائر(وسيعودون بعد عقد صلح بينهم). ـ 1899 إثر صدام قوي بينهم وبين أنكاد تتحرك القبيلة بمواشيها إلى الجزائر

بنـــــي بوزكَو	ـ يحرثون أراضي مشتركة مع السجع. ـ قبيلة مستقرة. ـ لها تكامل اقتصادي (جبلي سهلي ثم أحواض / وفرة الماء).	إلى حدود 1905كان للقبيلة وزن سياسي بالمنطقة وفر وقاها من القبائل الأخرى. – ساهمت في عدد من الأحداث السياسية التي كانت تشهدها قبائل المنطقة.
السجع	ـ يمارسون الرعي والزراعة في تافرطا سابقا. ـ يتحركون في اتجاه الجهة اليسرى لملوية/ وفم كَارت.	ـ هاجر السجع غربا بعد صدام مع جيرانهم بني بوزكَو(1895). ـ انقسام السجع بعد ظهور بوحمارة بالمنطقة:القسم المناهض للروكَي يغادر المنطقة في اتجاه وجدة، ثم عاد بعد مغادرة الروكَي لأرضهم ليغادرها القسم الموالي للروكَي في اتجاه تافرطا.
الأحلاف	ـ أ.سليمان و أ.المهدي وغفولة (رحل)ينتقلون بمواشيهم نحو تافرطا.	ـ أ.رحو هاجروا خلال فترة حكم بن بوزيان نحو كبدانة ثم بعدها في اتجاه هوارة ـ كَرسيف ليعودوا بعد ذلك إلى تاوريرت.
الزكارة	ـ إلى ضفاف إسلي حيث بساتينهم.	ـ بعد صدام مع أنكَاد يفرون نحو الجزائر وعادوا بعد شهور(1897).
بنـــــي يعلى	يرحلون بمواشيهم نحو الدهرة.	ـ عانت من انقسامات كثيرة آخرها انفصال بني يعلى السفاسيف عنهم والتحاقهم ببني بوزكَو.

		ـ في حالة تهديد تتراجع القبيلة نحو محصر.
أ.سيد الشيخ		تحركوا في اتجاهات مختلفة ومن بينها: عند نكَاد(لفترة معينة). نحو أراضي السجع(للاستقرار).نحو بني خالد(بني يزناسن)،ثم إلى مكناس...
بني مطهر	ملحوظة: من الجانب الإداري يعتبرون ضمن المهايا. ـ كانت تحركاتهم تتم داخل مجالهم،حيث مراعيهم في خنك الحدا وأقصى نقطة غرب الشط الغربي وعكَلة السدرة ورأس العين: يتجهون بقطيعهم شتاء إلى تيولي وربيعا وصيفا إلى عكَلة السدرة.	

ملاحظات:

من خلال ما ذكر يمكن تسجيل بعض الملاحظات من أهمها:

1ـ أنه كلما حصل لدى قبيلة من قبائل المنطقة تكامل اقتصادي إلا وقل التنقل ذو الصبغة الاقتصادية(نموذج بني بوزكَو والتي كانت لها روابط متميزة مع المخزن).

2ـ يتضح لنا أنه كان لبني يزناسن عدة تنقلات ظرفية يغلب عليها الطابع الاقتصادي،ويرجع ذلك لطبيعة المنطقة التي تقل بها الأراضي الصالحة للزراعة، وبالتالي كانت القبائل تنزل في اتجاه بسيط أنكَاد وسهل تريفة وشرقا نحو الجزائر.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن جل القبائل المتاخمة للحدود كانت لها أراض شرقا تستغلها لكن بموجب معاهدة للا مغنية انتزعت منها.

3ـ أن تنقلات قبيلة أنكَاد كانت في اتجاه الشمال الغربي والجزائر في غالب الأحيان لأسباب سياسية،أما التنقلات الجنوبية والغربية فكانت عموما تكتسي طابعا اقتصاديا.

4ـ أن أولاد رحو قد انفصلوا عن الأحلاف وانتقلوا إلى كبدانة لأسباب عسكرية (رفضوا الالتحاق بالحركة الموجهة ضد هوارة الأحلاف)، ثم انتقلوا عند هوارة ليعودوا،بعد انهزام الأحلاف،إلى تاوريرت ثم إلى مجالهم.

5ـ تأثير ثورة بوحمارة على قبائل المنطقة وخاصة على قبيلة السجع.لقد أدى وجود بوحمارة بالعيون إلى انقسامهما إلى مؤيدين ومعارضين له(السجع الروكَي والسجع المخزن)،وإلى الهجرات والهجرات المضادة، الشيء الذي استحال معه تجمع القبيلة مرة أخرى.

*كانت قبيلة السجع في السابق تمارس نشاطها الفلاحي بتافرطا وبالجهة اليسرى لملوية أي كارت.

6ـ أما قبيلة بني وكيل، ونظرا لوضع أفرادها كشرفاء، فقد كان تستقبل داخل مجال باقي القبائل مع احتفاظها باستقلالها.

7ـ أما قبيلة المهايا فطبيعة نشاطها الاقتصادي كان هو الدافع لتحركها ومن أجله كانت تصطدم مع باقي القبائل،وستزداد حدة الصدام مع الوجود الفرنسي بالجزائر من جراء تقليص المجال الرعوي للقبائل المغربية.

8ـ وأخيرا نسجل بأن أولاد سيد الشيخ قد قاموا بأطول تنقل بالمنطقة الشرقية، وانتهى ذلك باستقرار في بلاد السجع (واتجه قسم منهم إلى مراكش عبرمكناس).

الباب الثاني

الحياة الاقتصادية

الفصل السادس: **البنية الاقتصادية**

الفصل السابع: **التجارة**

الفصل السادس

البنية الاقتصادية

1 ـ المشهد الزراعي:

تضمنت بعض المصادر إشارات تصف بعض المواقع بالمنطقة، وهي معطيات قد تمكننا من تكوين فكرة عن المشهد السكني والزراعي لبعض القبائل، ونستشف ذلك من المصادر التي تعود للقرن التاسع عشر، حيث تجمع على سيادة البساطة الكبيرة في السكن مع سيادة الخيام وسيطرة هذا النمط، وهذا الأمر سيان بين القبائل الرحل والقبائل المستقرة، مما قد يوحي بأن فكرة الاستعداد للتنقل لدى السكان مسألة واردة باستمرار سواء كان ذلك لأسباب اقتصادية أم أمنية...

كما أن ظاهرة تجمع الدواوير هي الأكثر انتشارا بالمنطقة [1]، ويتم بناء المساكن بشكل يسمح باستغلال أكبر للمجالات الخصبة وأساسا تلك التي تخترقها الأودية حيث يقيم السكان عليها بساتينهم.

لكن قبل إعطاء ملاحظات عامة عن المشهد الزراعي خصوصا والقروي بشكل عام، نعرض لأهم ما ذكر في هذا المجال من خلال ما يتوفر حاليا من المصادر والرسوم الإعدادية والبيانية وخرائط للمنطقة [2] حيث نسجل اهتمامها بما يلي:

---

(1) DeFoucault ؛ م. س.ص 368.ص 379 ـ 381

(2) انظر الملحق.

أولا بالمجاري المائية، فتذكر جل الأودية المتواجدة بالمنطقة وذلك بمختلف أنواعها وأنواع المياه الراكدة منها والجارية مع التدقيق في تحديد صبيبها في مواقع معينة، وفي هذا الإطار تتكامل تقارير البعثات بحيث يمكن الوقوف عند حالة الأودية في مرحلتين مختلفتين: الفترة المطيرة والفترة الجافة.

ثانيا، ودائما في الإطار نفسه نجد وصفا للأودية مع تحديد عرض الواد والنقط التي يمكن عبور الوادي منها...فيسجل مثلا مايلي:

"ـ في النقطة (كذا) من ملوية يصل عرض الواد إلى 50مترا.

ـ قعر الواد مليء بالحصى الملساء.

ـ ارتفاع المياه...علوها بلغ صدر الحصان.

ـ جريان سريع للمياه...." (1).

ويأتي تقرير آخر سجله الضابط الإنجليزي كوتفيل Coteville ذكر فيه على أن الواد كان خلال يوم 2 يناير 1880 في نقطة اجتياز ملوية إلى أراضي أولاد رحو كما يلي:

"فعرض النهر يصل إلى 120 ياردا (110م.) ...وعمقه قدمين،وصبيبه ثلاثة

أميال في الساعة ـ ميل يساوي 1852م ـ" (2).

ثالثا تحديد مواقع القبائل وأهم أراضي كل واحدة مع ذكر الأراضي المزروعة منها وغيرها...وفي هذا الإطار تصف المصادر الأراضي الواقعة

---

(1) أ.فنس. تقرير Capt. Journée1880

(2) Itinéraire de fez (fas) à Oujda du 27 dec. 1879 au 6 janvier 1880

By Capt. Cotville(H.E.),London Sampson Low, A.Vinc.1880

على المسالك [1] سواء منها تلك المارة من قصبة رأس العين بني مطهر في اتجاه الشمال أم التي تنطلق من وجدة في اتجاه تاوريرت حيث مجرى واد زا.

فبالنسبة للمسلك الأول يمكن التمييز بين القسم المار من القصبة إلى حدود تكافيت، وباستثناء القصبة والتي تحيط بها أراضي سقوية قدرتها إحدى المصادر الأجنبية بحوالي 4000هكتار [2]، فإن جل الأراضي يغلب عليها طابع القحولة، لكن انطلاقا من تكَافيت إلى نقطة التقاء واد زا بملوية فإنه توجد منطقة غنية[3] على مجرى الواد وتدعى "بلاد زا"، ويمكن التمييز بين منطقة أولى تمتد من تكَافيت إلى بني كولال حيث يخترق الواد الوادي الواقع بين جبل بني بوزكَو وجبل بني اعمرو ومركَشوم وتوجد هنا "بساتين رائعة"[4] في ملكية أهل تكَافيت وبني كولال الذين يستقرون في منحدر الوادي وليس في قعره إلا خيام قليلة العدد، ومنطقة ثانية وهي حينما يصل الواد إلى البسيط، فعدد السكان يزداد ارتفاعا، كما تملك قبيلة الكرارمة أراضيها في المجرى الأسفل لواد زا والتي تسقى من مياهه، ويضرب السكان خيامهم وسط بساتينهم [5].

أما المسلك الثاني المهم فينطلق من الحدود في اتجاه تاوريرت مرورا بوجدة، هذه الأخيرة التي تتميز بوفرة مياهها التي تسقي البساتين التي تحيط بالمدينة لمسافة كيلومترين[6]، فتبدو المدينة بمثابة واحة في بسيط أنكَاد

---

(1) أ.فانسن

(2) أ.فانسن

(3) Foucauld، نفسه، ص. 379

(4) نفسه.

(5) La question marocaine. Dec.1890, ex. N°24. In A.Vinc.

(6) Bey Ali; op;cit.pp.326

المقفر[1] والذي على الرغم من تواجد عدد من المجاري المائية به، فهي في أغلب الأحيان جافة، وقد يغطى هذا البسيط غطاء نباتي وفير بعد تساقطات مطرية مهمة مما يشكل مراعي نفيسة للقبائل لرحل التي تضرب خيامها به وهي: أنكَاد المهايا والسجع [2]، وإلى جانب الرعي كانت هذه القبائل تمارس حظا من الزراعة لتغطية جزء من حاجياتها من الحبوب [3].

وتتوفر هذه المنطقة على نهر ملوية الذي تغذيه في الفصول المطيرة عدد من المجاري من أنكَاد وبني يزناسن وتريفة، فتفيض المياه على جانبيه وبعد تراجعها تخلف تربة صفراء وسوداء غنية جدا تقيم عليها القبائل مثل أولاد منصور بساتينهم[4].

وذكرت المصادر أيضا منطقة الكَعدة أو كَعدة دبدو الغنية بالمجاري المائية حيث يقيم السكان بفلاحتها واستغلال المياه لسقي بساتينهم[5].

رابعا، وردت إشارات عن القبائل الجبلية، فذكرت الزكارة التي تمارس الانتجاع بين السهل والجبل، فتنزل شتاء إلى أراض تملكها بالسهل حيث بساتينها التي تسقى من مياه واد إسلي، وتصعد صيفا إلى الجبل حيث المرعى[6].

---

(1) أ.فانسن

(2) Foucauld، م.س..ص.388

(3) أ.فانسن.

(4) أ.فانسن

(5) أ.فانسن. وVoinot ; De Taourirt à …op;cit.p.31

(6) أ.فانسن

أما بني يعلى، فيتكون بلدهم من سهل وجبل متوسط الارتفاع، ويحتل الرعي القسم الأكبر من نشاطهم الاقتصادي مع اهتمام بالزراعة على السهل وهو نفس الاهتمام الذي كان لدى قبيلة بني بوزكَو.

ثم قبائل بني يزناسن وهي من القبائل الجبلية المستقرة والتي كانت تزاول نشاطها الزراعي في السهول المتوفرة عند قدم جبالهم سواء من جهة الشمال أم جهة الجنوب. فبسهل تريفة الغني والخصب في الشمال وببسيط أنكَاد كانت قبائل بني يزناسن توفر احتياطيا مهما من منتوجها الفلاحي[1]، وإلى جانب هذه السهول، كانت قبائل بني يزناسن تستغل عددا من الأودية الواقعة بين الجبال من بينها ثلاثة تعتبر من أخصبها وأكثرها جذبا للسكان وهي تلتقي بفج تافوغالت وتسقيها مجاري مائية مهمة وتضم مواقع منها: تيلست، راس تاكَما وتاوريرت[2].

وعموما تتميز جبال بني يزناسن بكثرة مياهها وأشجارها المثمرة وغابات مما جعلها من أغنى المواقع وخير دليل على ذلك عدد مراسي القبائل اليزناسنية.

وأخيرا يجب التذكير بأن بعض القبائل كانت تملك أراضي لها شرق خط الحدود، وعملت فرنسا كل ما في وسعها لمنع القبائل المغربية من استغلال أراضيها.

2-النظام العقاري للأراضي:

تحتوي الوثائق الخاصة وكذلك الرسمية من كنانيش المحكمة الشرعية بوجدة والحوالات الحبسية على إشارات توحي بأنواع ونظام الأراضي، ومن نماذج ذلك:

---

[1] أ.فانسن

[2] أ.فانسن

"... تصدق ... بجميع الثلث في متاعه في الارضين بورا وديلا وأجنات الاعنب وأشجار التين والزيتون والرمان والأغراص(س) السقوية والبعلية والمياه الجارية والراكدة والديار القائمة والبناء الساقطات..."[1].

"...من البور والدليل ...والعيون النابعة والخراب الواهية والطرق ماعدا الغروسات لم يشملها البيع..."[2].

" ...فاخرجو أولاد بن عز رسما فيه حدود سامت ديارنا وامرونا القبيلة المذكورة بأن ناتي بما يقابل ذلك..."[3].

" ما لهم وعلى ملكهم في الأرض السقوية المعدة للحراثة والمجائن (بئر لجمع الماء)الكائنة باتريفة..."[4].

من خلال هذه النماذج، وأخرى تهم وثائق مواضيعها تدور حول البيع والإرث والصراع بين القبائل أوبين الأفراد ومن خلال الحوالات الحبسية يمكن ذكر انتشار ثلاثة أصناف من الأراضي:

أراضي الملكية الخاصة.

الأراضي الجماعية أو العرشية.

الأراضي الحبسية.

أ-أراضي الملكية الخاصة:

وتهم أغلب الأراضي السقوية وأراضي العائلات والأفراد الذين آلت إليهم ملكيتها بالطرق الشرعية إما بالإرث أو الشراء أو الهبات لبعض شيوخ

(1) و.خ.

(2) و.خ

(3) و.خ

(4) و.خ

الزوايا[1]، أو أنه تم الاستحواذ عليها وهذا يرجع إلى الظروف العامة التي كانت تعرفها المنطقة وكذا صعود نجم بعض القواد الذين استغلوا نفوذهم السياسي والعسكري ليستولوا على عدد من الممتلكات.

إن مسألة الصراع حول تملك الأرض كانت محور العديد من الشكاوى والصدامات وذلك راجع لدورها في حياة سكان المنطقة، وهذه الظاهرة لم تكن لتكتوي بها فئات العامة بل مست حتى الأسر الأرستقراطية وفي هذا المجال وردت شكاية من الزاوية الرمضانية ضد عامل وجدة الذي سمح بنزول "العسكر فيها ..."[2] "...بقصد الانتفاع بها بحرث الذرة وغيرها..."[3]، وذلك بالبلاد التي تدعي الزاوية ملكيتها لها.

في هذا الإطار حاول العديد من السكان العمل بعقود البيع والشراء والإرث لإثبات ملكياتهم وستزداد وتيرة ذلك مع بداية اهتمام الفرنسيين بشراء الأراضي، لقد حاول السكان "درء ضواري الدهر" بتحديد حدود ممتلكاتهم وأحيانا تحديد إسم أرضهم:

"الأرض السقوية المعدة للحراثة...بمحل يدعى بالمشرع البيض المحدودة قبلة عند الجبل واهبط من هنالك الساقية الساقية (هكذا) مع الطريق المنحدرة الذاهبة لناحية الولي الشهير سيدي محمد الصالح رحمه الله ...إلى يمين الركبة الكبيرة المقابلة للولي المذكور ...واهبط من هناك أيضا مع اغويضة إلى غابة من شجر الدرو قليلة مستطيلة لناحية المغرب لشجرة زبوجة تقابلك استقاما واقطع يمينا لشجرة دروة كبيرة وسر غربا إلى يمين

---

[1] و.خ.

[2] جواب السلطان للزاوية في محرم الحرام فاتح عام 1273ه / 20شتنبر 1856.

[3] و.خ.

الخربة المعلومة من عندهم وهي داخلة في البيع ومنها إلى اعلال من جهة المغرب واطلع من ناحية الغرب الواد الواد (هكذا) إلى عنق الجبل حسبما أحاط بهذا التحديد كله وبأوصافه. شهود هذا الرسم..." [1]، وإلى جانب هذا التحديد شاع أيضا بين الناس استعمال جملة " وشهرتها تغني عن ذكرها " [2].

وتتعدد النماذج في هذا المجال، لكن على الرغم من توفر بعض الأراضي على العقود،فإن ذلك لم يمنع من السطو على أراضي الغير وإلى إراقة الدماء وقد يحدث ذلك داخل نفس الأسرة مما يدفع إلى تشتتها وفرار المنهزمين للاحتماء بقبيلة أخرى:

"...وذلك الرجل الضارب (بسبب النزاع حول الأرض) فقد ضربه رجل آخر بموس من إخوانه بها فشرف على الهلاك فادعوا الله أن يعجل له به..." [3].

وتعتبر ملكية الأرض الخاصة الأكثر انتشارا بالمنطقة [4]، وقد تم تحديد مساحة الغالبية منها بعد التدخل الفرنسي مباشرة وصدور قانون النظام العقاري للأراضي، وفي هذا الصدد يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

الأولى تتعلق بسيطرة بعض الأسر على نسب مهمة من الأرض، وأساسا عائلات القواد وشيوخ الزوايا، فقد كان القائد الدخيسي بن علي الهواري يملك أكثر من 1400هكتارا، والقائد الحاج السهلي 670هكتارا، ومحمد الأعرج شيخ الزاوية الزيانية حوالي 500هكتارا شرق واد إسلي، والقائد محمد المنصوري بن القائد الحاج محمد ولد البشير البوخريسي مثل ذلك

---

(1) و.خ

(2) من نماذج ذلك وثائق الملكية الخاصة

(3) ملحوظة أضافها الكاتب في نهاية مراسلة.و.خ

(4) راجع الجدول في آخر الفصل

والشيخ الهبري والشيخ المختار البوتشيشي أكثر من 300هكتارا بسهل اتريفة[1].

الثانية: تملك عدد من سكان المنطقة لأراضي شرق خط الحدود والتي كان لافتقادها تأثير كبير على حجم ملكيات بعض الأسر وبعض القبائل على السواء.

ثالثا: اشتداد التنافس حول ملكية الأرض مع رسم خط الحدود وازدياد وتيرة ذلك مع مرور الوقت بسبب تقلص المجال الزراعي والرعوي لعدد من القبائل التي كانت أراضيها في الشرق متنفسا لها.

كما تتخذ الملكيات الخاصة أشكالا متعددة، كما أن الأرض يتم تصنيفها في كتب الفلاحة إلى " ثلاث أضرب، بور ومعمور وقالب، فالبور أرذلها للزرع ...ولا تصلح حتى تحرك بالقليب أو بالتزبيل لأنها أرض راقدة هامدة، وأما المعمور فهو الحصيد وهي أفضل من البور...، والقليب ...أفضل من العمارة الطيبة..." [2]، وهي بحسب ما ورد في المصادر المحلية إما:

"أرض بور" وتستغل عادة لإنتاج الحبوب، وتقع في غالب الأحيان بعيدة عن موقع سكن العائلة وأحيانا حتى خارج الحدود كما هو الشأن لبعض الأسر من بني درار وأنكَاد...

"الأراضي السقوية"، وتهم عادة أراضي تخصص لإنتاج الخضروات الموجهة لاستهلاك العائلة ويتم التمييز بين الأراضي "المعدة للحراثة" و"البساتين".

---

[1] اسماعيلي،م.س...ج.2. ص ص. 122،123

[2] ابن بصال، **كتاب الفلاحة**. نشره وترجمه وعلق عليه بييكروسا (خ.م.مياس و م.عزيمان)، مطبعة كريماديس، تطوان،1955. ص.49.

"البساتين" وتوجد عادة بالقرب من المجاري المائية ومن مسكن الأسرة، بل إن بعضها قد تتوسطه خيام الأسر، ومن متنجاتها الخوخ والتفاح والمشمش والتوت والسفرجل ... والبطيخ الشهي الذي اشتهرت به بساتين وجدة[1]، وأشجار اللوز والخروب و(لتشين) الليمون والذي غطت أشجاره بساتين بني يزناسن (حوالي 20000 شجرة) على مساحة 100 هكتار وكان يصدر جزء منه إلى الأسواق الجزائرية [2].

"أجنة الأغراس البعلية" وبها أشجار التين والزيتون والرمان والخروب والزفيزف...ويضاف إليها "تين النصارى" (الصبّارة) الذي يقوم أيضا بدور السياج الذي يحيط بالمسكن أو بالأرض، وقد كانت الأحباس تقوم ببيع " تين النصارى "الذي يوجد بـ" عرسات المساجد":

من مداخيل سنة 1226 هـ/ 1811م-12 " طرف لمسجد جوهرة بتين النصرى 15 مثقالا"[3].

وتدخل أيضا ضمن الملكية المياه سواء الجارية أم الراكدة والتي يستفيد منها باستعمالها أو بكرائها أو ببيعها.

وكما أن الأراضي تعرف بحدودها، فإنها كذلك، ولكي تكون مضبوطة أكثر، تحمل عادة أسماء خاصة بها مثل: مسروكَة العيدوني بأنكَاد، البلدة المسماة الأعلاب الكائنة بأنكَاد، ولجة سليمان[4]...

---

[1] Ali Bey , Voyages..op;cit.,p.328

[2] Ben Rahal M. A travers les Béni Snassen. B.S.G.A.d'Oran.1889 …pp.25-39.

[3] حوالة حبسية 1266هـ.

[4] تتعدد النماذج في هذا المجال: كناشة المحكمة الشرعية.

هذا ونجد إلى جانب ملكيات الأسر بعض الملكيات المخزنية، ومن بينها أراضي اشتراها المخزن سنة 1833[1] من أصحابها أولاد منصور فبنى في قسم منها القصبة السعيدة بعجرود، وهي ذات شكل دائري وتوجد على بعد حوالي مائة متر من الواد أشرف على بنائها العامل عبد المالك السعيدي[2]، إلى جانب أملاك بعض الشيوخ أو القواد الذين جردوا من مناصبهم وممتلكاتهم أمثال القائد الحاج محمد بلبشير الذي كانت عائلته قد هاجرت بعد نكبته واستقرت لمدة في الجزائر[3]، وصهره علي ولد الحاج رمضان الذي انتزعت منه ممتلكاته لمدة ثم أعاد المخزن لأبنائه ثلثها[4](39)، وقد سمح لهم ببيع بعض مما تبقى من ممتلكاتهم خلال المراسلة التالية:

"خديمنا الأرضى أمين المستفادات بوجدة وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، بعد فأملاك الشيخ علي بن رمضان التي بوجدة أذناه في بيعها على يده لِيؤدي بثمنها ما بذمته للمخزن وأعلمناك لتكون على بال والسلام في متم صفر عام 1306 هـ[5]/ 4نونبر1888م".

ب ـ أراضي القبائل (الجماعية):

وتهم الأراضي التي يتم استغلالها بشكل جماعي، وقد شكل هذا النوع من الأراضي هدفا لسطو المستعمر بدعوى غياب ـ في أغلب الأحيان ـ عقود تثبت الملكية الفعلية للقبيلة، وإذا كانت هنالك عموما صعوبة في إبراز عقد

---

(1) وثيقة أوردها برحاب ع. م.س.ص116

(2) Voinot; Une époque d'entente cordiale avec ….p.45 وكذلك حول دورها الاقتصادي ص.60 من نفس المصدر

(3) Voinot;Le début du systeme de revendication …p394

(4) Voinot ; Oujda…op;cit.p.44

(5) خ.ح.كناش382، ص.1.في متم صفر 1306هـ

تملك القبيلة لأرض جماعية فإن تحديدها كان يتم بالاستغلال الجماعي للأرض ولمدة زمنية كبيرة، وقد كان يطلق على هذه الأراضي بالمنطقة إسم الأراضي العرشية[1].

توجد هذه الأراضي حول القرى حيث تستغل كمرعى لمواشي القبيلة، وبعضها يقع على الحدود المغربية الجزائرية وتستعمل للانتجاع أو كمسالك[2]. وقد أثارت مسألة تحديد ملكية القبائل لبعض الأراضي الجماعية بعض المشاكل ازدادت حدة مع مشروع المستعمر في استغلال وضعية هذه الأراضي لانتزاعها من أصحابها، وندرج هنا حكما صدر في سنة 1912 في قضية نزاع بين قبائل الزكارة وبني وريمش والمهايا والسجع، حيث اعتبرت المحكمة أن هذه الأراضي عرشية للأسباب التالية:

1 ـ التأكيد على أن بني وريمش لم يقوموا بحرث هذه الأراضي منذ مدة طويلة.

2 ـ ذهاب الزكارة إلى نفس الشيء واعتبارهم أن "الأرض مواتا".

3 ـ استعمال الأعشاش لهذه الأراضي ومنذ مدة كمراع وممرات [3].

أخيرا، يمكن الوقوف عند قسم من مساحة الأراضي الخاصة والجماعية التي كانت تملكها قبائل المنطقة[4] والتي أصبح جزء مهم منها في يد المعمرين:

---

(1) Amar (E.) **, L'organisation de la propriété foncière au Maroc.** Bull.du comité de l'Afrique française,1913,t.2,p.452

(2) نفسه

(3) Milliot,L., **Les terres collectives(blâd djemâa), étude de législation marocaine** E.Leroux,Paris,1922.,p.275

(4) جدول الأراضي الذي أورده ميليو Milliot تحت عنوان" ملحق وثيقة رقم10".
Milliot, L,ibid. Annexe n° 10.

القبيلة	فخذة	نوع الملكية	المساحة (هـ)	ملاحظات	
أ.علي بن طلحة	ب.بوحمدون+ب.بوحمليل	ملك	33520	إذا دعت الضرورة يطلب منهم إثبات حقوقهم	أغلب الأراضي أصبحت بيد الأوربيين
أ.أحمد بن ابراهيم		ملك	4760	مع استثناء الأراضي غير المزروعة والتي تعتبر أراضي جماعية.	
	الكَياطين	ملك	1370		
المزاوير		ملك	11630	... ...	....
الأعشاش		عرشية	4147		
أ.بركة		عرشية	9263	تستثنى بعض الأراضي التي صارت مؤخرا ملكية خاصة	
	أ.م.هاشم	عرشية	470		
	أ.س.علي	ملك	1240	باستثناء أراض غير مزروعة تعتبر أراضي جماعية	
	أ.س.م.البريشي	ملك	616		
	ب.حسان الغابة	ملك	724	في ملكية زاوية القنادسة	
الوساطة		عرشية	9572	تستثنى الأراضي التي صارت قانونيا ملكية خاصة(أمام قاضي	

				وجدة)	
		ملك	9784	باستثناء أراض غير مزروعة تعتبر أراضي جماعية	....
		ملك	80000	....	....
		ملك	42179		....
		ملك	3155	....	
		عرشية	9384	ماعدا الأراضي المسقية التي يملكها بعض السكان	
	أ.منصور	ملك	9300		
	العثامنة	ملك	3840		
تريفة	هوارة	ملك	5250	تستثنى الأراضي التي تعتبر أراضي رعي وتدخل ضمن الأراضي المخزنية	أغلب الأراضي أصبحت بيد الأوربيين
	أ.الصغير	ملك	2750	.. ..	
	أ.الحاج	ملك	2300	.. ..	
بني منكَوش		ملك	17380	.. ..	
بني عتيكَ	بني عتيكَ الشماليون	ملك	16200	.. ..	-- -- -- -- --
بني خالد	تاغجيرت	ملك	16250	.. ..	
	أهل الواد	ملك	10900	.. ..	
	أ.عيسى	ملك	9160	.. ..	

	أ.بن عزة	ملك	4000	....	-- -- -- -- --
أهل وجدة		ملك	8540	الأراضي غير المزروعة والموجودة خارج المدينة تستغل بشكل جماعي وتدخل ضمن أراضي الجماعة.	-- -- -- -- -- - -- -- -- -

ج ـ أراضي الأحباس:

تقع أغلب أراضي الأحباس بوجدة، وقد آل جل ما تملكه المؤسسة الحبسية من أراض ومياه ودور وحوانيت ورحى وحمام إما من خلال ما أوقف عليها من طرف أفراد وهبات سلطانية وإما ما قامت ببنائه هي بنفسها للاستفادة من دخله مثل "المقهى التي بنيت بالسوق سنة1305هـ/ 1887م-88[1]".

وإذا كان من الصعب التمييز بين الوقفين، فإنه يمكن الذهاب ـ من خلال أقدم حوالة توفرت لدينا والتي تعود إلى سنة1218هـ/ 1803م-1804م ومن خلال سلسلة أخرى متتالية [2]ـ إلى أن المؤسسة الحبسية لم تستفد من وقف شخصي أو غيره يهم العقار منذ مدة طويلة، أي أن ما آل للمؤسسة

---

(1) " في صاير 8 شوال 1305...فيه صاير معلمين 2 وأ 5 أجراء لبناء القهوة...".حوالة حبسية لسنة 1305هـ/ 1887م-88.

(2) حوالات حبسية تغطي فترتين: من سنة 1223هـ / 1808م-1809م إلى سنة 1236هـ / 1840م-41، ومن سنة 1305 هـ / 1887م-88 إلى سنة 1311هـ/ 1893م-94 . ويتميز القسم الأول بتدوين مصاريف الأحباس شهريا.

الحبسية يعود لفترة سابقة عن سنة 1218هـ / 1803م-1804م على الأقل وداخل وجدة بالأساس.

مع الإشارة إلى أنه على الرغم من توقف عملية التحبيس الخاص بالأرض، فإنه من خلال المداخيل الواردة في بعض الحوالات يظهر أن المؤسسة استفادت من مساهمات مادية لبناء بعض المرافق إما "على وجه الصدقة":

ومنها "مائة مثقال التي بعثها خال سيدنا المنصور بالله الشيخ الشاوي بن عبدالله صدقة وإعانة للأحباس بوجدة قاصدا بذلك وجه الله العظيم" [1].

وإما على "وجه السلف":

"(من نفس الشخص السابق) مائة مثقال وأربعين مثقالا سليمانية لبناء الرحى"[2].

"وما قبضوا ربع أهل وجدة من دينهم الذي كانوا قرضوه للرحى وهو خمسة وعشرون مثقالا "[3].

تميزت أملاك الأحباس بوجدة بضبطها عموما وذلك بنزوع الناظر إلى تحديد "مداخيلها والصائر" منها مما يسهل نوعا ما تتبع تطور الامكانات المادية التي توفرت عليها المؤسسة. لقد كان استغلال أملاك الأحباس ومنها الأراضي يتم عن طريق الكراء وبيع الغلات، لذا يمكن حصرها من الحوالات، والتي هي:

---

(1) حوالة حبسية سنة 1231هـ/ 1815م-16.

(2) حوالة حبسية 1232هـ/ 1816م-17.

(3) حوالة حبسية سنة 1233هـ/ 1817م-18.

ـ أراض وهي إما "رقعة "[1] أو " طرف "[2].

ـ عرصات أو جنات (جنان) أو بساتين.

ـ أشجار الزيتون والتين و"تين النصرى".

ومن خلال الحوالات يظهر أن كل مجموعة معينة محبسة على مسجد معين، وتتكون من [3]:

* " أرض الطبنية الفوقية والتحتية.

أرض العرصة والحفير لمسجد الغريبة ".

• "...رقعة الصفصافة...، رقعة حشلاف...، رقعة أبو مدين ....، رقعة حماد..، رقعة مسجد عقبة ....،... رقعة الواد لمسجد جوهرة ....، رقعة المناقل ....، رقعة بالتعرور...، رقعة البراحات لمسجد طه...، رقعة كَلتة الخيل...، رقعة الناصر لبويدير ....، رقعة بعاصم الصغيرة والكبيرة...، رقعة التنية...، رقعة النعش...، رقعة الصفاح ....، رقعة وراء وجدة...، رقعة القنديل...، رقعة القادوس ....، رقعة مسجد برغوت ....، رقعة الرقية لمسجد الدالية...، رقايع اتياينات لمسجد عقبة والغربية وأيمر...، رقعة بجرار...، رقعة مسجد الغربية فوق جنان الجيلالي ...".

• " طرف باهراوة...، طرف بتاغدا (تغديوين)...، طرف بالمونية (أو صفايح المونية)...، طرفين للمسجد الأعظم عند سيدي ادريس...، طرف موسى بن عب لمسجد حدادة ....، طرف بطمة العلام لمسجد الحدادة ....، طرفين لمسجد الحدادة بمسلالة...".

---

[1] الرقعة وهي قطعة أرضية تلتزق بأخرى.

[2] طرف وهي الناحية من النواحي وتضم عددا من الرقع.

[3] حوالات حبسية مختلفة.

• "جنان الكوادرة...، جنان الجيلالي...، جنان محمود...، جنان منصور...، جنان سيدي امبارك لمسجد طه...،عرصة مسجد الدالية ...، بستان مسجد طه...".

• أشجار(عرص) التين وراء القصبة ..." الذي تباع غلاته بعد كل محصول، ونفس الشيء بالنسبة للزيتون:

• " زيتون المسجد الأعظم...، زيتون مسجد طه...، زيتون مسجد ايمر...، زيتون مسجد الحدادة ...، زيتون مسجد الزيتونة ...، زيتون مسجد الأشهب...، زيتون برغوت..، زيتون مسجد الجوهرة ...، زيتون مسجد المخزن، زيتون الكَرنة...".

• و"تين النصرى مسجد جوهرة "الذي بيعت غلته مع غلات أخرى بـ8 مثاقل "[1].

لقد كانت تتوزع مداخيل هده الأملاك على اثني عشر مسجدا وكان المسجد الأعظم يتوفر على حظ مهم منها بسبب دوره الديني والعلمي حيث كان يستقبل العديد من الطلبة الوافدين عليه من خارج المدينة، في حين لم يكن مسجد الباشا الذي بني داخل القصبة يستفيد من مداخيل الأحباس.

3 ـ طرق استغلال الأرض:

يتحكم الموقع بشكل كبير في تحديد عملية استغلال الأرض، فبحسب انبساط أو ارتفاع أراضي القبيلة يتم تحديد المجال السكني والزراعي أي ما ينعت بقرى القبيلة. وفي هذا الإطار تسجل ملاحظة أولية حول المجال الزراعي، فقد تمازجت الزراعة والرعي بالنسبة لبوادي المنطقة وشكلت سمة مميزة لاقتصاد المنطقة، لذا فمن خلال المصادر نستشف أن هناك مجالين:

---

(1) حوالة حبسية 1231هـ/ 1815م-16.

أحدهما تدخل الإنسان لاستغلاله وقد شكل حيزا ضيقا مقارنة مع شساعة المنطقة وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، والثاني ترك على حاله وشكل قسم منه المراعي ويتكون من الغابات والأحراش...

وفي هذا الإطار، احتلت حياة الرعي والتنقل مكانة متميزة في نشاط السكان ويظهر ذلك من خلال تمويل الناحية الشرقية للمغرب للأسواق الجزائرية بالماشية، وتترجم الأرقام ذلك بشكل جيد[1].

يمكن التمييز عموما بين المجال السكني والزراعي، فالأول يتم عادة رسم حدوده بطرق مادية أو معنوية فقط، ويتطلب لولوجه من طرف الغرباء إذنا مسبقا، فللدشرة أو القرية المجتمعة فضاء أو حوش داخلي وآخر خارجي يتم فيه عادة جمع القطيع وأدوات العمل. أما المجال الثاني، فيخصص للزراعة.

كما يختلف المجال الزراعي بين القبائل الجبلية والسهلية، فعموما يكون مجال الأولى بعيدا نوعا ما عن السكنى، فبهدف استغلاله بشكل مكثف، يلجأ السكان إلى بناء مساكنهم على المنحدرات كما هو الشأن بالنسبة لبني يزناسن والزكارة الذين يستغلون جل أراضيهم الواقعة بالأودية للإنتاج الفلاحي، وتتوسط مساكنهم الرستاقين: الزراعي الذي يقع عند قدم الجبل والرعوي الذي يوجد في الأعلى، هذا الأخير الذي يشكل أيضا الموقع الآمن الذي تتراجع إليه القبيلة في حالة تعرضها لخطر خارجي قوي[2].

---

(1) بيعت سنة 1892 إلى 400000 رأس من الغنم وحوالي 20000 رأس من البقر
BenRahal,**Mémoire sur la création d'un marché franc à Marnia.** B.S.G.A.d'Oran, 1892, p.499

(2) أ.فانسن، تقرير عن الحملة ضد بني يزناسن سنة 1852.

أما بالنسبة لقبائل البسائط بالمنطقة فإن مساكنها تتوسط مجالاتها الزراعية، وحدود المجال الزراعي وموقعه يتحدد لديها بحسب ما يتطلبه من مجهود، فالبساتين مثلا تكون أكثر قربا من الأرض المخصصة لإنتاج الحبوب، كما أن البساتين تستدعي حماية أشجارها بحواجز طبيعية أو مبنية كما هو الشأن مثلا بالنسبة لبساتين وجدة حيث يحاط كل بستان بحائط من الطوب "علوه ما بين 1م و80 سنتم ومترين وبه عدد كبير من الثقوب"[1]،أما الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب، فحدودها أو حواجزها تتمثل أساسا بما تحتويه من منتوج، بمعنى أن مجهود الأسرة المستثمر فيها إلى حين جني المحصول، يجعل هذه الأرض من الناحية النظرية في مأمن من الغرباء ومجالا محرما على الرعاة وبعد الحصاد تنتهي وتنهار الحواجز فتعود الأرض لتصبح مجالا رعويا يستغل أيضا من طرف باقي الأسر.

يمكن التمييز عموما بين مجالين زراعيين، بين الأرض السقوية التي تقع بالقرب من مجاري الأودية والعيون ...ويتم جلب المياه لها عن طريق السواقي، والثانية وتهم الأرض البور، أما تنظيم الرساتيق كما وصفتها بعض المصادر[2] فكانت كالتالي:

---

(1) Montdésir,op;cit.p265

(2) بالنسبة لبوادي أوربا خلال العصور الوسطى، كان الرستاق يتكون من المجال السكني وبالقرب منها مباشرة أراضي خصبة يخصص لإنتاج الحبوب ثم القسم الثالث الذي لا يحرث.

Duby, G., **L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'occident mediéval**.Flammarion.1977,t.,p.71.

وقد يجري نفس التوزيع على أغلب قبائل المنطقة الشرقية خلال القرن التاسع عشر، فتتوفر القبيلة، إلى جانب الحيز السكني بالطبع، إما على مجال زراعي سقوي أو بوري ثم مجال ثالث يخصص للرعي.

فبالقرب من المساكن قد نجد أحيانا قسطا ضيقا من الأرض يستغل لإنتاج جزء بسيط من الحاجيات اليومية لبعض الأسر، لكن الحيز الأكثر أهمية بعد المسكن فيتكون من "الأرض المسقية المعدة للحراثة " [1] وبها "الأغراس السقوية" و"البعلية" و"الديار القائمة "و"الخرب" و"المجاين"[2].

إن هذه المعطيات تعطي عددا من الإشارات تبرز سمات هذا الحيز:

فهو يقع قريبا من النقط المائية، ويشد اهتمام أفراد الأسرة ويحتل نصيبا كبيرا من العمل اليومي نظرا لما يتطلبه من مجهود، حيث يتم بناء السواقي لجلب الماء وإعداد التربة عن طريق الحرث وتخصيبها بالسماد الحيواني وما يتخلف من أوساخ المنزل، وفي هذا المجال سجلت العديد من كتابات الفرنسيين حول الحاضرة وجدة وبنوع من "التقزز" حول الروائح التي تعم فضاءها بسبب تراكم نفايات المنازل والزبل الحيواني[3]، مع العلم أن مدينة وجدة كانت تتداخل فيها البساتين ودور السكن، وجرت العادة، وهذا شأن عدد من الحواضر، أن تتم الاستفادة من النفايات لتسميد الأرض.

لقد صنفت الكتابات المختصة [4] السماد "المستعمل في الصناعة إلى سبعة أنواع"، ووجدة التي كانت مشهورة بتربية البغال والحمير، كان سكانها يستغلون روثها لتسميد بساتينهم، وأساسا تلك التي "إذا تركت عاما ...فعند ذلك يصلح استعماله في كل شيء من النبات ...وكلما طال أمده إلا وازداد إصلاحه للأرض".

---

(1) ابن البصال، م.س.ص.49

(2) المجائن: م.ماجن، وهو الجب ويستغل لجمع مياه الأمطار التي يستعمل عادة للسقي.

(3) Eberhadt, **Notes de routes: Maroc,Algérie , Tunisie**. Paris,1923,p.27

(4) ابن البصال.م.س. ص.49-50-51-27

والشيء نفسه يسري على "الزبل المضاف" "والمولد"، وهي التي تأتى من نفايات المنازل أو من أصناف العشب والتبن، وبعد أن يتم تعريضها للشمس والهواء لمدة زمنية طويلة أو بعد أن يتم خلطها وتهييئها لتصبح صالحة للاستعمال وتفيد الأرض، كما أن أفران المدينة وحمَاماتها كانت تفيد برمادها الذي يستعمل"لأجل حفظ المزروعات من ديدان الأرض ـ فتكون حجابا بين النبات والديدان ـ حيث تفرش على الأرض فرشة غلظها نحو الأصبع ...ثم يكون الزبل فوق هذا الرماد ثم تزرع الأرض".

وأخيرا تجدر الإشارة أن هذه الأنواع من السماد كانت تباع وخاصة أجودها، فذكرت إحدى الحوالات الحبسية أن "الناظر المذكور (الطاهر الوجوتي على عهد العامل العباس بن المواق) قبض اثنى عشر مثقالا في شراء الغْبر* من مسجد عقبة من عبدالقادر ابن داوود" [1].

إن هذه الخبرة المستمدة من التجربة تجعل السكان يميزون أيضا، داخل المجال المخصص للزراعة، بين أنواع الأرض ويتم على أساس ذلك توزيعها إلى أقسام، وتغرس بها إما "أغراس سقوية" وإما "بعلية"، وإذا كانت به أشجار فبين صفوفها تتم زراعة الخضر من "الفوم والجلبان والحمص ..." كما هو حاصل لدى الزكارة[2] و"اللفت والجزر والذرة"[3]، ونظرا لما يتطلبه من مجهود، فإن الأسر إما أن تقيم مسكنها وسط البساتين كما هو الشأن بالنسبة للكرارمة وبني بوزكَو[4] وإما بالقرب منها، وقد تكتفي ببناء مبنى للحراسة

[1] * الغْبر: ويعني به هنا روث البهائم التي كانت تقف قرب المسجد.
(□): حوالة حبسية سنة1233هـ.

[2] Arch.Vin.3H1.29/1

[3] أ.فانسن،ن.م.

[4] أ.فانسن،ن.م.

يكون من مواد بسيطة جدا سرعان ما تسقط ـ بعد الانتهاء من جني الثمار ـ لتصبح "خربا" ويتم تجديدها سنويا.

إن هذا النوع من الاستغلال له دور سيكولوجي على الأسرة حيث يؤكد نزوعها إلى الاستقرار وعدم مغادرة أراضيها إلا اضطرارا.

أما الحيز غير السقوي فهو أرض بور تخصص عادة لإنتاج الحبوب، وتقع عموما بعيدة عن مسكن الأسرة مثل أراضي الزاوية الرمضانية التي كانت تملك أراضي بوجدة أو بالقرب منها[1]، بل منها من كانت لها أراض وراء خط الحدود، وتتحرك إليها الأسر مجتمعة مرتين في السنة، المرة الأولى للحرث[2] وقد مست العملية في إحدى الفترات ما يقارب 750 هكتارا[3]، وتغادرها لتعود مرة ثانية لجمع المحصول [4]، ومن بين الدواوير التي كانت تملك أراض شرق خط الحدود، الجعاونة، المزاوير، أولاد أحمد بن إبراهيم، بعض خيام المهايا وبني درار...

وأخيرا نجد الحيز الذي يستغل كمراع لمواشي القبيلة مثل الأحراش والغابات ... وهو مجال له دور مهم في اقتصاد أغلب قبائل المنطقة، بل أن قسما منه قد شكل خلال القرن التاسع عشر خزانا اقتصاديا خفف في العديد من الأوقات من أزمات الجفاف مثل الحلفاء، فإلى جانب دورها في صنع الخيام والأفرشة وأواني طهي الطعام و"القفف ...وزير من الحلفاء ... والحصير"[5] والحبال[6]، فقد كان السكان يبيعونها في الأسواق الجزائرية

---

(1) و.خ. الزاوية الرمضانية (الملحق ص.167)

(2) Voinot; Une époque d'entente …op;cit.p.34

(3) Voinot; Une phase curieuse …op;cit.p.89

(4) Voinot; Le retour incéssant…op;cit.,p.306

(5) حوالة حبسية، سنة 1227 هـ/ 1812م-13

(6) Moseyes,Contribution à la connaissance d'une tribu Zkara".C.H.E.A.M.,1954,p.56

ويشترون بثمنها أغذيتهم، لذا سمح المخزن في عدد من المرات بتسويقها للنصارى:

"أمين المستفادات بوجدة... فقد أذنا عمال تلك الوطن بتسريح الحلفاء ليبيعونها ويتعيشوا بها لما أصابهم من الفاقة والاضطرار والضرورات تبيح المحظورات، في29 ربيع الأول 1301هـ/ 28 يناير 1884م" [1].

"القائد عبدالمالك السعدي،وصل كتابك معلما بما لحق أهل تلك النواحي من الخصاصة الحاصلة لهم على التوجه بالحلفاء لمرسى الغزوات قصد بيعها. متم ربيع الأول 1301 هـ "[2]، وقد كان ثمن الحلفاء يتراوح ما بين 75سنتم و3 فرنكات أحيانا للقنطار الواحد [3].

كما كانت النساء في تريفة تستعملن " تيسرا" المستخرجة من شجيرات لصباغة الصوف باللون الأحمر[4]، وتتحدث المصادر عن بعض الحيوانات التي تمتاز بها المنطقة وما توفره كذلك الأنهار وخاصة ملوية "الغني بالأسماك، وأساسا نوع البوري الذي قد يصل وزن الواحدة منه أحيانا إلى 3 كيلو"[5].

هذا إلى جانب الحطب الذي يستعمل لطهي الخبز والأكل وللتدفئة حيث أن استهلاك الفرد الواحد خلال السنة كان يقارب 700 كيلوغراما [6].

---

(1) خ.ح. كناش 348.ص.284

(2) نفسه

(3) Paskoff , Les hautes plaines… op;cit., p.219

(4) Mazière , De M., **Le Maroc oriental et les régions colonisées**. Bull. S.G. Alger et de l‘ Afrique du Nord , 1911,p.244

(5) Voinot , De Taourirt à …op;cit. ,p.27

(6) Paskoff , Ibid ,p.216

أ ـ أدوات العمل:

إن البحث في هذا المجال يبدو ضروريا لتبيان جزء من آليات الإنتاج، وبالنسبة للمرحلة ـ قيد الدرس ـ يمكن تلمس بعض الأجوبة من خلال الاستجوابات الشفوية ومن خلال بعض الإشارات الخفيفة في المصادر.

إن الاستنتاجات من الأجوبة قد تكون مصحوبة ببعض التحفظات لعدم توفر وصف دقيق يمكن من خلاله تحديد الأدوات ومعرفة الإمكانيات التي تقدمها هذه الأدوات في استعمالها وما هي جوانب القوة والضعف فيها.

إن طرح هذا الموضوع فرض في البداية تتبعه من خلال المصادر الأجنبية واعتبار تأثر المنطقتين ـ أي الشرقية للمغرب والجزائر ـ بنفس تقنيات الإنتاج فجاءت الأجوبة لتؤكد مثلا استعمال آلة الحرث التي تدعى بـ "المضمض"، لقد كانت طريقة تكوينها وتركيبها وربطها إلى حيوان الجر تدل على تطور نسبي يذكر عموما بالمحراث الذي ساد في أوربا، لذا فقد كانت الأسئلة متجهة نحو محاولة إيجاد جواب عن سبب غياب تطور ملموس في العملية الإنتاجية ومراوحتها الخطى في نفس المكان ولمدة طويلة، ثم لماذا لم يغامر السكان في اقتحام أراض جديدة مثل أراضي سهل تريفة الغنية والتي وعى الفرنسيون بأهميتها منذ مدة وأقاموا عليها منذ سنة 1905 عددا من الضيعات.

وبمحض الصدفة تم العثور على وثيقة تتضمن إشارات للأدوات المستعملة في البوادي الشرقية للمغرب، وعلى ضوئها تمت محاولة استكمال توضيح بعض النقط وتصحيح أخرى والاستفسار عن الغامض منها، ومن خلالها تم التأكيد على أن "المضمض" أداة حرث انتشر استعمالها بالمنطقة مع بداية القرن الحالي، أما أدوات العمل التي كانت تستعمل خلال القرن الماضي فتتضمنها وثيقة جرد لممتلكات فلاح، وهي كالتالي:

"الحمد لله، زمام التريكة (لفلان) خوفا من النسيان وعقوبة الزمان عند زوجته افراش بثلاثة اوقية و ارح لطحين بخمسة عشر اوقية وحايك مثقال ومنجل و... وامشط وامجابد بسبعة أواق وارطل اقيام بسبعة أواق الجامع سبعة مثاقيل غير اوقية وعند (فلان) سلهام بخمسين اوقية ونصف وافراش بخمسة أواق وشاقور باربعة أواق وقدوم احفير بثمانية اوجوه وامناول باربعة عشر اوجوه وسك بعشرة اوجوه وعند (فلان) سك بثمانية أواق وقدوم انجير وبفنيش وقَزارية بعشرة اوجوه الجاميع ستة عشر مثاقيل غير عشرة اوجوه"[1].

كما وردت إشارات بالحوالات الحبسية لبعض الأدوات منها "شراء منقاشين وفاس حديد بأربعة وخمسين اوقية في صفر 1225هـ/ 5 أبريل 1810م "[2].

يتضح من التقييد الأول أنه لفلاح ميسور الحال نسبيا ـ وهذا احتمال كبير ـ ، فتوفره على سكتين وعلى عدد متكامل تقريبا من أدوات العمل في الزراعة دليل على ذلك، مع العلم أن الأثمنة الواردة لكل آلة هي فوق طاقة فلاح عادي بكثير ويتطلب حتى بالنسبة لميسور الحال مدة زمنية للحصول عليها، هذا زيادة على أن مسألة الحفاظ عليها تستدعي أيضا توفير مصاريف إضافية مهمة خاصة إذا علمنا أن عملية إصلاح فأس ـ والتي كان ثمنها ست أواق ـ قد تتطلب ثمنا مرتفعا نسبيا:

" ...ثم درهمين في صنعه اصلاح فاس "[3].

---

(1) و.خ.

(2) حوالة حبسية سنة 1225 هـ/ 1810م-11.

(3) حوالة حبسية 1234هـ

ومن خلال محاولة ضبط شكل وأسماء الأدوات الواردة في الجرد الوارد في الوثيقة[1]، كان لاسمين دور واضح في تحديد نوع السكة المستعملة في الفلاحة في الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بـ"الجباد" وبوفنشل"،فإذا كان الإسم الأول لازال عالقا في أذهان المستجوبين ويذكرونه أحيانا باسم "اشبرو"، فالعكس كان بالنسبة لـ "بوفنشل" وذلك بسبب اشتهار وتداول "اللكوط" أو "بوصالح" عوضا عنه، وهذه الأسماء مجتمعة تذكر بآلة حرث سابقة عن " المضمض " تدعى ب "عود العرب"، الذي يتكون من العناصر التالية:

1 ـ "الوصلة" أو"تويسَت" وتتكون من اليد التي يتراوح طولها ما بين خمسة وسبعة أشبار، ومن "النعالة".

2 ـ السكة لشق الأرض وتدخل في" النعالة " أو" تافروت "التي بها أيضا "الأذنين" لرمي التراب.

3 ـ "المجر" ويدخل في "النعالة" أيضا ويربط في طرفه الثاني إلى الحيوان.

4 ـ وجود عمودين صغيرين بين "المجر" و"النعالة"، يدعى الأول "السيف" وبه "الشبابة" أما الثاني فهو "الربيب"، و"الشبابة" تركب في "النعالة" وتخرج من "السيف" حتى تمنع انسلاله من " العود".

5 ـ "اللكوط" أو "بوصالح" أو "بوفنشل" ويستعمل لإزالة الأوحال ولدفع الحيوان للسير عند الحرث.

---

[1] استعنت بشهادات شفوية لشيوخ ـ كبار السن فوق 80 سنة ـ : الشاوي من تريفة والصادق من بني درار، وبنجعوط من أهل أنكَاد

6 ـ "الجرمون" وهو الذي يربط حيوان الجر وتوجد به "خرص" تكون بها " الطارفة".

7 ـ "اشبرو" أو "الجبَاد" ويمر تحت بطن الحيوان حيث تربط إليه "الطوارف".

وتدعى آلة الحرث هذه كذلك مع حيوان الجر. وهما عادة زوج إما: "التمون البغالي" ويصل طوله إلى تسعة أشبار ؛ أو "التمون الحماري" وطوله مابين ستة وسبعة أشبار.

إن آلة الحرث هذه أو ما يعرف بالسكة تدل على بساطة كبيرة، فهي خفيفة الوزن ويمكن استخدامها دون صعوبة، كما أنها تركب من عناصر يسهل على الفلاح تعويضها بنفسه في حالة فسادها وكذا تركيبها، كما أنه لم يكن يضيف في نهاية السكة الطرف الحديدي لتقويتها، كما أنه لم يكن يستغل قوة الحيوان بأكملها لعدم استعمال الطوق في عنق الدابة.

إن هذه البساطة لمؤشر على محدودية الأدوات المستعملة وكذا غياب حرفيين مختصين داخل القبيلة مع ضعف قوة الحيوان المستعمل في الجر، وبالمقابل، فإن طبيعة التربة بالمنطقة وهشاشتها في أغلب المواقع قد تساعد على شقها لكن ليس بشكل عميق كما لايتم قلبها، مما فرض على الفلاح اللجوء بعد بضع سنين إلى استخدام "قدوم لحفير" و"الفأس" لتكسير وقلب الأرض كي يتم تهويتها وذلك لتعويض النقص الحاصل في السكة، وهذا بعكس آلة الحرث التي ظهرت بالمنطقة مع استقرار الفرنسيين وهي "المضمض"، فقد كانت تتوفر على مقطع أي سكة حديدية غير متساوقة وبها مقلب على عكس الأولى التي لا تتوفر إلا على"الأذنين"، لذا فقد وفرت "المضمض" للفلاح الوقت واليد العاملة، كما مكنته من الحرث وبعمق في

الأرض [1] وبعملية واحدة دون أن يعيد الكرة على عكس "عود العرب" الذي كان يتطلب أحيانا إعادة حرث الأرض أكثر من مرة واحدة، وأصبح بإمكان الفلاح توسيع المجال الزراعي حتى في الأراضي ذات التربة "الثقيلة"، لكن هذه الآلة لم تكن كسابقتها، فهي نوعا ما معقدة وتتطلب متخصصا لصنعها ومصاريف لاقتنائها.

إلى جانب السكة، كانت هنالك أدوات أخرى يستعملها الفلاح لقطع الخشب وصنع آلاته الفلاحية التي كانت غالبية أجزائها منه،خاصة وأن ثمن "الهند والحديد" كان مرتفعا، ومن هذه الأدوات "الشاقور" ـ الساطور ـ و"قدوم انجير" لنجارة الخشب وكذا "القزارية/ الكَزارية" وهي السكين الكبيرة، وللحصاد كان المنجل، أما "المشط" فيستعمل لتسوية التربة.

وتذكر الوثيقة أيضا "ارح لطحين" وهي تعني الرحى اليدوية التي تستعمل لطحن الحبوب، وتتوفر كل عائلة على رحى خاصة بها، وهذا راجع إلى غياب انتشار الرحى الكبيرة التي تدار بقوة الماء في المنطقة، وبالرجوع إلى المصادر نجد ذكرا لاثنتين:

رحى "الدريوة" على بعد كيلومترين من واد كيس، وكانت في ملك الشريف الهبري وتعمل بالقوة المائية، وكان بإمكانها طحن حوالي عشرة قناطر من الحبوب يوميا،وعلى الرغم من ذلك فإنها كانت توفر دخلا مهما بالنسبة لمالكها [2].

---

(1) Mazière ,op;cit.,p.241

(2) Montdésir, op;cit.,p.254

إن عدم انتشار الرحى المائية بالمنطقة، على الرغم من مردودها المهم[1]، نجد تفسيرا له من خلال حوالة حبسية تعود لسنة 1232هـ/ 1816م-17 [2]. فلحسن الحظ، وهذا شيء جد نادر أن يحصل الباحث على وثيقة من هذا النوع والتي تجيب عن عدد من الأسئلة التي تشغل بال المهتمين، وسندرج الحوالة بشكل مختصر ولكن بطريقة يستشف منها صعوبة انتشار هذه التقنية، والتي على الرغم من أنها بنيت من طرف مؤسسة الأحباس، فإن ذلك تطلب منها مساهمة جهات أخرى:

"دفع الناظر... للسيد أحمد الشنكَيطي أربعة عشر مثقالا الذي سلفها للحبوس فيما مضى، دفعها الناظر المذكور في بناء الرحى...آخر ذي الحجة الحرام عام 1232هـ/ 10نونبر1871م "[3].

"...ثم دفع الناظر لأبي يعز بن منصور اثنين وأربعين أوقية ...من الدين الذي سلفه أولاد عيسى للحبس لبناء الرحى ..." [4].

"ثُم دفع الناظر المذكور... للسيد أحمد التومي ستة مثاقل وسبعة أواقي ... من الدين الذي كان في سلفه في بناء الرحى ".

"ثم دفع الناظر لعبدالله... ثلاثون مثقالا من الدّين الذي كان يسل (دينا على) للحبس كما هو مبين في رسم الداخل..."[5].

---

(1) Duby (G.) يؤكد على أن دخل الطاحونة في أوربا في العصور الوسطى كان يتجاوز مردود جل أراضي السيد النبيل. م.س. ص.79

(2) حوالة حبسية سنة1232 هـ (خصصت أهم مواضيعها لمسألة بناء الرحى)

(3) حوالة حبسية سنة 1232، م.س.

(4) حوالة حبسية 1233هـ.

(5) نفسه

ثم دفع ناظر الأوقاف ...للشيخ الشاوي ...ماية مثقال واحدة وأربعين مثقالا سليمانية تحكم بالقرقافي[1] ماية وخمسة وأربعين مثقالا كان اقرضها الشيخ المذكور لتمام أجرة المعلمين في بناء الرحى كما هي برسم بيد الناظر المذكور" [2].

كما شارك أولاد عمران بـ "سلف لبناء الرحى..."[3]، "ثم ما قبضوا اربع اهل وجدة من دينهم الذي كانوا اقرضوه للرحى خمسة وعشرون مثقالا"[4].

هذا وإلى جانب هذه القروض، اعتمدت الأحباس على صدقة من الشيخ الشاوي:

"الحمد لله وحده، تقييد مبارك يشتمل إن شاء الله تعالى على صاير الرحى التي أمر ببنائها بوجدة خال مولينا(كذا) المنصور بالله الشيخ الشاوي بن عبدالله من عنده للحبس على وجه الصدقة ماية مثقالا واحدة، والصائر على يد ناظر الأوقاف الفقيه الأجل السيد محمد بن طيبة ... وكان ابتداء الصاير ودفع ما يجب بالعدول اليوم الثاني والعشرين من ربيع الأول من عام اثنين وثلاثين ومايتين وألف...

خدمة ثمانية في حفر الاساس درهمان لكل واحد ...

---

(1) وتعني درهما أقل وزنا في الأصل عن الأوقية أو الدرهم الشرعي،وتدعوها الوثائق المحلية بالقرقافي تمييزا لها عن الأوقية. في هذه المرحلة كان المثقال الواحد يساوي 10أوقيات أو10.0357 درهم قرقافي.

(2) حوالة حبسية 1233ه.

(3) نفسه

(4) نفسه

...كراء حمل المعلم قادة واصحابه من تازة لوجدة خمسة وعشرين مثقالا سليمانية ...حفر التراب وغربلته والعجن ... وللمخزن الواقف على الخدمة ...كراء أربع ركائز بثمانية أواقي...

صاير يوم الأحد ... فيه ثمانية وعشرون رجلا خدمة منها سبع موزونة لكل واحد ...وخمسة عشر ... درهم ونصف لكل واحد، ثم خمسة درهمان لكل واحد، وواحد بدرهمين ونصف ...

وصاير يوم الاثنين ...فيه أربعة وعشرون خدامة ... يوم الثلاثاء فيه ثمانية وثلاثون خدامة ...

ثلاثة أواقي خشب ...تسعة خدامة في خدمة اللوح...

ماية حمل من الجير ...اثنان وثلاثون مثقالا ونصف...

ثم شراء اقفاف (قفة)...

...شراء القادوم ...

...المعلمين الزابيين لقطع الرحى

... الحجارين لقطع الرحا (الرحى)...

... ثم عشرين حبلا لجر الرحى

...اصلاح الفيسان من هند وحديد ...درهمان هند ودرهم حديد واحدة...

...سقف الرحى...

...حلقتين للرحى...

...ثم أجرة صنعة ما ذكر...ثم أربعة عشر رطلا من الحديد...

... والمسمار لصنعة الباب والميزاب قدر كل رطل درهمين...ثم أجرة قطع المسمار ... ثم ستة ألواح للباب ... وصانعها...ثم أجرة صانع المنقاش ...

...شراء زير من الحلفة المعد للقمح ...

لتقبيب الحطب لسقف الرحى...

رمي المسوس واللواح ...ثم الجير...

...في خدمة سطح الرحى...وركازين للجص (أرض الرحى) ...وبناء العمامة...

... أربعة أواقي ونصف شعير في تجريب الرحى للطحن ...

...وكراء حمل المعلمين من وجدة لتازا في ذهابهم ...

... اجتمع في صاير الرحى...ثمانماية مثقال وسبعين مثقالا ودرهمان من غير اجرة المعلمين قادة واصحابه ... ووجب في أجرة المعلمين المذكورين والحجارين اربع ماية مثقال، تصدق خال سيدنا ... منها بمايتين ودفع الحبس من عنده مايتان اثنتان البقية من أجرتهم وتسعة وعشرين مثقالا في كرائهم يوم ذهابهم واربعة أواقي في جميع ما اشتملت عليه الرحى المذكورة احدى عشر ماية ومثقالين وستة أواقي من غير المايتين التي تصدق بها الشيخ الشاوي المذكور...وشهد به في ذي الحجة متم اثنين وثلاثين ومايتين وألف ..." [1].

لقد تطلب بناء الرحى بوجدة مائة واثنين وعشرين يوم عمل مع خصم أيام العطل "فارغ من الخدمة"، وهي حوالي خمسة عشر يوما والتي كان الناظر يتكفل خلالها باقتناء الأكل للعمال وخاصة القادمين من خارج

---

[1] حوالة حبسية 1233ه،م.س.

المدينة: "صائر يوم الجمعة 14 من الشهر أعلاه فارغ من الخدمة إلا الواقف بثلاثة أواق واربعة أواق بين خبز وعسل عشية للمعلمين..." [1].

كما تم خلال مدة البناء إعطاء أجرة ما يتجاوز 1840 عاملا وهو ما يعني أن المعدل اليومي للعمال الذين عملوا بالرحى كان 15 عاملا في اليوم، وتطلب أيضا إحضار عمال متخصصين من تازة مثلا.

إن العمل بمثل هذه التقنية في تلك الفترة كان يوفر أولا لأصحابها دخلا مهما تؤكده مسألة الاستثمار الكبير لإقامتها، وكذا فإنها توفر لمستعمليها الجهد والوقت ليصرف في عمل آخر وخاصة في الحقول، لكن هذا يتطلب مصاريف الصيانة ووقوع العطب لسبب ما قد يؤدي إلى توقف الدخل مثلا "...ذو القعدة بطالة لعدم الدوار ولفساد الماء مداخيل صفر (هكذا) " [2].

ورغم كل هذا فقد كان كراء الرحى الذي يتم شهريا بسبب غلاء كرائها السنوي وكانت الحصيلة كالتالي:

18مثقالا خلال الأشهر الأولى:"...كراء شعبان عام 1233 هـ/ يونيو1817م.."[3] ثم "فسخ الكراء الأول الذي هو ثمانية عشر مثقالا لكل شهر وحدد لكل شهر اثنى عشر مثقالا ..." [4].

عموما لقد كان دخل الرحى يتجاوز بكثير دخل فلاح ميسور خلال سنة عمل بأكملها، ودليل ذلك أن الأحباس تمكنت من رد الديون التي ترتبت عن بناء الرحى في مدة وجيزة ووفرت منها فائضا ماليا شهريا مهما صرفته في تسيير مرافق أخرى تابعة لها.

---

(1) حوالة حبسة 1232هـ.سبق ذكرها.

(2) ن.م.

(3) حوالة حبسية 1232هـ.

(4) حوالة حبسية 1334هـ/ 1818م-19.

وتتحدث المصادر[1] عن إنتاج المنطقة لنوعين من أنواع الزيتون هما الأخضر والأسود، ويصل أحيانا إنتاج الشجرة الواحدة إلى 15 كيلو من الزيتون، فيتم جمعه ويرسل إلى المعصرة، ويمكن ذكر طريقتين لاستخراج الزيوت:

الأولى: وتتم بعد أن يجمع الزيتون ويدق على أحجار ملساء ويوضع في حفر وضعت خصيصا لذلك، ويخلط الزيتون المدقوق بالماء مع تحريكه باستمرار، ويترك الزيت بعد ذلك ليطفو فوق الماء.

وأحيانا أخرى يوضع الزيتون المدقوق في أوان فخارية ويتم تسخينه فوق النار حتى يصبح رخوا، ويترك حتى يبرد لتبدأ عملية عصره في أوان خاصة ثم يصفى بعد أن يكون الزيت قد استوى فوق الماء.

أما الطريقة الثانية، فتتم بعد دفع المحصول إلى المعصرة، وقد كانت بوجدة معصرتان [2] على الأقل، واحدة منها في ملك المخزن، وتضم المعصرة غرفتين مظلمتين، أما المعصرة فتتكون من:

1 ـ الكَسعة ويفرغ فيها الزيتون بعد تنقيته وتمليحه.

2 ـ الرحى التي تدور حول عصى خشبية محورية تدعى اليد أو الصاري.

3 ـ تربط اليد إلى الدابة ـ عموما البغل ـ عن طريق محمل يكون عموديا لليد.

4 ـ في الغرفة الثانية توجد المعصرة، وهي عبارة عن رافدة طويلة تدور في طرفها الأول في كتلة إحداها من صقالة والأخرى مبنية، أما الطرف الثاني فبه ثقب تدخل فيه عصى لولبية من خشب ملصقة بحجرة مجوفة قسمها الأعلى

---

[1] Voinot ; Oujda…op;cit.p.154

[2] ن.م.ص.147

غير مغطى، وهذه الأطراف تدعى الغزلين، ويوجد في أعلى كل واحدة خنزيرة على شكل لولبي.

5 ـ صحن العاصرة المثبت في الأسفل وسط الرافدة.

6 ـ الأسفل مبني على شكل حوض تجمع فيه الزيوت ويسمى أحيانا النقير.

إن هذه العملية كانت تعطي في كل قنطار زيتون ما يقارب 14 لترا من الزيت[1]، يستخلص منها صاحب المعصرة ما معدله تقريبا 10% كأجرة إضافة إلى لترين زيتا يوميا يؤديها للعاملين بالمعصرة ولتر واحد ثمن كراء البغل.

أما التي كانت في ملك المخزن، فإن أمين المستفادات كان يستخلص منها العشر[2]، في حين يسهر على تسييرها عدل ويعمل بها "خدامة" ويتم كذلك كراء "البهائم" لإدارة المعصرة[3]. كما امتلكت الأحباس معصرة كانت تقوم بكرائها وتوزع مداخيلها بين المساجد[4].

وكان بعض السكان أيضا يملكون معصرة خاصة لكن مكوناتها كانت أكثر بساطة من التي ذكرت سالفا.

---

(1) Monseyes ,op;cit.,.p.54

(2) خ.ح.كناش 382 مستفاد وجدة، رجب 1306هـ/ مارس 1889م.

(3) ن.م. مستفاد وجدة، جمادى الثانية 1306هـ/ أبريل 1889م.

(4) ثم ثلاثة مثاقل من كراء حظ المسجد الغريبة في المعصرة..." " ...اجتمع في كراء الفرن والمعصرة خمسة مثاقل وثمانية اواقي "حوالة حبسية...مداخيل جمادى الثانية عام 1232هـ.

وتستعمل الزيت للطهي والإنارة حيث تباع في إناء يدعى القلّة وتوزع بحسب الطلب: قلة، نصف قلة أو ربعها[1]:

"شراء ربع قلة من الزيت بثمانية أواقي ونصف... سنة 1225هـ/ 1810م-11"[2]، ووصل ثمنها مثلا في 1235 هـ/ 1819م-20" إلى "... سوم كل قلة اثنين وأربعين أوقية"[3]، ويزيد الثمن ارتفاعا بحسب العرض والطلب.

يتضح من هذا الوصف لأدوات العمل المعتمدة في الميدان الفلاحي بأنها كانت تتسم بالبساطة، وأن أغلبها كان مصنوعا من الخشب وخاصة المحراث، الشيء الذي يعني تواجد نقص كبير وبشكل يعرقل تطوير العملية الإنتاجية ببوادي المنطقة، كما أن الحيوانات المستعملة في الجر لم تكن تستغل ويتم معها تعويض النقص الحاصل في الآلة، وهذا لسببين:

1 ـ طريقة ربط الحيوان إلى السكة لم تكن تسمح باستغلال كبير لقوة الحيوان في عملية الحرث.

2 ـ إن طول مدة الجفاف تؤثر على كلأ الماشية مما يجعل حيوانات الجر ضعيفة مع بداية كل موسم حرث، وللاهتمام بدواب الحرث، فإن الفلاح كان مطالبا بتوفير العلف لها وهي عملية كان يصعب ـ في ظروف الإنتاج آنذاك ـ توفيرها[4].

إن هذه المعطيات كانت من بين الأسباب التي تؤدي بالفلاح إلى عدم استغلاله للأرض بشكل جيد، فضعف حيوانات الجر وبساطة الأدوات كانت

---

[1] يصل وزن القلة إلى 32 لترا ووزن النصف قلة 16 لترا وربع قلة إلى 8 لترات.

[2] حوالة حبسية.

[3] حوالة حبسية سنة 1235هـ/ 1819م-20.

[4] BenAli ,D., **Le Maroc précapitaliste**. SMER,1983,p.35

تفرض على الفلاح عدم تهيئ الأرض بشكل جيد، بل وإلى تخطي جذور الشجيرات الموجودة بأرضه لعدم تمكنه من اقتلاعها، وهكذا تبدو الأراضي المحروثة بالمنطقة وبها خصلات من شجيرات العنّاب والمصطكا [1].

لذا فلتعويض هذا النقص كان على الفلاح إما الاستعانة بيد فلاحية وبأعداد مرتفعة وإما العمل على توسيع المجال الزراعي وذلك عن طريق استخلاص قسم من الأراضي من المستنقعات (بتريفة مثلا) أو الغابات، والعمليتان معا تتطلبان استثمارا ماديا، وهذه مسألة كانت بمنأى عن متناول وإمكانية أغلب فلاحي المنطقة.

كما أن عوامل موضوعية لم تكن تشجع كثيرا على المغامرة في المجال الزراعي، فالمردودية في المجال الزراعي لم تكن تسمح كثيرا للفلاح بتوفير فائض كبير يتم بيعه وتوظيف الربح في تطوير الفلاحة، فإمكانية الحرث بالنسبة لزوج الحرث، وبحسب طبيعة التربة، كانت تصل في أحسن الأحوال بالنسبة لزوج حرث كبير إلى ما يقارب ـ حسب المستجوبين ـ "7 قرديات ونصف[2] في اليوم"، وهو ما يقابله ـ ودائما حسب المستجوبين ـ حرث نصف هكتار في اليوم في الأرض الرخوة وربع هكتار في الأرض الصلبة، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار الظروف المناخية والطبيعية للمنطقة فإن المساحة المحروثة كانت لا تتعدى 12 هكتارا.

---

(1) Mazières,op;cit,.p.93

(2) استعمل السكان في السابق "العبرة"، وهي عبارة عن إناء دائري مصنوع من الخشب قطره 50سنتمتر وسعته حوالي 25 لترا،وابتداء من سنة 1850 عوضت ب "القردية" وسعتها 5لترات تقريبا/ 4كيلو و250غراما. والقردية مصطلح كان متداولا بين تجار مغنية وتم ادخالها إلى المنطقة عن طريق تجار قبيلة السجع.Boyer, Sejaâ.op;cit.p.88.

وعموما يمكن القول من خلال التشابه بين بوادي المنطقة والقسم الغربي للجزائر بأن القوة الحراثية كانت تتراوح ما بين 6 هكتارات [1]و 10هكتارات[2].

وأخذا بهذه المعطيات ـ وفي ارتباط مع معدل المردودية التي كان يجب أن توفرها أراضي المنطقة كي تسمح بتطوير نسبي لاقتصادها[3] ـ فإن المردودية كان يجب أن تتجاوز30 قنطارا [4]، علما بأن معدل استهلاك عائلة ليست بالواسعة كان يصل إلى 10 قناطر من الشعير [5] أو قد يتعداها بقليل، مع العلم أن القسم المتبقي يتم توزيعه بين البذور التي قد تتراوح عموما ما بين 38 % إلى 46 % ـ بحسب نوع المنتوج ـ من حجم المردودية [6]، وكذلك بين الإدخار والأعشار والتسويق.

إن تحقيق معدل مرتفع بالنسبة لفلاحي المنطقة كان صعب المنال وعلى الأقل خلال سنوات متتالية وذلك بسبب ظروف موضوعية وذاتية من صدام بين السكان أوجفاف ...وآفات أخرى تضر بالإنتاج وتؤثر على السكان أحيانا لدرجة "...أن تلك الناحية لا تقبل المحلة أكثر من ليلة واحدة لغلاء الأسعار وجدب البلاد" [7].

---

(1) هامش: Tinthon,op;cit,p.40

(2) Noushi ,A., **L'évolution du niveau de vie dans le Constantinois**.PUF,1961,p.142

(3) تقترح عدد من الدراسات معدل 5ق/ه.

(4) مما يعني أن النقص الحاصل في أدوات الإنتاج كان يتطلب من الفلاح أن يعوضه بالزراعة الواسعة الانتشارأي امتلاك قدر مهم من الهكتارات.

(5) Berque ,j.,**Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut Atlas**. A.E.S.C. 1953,p.295

(6) Duby (G.) ; op;cit.t.1.p.91

(7) خ.ح.كناش 199، ص.12.

ب ـ طرق الإنتاج:

"...فقد كتبوا لي بانهم ردوا لهم البغلة فقد جعلوا خماسين (...) بن لخضر والبسعيدي والاكَناوي وجعلوا له ثلث سكة يعني يجعلوا ثلاث سكك واقفة واحدة ريح[1]، وثلث سكة ريح للاكَناوي، وقد شرعوا في اجراوة، فالبغلة جعلوها سكة وبغل عمنا سكتان ... وحمار يجعلون معه بقرة وان لم يقدر بغل عمنا يقرنون معه ويجعلون سكة من الحمير جعلوها مع السيد بوشت..." [2].

تتضمن هده المراسلة عددا من الإشارات المختلفة والتي تهم أنماط الاستثمار وطرق العمل في الميدان الزراعي، كما تذكر أنواع السكك أي "زوج الحرث" التي كانت متداولة، فإلى جانب "زوج الحرث" المكون من البغال، كان هنالك قران بين الحمار والبغل أو الحمار والبقرة، على أن مصادر أخرى تؤكد سيادة "زوج الحرث" المتوسطة المكونة من البغال لدى بعض القبائل مثل بني بوزكَو والزكارة [3].

وتذهب الوثيقة الأولى إلى ذكر استعمال السكان للبقر في الحرث وهذا ينفي ما ذهب إليه بعض المستجوبين الذين أكدوا عدم وجود الظاهرة بالمنطقة واقتصارها على قبائل التسول وغيرهم ...ويبقى من الأكيد أن الظاهرة عرفتها المنطقة كأغلب بوادي المغرب وهو ما تؤكده أيضا النوازل:

"سؤال عن المزارعين بين أحدهما جوابك رضي الله عنك وسددك في رجل دفع ثور يحرث به في بلده...".

---

(1) طريقة تعاون بين عدد من الأسر تربط بينها قرابة، حيث يقدم أحد الأطراف سكة حرث/ زوج حرث فعلي فيدعى واقف والطرف الآخر الذي لايملك زوج حرث يذكر بأنه تقدم بزوج حرث/ سكة ريح، وفي هذه الطريقة من التعاون يوزع المنتوج مناصفة وكأن الآخر مشارك فعلا في أدوات الحرث.

(2) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(3) Arch.Vin.3H1.29/1.

"سؤال ثاني ...فشارك أحدهما فيها رجلين وعمل أحدهما البقر ..."[1].

أما المواضيع الأخرى التي أثارتها الوثيقة فهي بالأساس موضوع طريقة الاستثمار، أحدهما ـ وهو الثاني ـ تناول موضوع الشركة في الزراعة، وتذكر الإشارة "ثلاث سكك واقفة واحدة ريح" ـ وهي "للاكَناوي" ـ نوعا من الشركة التي كانت تجري بين الأفراد في الزراعة، وهنا فقد تمت على أساس أن أحد الأطراف لا يملك سكة ولا بهيمة يشترك بها مع الاثنين الآخرين، لذا فمشاركته تدعى ريح، أما السكك المتواجدة فعليا مع حيوان الجر فتدعى ب "الواقفة "، وهذا النوع من الشركة يأتي عادة على أساس التكافل ويتم غالبا بين أفراد تربطهم علاقة معينة إما قرابة وإما غيرها تجعل الثقة بين المشتركين حاصلة، ويتم على أساسها توزيع المحصول أي الزرع بالتساوي ـ هنا الثلث لكل واحد ـ دون تمييز بين المشتركين بعد أن يكون البذر والعمل بالتساوي.

لقد كان اللجوء إلى الشركة أو الإجارة مسألة شائعة داخل البوادي، وسببها عموما هو النقص الحاصل في الأدوات أو عدم تملك الأرض أو ضعفها، فتكون تلك الطريقة ملاذا لحل جزء من المشاكل، لكن ذلك لا يمنع من حدوثها بسبب ما يلحق الأجير من حيف من صاحب الأرض أو العكس.

إن من بين طرق الشركة المتداولة في البوادي خلال القرنين 18 و19 تلك التي أوردها المعدني في "رفع الالتباس عن شركة الخماس" [2]والتي تؤكدها بعض الوثائق المحلية[3] وهي:

---

[1] عياض،م.بن القاضي، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام** (كتاب المزارعة).
خ.ع. د4042.ص.59

[2] المعدني،أبو الحسن بن رحال التادلي، **رفع الالتباس عن شركة الخماس**. ط.حجرية، فاس.د.ت.، ألف عام 1127هـ/ 1715م.مخطوط، خ.ع.الرباط.د.1862.

[3] من نماذج ذلك: "...وخماستهم و رباعتهم ..." ظهير توقير موجه لآل يعكَوب بارشيدة في 29 شعبان 1227هـ/ 7 شتنبر 1813.و.خ. أهل ارشيدة (الملحق ص.164)
" ...فلا كلام لأحدهم في خماميسهم...". آل يعكَوب بارشيدة، في متم صفر 1219 هـ/ 20 فبراير1814م.و.خ.

1 ـ الشركة بالثلث: ومن مظاهرها أن يكون البذر من صاحب الأرض والدواب والعمل عند الآخر، ويوزع المحصول بحيث يكون لصاحب الأرض والبذر ثلثه ولصاحب العمل ثلثه وحق الدواب الثلث، وكذلك في الحالة التي تكون فيها الدواب من عند صاحب الأرض والبذر ومن عند الآخر العمل "على أن له الثلث والقيمة في ذلك ثلاث".

2 ـ الشركة بالنصف: وتتم بين مزارعيْن، وحالاتها متعددة، فهي تكون إما على أساس أن الأرض لواحد والبذر للآخر إذا تساويا، أو أن يأتي كل واحد منهما ببذوره أو أن يجعل الأول للثاني ما أخرج من الأرض، والبذر والدواب كراء لنصف عمله، أو أن يتعادلا بأن يساهم أحدهما بالأرض والآخر بالدواب والعمل أو أن تكون المناصفة في الأرض والبذر والآلة والعمل لذا فالزرع يوزع بينهما مناصفة.

3 ـ الشركة بالخمس: ويبدو أن هذا الصنف كان الأكثر انتشارا بالمنطقة، مما قد يدل على وفرة الأفراد الذين لا يملكون إلا قوة عملهم يدفعونها مقابل أجر معلوم، وتتمثل هذه الشركة في أن يدفع صاحب الأرض، البذر والدواب والثاني يقوم بالعمل، ويتم تقويم عمل الأخير بما يوازي خمس الإنتاج بعد أن يكون الاتفاق قد تم على هذا الأساس.

غير أن هذه الشركة أثارت عددا من المشاكل، فتم السعي لإيجاد إطار أكثر ضبطا لها، فإذا كان ـ عموما ـ هناك اتفاق من حيث المبدأ بين الطرفين، فإن مشاكل أخرى ترتبط بالعقدة لم يتم حسمها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

"حصة العامل من التبن؟ وبحسب أنواع الزرع؟ ما يجب أن يدفع للعامل من لباس أو مأكل أي عولته؟ من يدفع الضرائب ؟ كما أضاف صاحب

النوازل الصغرى لقط زوجة الخماس القائم خلف الحصادين؟[1]، وإلى جانب هذا ما هي الأعمال التي يجب أن يقوم بها الخماس ـ بعد عمله الأساسي ـ مثل "القيام بالبقر؟ والاحتشاش؟ وعمل الحطب؟ واستقاء الماء؟ ونقل السنبل إلى الأندر؟".

إلى جانب هذه الشركة، هناك أيضا أجراء يتولون القيام ببعض الأعمال منهم "المقاطع"، ويكون عادة في الزرع ليخدمه مع الخماس، وقد ذكر اليزناسني في شرحه "أن ذلك مع الخماس ـ المقاطع ـ عليه نصف الحصّاد والدرّاس والنقلة والتصفية، وعلى صاحبه النصف ..." [2]، لقد جرت العادة أن يلحق هذا الصنف من الأجراء بالخماس حينما يكون العمل مضنيا لا يمكن الخماس أن يقوم به لوحده فيطالب بمعين له من غير عائلته.

وعموما نجد أن الشركة كانت نظاما شائعا بين الناس، وهذا على عكس مبدأ كراء الأرض مقابل جزء مما تنبته وهذه ظاهرة ارتبطت في أغلب الأحيان، من خلال النوازل، بأفراد ميسوري الحال، فقد ذكرت أن " شريفا دفع أرضه لأناس ينزلون بها بأنفسهم وأموالهم وماشيتهم ويستغلون الأرض بما شاءوا وله في كل سنة عشر زرعهم وإدامهم وعشر ماشيتهم..."[3].

وفي حالات أخرى، فإن كراء الأرض مسألة عرفتها المنطقة لكن ذلك يتم على أساس أجر معلوم يدفع مسبقا، وهي مسألة جرت عليها العادة سواء بالنسبة للخواص أو للمؤسسات، ومنها مؤسسة الأحباس: "كراء رقعة

---

(1) الوزاني،أبي عبدالله سيدي محمد المهدي العمراني، **المنح السامية في النوازل الفقهية (النوازل الصغرى)**.مطبعة فضالة.المحمدية.ج.3.ص.418.

(2) نفسه.

(3) ن.م.ص.403.

...بأربعة وأربعين اوقية" ويتم كراء الأرض لمدة موسمين على الأقل ـ غلتان ـ أو ثلاث غلات[1].

وأخيرا يوجد نظام "التويزة" الذي ينبني على أساس التعاون بين عدد من العائلات للقيام ببعض الأعمال الزراعية، وأساسه نظام تكافلي بين الأسر، كما كانت العائلات تقوم بنفس الأعمال لصالح بعض الأسر الشريفة نظرا لدورها الديني وتوسطها لحل بعض النزاعات الداخلية، كما كان القيام بنفس الشيء وبشكل الزامي لصالح بعض القياد.

ج ـ الدورة الزراعية:

تنتظم الدورة الزراعية بحسب الظروف المناخية وطبيعة الإنتاج، كما أنه على أساسها يتم توزيع المزدرع، فالعمل الزراعي كان يوزع على ثلاث عمليات أساسية:

أولا الحرث والبذر، ثانيا الحصاد وجمع المحصول، ثالثا تهيئة الأرض للدورة الزراعية المقبلة.

تعتبر عملية تهيئة الأرض للموسم الفلاحي القادم مسألة أساسية، وتتم عادة قبل بداية التساقطات المطرية، كما تسمد الأرض بسماد طبيعي، وتنطلق هذه الأعمال الفلاحية عادة قبيل شهر شتنبر أو في أسابيعه الأولى، كما أنه في هذه الفترة خلالها يتم كراء الأراضي الصالحة للزراعة استعدادا للحرث[2].

---

[1] تتعدد النماذج في الحوالات الحبسية.

[2] نموذج: "كراء رقعة بعاصم شتاء وخريف عام ثلاثين بتسع مثاقل واوقية".حوالة حبسية 1229هـ/ 1813م-14.

وبعدها تنطلق عملية الحرث في شهر شتنبر وتستمر إلى بداية نونبر[1] وتستغرق حوالي ثلاثة أشهر، وبعدها تهتم أغلب قبائل المنطقة بمواشيها، فينطلق بعضها في اتجاه المراعي في الجنوب والجنوب الشرقي [2].

ومع نهاية شهر فبراير تعود بعض الأسر لمراقبة بعض المزروعات وتنقيتها في انتظار فترة الحصاد [3].

وقبيل الحصاد كانت فرنسا تحدد قيمة الضرائب المفروضة على الإنتاج بالنسبة لأراضي القبائل المغربية الموجودة شرق خط الحدود[4].

مع بداية شهر يونيو تنطلق عملية الحصاد في الأراضي الجبلية أو السهلية على السواء[5]، ثم بعد ذلك تتم عملية الدرس وجمع المحصول وإدخاله للأمراس قصد ادخاره.

وتتخلل هذه العمليات مهام أخرى يقوم بها المزارع بحسب ما لديه من أراض وعرصات، فحينما يتوفر على أرض سقوية، فإن ذلك يتطلب تهيئتها لإنتاج الخضروات ومراقبة نصيبه من الماء والسهر على السواقي وتجديدها أو إصلاحها.

وإذا كانت قبائل جبلية كبني يزناسن تنتقل للعمل في أراضيها شرق خط الحدود ثم تعود لتهتم ببساتينها الموجودة عند قدم الجبل، فإن قبائل جبلية أخرى مثل الزكارة تقتصر عادة على الانتجاع بين أراضيها الجبلية والسهلية، فتنزل مع بداية فصل الشتاء لأراضيها القريبة من مجرى وادي إيسلي،

---

(1) Voinot , Une phase curieuse …op;cit.pp.88-89
Voinot , Début du système de revendication …op;cit.p.396

(2) Arch.Vin.3H1.29/1.

(3) Voinot ,Une époque d'entente…op,cit.;p.34

(4) Voinot , Situation sur la frontière…op;cit.,p.243

(5) ن.م.ص.212.

ويغادرها قسم من السكان مع بداية شهر أبريل ليصعدوا بالقطيع نحو الجبل في حين يبقى القسم الآخر إلى نهاية موسم الحصاد ليلتحقوا بالباقي صيفا،وعادة عند موقع يدعى حجر كَنفودة ـ قصبة قديمة مهدمة ـ[1].

إلى جانب هذا التوزيع العملي للأشغال الزراعية، اهتمت القبائل بتنظيم الرستاق الزراعي حيث يتم توزيعه إلى قسمين وذلك اعتمادا على نوعية التربة، فالأراضي ذات التربة الجيدة عادة ما كان السكان يزرعونها سنوات متتالية، في حين كانوا يريحون الأراضي ذات التربة الفقيرة لمدة سنة ويدعونها " البلاد الراقدة" أو "البلاد الجام"، وهي أرض لا يتم قلبها لتهويتها وتجديد تربتها، بل يتركونها لتشكل مراعي للمواشي حيث يحاولون الاستفادة من سمادها، أما عادة حرق العشب، فكانت تتم في الرستاق الزراعي وذلك مباشرة بعد الانتهاء من الحصاد، فيتم حرق ما تبقى من سيقان الزرع، ونفس العملية تتم في الأراضي الرعوية التي تحرق بها مساحات شاسعة من الأشواك والشجيرات في فصل الشتاء، وتسمح هذه في نفس الوقت بتجديد العشب الذي يصلح كلأ للماشية وأيضا يستعمل الحطب المحترق فحما للطهي[2].

د ـ الإنتاج:

عرفت بوادي المنطقة، وعلى الرغم من الظروف المناخية ومحدودية أدوات العمل تنوعا نسبيا في الإنتاج، والذي كان يوجه في أغلب الأحيان للاستهلاك الذاتي، وعلى رأس قائمة المنتجات يأتي الشعير والذي يستهلك بكمية كبيرة من طرف السكان، ويليه القمح الصلب، ومع نهاية القرن التاسع

---

(1) Arch.Vin.3H1.29/1

(2) Boigey ,Doc., **Le massif montagneux des béni snassen et ses abords**. Re. de géographie,1911,p.75

عشر بدأت في الانتشار تدريجيا زراعة القمح الطري وذلك نقلا عن الفرنسيين[1]، ثم تأتي الذرة والذرة البيضاء [2].

كما أن منتجات الأراضي السقوية ـ والتي كان مردودها يفوق مردود الأراضي البورية حيث يتراوح ما بين 5 و6 قناطر في الهكتار الواحد[3] ـ كانت متنوعة، تضم الجزر واللفت [4] والجلبان والفوم والقرع...[5].

أما المنتجات الشجرية فتتكون من الزيتون بنوعيه الأسود والأخضر والتين والليمون والخروب والزفيزف وكذلك الصبّار ...

هذا إلى جانب إنتاج العسل وكان أجود أنواعه تنتجه منطقة تافوغالت.

إن هذا التنوع في الإنتاج كان يخضع على العموم للتقلبات المناخية والآفات الأخرى من جراد وطير وحلزون ...مما يجعل اقتصاد تلك الفترة مهددا باستمرار، وشبح المسغبة حاضرا باستمرار.

إن تعويض النقص الحاصل في أدوات العمل وغياب استثمار مالي في البوادي كان يفرض على الفلاح العمل على توسيع مساحة المزدرع وتنويع المنتجات والبحث عن مواد فلاحية غير محلية، كما أن فكرة توزيع المنتوج بين الاستهلاك والادخار قد سمحت في العديد من الفترات من حل أزمة ضعف الإنتاج، كما أن البحث عن رصيد مادي يجنى من المنتجات الفلاحية كان حاضرا في فترات الرخاء، فقد كان الفرنسيون يتسارعون لشراء الحبوب من المنطقة كما تشير إلى ذلك هذه المراسلة: "...وبعد فالاعلام لسيدنا ايده

---

(1) Joly ,A.,simples notes géographique sur les béni snassen.B.S.G.A.A.,18ème année ; 2è trim.p.125

(2) BenRahal , Mémoire …op;cit.p.49

(3) Arch.Vin.3H1.29/1

(4) Paskoff ,R. ,Les hautes plaines…op;cit., p.52

(5) حوالة حبسية خاصة ببناء الرحى، م.س.

الله ان ...وردت عدة كراريت للنصارى بمدينة وجدة واكتالوا من هناك شعيرا وقمحا وجعلوا يحملون ذلك مدة من ثلاثة أيام..." [1]، كما ذكرت إحدى المصادر كمية مهمة من القمح كانت قد عرضت بسوق مغنية حيث بلغت من القمح ما يقارب 3500 قنطارا و 4000 قنطارا من الشعير[2].

وأخيرا وبسبب موقع المنطقة ضمن المشروع الفرنسي لدخول المغرب، فقد أولت المصادر الفرنسية [3] أهمية للنشاط الفلاحي بها، فعملت على حصره كميا وتحديد أنواعه، فذكرت حجم الأراضي المزروعة وأهم منتجاتها من حبوب وأشجار بمختلف أنواعها خلال أواخر القرن التاسع عشر وهي بحسب الجدول كالتالي:

القبيلة/ المنتجات	قمح (هـ.)	شعير(هـ.)	أشجار مثمرة	مزروعات أخرى
أ.منصور	700 هكتار	3355 هكتارا	735 شجرة	
أ.الصغير	50	750		
هوارة	650	3460		
أنكَاد شراكَة	10500	22000		
بني وكيل	3000	6000		
بني يعلى لغرابة	6000	4100		
بني يعلى الشراكَة	500	1000		
لمزاوير	1146	3680		50 هكتارا
لمهايا/ بني مطهر	1000	2000		
الزكارة	1000	5000		

---

(1) و.خ. الزاوية الرمضانية.

(2) Arch.Vin.3H1.29/1

(3) تقرير عسكري حول طريقة/ مخطط لاحتلال فاس، 1889 .أ.فانسن.3H21

بني بوزكَو	5300	10000	3700	
السجع	2300	4300		
بني يزناسن	24935	127596	39653	2544
وجدة	7700	10600	8100	4200
المجموع	64775 هكتارا	203841 هكتارا	52188 شجرة	6794 هكتارا

4 ـ نظام التخزين والري:

أ ـ نظام التخزين:

احتلت عملية تخزين جزء من المنتوج حيزا مهما في العمل الفلاحي لقبائل المنطقة، فأقاموا لهذا الغرض طرقا تمكنهم من تخزين المحصول السنوي واستخراج جزء منه بشكل تدريجي للاستهلاك اليومي مع العمل على إبقاء قسم مدخر لمواجهة، ولو بشكل نسبي الأزمات الدورية، التي كانت تجتاح المنطقة.

وفي هذا المجال يمكن التمييز بين المطامر[1] التي كانت في أغلب الأحيان داخل المسكن فدعيت بالمطمورة وبين مخازن توجد في مكان في غالب الأمر بعيد عن مدار السكن وتدعى بالمْراسي ويضم كل مرس عددا م المطامر. وتتوفر كل فرقة أو قبيلة بأكملها على عدد من الأمراس وتكون إما مجتمعة في مكان واحد تجمع فيها كل محصولها، وأحيانا يتم توزيعه على عدد من الأمراس المنتشرة في مناطق متفرقة وذلك تجنبا من السطو على المخزون بأكمله.

كما تتوفر بعض القبائل على القصْبات تستخدم أيضا كمخازن مثل قصبة بني مطهر التي تشبه إلى حد كبير "القَلْعة" بالأوراس و "الغرف" بالجنوب التونسي، ولا ينحصر استعمالها كمخازن فحسب بل أيضا يتم الاحتماء

(1) Arch.Vin.3H1-3H21

داخلها من طرف القبيلة ومواشيها ضد الأخطار الخارجية [1]، مما يعني أنها كانت بناية واسعة فتقوم بدور المخزن والقلعة في نفس الوقت [2].

ومن الخصائص التي تجمع بين المْراسي ـ الأمراس ـ والقصْبات هي أن موقعها لدى قبيلة معينة لا يعني إقصاء باقي القبائل الأخرى من استخدامها كمخازن لهم، فهي مفتوحة أمام الآخرين وأساسا الحلفاء بل يمكن اعتبارها في هذا المجال عربونا لأواصر الصداقة بين الحلفاء.

وتجدر الإشارة هنا إلى ذكر بعض المعطيات المرتبطة بالأمراس بالمنطقة:

1 ـ وجود أغلبها في مواقع آمنة، أو تبدو كذلك، إما بسبب موقعها الجغرافي أو قربها من الزوايا أو الأضرحة عموما.

2 ـ اشتراك أكثر من قبيلة في نفس المرْس وهو على عكس "الأكَدير" في المناطق الجنوبية حيث أنه كان خاصا بالقبيلة أو الفرقة الواحدة [3].

3 ـ على عكس الإيكَودار، لم تكن للأمراس أعراف أي ألواح مكتوبة، بل إن ضوابطها تتمثل لدى البعض في موقعها الذي يضمن لها جزءا من الأمن، ولدى الآخرين، فإنهم يعملون على إبقاء إما عدد من الخيام لحراستها وإما تعيين حارس يدعى بالمرّاس، والذي يتقاضى أجرته عينا وذلك كلما قام

---

[1]Suzanne ,N., **Nomades et sédentaires au Maroc**. E. Larose,Paris,1919,p.94

مقارنة ببعض مخازن قبائل الأطلس والتي تحولت تدريجيا من قصبة للتخزين إلى قلعة ثم إلى سوق ومركز تجاري، هذه المراحل الأخيرة لم ترق إليها مخازن بني مطهر لعل ذلك يعود لنمط عيش القبيلتين المختلف.

Montagne ,R., **Un magasin collectif de l Anti -Atlas**: l'agadir des Ikonka.Hesp.1929,2é-3é trim.p.18

[2]Suzanne, N., ibid.

[3] Arch.Vin.3H1.29/1

أصحاب المرْس باستخراج قسم من المخزون، ويدعون هذه العملية الأخيرة ب " ظهّرْ المخزون" التي لاتصاحبها أية طقوس معينة.

4 ـ وقوع عدد من الأمراس بالقرب من مكان انعقاد السوق وذلك لتسهيل عملية بيع المحصول.

5 ـ وجود شبه اتفاق غير معلن بين القبائل وذلك بعدم الاعتداء على أمراس الخصم، وهذا على العكس من الإجراء الذي أصبحت تتبعه فرنسا مباشرة بعد دخولها الجزائر حيث مارست " سياسة الأرض المحروقة "، ومن بين أول الأعمال التي كانت تقدم عليها خلال كل حملة ضد القبيلة هو الوصول أولا إلى مْراسيها[1].

ويمكن حصر أغلب الأمراس بالمنطقة من خلال الجدول التالي [2]:

القبيلة	موقع / إسم المْراسى	ملاحظات
أ.الصغير	أ.الجامل - بالجهة اليسرى لكيس	
أ.منصور	عند بنى يزناسن - أ.الجامل	عند بنى منكَوش الجزائر.
هوارة	عين رزق قرب ملوية - بمشرع البيوض - سيدي المختار	
العثامنة	خضران بوجدة	
بنى وكيل	خضران	
تغاسروت (بنى عتيق)	بوسعيد عند بنى موسى - تازرين	
بنى يعلى (بنى عتيق)	صباينة (عندهم)	

(1) Arch.Vin.1H1046

(2) : اعتمدنا في تحديد هذه المراسي على:

و.خ للزاوية لرمضانية وأ.فانس و LA Martinière,op;cit..pp.201-204-205-208-20-210-211-215

Suzanne (N.) ; Nomades..op;cit.p.94

Et Bernard (A.); les cnfins..op;cit.p.40

بني موسى	مرس بوسعيد	
لهراردة (بني وريمش)	قرب سوق شراعة (عند بو عبدالسعيد)- قرب سوق الأربعاء (عند أ.الحاج محمد ولد البشير)	
أ.عبو (بني وريمش)	قرب سوق الأربعاء - بشراعة - عند تاكَما الوطا - عند الهراردة	
بني محيو	قرب سوق شراعة - قرب سوق الأربعاء - تاكَما الوطا	
أ.اعمرو	بزاوية تكَفايت	
أ.بختي	نفسها	تقوم 3 أو 4 خيام بالحراسة.
أ.الحاج	في مراسي برأس ملوية	
بني موسى العطاش	قريبا من قريتهم (على بعد 4 كلم)	
أنكَاد	بمساكنهم - بسيدي يحيى(قرب وجدة)- كَنفودة	
بني حمليل	عندهم بسيدي بوبكر- سيدي إبراهيم - بحدليم	
المهايا	- سيدي بوبكر - عين بني مطهر	انتاجها من الحبوب جد محدود.
بني بوحمدون	تيلوين	
أهل تاغجيرت	عند أ.زايد	يتوفرون على 12 أو 15 مرس به قمح وشعير عند مسيردة بالجزائر.
أ.غازي	- داخل مساكنهم - بتينزي	
أ.المنكَار	بتاغجيرت	
بني درار	بغنان	- لهم مراس شرق خط الحدود. - غنان:تبعد ب6كلم عن

		الحدود و تضع فيه أغلب قبائل بني يزناسن مخزونها وأهميته تتجلى أيضا في امتداده على مساحة تصل إلى 15هـ
أ.علي أوماس	بزاوية أ.س.رمضان...	
بني خلوف	تومليلت	غير بعيد عن صفرو.
البصارة	- تومليلت - ببني خلوف - بصفرو	على بعد 5 كلم من صفرو- في بني عيني - تتجمع ما يقارب 3000 مرْس. تبعد ب 8كلم عن السوق.
أهل صفرو	- صفرو - تومليلت - عند بني خلوف	
أ.الطاهر	بغنان	
بني يعلى	داخل مساكنهم	
بني بوزكَو: حديويين	مرس بخوث بالجبل	تملأ سنويا (غنى القبيلة).
بني بوزكَوَ	تانشرفي	
زكَزل	تاكربوزت	
بني كولال	بالقرب من دار الشيخ الشاوي	
بني مطهر	- قصبة س. محمد بن إبراهيم - قصبة س.داوود برأس العين	
سجع	- بعيون سيدي ملوك	
الزكارة	- مراسيهم مكونة من 4 مجموعات بالقرب من واد إيسلي	

ب ـ أنظمة الري:

نظرا لدور المياه في منطقة ذات مناخ جاف، فقد اهتم السكان بها وأولوا لذلك عناية خاصة، وبهدف الاستفادة أكثر وبأكبر عدد ممكن، فقد عمل السكان على تنظيم طريقة التوزيع اعتمادا على عدد من الأنظمة بحسب ظروف وتقاليد كل جهة وكذلك بحسب كمية المياه المتوفرة.

وعموما يمكن التمييز بين المياه التي يعمل السكان على تجميعها في الفترات المطيرة في آبار حفرت خصيصا لذلك وبين المياه الجارية الآتية من العيون والأودية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه الجارية كانت توزع على السكان على شكل حصص فتعتبر ضمن الملكية الخاصة التي يمكن بيعها وشراؤها أو كراؤها وهو ما تؤكده الوثائق:

"(بيع) جميع ملكهم في الأرض السقوية...والمجاين[1] الكاينة ... 1244هـ/ 1809"[2].

"بيع جميع ...من الأعراص السقوية والبعلية والمياه الجارية والراكدة...1280هـ/ 1859م"[3].

لقد كانت الطريقة الأولى المتبعة عموما هي حفر "الماجن" لتجميع مياه الأمطار لاستغلالها للري، وهذه الطريقة كانت توفر قسما من المياه خلال فترة معينة من السنة لتتم الاستفادة منها للري عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

أما الطرق الأخرى، فتتمثل في استغلال المياه الجارية[4]، وفي هذا المجال فقد كان للسكان خبرة تتجلى في فن خط السواقي وحفر المجائن وبناء السدود

---

(1) م. ماجن وهو حوض واسع تجمع فيه مياه المطر ويخصص للري.

(2) و.خ .الزاوية الرمضانية

(3) و.خ. الزاوية الرمضانية

(4) Arch.Vin.3H1.29/1

لإيقاف السيول الجارفة وتوزيع الأراضي بشكل مضبوط إلى قطع تستقبل مياه السقي[1].

فمياه السقي توزع عموما "لمن له أرض مزدرعة" [2]، وتعتبر "ماء الواد لا ملك لأحد فيه ويسقى الأول فالأول على ما أحكمته السنة وجرى عليه الناس"[3]، وهذا النظام هو المتبع مثلا لدى قبيلة الزكارة التي كانت تستغل جزءا من مياه واد إسلي وكذلك أهل واد زا...فتتبع لديهم طريقة السقي "بالنوبة" أو "الجار بالجار" فيسقي الأول ثم الذي يليه وهكذا يتم توزيع المياه على امتداد الأسبوع إلى حصص.

وهنالك طريقة أخرى تهم المياه المنحدرة من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم "سقي أرباب السواقي الأعلى فالأعلى" [4]، فيسقي كل صاحب ساقية حقله ويكون ذلك بالتدرج من الأعلى إلى الأسفل وتمتد الحصة ما بين النصف ساعة وعدد من الساعات:

"الحمد لله، ...اشترى (الأرض) بجميع منافعها ومرافقها ومسالكها وحومها وكافة حقوقها كلها ...وبالماء المعد لشربها وهو خمسين أي يومين من الخمسة الايام في جميع الماء المنحدر من سيدي حصحاص برد الله

(1) ن.م.

(2) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(3) و.خ. أهل ارشيدة.

(4) ذكر ابن بصال في"فصل: مياه الأنهار...بجملتها صالحة موافقة لجميع الخضر والنبات كله والقرع والبذنجال والبصل والثوم والكرات والجزر واللفت والفجل والمقاتي ..." م.س. ص.32. وهذه المنتجات نفس المنتوجات سجلت لدى قبيلتي الزكارة وبني بوزكَو... وثائق أ.فنسن

ونفس الإشارة وردت عند:

Manneville ,Lt. , **L'eau dans les trubus Aït Jlidassen et Aït Taïda.** C.H.E.A.M., n°75,1973.p.5

وكذا الوزاني المهدي، النوازل الصغرى.م.س.ج3.ص.500

ضريحه ...أي بليلها ونهارها وبقيت هنالك ثلاثة أيام كذالك (هكذا) ليست مبيعة بل باقية على سبة أربابها أي جميع من له حض في المحل المذكور ...1244هـ/ 1890م"[1].

كما أنه توجد طريقة تهم المناطق الجبلية والسهلية على السواء، وقد اشتهرت بها قبائل بني يزناسن، وتتم اعتمادا على توزيع مياه السواقي بعد أن يتم تهيئ الأرض وتوزيعها على شكل أحواض متوازية تتلقى المياه بطريقة تدعى "الربطة"، والربطة تطلق على التراب الذي يقوم بدور الحاجز في الساقية فيسمح بدخول الماء إلى الجهة التي يأتي دورها ويحجزه عن الآخرين.

في حين اتبعت منطقة ارشيدة طريقة "الحصص"، فعرفت عين ارشيدة، وهي المصدر الرئيسي للمياه بالمنطقة توزيعا يتم بين عدد من القبائل مثل بني راشد وبني راتن وبني وريت ...:

"الحمد لله زمام الماء في عين رشيدة من بين ذلك بني راشد في الدخول منه ربع العصر، بني ساعد في التمام منه ربع وسط الليل، بني وريت في ارباع منه ربع غرب (غروب) الشمس وفي السابع منه ربع تازروت، بني راتا في الثالث منه ربع نصف الليل، اقايس منه ربع العشاء، وأما ربع ارتا فثلاثة أجزاء لمحمد بن الخضر والجزء الرابع لأخيه محمد.."[2].

أما أهم نظام لتوزيع مياه الري بالمنطقة وأشهرها فهو الذي عرفته الحاضرة وجدة، وهو نظام ـ وعلى العكس ما هو شائع بين الباحثين[3] ـ يعتمد على طرق مضبوطة وموثقة تنظمه، وما وصلنا من وثائق وحوالات تدل عل أن

---

(1) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(2) و.خ. أهل ارشيدة.

(3) من بينهم بيرنارد أ.(.Bernard A) م.س.ص.377

النظام قديم العهد وله تقاليد مكتوبة في المجال، ومن بين الإشارات تعود إلى القرن السابع عشر وتهم كراء وبيع حقوق الماء وبكمية محددة ومضبوطة:

"...الحمد لله اشترى السيد ... سيدي رمضان ...من البايع له في صفقة واحدة وعقد واحد جميع الربع من الماء في ساقية المقسم المنحدر في اليوم الثالث مصطاوية وربع لقدور وربع آخر لجامع الاعظم ...بثمن ونهايته خمسون ريالا دراهيم سكة التاريخ في كل دينار ستة اواق فالموزونة العادلة ...وتاخر الكتب إلى وسط شهر الله المعظم عام ثلاثة وسبعين وماية والف..."[1].

"...اشترى ... جميع الربع من الماء في ساقية المقسم المنحدر في اليوم التاسع مصطاوية اثنا عشر قدما ...أواخر شهر رمضان عام ثلاثة وسبعين وماية وألف"[2].

"الحمد لله انعقدت المخارجة والمواصلة عقدها عامل الماء الجاري بوجدة والمرجوع إليه في علم ذلك والمنتهى له أمره وقت تاريخه المكرم حامد بن يونس الوجدي فيما بين ماسكه ...وبين...على أن يخرج السيد أبي مدين المذكور عن ربع ماء بساقية المقسم في اليوم المسمى تيس اثناين على لغتهم البربرية منزلة نقرتْفوت وثلاثة اقدام منضما لربع الماسك منزلة الداع وما يدور عليه ...ويخرج له الماسك المذكور عن ربع آخر مثله منضما لربع السيد ابي مدين المذكور بالساقية المذكورة في اليوم المسمى تيس خمسة منزلة مثله منزلة ومنضما لربع الداع أيضا ...في آخر جمادى الثانية عام اربعة وتسعين وماية وألف "[3].

---

[1] و.خ.الزاوية الرمضانية.

[2] و.خ.الزاوية الرمضانية.(الملحق ص.168)

[3] و.خ. الزاوية الرمضانية

تشير الوثيقتين إلى عدد من المصطلحات تشير فيها إلى "نوبات" الماء، فتذكر أجزاء معينة من حصص الماء وفي أوقات معلومة أيضا، ومن بينها مصطلح مصطاوية وتدل على قسم من الماء عند الظهر، أما كلمة "نقرتْفوت"والتي وردت أيضا في حوالة حبسية فذكر"اليوم السادس فيه للمسجد ربع نقرتفوت ..."[1]، والذي سيدعى في الوثائق اللاحقة ب "الربع منزلة القرنيفة"[2] فتدل على حصة من الماء تمتد زمنيا بين الفجر والضحى فلا تتعدى ساعة ونصف تقريبا.

لقد كانت بساتين حاضرة وجدة تسقى بمياه تأتي من عيون عند الولي سيدي يحيى، وهذه المياه كانت تجري في واد صغير عرضه يصل إلى ثلاثة أمتار، وتتوزع بالتساوي في ثلاث سواقي، ساقيتي المقسم وساقية وجيدة، وتعتبر ساقية المقسم أو الساقية الجنوبية أكثر أهمية نظرا لاستقبالها لثلثي الماء وتتفرع حين مرورها ببساتين الزيتون إلى ساقية بلعابد التي تسقي بساتين المنطقة الوسطى، في حين تتفرع الساقية الثانية إلى فرعين ثانويين: الأولى تدعى ساقية سدرة شحلاف وتسقي بساتين القصبة، والثانية تدعى المتعدية وتسقي البساتين الغربية للمدينة [3].

ويتم توزيع المياه على عدد من الأيام تصل في مجموعها إلى سبعة عشر يوما، ويدعى اليوم الأول بالبْدو، واليوم الذي يليه بالثاني ...إلى أن يصل اليوم

(1) حوالة حبسية.كما ورد المصطلح في و.خ. الزاوية الرمضانية.

(2) استعملت كلمة مركبة في بعض الوثائق وهي "نقرتفوت"،وهي كلمة أمازيغية قديمة واقترح البحث في جذرها فجاءت تقارب المعنى الذي يدل عليه حصة القرنيفة: نقر وتعني نقْرْ أي إطلالة ؛ تفوت: الضوء. والكلمة مجتمعة تدل على بزوغ الشمس، وتعني حصة الماء الواقعة بين الفجر والضحى والتي لاتتعدى ساعة ونصف تقريبا.

(3)Voinot , Oujda…op;cit.p.155

الثالث عشر ويدعى بالهْديمة ويليه اليوم الرابع عشر ويدعى "تيس اثنين"، واليوم الخامس عشر ويدعى "تيس ثلاثة" والسادس عشر وهو "تيس أربعة "والسابع عشر وهو "تيس خمسة"[1].

أما اليوم فتدخل في احتسابه كل من الربع والقدم وذلك لضبط التوقيت في التوزيع، فنجد أن اليوم مجزء إلى ثمانية أجزاء ويدعى كل جزء بـ"الربع منزلة"، ويجزء هذا الأخير إلى "ثمن" أو "نصفه" أو "ربع الربع" والتي تدعى أيضا "الخروبة".

إن فضل هذا النوع من المياه "أنها موافقة لجميع الخضر وجميع ما يزرع في الجنات ...مثل الجزر والفجل واللفت [2]...وهذا الماء متقلب مع الفصول، فهو يكون عند شدة برد الهواء دفئا يحرك الخضر إذا سقيت في هذا الفصل وهي توقفت من شدة البرد وكذلك يصلحها في فصل الحر وشدته ببرده في ذلك صلاحا بينا"[3].

إن المياه القادمة من سيدي يحيى نحو وجدة كانت تتجمع في حوض يدعى "كَلتة القواديس"، ثم تتوزع بين المالكين على أساس مايلي:

من الفجر إلى الشروق ويدعى بربع منزلة القرنيفة.

من الشروق إلى الضحى ويدعى بربع منزلة اثنا عشر قدما.

من الضحى إلى الظهر ويدعى بربع منزلة ثلاثة أقدام.

من الظهر إلى العصر يدعى بربع منزلة الظهر.

من العصر إلى المغرب يدعى بربع منزلة العصر.

---

[1] حوالة حبسية لسنة 1150هـ/ 1737م-38.

[2] ذكرت ضمن ما يستهلك محليا بالحاضرة وجدة. حوالة صائر بناء الحمام م.س.

[3] ابن بصال م.س.ص.40.

من المغرب إلى العشاء يدعى بربع منزلة المغرب.
من العشاء إلى ما بعدها بنصف ساعة يدعى بربع منزلة الركَدة.
من الركَدة إلى طلوع الفجر يدعى بربع منزلة الداعي.

ولضبط أكبر لزمن نوباتها من الماء، سجلت إحدى حوالات المسجد الأعظم ما للحبس من الأرباع ومعها سجلت اسم الشخص المقال لها في الساقية الأخرى، فذكرت عدد الأرباع التي هي " اثنان وأربعين ربعا وثمن من الأرباع المقسوم عليها ماء وجدة في أيامها المذكورة "[1]موزعة على مايلي:

"اليوم الاول المسمى بالبدو وللمسجد فيه خمسة أرباع من الظهر إلى الداع (هكذا) وما يدور على ذلك على العادة المعهودة أما الظهر والعصر مقابلتها في الساقية الأخرى جلول بن ...وربع المغرب يقابله في الساقية الأخرى عبدالقادر ...وربع الركَدة يقابله السيد أحمد..والربع الخامس منزلة اثنا عشر قدما وما يدور عليها يقابله في الساقية الأخرى ربع لمسجد سيدي عِيمر.	اليوم الثامن ...فيه ربعان
اليوم الثاني فيه اربعة ارباع من الداعي إلى الظهر ربع الداعي يقسم معه في الساقية الأخرى ولد أحمد بن..والسيد..وربع نقرتفوت يقابله في الساقية الأخرى ربع أ.الحاج..وربع اثنا عشر قدما يقابله بالقسمة ربع لأولاد بزة وربع ثلاثة اقدام تقسم مع ابن علي ...	اليوم التاسع فيه ربع واحد منزلة الداع يقابله في الساقية الأخرى ربع اثمان بين عيسى..ومحمد..
اليوم الثالث فيه ستة ارباع اما اربعة ارباع من الداع إلى الظهر ربع الداع يقابله في الساقية الأخرى ربع أولاد...وربع نقرتفوت يقابله بالقسمة احمد ...واثنا عشر قدما وثلاثة اقدام للمسجد	اليوم العاشر لاشيء فيه

[1] ن.حوالة سنة 1150هـ.

...	
اليوم الرابع فيه اربعة ارباع من الظهر إلى الداع يقسم الظهر والعصر مع مسجد سيدي عقبة والمغربان يقسمان مع مسجد طه.	اليوم الحادي عشر فيه ستة ارباع من اثني عشر قدما إلى الداع اما اثنا عشر قدما يقابلها في الساقية الأخرى ربع اثمان ثمن اثنا عشر قدما لولد السيد أبي مدين..وثمن العصر والركَدة للسيد ...وربع ثلاثة اقدام في الساقية الأخرى اثمان ثمن ثلاثة اقدام للسيد..
اليوم الخامس فيه نصف وذلك ربعان ..ربعان من اثنيعشر قدما إلى الظهر ربع اثنا عشر قدما يقابله في الساقية الأخرى ربع أثمان ثمن اثنا عشر قدما للسيد..وثمن العصر والركَدة للزاوية القندوسية وربع ثلاثة اقدام يقابلها في الساقية الأخرى. ربع اثمان بني الطيب..وثمن الظهر والعصر بني الحاج..	الثاني عشر فيه ثمانية ارباع من الظهر إلى العصر الساقيتان معا للمسجد.
اليوم السادس فيه للمسجد ربع نقرتفوت ...يقابله في الساقية الأخرى ربع للزاوية القندوسية.	تيس اثنين فيه نصف يوم من اثنى عشر قدما إلى الظهر يقابله في الساقية الأخرى بنصف يوم الحاج ...
اليوم السابع فيه ربعان من الظهر إلى المغرب يقابله في الساقية الأخرى بنصف يوم وذالك ربعان لمسجد سيدي عِمر ...	

يسهر على تنظيم توزيع الماء وحل الخلافات وإصلاح القنوات شخص اكتسب مهارته من الخبرة والتجربة في الميدان ويدعى "قسّام الماء" [1]و"عامل

[1] و.خ.الزاوية الرمضانية (الملحق ص.167).

الماء"[1] و "قائد الماء" و "المقدم" [2]، وقد احتكرت هذه المهمة أسرة "بن يونس الوجدي" التي تدعي أن المهمة أنيطت بها من طرف الوالي سيدي يحيى، ويتقاضى المكلف بتعويضات عن مهامه انطلاقا من دورة اليوم المسماة "الهديمة" وذلك مرتين في السنة، كما أن "الهديمة " كانت تخصص أيضا للمخزن ورجالاته لسقي بساتينهم أو كراء حصصهم من هذا اليوم.

وقد كانت نوبة الماء تباع في مكان مخصص لذلك يدعى بسوق الماء، حيث يتم البيع بالمزاد، وبحسب الظروف المناخية يتم تحديد سعر الحصة من الماء أي "الأرباع"، كما أن من خصائص مياه الري بوجدة عدم ارتباط ملكية الأرض بالماء، فبعض الأسر كانت تملك أرضا ولا تملك الماء للري والعكس مما سمح ببيع وكراء نوبة الماء.

وقد كانت الأحباس تمتلك أكبر قدر من الحصص بالمدينة، فتقوم بكراء ما يزيد عن حاجتها من سقي البساتين [3] ومياه المساجد .... ـ بعد خصم القدر الذي كان يستفيد منه أحيانا أئمة المساجد ومؤذنون و...[4] ـ فيكترى الباقي خلال عمليتين: الأولى تتم في الصيف والثانية في الشتاء.

---

(1) ن.م.

(2) ن.حوالة حبسية لسنة1150 هـ/ 1737م-38.

(3) كانت الأحباس تسند مهمة سقي بساتينها لشخص يدعى بـ"المساقي" ويأخذ مقابل عمله بعد "بيع الغلة" وتكون حصته إما "السبع" أو أحيانا "الثمن".إشارات وردت ضمن حوالات مختلفة تهم موضوع مداخيل الأحباس.

(4) تشير بعض الحوالات أيضا إلى "...أنه من هذا الصيف كل إمام يأخذ من مسجده ما كان يأخذ قبل هذه الساعة من الأشجار والأرض والماء ..." 1228هـ/ 1813م مما يوحي بأن هذه العملية كانت سارية المفعول ثم توقفت لفترة لسبب ما، وهذا الإجراء دأبت عليه المؤسسة مرارا مثلا في سنة 1232هـ/ 1841م-15 ذكرت بأنه "...اكترى ماء الصيف ...وقدر أربعه ثلاثة وخمسون ربعا منها اربعة واربعون ربعا للاحباس وتسعة ارباع انتقصت للائمة مما كانوا ياخذونها في غمامتهم وياخذونها في المستقبل إن شاء الله...".

ويمكن تتبع تطور ثمن "أرباع الماء الحبس" خلال بعض المراحل اعتمادا على بعض الحوالات الحبسية [1]:

السنة	ثمن الربع	عدد الأرباع(التي تم كراؤها)	الثمن الإجمالي
	صيفا | شتاء	صيفا | شتاء	
1226هـ/ 1811م-12	12 أوقية | 16 أوقية [2]	66 ربعا | 66 ربعا	18مثقالاو48أوقية
1227هـ/ 1812م-13	50 أوقية | 12 أوقية	66.. | 66..	76مثقالاو6أواقي
1228هـ/ 1813م	48 أوقية | 14أوقية	66.. | 47..	214 مثقالا
1229هـ/ 1813م-14	11 أوقية | 1 مثقال	47.. | 39..	137مثقالا و4أواقي
1230هـ/ 1814م-15	48 أوقية | 16 أوقية	39.. | 39..	179مثقالا و4 أواقي
1231هـ/ 1815م-16	12 أوقية | 14 أوقية	44.. | 42..	138 مثقالا و8 أواقي
1232هـ/ 1816م-17	48 أوقية | -	53.. | -	159 مثقالا
1233هـ/ 1817م-18	128 أوقية | -	46.. | -	368..
1234هـ/ 1818م-19	160 أوقية| 32 أوقية	54.. | 57..	614..
1235هـ/ 1819م-20	- | 32 أوقية	- | 41..	92..(؟)
1236هـ/ 1820م-21	80 أوقية | 16 أوقية	47.. | 46..	282..
1238هـ/ 1822-23	16 أوقية |-	46.. |-	46..
... 1348هـ/ 1929م	9000 أوقية	158ربعا وخروبة واحدة	94800 أوقية

يمكن أن نسجل بعض الملاحظات، منها أن ثمن الأرباع لم يكن بالضروة موحدا، حيث تتحكم في ذلك مسألة العرض والطلب،مثل أن يكون

[1] حوالات حبسية تهم هذه المراحل.

[2] كان المثقال يساوي بحسب سعر صرف هذه المرحلة 16 أوقية.

ثمن "كل ربع 12 اوقية عدى 13 ربعا سوم مثقالا " [1]، وأيضا بحسب أحوال المناخ، فطول مدة الجفاف تؤدي إلى ارتفاع الحاجة إلى الماء لسقي البساتين،كما أن ثمن حصة الماء تختلف بين الصيف والشتاء الشيء الذي يفسر تراجع ثمن ربع الماء مثلا من 50 أوقية صيف 1227هـ إلى 12 أوقية (أقل من مثقال) شتاء نفس السنة.

وفي حالات أخرى يتم توزيع ثمن بعض الأرباع بين عدد من المكترين "ثلاثة أرباع وقع الكراء فيها بالادوار تسعة عشر اوقية " [2].

ويلاحظ أحيانا أن الثمن الإجمالي الوارد في بعض الحوالات لا يوافق الثمن الإجمالي الحقيقي ولعل ذلك بسبب خصم بعض المصاريف التي لم يتم تدوينها وتكون مرتبطة بكراء الماء أو أن بعض المكترين لا يؤدون الثمن في وقته، كما أن الارتفاع في عدد أرباع الماء التي كانت الأحباس تضعها للكراء، والتي وصلت سنة 1305 هـ/ 1888م-89 إلى 77 ربعا [3] ثم إلى ما يقارب 159 ربعا سنة 1929م [4]، كانت إما بسبب تحبيس بعض الأفراد لحظهم من الماء على بعض المساجد أو بسبب دين تخلف عن كراء أو رهن للأحباس "الحمد لله بمحضر شهيديه، دفع عامل وجدة القايد العربي بن محمد الرحماني في حينه للمسجد الأعظم ربع من الماء في ساقية المقسم في اليوم المسمى بالثامن منزلته الداعي وقد يدور عليه ...الوهراني في ستين مثقالا كان دفعها القايد المذكور في الرهن عن مال المسجد المذكور وعوض

---

(1) حوالة حبسية 1231هـ/ 1815م-16.

(2) حوالة حبسية 1233هـ/ 1816م-17.

(3) حوالات حبسية 1305هـ/ 1887م-88.

(4) كناش المحكمة، م.س. ص.300

للمسجد المذكور الربع في ماله..في أواخر جمادى الاولى عام خمسين ومائة وألف ..."[1].

ومع بداية الوجود الفرنسي، أصبحت مسألة ري البساتين تدخل ضمن مخطط المستعمر والمتمثل في السيطرة على الأراضي بجل الطرق، إما بشرائها عن طريق وسطاء من الجزائريين أوغيرهم أو بنهج سياسة منع ماء الري عن السكان وذلك عن طريق احتكار كراء أرباع الماء المطروحة في سوق الماء، سواء من الخواص أو من الأحباس.

لقد أصبحت الإدارة الفرنسية عن طريق مؤسسة الأشغال العمومية تستأجر أرباع الماء وبأثمنة جد مرتفعة ومغرية لأصحاب "نوبات الماء":

"الحمد لله ...حضر..السيد الحاج محمد بن..والسيد بييرنيسكو الريمون بوجدة الموظف بإدارة الأشغال العمومية بحسب النيابة عن المخزن الشريف ...واستأجر الثاني من الأول جميع واجبه وهو الثمن بساقية المقسم بتيس ثلاثة منزلة الظهر والمغرب الذي له من ماء سيدي يحيى ...براتب سنوي قدره ستماية فرنك لكل واجب تام وهو الربع يجب في الثمن المذكور ثلاثماية فرنك يقبضها المستأجر منه"[2].

"الحمد لله..حضر ...الفقيه العلامة سيدي أبو بكر بن المنعم السيد عبدالسلام ابن زكري الفاسي والسيد بييرنيسكو..الموظف بإدارة الأشغال العمومية بحسب النيابة عن المخزن الشريف... استأجر الثاني من الأول ما للأحباس الوجدية من أجزاء الماء الجاري بعين سيدي يحيى بساقية المقسم ووجيدة وقدرها ماية واحدة وثمانية وخمسون ربعا وخروبة واحدة حسبما هو

---

[1] حوالة حبسية 1228هـ/ 1813م.

[2] كناشة المحكمة الشرعية م.س.ص.309

مبين بأعلاه وبالأوراق السبعة يمنته وهي المملوكة للأحباس المذكورة المدة المعتبرة شرعا وفق ما هو مبين بالحوالتين الحبسيتين القديمة والحادثة بجميع منافعها ...براتب سنوي قدره ستماية افرنك لكل واجب تام وهو الربع ولكل خروبة ماية واحدة وخمسون فرنكا يجب في جميع أجزاء الماء المذكور اربعة وتسعون ألف فرنك وتسعماية افرنك وخمسون افرنك ..." [1].

لقد كان هذا الاستئجار يتم على أساس أنه "دائم ومستمر" وإن أراد صاحبه "بيع حقه من الماء المذكور فالأسبقية تكون لجانب المخزن على الغير" إلى أن تصرح إدارة المستعمر أنها لا تريد شراء الماء.

أدت هذه السياسة إلى إجبار عدد من الأفراد التخلي عن ري بساتينهم ثم التنازل عن حقوقهم فيها ببيعها بأثمان أحيانا رمزية بعد أن تكون الأشجار قد جفت بسبب قطع الماء عنها.

لقد كانت الإدارة الاستعمارية على وعي بدور الماء في المنطقة، والدليل على ذلك أنها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عملت على الاهتمام بشكل خاص بالموضوع، حيث قامت بجمع تقارير تتضمن إحصاء وتصنيفا للنقط المائية بكل قبيلة، ووضعت جدولا لذلك [2]:

(1) كناش المحكمة ...نفسه.

(2) 1Arch.Vin.3H1.29/1

القبيلة	آبار ارتوازية + خاصة	عيون – مياه صاعدة
أ.منصور	14	00
أ.الصغير	01	00
هوارة	02	02
أنكَاد اشراكَة	03	08
بني يعلى لغرابة	30	02
بني يعلى اشراكَة	00	01
المزاوير	05	01
المهايا – بني مطهر	100	لاتوجد آبار / جداول مائية كثيرة
الزكارة		02
بني بوزكَو		23
السجع	03	00
بني يزناسن	46	113
وجدة	300	04
المجموع	504	156

ج-الرعي:

احتل الرعي مكانة مهمة في اقتصاد جل قبائل المنطقة فلم يكن التمايز حاصلا في هذا المجال بين القبائل إلا من حيث حدود المجال الرعوي لكل واحدة وطبيعة نمط عيشها، ويمكن إضافة كذلك تخصص بعضها في نوع من الماشية دون أخرى، مثل قبائل البسائط التي تهتم بتربية الجمال نظرا لدورها كوسائل نقل أيضا، واختصاص قبائل الجبال بالبقر، كما أن الرعي لم يقتصر على سكان البوادي فقط بل حتى سكان الحاضرة وجدة اهتموا بهذا المجال لدرجة أنهم اشتهروا بتربية نوع جيد من البغال.

ويمكن الحديث عن الرعي في إطار حركتين تختلف عموما بين القبائل الجبلية وقبائل البسائط، فالأولى كانت تمارس لرعي في إطار الانتجاع بين الدير والجبل، في حين كانت الثانية تعتمد الترحال بحثا عن المراعي.

ويرتبط الرعي بنمط حياة السكان الذي يحدده بشكل كبير المعطى الجغرافي[1]، فالمناطق الجبلية تفرض على السكان الدفع بمواشيهم في حركتين لاتختلف عن التي تعرفها جل جبال المنطقة المتوسطية[2]، فيتجه السكان بمواشيهم شتاء نحو الدير حيث يقومون في الآن نفسه بحرث قسم من أراضيهم الموجودة هناك، ويصعدون في فصل الصيف إلى الجبل حيث المرعى الخصب، وهكذا ينتقل السكان بين قراهم وبين "المشاتي"[3] في إطار حركتين محددتين زمانيا ومكانيا، ومع كل توقف تقوم المجموعة بحرث بساتينها بسبب توفرها عل أراضي في الدير وأخرى في موقع أكثر ارتفاعا[4]، ويدل هذا على أن العمل موزع بين الزراعة والرعي، أي إلى جانب تحرك قسم من السكان لمرافقة قسم من القطيع فإنه يفترض أيضا إبقاء قسم آخر منهم لحراسة البساتين والمساكن الرئيسية والمُراسي...مما يعني أن هناك توزيعا للعمل بين رعاة وفلاحين وحراس...

في هذا الإطار كانت مثلا قبائل بني يزناسن تستغل صيفا غابات جبالها كمراع لمواشيها وفي الشتاء ينزل قسم من السكان بها نحو سهل أنكَاد وتريفة،

---

(1) ويضيف البعض عوامل أخرى منها العامل المناخي والبشري والتاريخي.

(2) Braudel ; op;cit. T1.p.78

(3) "فهي تشبه في نمط حياتها سكان جبال الألب". مقدمة كتاب Nouvelle (S.)، م.س.

(4) أ.فانسن،3H1-29/1

5: " ...وتقضي قبيلة الزكارة أيضا قسما من الوقت في جبلها حيث تتوفر هناك على بساتين ومياه ومراع ..."أ.فانسن ،نفسه.

وكذلك الأمر بالنسبة للزكارة الذين كانوا ينتجعون بين الأراضي الواقعة على ضفاف إيسلي وبين جبلهم، والأمر كذلك بالنسبة لقبيلة بني يعلى مع استثناء فقط هو توفر كل فخذة تقريبا على "مشاتي" خاصة بها[1]، أما بني بوزكَو فإنهم يرحلون بمواشيهم شتاء إلى سهل مطروح[2].

أما الشكل الآخر للرعي فيرتبط بالترحال الدائم للبحث عن المرعى، ويتميز بشكله البسيط حيث تتجه القبائل صيفا نحو المراعي القريبة من البحر ومع اقتراب الشتاء يعودون نحو الجنوب أي الصحراء، فتفسح هذه العملية الأخيرة للجبليين بإنزال قطعانهم إلى السهول[3]، وهكذا نجد أن سهل تريفة وتافرطا والمطروح...التي تقدم إليها أغلب قبائل الرحل صيفا أنها تغادرها شتاء كل من قبيلة أنكَاد والمهايا وأولاد الحاج...[4].

وتستعين بعض الأسر برعاة يتم التعاقد معهم على أساس أن:

1: يأخذ الراعي في نهاية السنة ثلث نتاج النعاج ويتكفل صاحب القطيع بأكل الراعي وملابسه.

2: يعطى الراعي نصف المنتوج من اللبن ونصف منتوج الصوف في نهاية السنة دون تعويضات أخرى،وقد انتشر هذا النوع من التعاقد بين أسر قبيلة بني مطهر وكانوا يدعونها ب"العزيلة".

3: أما النوع الآخر من التعاقد فيتم على أساس أن يدفع الطرف الأول رأس المال ويتكفل الطرف الثاني بالرعي،فيوزع النتاج بينهما مناصفة سواء

---

(1) أ.فانسن، 3H1..1/29

(2) Nouvelle (S.) op cit.p.92

(3) Braudel (F.) ;op;cit.p.91

(4) نورالدين الموادن وعبدالق الصدق، أهم تنقلات...م.س.

الصوف أم المال أم المال بعد أن يستخلص الأول رأس ماله مباشرة بعد بيع القطيع، وهذه العقدة كانت تتم بين التجار والرعاة.

يبقى أن جل هذه العقد تتم في إطار عام يكون إما على أساس أن هنالك اختلافا بين "الراعي المشترك" وهو الذي "يرعى لسائر الناس"[(1)]، فتجتمع إليه ـ الدواب ـ "لحراستها في رعيها على أن له في كل دابة شيئا معلوما"[(2)]، وهو بخلاف الراعي "الأجير الخاص لرجل أو جماعة دون غيرهم"[(3)]، وعلى هذه الأسس ميز الفقهاء بين نوعي العقد الذي التي تجمع بين الطرفين وذلك بهدف تحديد المسؤولية في حالة حدوث مشاكل.

وإذا كان هذا الشكل ملائما للقبائل المستقرة عموما، فإن القبائل الرحل كانت تمارس نشاطها الأساسي المتمثل في الرعي في إطار توزيع للعمل بين أفراد الأسرة، حيث يتحرك جل أفرادها وراء القطيع بحثا عن المرعى، وخلال ذلك يقوم الصغار بدور الرعاة والشباب يتحملون مسؤولية الدفاع عن المجموعة وحراسة القطيع أما كبار السن فبحكم تجربتهم يوجهون الجميع ويختارون المسالك الأكثر أمنا لهم ويعقدون التحالفات مع القبائل، والنساء يقمن بمهمة بناء الخيام والطهي...

ونستشف هذا التنظيم من خلال وصف ورد عن "قافلة رحل قادمة من الشرق ـالمغربي ـ وبمعيتها قطيع مواشي ..."وكان سيرها على الشكل التالي:" فالمواشي في المقدمة موزعة إلى مجموعات، ويقارب عدد القطيع الواحد منها المائة رأس موجه من طرف ثلاثة أو أربعة فتيان يحافظون على نظام سير القطيع ...أما الخيام والأثاث وجل النساء والأطفال فقد كانوا على

---

(1) المعدني، م.س.ص.36.

(2) نفسه،ص.10.

(3) نفسه،ص.36.

ظهور الجمال ويحتلون وسط القافلة، أما الرجال، فقد كان بعضهم يمتطون الجياد والآخرون مشاة ...مسلحون، وموزعون خلف القافلة وعلى جوانبها لحمايتها"[1].

لقد دأبت هذه القبائل على التحرك باستمرار نحو مراع معينة، فتلجأ صيفا نحو الشمال، وفي الشتاء ينزلون جنوبا حيث تمتاز المراعي بأعشاب تحتوي على مواد ضرورية للمواشي كي تتخطى فصل الشتاء[2]، ومن خلال تحركها تختار هذه القبائل مسالك ومعابر معينة ذكرتها المصادر الأجنبية[3]، ومن بينها:

1ـ مسلك من رأس العيون نحو وجدة:

عبر ممر جرادة: ويتميز بوفرة مياهه وغطائه النباتي الغابوي.

2ـ مسلك من رأس العين نحو تكَافيت بمحاذاة واد الحي ويتوفر أيضا على غطاء نباتي مهم مكون من الشيح والحلفاء.

3ـ مسلك من رأس العين إلى دبدو وذلك: إما عبر طريق المقام أو عن طريق فم بزوز ...وتتميز بعيوم مائية (عين الدرج ...والعكَلات...وبعض الأودية الصغيرة)مع وجود غابات وبساتين.

4ـ مسلك من بسيط أنكَاد إلى سهل تريفة عبر ثنية الكَربوز وغنان أو تافوغالت أو عين بريدل.

5ـ مسالك تربط بين بسيط أنكَاد والهضاب العليا إما عبر تيولي أو عبر بسيط مسيوين، والذي على الرغم من ضعف الغطاء الغابوي به، فإنه يمتاز بفجه الواسع وبسهولة في تجاوزه.

---

(1) Ali bey; op;cit.pp.319-320

(2) DeLamartiniére… ;op;cit.T2.p.180

(3) Arch.Vin.3H1.29/1, DeLamartiniére…Ibid,pp.119-120

6ـ ثنية مطروح غرب ثنية جرادة، وهو مسلك فاصل بين بلاد بني يعلى وبني بوزكَو ويربط بين الهضاب العليا وقسم من أراضي سجع ولعشاش.

7ـ مسلك من ملوية العليا إلى مغنية مرورا بوجدة.

8ـ مسالك في اتجاه قصدير ومراعي المهايا في الجنوب.

ويمكن تسجيل ملاحظات عامة عن هذه المسالك حيث تختارها القبائل بسبب أنها تمتاز إما بسهولتها أو أمنها أو توفرها على غطاء نباتي ونقط مائية وأحيانا لمرورها بأسواق أو بالقرب منها تسمح بالمبادلات بين القبائل أو لمحاذاتها لمُراس بعض القبائل الرحل.

وخلال تحركها، كانت هذه القبائل تنسج علاقات تبادلية مع باقي القبائل الأخرى،هذه العلاقة التي لم تكن دائما ودية،وخاصة مع الوجود الفرنسي ورسم الحدود بين البلدين حيث أن ذلك أدى إلى تراجع مجال المراعي وضغط على مجال القبائل المغربية،فكثرت النزاعات بين قبائل المنطقة، كما أن الضغوط الفرنسية ازدادت حدتها مع فرض غرامات على من يتجاوز الخط الحدودي شرقا دون إذنها ثم فرض ضرائب متعلقة بحق مرور المواشي بأراضيها وهي ضريبة "الثنية"[1]، وكذلك ضريبة "حق الرتعة" للسماح باستغلال المراعي...

على الرغم من العراقيل التي كانت تحيط بالرعي وبالقبائل الرحل من طرف السلطات الفرنسية، فإن ذلك لم يمنع من ازدهار وذلك بسبب الطلب المتزايد عليه من طرف السوق الفرنسية بذاتها، وهذا راجع إلى جودة اللحوم التي كانت تنتجها المنطقة[2]،كما أن أنواع المواشي التي اشتهرت بالمنطقة

(1) Paskoff (R.); Les Hautes plaines… op;cit.p.43

(2) Ali bey;op;cit. P.328

كانت تتميز بمقاومتها للعديد من الأمراض وتحملها لفترات طويلة من الجفاف[1].

ويمكن الوقوف على الاهتمام الفرنسي بالمواشي بالمنطقة من خلال عملها على إحصائها:

القبيلة	المعز	البقر	الغنم	الجمال[2]	الحمير	البغال	الخيل	الجمال
أ.منصور	1099	356	1740	75	255	24	13	40
أ.الصغير	330	0	110	15	58	0	3	190
هوارة	1110	510	3730	385	225	40	30	190
أنكَاد شراكَة	8560	405	21550	830	590	12	139	430
بني وكيل	1000	50	1500	200	110	10	20	85
بني يعلى غرابة	1200	200	1350	0	200	40	41	0
بني يعلى شراكَة	400	150	1500	0	40	10	7	0
المهايا	5000	100	21000	10000	1190	0	510	5000
بني مطهر	5000	0		45	0		100	0
الزكارة	4000	400	3000	0	250	60	30	0
بني بوزكَو	18000	950	11000	0	1500	600	155	0
سجع	3200	40	10000	590	600	0	80	450
بني يزناسن	46843	1568	15005	0	5362	1156	295	0
دبدو	600			0			50	
وجدة	710	298	2250	0	450	276	23	0
المجموع	103277	5314	96545	13595	11250	2250	1645	6869

(1) من بين تلك التي ذكرتها المصادر الفرنسية * نجد إشارات عن بعضها في الوثائق المحلية:"بقرة صفراء اللون مقلوبة القرنين لوجهها..."و.خ. الزاوية الرمضانية.

Joly Simples…op;cit.p.527

(2) ميزت الوثائق الفرنسية بين الجمال الموجهة لحومها للاستهلاك والأخرى الموجهة للنقل

وأدى الاهتمام الفرنسي بالمواشي المغربية إلى استقطاب الأسواق الجزائرية لأعداد مهمة من هذا المنتوج ويرجع ذلك إلى "أن الأبقار المستقدمة من المغرب من أجمل وأجود الأبقار المعروفة بالسوق، يصل وزنها في المعدل إلى 300كيلوغرام وتأتي من بوزكَو، برابر،كبدانة وبني يزناسن"[1].

(1) Demarght ; Voyage d'étude…p.27

التجارة

1 ـ النقود:

يمكن تناول موضوع التجارة من خلال محورين: الأول يهم الجانب النقدي الذي يعتبر من بين المؤشرات التي توضح لنا نوعية الاقتصاد المسيطر بالمنطقة،ومن خلاله يمكن تبيان حجم المبادلات التجارية.

المحور الثاني المرتبط بالأسواق سواء من حيث حجم ونوع السلع المتاجر فيها أم درجة الاستقطاب والإشعاع التجاري لهذه الأسواق.

ومن خلال عدد من المؤشرات حول العلاقات التجارية المغربية الأوربية يبدو أن السياسة التي نهجتها الدول الأوربية تجلت في ممارسة ضغوط اقتصادية على المغرب بهدف خنقه وجعله طيعا، لذا استهدف النظام النقدي للمغرب واعتبر هدفا كفيلا بتحطيم البلاد، ليس ماديا فحسب بل وتحطيمه كذلك معنويا. ولمواجهة ذلك عمد بعض السلاطين إلى إجراء عدد من الإصلاحات مست الجانب النقدي من خلال محاولة تحديد سعر الصرف سواء الرسمي أم التجاري.

لقد كان النظام النقدي للمغرب يرتكز على أساس وحدة حسابية تتكون من المثقال والذي بواسطته يتم تحديد مجمل المعاملات التجارية والضريبية، وقد كان يساوي نظريا عشر أوقيات وكل أوقية تساوي أربع موزونات وكل موزونة تساوي ستة فلوس، وعلى مستوى السعر التجاري، فقد كانت هذه الوحدات تتمثل في المثقال الذهبي والدرهم الفضي والنصف ريال من فئة خمس موزونات ثم الفلوس النحاسية التي كانت تساوي 24 منها موزونة واحدة [(1)].

[(1)] Miége ,J.L. , **Le Maroc et l'Europe.** Ed. La Porte , Rabat.1989. T.3.p.97

كما شاع أيضا استعمال العملة الأجنبية فكانت هناك:

ـ العملة الفضية الاسبانية.

ـ العملة الفرنسية المكونة من قطع ذهبية وقطع من 5 فرنكات فضية.

ـ أما السواحل فقد كانت الهيمنة فيها للبليون الاسباني ـ القرش ـ.

وقد كان يتم صرف القطع الفرنسية والإيطالية...على أساس قاعدة العملة الاسبانية التي يتم تحديد سعرها يوميا في بورصة مدريد وباريس حيث تصل أخبار سعر الصرف يوميا عن طريق التلغراف إلى طنجة [1].

لقد كان سعر صرف النقود الأجنبية يتم على أساس مقابل لها من النقود المغربية يقدر بالأوقية، والتي كان يساوي عشر منها مثقالا واحدا وهذا إلى عهد حكم السلطان عبدالرحمان بن هشام سنة 1822، حيث أنه بعد ذلك، سيعرف سعر صرف النقود الأجنبية ارتفاعا مطردا، مع اختلاف بين الموانئ والمناطق الداخلية[2]، وسينعكس ذلك على قيمة العملة المغربية،فقد أصبح سعر الصرف الرسمي للمثقال الواحد مثلا سنة 1828 ثلاثة عشر أوقية، وارتفع بين سنتي 1830 و 1844 سعر صرفه إلى 15 أوقية ثم انتقل إلى 17 أوقية سنة 1846[3].

ولمواجهة هذا الانهيار في سعر صرف العملة المغربية ـ التي ربطتها الدول الأوربية بعملتها ـ، أصدر السلطان محمد بن عبدالرحمان ظهيرا يحدد

---

(1) كان سعر صرف النقود الذهبية يتم على أساس زيادة قد تفوق 10 في المائة عن سعر الصرف اليومي وخاصة أيام الأعياد وفي مواسم الحج.

تقرير .Larras , L'occupation du Maroc.27Octobre 1899.A.Vinc

(2) Miége,Le Maroc…op;cit.p.38

(3) ن.م.ص.99

فيه سعر صرف الريال الإسباني في 18 أوقية والريال الفرنسي من قطع خمس فرنكات في 17 أوقية.

غير أن هذه المحاولة الإصلاحية لم تكن لتوقف تدهور صرف النقود المغربية التي انهارت قيمتها من سنة 1822 إلى سنة 1848 بنسبة 80 في المائة[1] مما دفع بالسلطان إلى إصدار ظهير جديد سنة 1852 يحدد فيه سعر صرف العملة المتداولة في المغرب، وكان هذا الإصلاح النقدي بمثابة إقرار لسعر الصرف التجاري الذي كان متداولا، حيث كان مثلا سعر الريال الإسباني "بومدفع" قد وصل إلى 20 أوقية والريال الفرنسي إلى 19 أوقية، وهذا الإقرار في سعر الصرف لم يكن يعني توحيده في البلاد بل كان يختلف من منطقة لأخرى وكذلك يختلف باختلاف نوع المادة المتاجر فيها [2].

بعد سنة 1859 سيزداد سعر صرف الريال ارتفاعا بسبب الغرامة الحربية وارتفاع حجم الواردات من السلع، إذ أدى دفع الغرامة الحربية والديون الانجليزية بالعملة الذهبية والفضية إلى فراغ الخزينة كما أدى الأمر إلى إفلاس عدد من التجار. على إثر ذلك أصدر السلطان ظهيرا جديدا سنة 1862 يقر بموجبه سعر صرف الريال في 32،5 أوقية على أن سعر الصرف عند الأداءات الجمركية حدد في 19 أوقية[3].

وأدى هذا الأمر بتجار الدول الأوربية إلى الاحتجاج والمطالبة بتوحيد سعر صرف الريال، فتم إقرار ذلك بظهير 1862 مما ترتب عنه:

---

(1) ن.م. ص.91

(2) 101Miége,Le Maroc…op;cit.p.

(3) Ibid.p.103

و أفا،ع.، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 - 1906)**.منشورات كلية الآداب، أكادير، 1988. ص.223.

ـ فقدان المخزن ما يناهز 50 في المائة من عائدات الجمارك.

ـ فقدان المخزن أيضا لأرباح مهمة كان يجنيها من ضرب النقود عند تحويله الريال من قطع 5 فرنك إلى دراهم بقيمة 23 و33 أوقية، والتي بواسطتها كان المخزن يؤدي مشترياته [1].

ـ استفادة التجار الأوربيين من انخفاض الضرائب الجمركية وحصولهم على السلع المغربية بأثمان منخفضة.

ـ تضرر بسطاء الناس الذين كانوا يتقاضون أجورهم بفلوس نحاسية [2] في حين استفاد التجار الذين لم يكونوا يقبلون بفلوس نحاسية في معاملاتهم.

لم يكن إصلاح 1862 كفيلا وحده لإيقاف استمرار انهيار العملة المغربية، بل سيزداد الأمر استفحالا بسبب إغراق الأسواق المغربية بفلوس نحاسية مزورة جرّت معها انهيارا جديدا لسعر الصرف حيث أصبح يتراوح بحسب المناطق ما بين37 و40 أوقية للريال.

ولمواجهة هذه الدوامة الخانقة التي أصبح يعاني منها اقتصاد البلاد خلال تلك الفترة، والتي يرى فيها بعض الدراسين أنها بسبب مخالطة الأوربيين [3]، لجأ السلطان محمد بن عبدالرحمان إلى اتخاذ عدد من القرارات منها:

ـ عدم السماح للتجار الأوربيين بالتوغل إلى داخل البلاد.

ـ منع خروج بعض المواد مثل القمح والصوف.

ـ التضييق على المحميين...

---

(1) Miége , ibid.p.104

(2) الناصري، الاستقصا، ج.9.م.س. ص.208.

(3) الناصري، الاستقصا، ج.9.م.س. ص. 54

لكن الضغوط الأوربية فرضت على السلطان التراجع عن قراراته، فتلا ذلك أزمة مالية عانى منها المخزن، وتقلص حجم المبادلات التجارية مع أوربا فتراجعت عائدات الجمارك سنة 1864 إلى 30 في المائة كما عرف المغرب محصولا زراعيا رديئا[1]،فكان كل ذلك إنذارا بالأزمة العميقة التي ستعرفها البلاد بين سنتي 1868 و 1869.

في سنة 1869 حاول المخزن تطبيق إصلاح آخر حيث أعاد التعامل في المعاملات اعتمادا على السكة الأصيلة، فتم رد "الدرهم الكبير المسكوك على الوزن الشرعي" والذي هو "الأصل الأصيل" الذي أسسه أسلافه سنة 1180هـ، بحيث " تكون عشرة دراهم منه هي المثقال"[2]، وهذا إجراء كان سيحدث اضطرابا كبيرا في الأسعار[3] حيث سترتفع بشكل كبير ومفاجئ، ويؤدي الأمر أيضا إلى إفلاس عدد من التجار، بسبب الرفع من قيمة المثقال الذي ينجم عنه خلل في المعاملات.وسيحدث الاضطراب بسبب التفاوت بين سعر الصرف الرسمي والسعر التجاري.

لكن احتجاج الوزراء الأوربيين أدت إلى تأجيل تطبيق هذا الإصلاح، بل وتقدمت بريطانيا بمقترح يرمي إلى تحديد مداخيل الجمارك بالاعتماد على سعر صرف للريال يكون بين 20 و 30 أوقية ونصف، وكانت موافقة إسبانيا على هذا الإجراء سيسمح أيضا للمغرب بضرب سكة تتكون من نقود ذهبية وفضية ونحاسية مضمونة الجودة[4].

---

(1) Miége , op;cit. p.138

(2) الناصري، ن.م. ص.120-121

(3) عياش، ج.، **جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الاسباني سنة 1860**، مطبوعات معهد الدروس العليا المغربية، الرباط،1959،ص.35 -37

(4) Miége , ibid. p.141

لكن الرفض الاسباني خصوصا للمقترح البريطاني، وتراجع المخزن عن مشروعه في نونبر 1868، فأصبح ـ سنة 1870 ـ سعر صرف الريال الاسباني 39 أوقية ونصف وللريال الفرنسي من قطع 5 فرنك 38 أوقية [1]. واستمر ارتفاع سعر صرف الريال فوصل سنة 1873 إلى 50 أوقية، وصادف ذلك إغراق الأسواق المحلية بالعملة المزيفة، سواء تلك الفلوس النحاسية التي كانت تضرب بسوس أم التي كانت تهم العملة الأجنبية الآتية من الخارج، كما وقع التدليس على السكان بإقحام أنواع من النقود الأوربية والتي لم تعد متداولة داخل بلدانها الأصلية مثل النوع المعروف بالفلبينية (Philippines) الاسبانية[2]، وبالمقابل سيتم تهريب العملة الحقيقية وتعويضها بالمزيفة.

كما انضاف إلى ذلك تراجع سعر الفضة وخاصة سنة 1876 والذي كان له أثر بليغ على المغرب. ونفس الأثر لحق النحاس الذي كان يعتمد عليه في سك العملة. فقفز سعر الصرف من 53 أوقية سنة 1874 إلى ما بين 60 و62 أوقية بموكَادور وما بين58و60 بالبيضاء وإلى 100 أوقية بمراكش[3]، فاضطربت الحياة الاقتصادية بسبب عدم استقرار سعر الصرف وأثمنة المواد وتضرر الناس كثيرا[4].

حاول السلطان مولاي الحسن الأول إقامة إصلاح نقدي بتحديد أسعار الصرف وتوحيد ذلك بين المناطق، فحدد سنة 1877 سعر صرف الريال من قطع 5 فرنك عند أداء الرسوم الجمركية ب 32 أوقية ونصف أي بتخفيض سعر صرف العملة الأجنبية بالثلث، فتضرر التجار واضطربت المعاملات

(1) Miége,op;cit.p.141

(2) Larras, op;cit. p.38

(3) Miége , ibid.pp.432-433

(4) الناصري، م.س. ص. 163

مجددا في عدد من الأسواق وارتفعت أثمان المواد، واحتج التجار الأجانب عن طريق ممثلي بلدانهم الذين أصدروا عددا من المذكرات الاحتجاجية.

لم يعد سعر الصرف يعرف تحديدا واضحا بل أصبح يختلف بحسب السلع المعروضة، وصادفت هذه السنة أي 1878 سنة فلاحية رديئة نتج عنها ارتفاع في الأسعار، كما ارتفع سعر صرف الريال الذي أصبح نادرا، فبلغ سعر صرفه إلى 90أوقية في بعض الأسواق الداخلية[1]، واستمر سعر الصرف في الارتفاع فبلغ 105 أوقية سنة 1882، وفي سنة 1883 ما بين 105 و175 أوقية بموكَادور، أي أنه خلال أربع سنوات بلغت نسبة ارتفاعه إلى ما يفوق 150 بالمائة[2].

لإيقاف حدة الانهيار النقدي والذي أثر بشكل واضح على الجانب المالي للمخزن، عمد السلطان مولاي الحسن الأول إلى إصدار قرارين لضرب عملة جديدة في أوربا، الأول سنة 1881 والثاني سنة 1891، وتوخى من ذلك إعادة التعامل على أساس الدرهم الشرعي "لما رءا (رأى) في أمور الرعية من الأمور الشرعية كالأنكحة والديات والزكاة وسائر المعاملات على الدرهم الشرعي المكي الذي وزنه خمسون حبة وخمس حبة من مطلق الشعير، إذ به يتحقق الواجب الشرعي المكي الذي وزنه في ذلك ... وحتى غيرها من السكة المخالفة له ترد إلى وزنه في صفر 1301"[3]، وتم إصدار"السكة الجديدة السعيدة في ترتيب رعيتنا"[4] فظهر الريال الحسني

---

(1) Miége ; ibid..p.435

(2) ن.م. ص.436.

(3) خ.ح. كناش 348، ص. 62

(4) ن.م.

الجديد سنة1885[1]، غير أن نتيجة ذلك أتت عكسية حيث أدى الأمر إلى تهريب العملة الجديدة المصنوعة من الفضة (26،5 غراما فضة خالصة من أصل وزن الريال الذي كان وزنه هو 29،21 غراما)، أما العملة التي صدرت سنة 1891، فقد فقدت نسبة 30 في المائة من قيمتها الاسمية مباشرة بعد ترويجها بسبب انخفاض سعر الفضة[2].

ثم عمل السلطان على استعمال ماكينة لضرب السكة كانت قد جلبت سنة 1888، فتم بواسطتها إصدار نقود نحاسية ما بين سنتي 1892 ـ 1893 لكن سيتم التخلي عنها بسبب كلفة الإصدار[3].

إن من بين الأسباب التي تذكر المصادر بأنها من وراء استفحال الأزمة النقدية خلال هذه الفترة وكانت سبب فشل إصلاحات السلطان مولاي الحسن الأول،هو إتباع سعر صرف الريال الحسني ـ المضروب في فرنسا ثم في ألمانيا ـ سعر صرف الريال الاسباني الذي كان يعاني أيضا من انهيار متواصل للعملة في إسبانيا مقارنة مع العملة الفرنسية مثلا. وهذه مسألة غير معقولة من منطلق استقلال العملة المغربية عن الاسبانية، ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى استخدام، ومنذ مدة طويلة، للنقود الاسبانية في المعاملات الداخلية

---

[1] ابن زيدان، الإتحاف ....م.س.ج.3. ص.453.

كانت العملة تأتي إلى مرسى طنجة ويتم عدها وكل نقص أو خلل يسجل ويخبر به السلطان الذي يبلغه إلى مسؤولي الدولة التي أوكل إليها طبع السكة: " ...منها أنصاف الريال الشرعي الناقص مايتان، وثمانون ألف ريال شرعي ناقص ميزانها سبعة ألاف كيلو وخمسماية كيلو واربعة وثمانون كيلو وثمان كَراما... في 24 صفر 1301 / 25دجنبر 1883". كناش 348.ن.م.

[2] التوفيق، م.س. ص. 266

[3] التوفيق،م.س.ص.266.

للمغرب[1]، مما يجعل النقود الجديدة تفقد قيمتها الحقيقية في كل مرة لارتباطها بقيمة صرف العملة الاسبانية.

أ ـ معطيات عن أنواع النقود وسعر صرفها بالمنطقة:

السنوات	إشارات عن الموضوع
رمضان 1173هـ/ أبريل1760	شراء أرض "بثمن نهايته خمسون ريالا دراهم سكة التاريخ في كل دينار ستة أواقي فالموزونة العادلة "[2].
1175هـ/ 1761م-62	"اشترى أرضا بثمن نهايته ثمانون دينارا سكة مغربية إسماعيلية "[3].
1177هـ/ 1763م-64	"مايتان اثنان ريالا دورو(اسبانية) وخمسون ريال دور افرانصوية "[4].
22 محرم 1219/ 3ماي 1804م	ـ " خمسة وسبعون مثقالا من عد عشر اواقي في كل مثقال ما بين ريال دور بحسب أربعة عشر اوقية ودرهم قرقافي"[5]. ـ "ستون مثقالا مغربية العدد".
1220 هـ/ 1805م-06	ـ "ماية مثقال واحدة مغربية العدد"[6]. ـ " ثلاثون مثقالا دراهم من عد عشرة اواقي في كل مثقال".

---

(1) تقرير مرقون ل:

De Segonzac (R.) en 1899. In A. Vinc.

(2) و.خ. الزاوية الرمضانية.

(3) و.خ. الزاوية الرمضانية.

(4) و.خ. الزاوية الرمضانية.

(5) حوالة حبسية.

(6) حوالة حبسية.

أواخر شوال 1224/ بداية دجنبر1809م	"ثمن مايتين ريال من عد ستة أواق مغربية في الريال الواحدة درهم فضة سكة التاريخ "[1].
ذي الحجة 1225/ يناير1811م	"مجموع وفر الأوقاف ...ألف مثقال اثنتان وستماية مثقال وستة عشر مثقالا وتسعة عشر موزونة ...جله ريالا رومي صرف ستة عشر اوقية لكل ريال والباقي درهم قرقافي "[2].
1226هـ/ 1811م-12	"سكة تاريخ العام قبله "[3].
أواخررمضان 1227هـ/ بداية أكتوبر1812م	"منها خمسماية مثقال سليمانية ...سوم الريال دور ثلاثة عشر اوقية ونصف فإذا جعلت هذا العدد قرقافي سوم رياله ستة عشر اوقية ...يتحصل ستماية مثقال وستون مثقالا (؟) وخمس موزونة، ومنها اربعماية مثقالا صرف الريال اربعة عشر اوقية لكل ريال فإذا جعلت هذا العدد قرقافي سوم رياله ستة عشر اوقية كما قبض من ارباب الكراء يتحصل اربعماية مثقالا وسبعة وخمسون مثقالا ..."[4].
ذي القعدة 1227هـ / دجنبر 1812م	"والسكة دور صرف ستة عشر اوقية والقرقافي بعينه "[5].
1228هـ/ 1813م	"ستة واربعين مثقالا وسبعة اواقي وربع اوقية ...وجب فيه عشرة مثاقل وثمانية اوجوه ...سكة تاريخه"[6].
1231هـ/ 1815م-16	"تسعة وثلاثين مثقالا مغربية وخمس اواقي وثلاثة

(1) و.خ. الزاوية الرمضانية.
(2) حوالة حبسية.
(3) حوالة حبسية.
(4) حوالة حبسية.
(5) حوالة حبسية.
(6) حوالة حبسية.

	موزونات" [1].
1232هـ/ 1816م-17	"ماية مثقال واحدة واربعين مثقالا سليمانية تحكم بالقرقافي ماية وخمسين واربعون مثقالا كان قد اقرضها الشيخ المذكور للناظر" [2].
1235هـ/ 1819م-20	-" ... سوم كل ربع ريال دور". -"... شراء المسمار درهمين ثم نصف ريال" [3].
شعبان 1260/ أواخر 1844	"...ثلاثين مثقالا دراهم سكة بومدفع الكبير صرف كل دور ثمانية عشر وقية " [4].
1262هـ/ 1845م-46	"...مايتين ريال دراهم ..." [5].
شعبان 1279هـ/ يناير1863م	"بيع أرض... ثلاثون ريالا كبير فرانصوية واربعة دراهم في كل درهم عشرة اواقى.." [6].
22شوال 1284/ 17فبراير 1868م	"تحديد رسمي لسعر الصرف " [7].
26ربيع 1 عام 1306هـ/ 30نونبر 1888م	"توجه في كل شهر لخديمنا مؤنته اليومية ومؤنة العساكرية الذين معه،وقد وجب له فيها هنا ثمان عشر اوقية ونصف اوقية وللعساكرية خمس اواقي في اليوم على نسبة صرف ريال هنا..والذي وجب لهم فيها هناك على نسبة صرف الريال بفكيك بخمس وعشرين اوقية " [8].

[1] حوالة حبسية.

[2] حوالة حبسية.

[3] حوالة حبسية.

[4] و.خ. الزاوية الرمضانية.

[5] و.خ. الزاوية الرمضانية.

[6] و.خ. الزاوية الرمضانية.

[7] و.خ. الزاوية الرمضانية.

[8] خ.ح. كناش 382. ص.2.

1324هـ/ 1906م-1907.	"وجهت مع ولدنا عشرين درهم ذهب افرانصيصية"[1].

استمر التعامل بالدينار الإسماعيلي بالمنطقة لمدة طويلة إلى حين قيام السلطان سيدي محمد بن عبدالله بإصلاح نقدي جديد، وقد كان الدينار الإسماعيلي في البداية من الذهب ويزن 3،50 غراما أي 17 قيراطا في البداية وهو ما يعادل 10 ليبرة فرنسي[2]، في حين سيتراجع سعر صرفه ليعادل ستة أواقي في الموزونةالعادلة[3]، وهذا راجع إلى ارتباط قيمة النقود بوزنها، فبسبب التدليس الذي لحق النقود الذهبية من جراء خلطها بالنحاس بشكل مبالغ فيه تراجعت قيمة النقود وأخذت تفقد تدريجيا من قيمتها، فجاء الإصلاح النقدي للسلطان سيدي محمد بن عبدالله 1180 هـ/ 1766م والذي أصبحت معه النقود المغربية فضية بالأساس مع استمرار للنقود الذهبية ولكن بشكل جد محدود[4]، فضرب المثقال الفضي ويتكون من 10 دراهم ويعادل 6 ليبرة و13 فلسا و4 دنير (Denirs)[5].

لم يكن التعامل مقتصرا على النقود المغربية بل تعامل السكان بالنقود الأجنبية، واستمر العمل بها على أساس تحديد سعر صرف كل منها انطلاقا من اتفاقيات بين المغرب والدول الأوربية التي حددت سعر الصرف، فكانت كل 10أواقي لكل مثقال، وأن المثقال يساوي ريالا واحدا إسبانيا.

(1) و.خ. الزاوية الرمضانية

(2) Grillon, P.,**Un chargé d'affaires au Maroc:La correspondance du consul** L. Chenier(1767-1782). S.E.V.P.E.N., Paris, 1970, P.23

(3) هذه الإشارة وكذا جل المعلومات الأخرى الخاصة بالعملة التي سترد في هذا التعليق مستقاة من الجدول الخاص بذلك.

(4) Grillon، م.س. ص.24.

(5) نفسه.

على الرغم من تحديد الاتفاقية لذلك، وأساسا مع إسبانيا، فإن المصادر المحلية تشير إلى حدوث اختلاف بين السعر الرسمي للمثقال ـ أو ما يذكر باسم سكة مغربية العدد سواء كانت أوقية أم مايقابلها ب"القرقافي" ـ والسعر التجاري، فنجد أنه على عكس باقي المناطق التي كان السعر هو 10 أواقي للمثقال، فإن المنطقة كان سعر الصرف فيها يتأرجح ما بين 10 أواقي و 16 أوقية للمثقال الواحد،في حين نجد أن سعر صرف الريال[1] بالمنطقة ـ وهو عمليا يقل عن سعر صرف المثقال ـ كان أقل من سعر الصرف الرسمي الذي كان 8أواقي حيث كان يصرف ب6 أواقي مغربية.

أما سعر صرف العملة الأجنبية وأساسا الفرنسية والاسبانية، فوصل إلى 16أوقية لكل ريال رومي وذلك إبان فترة نهج المولى سليمان سياسة الاحتراز، ويلاحظ أن سعر صرف المثقال بالمنطقة سيسير بوتيرة تختلف عن باقي المناطق سواء الداخلية أو الساحلية.

فاعتمادا على المصادر[2] التي ذكرت أن سعر صرف المثقال ظل هو10أواقي، نجد أن المنطقة عرفت ارتفاعا لسعرالصرف سواء على مستوى السعر الرسمي أم التجاري، حيث وصل الأول إلى 13 أوقية والثاني إلى 16 أوقية.

أما سبب نزول هذا السعر إلى 14 أوقية سنة 1232هـ / 1816م–17 فهو ناتج عن تحديد لقيمة الدين الواجب من طرف الأجناس، لذا فقد حدد

---

[1] اعتبرنا أن الحديث هنا هو عن الريال الفضي المغربي الذي كان يزن 25 غ أي أقل من المثقال في العهد السليماني (116،29) وكانت تقابله 8 أواقي.

Miége; op;cit. p.99

[2] راجع الجدول الوارد في ص.210 من دراسة أفا،ع.، م.س.

سعر الصرف التجاري في أقل ما يمكن وكان قريبا من السعر الرسمي الشائع بالمنطقة.

في حين يلاحظ أن وتيرة تطور سعر صرف الريال بالمنطقة كانت نوعا ما أعلى، حيث وصل سعر صرف الريال بومدفع إلى 18 أوقية سنة 1844 فتجاوز بذلك سعر صرفه بباقي المناطق الذي كان 15 أوقية [1] ثم ارتفع إلى 16 أوقية للريال الكبير بومدفع والريال الصغير الافرنك ب 15 أوقية[2].

وكباقي المناطق توصل قواد المنطقة برسالة من السلطان سيدي محمد ابن عبدالرحمان حدد فيها سعر صرف النقود الأجنبية على النحو التالي:

"الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

ليعلم الواقف على هذا الأمر الشريف الذي صدر من الجانب العالي بالله ...أن رواج سبعة دراهم ونصف بالدرهم الشرعي وهو الذي كان يروج قبل باربع ويروج الان بدرهم واحد والدرهم الثماني يروج الان بمزونتين[3] والدرهم الرباعي يروج الان بمزونة والدرهم السداسي بمزونة ونصف والدرهم الاعشاري بمزونتين ونصف والجزيري عمله عمل الاعشار والدور الجزيري بخمسة دراهم و نصفه بدرهمين ونصف الفرنك الفرنصيصي بست مزونات والربيّع بثلاث مزونات والثميّن بمزونة وثمانية فلوس والمزونة فيها اثنان وثلاثون فلسا، وبهذا يعلم أن الاسعار يوضع منها ثلاثة ارباع في اللفظ دون الحقيقة والخبزة كانت بمزونتين ونصف والمزونتان ونصف عشرون فلسا وهي الان بنصف المزونة واربعة فلوس هي عشرون فلسا...ومن كان

---

(1) Miége ; op;cit. p.99

(2) الناصري، م.س. ص.53.

(3) كل أوقية = أربع موزونات x 2 + موزونتين. أفا، ن، م. ص. 223

بذمته سلف يوديه بحساب ما كانت السكة تروج به في الريال والدرهم...وقيد في22 شوال عام 1284/ 23 فبراير 1868"[1].

إن تحديد سعر الصرف تدخل ضمن الإصلاح الذي أقامه السلطان سنة 1862، في حين لم يتم على الأقل تعميم هذه المراسلة على المستوى الرسمي أولا إلا في فترة متأخرة، وقد كان هذا كفيلا بعدم تسهيل عملية الإصلاح، كما أن ذلك كان يستغل من طرف المضاربين في مجال العملة. كما أن هذا الإجراء سرعان ما يتم تجاوزه حيث يتم تحديد سعر الصرف في كل منطقة على حدة بحسب حجم النقود المتداولة في المنطقة ونوعيتها ومستوى النشاط التجاري فيها، وهذا الاختلاف يقره حتى المخزن. وقد استفادت فئة من التجار من هذه العملية، سواء في اختلاف سعرالصرف بين وجدة وفاس مثلا أم بين النقود الأجنبية في حد ذاتها، فنجد أن تجار المنطقة والذين كانوا يتعاملون مع الأسواق الجزائرية كانوا يأخذون مقابل سلعهم نقودا فرنسية، ثم يستبدلونها في عين المكان عند صيارفة إسبان ويهود بالأساس بما يقابلها من العملة الاسبانية مع هامش ربح في الصرف لصالح الصيرفي يتراوح ما بين 5 و 10 في المائة[2].

---

[1] و.خ.الزاوية الرمضانية.

[2] يذكر أحد الصيارفة اليهود وهو من دبدو أنه يقوم باستبدال النقود الفرنسية التي يأخذها عند صرف الريال الاسباني بكمبيالات وشيكات قابلة للأداء بمرسيليا، ويرسلها إلى ممولين له من فاس والذين يقومون أيضا باستبدال تلك الكمبيالات بسلع يقتنونها من مرسيليا، وبذلك يحقق الصيرفي ربحا مزدوجا، الأول حين يصرف الريال الاسباني بالريال الفرنسي والثاني يخصمه مقابل كل كمبيالة أو شيك كتعويض له.

Démaeght ,E., **Voyage d'étude commerciale à la frontiére marocaine**. Bull. S.G.A. d'Oran ,1896, p.27

عموما لقد تميزت المنطقة بارتفاع نسبي في مستوى سعر الصرف مقارنة مع مناطق أخرى وذلك بسبب موقعها على خط الحدود، وإذا كان يصعب الوقوف على مؤشرات تبرز مدى استفادة بعض تجار المنطقة من العمليات التجارية سواء على مستوى السلع أم النقود، فإنه يمكن أن نسجل مايلي:

ـ أن الارتفاع في السكة يقابله ارتفاع في الأسعار[1]، وهو ما يمكن أن نستشفه من تطور تكلفة عيش سكان المنطقة[2].

ـ إعطاء سكان المنطقة أهمية كبرى للريال الاسباني مما جعل قيمته التجارية تعرف ارتفاعا تتجاوز بكثير قيمته الحقيقية، وقد ساعد على ذلك استئناسهم عموما بريال بومدفع لبساطته وسهولة تمييزه عن غيره، في حين يتم رفض السكان التعامل ـ إلا مرغمين ـ بالريال الفرنسي لأسباب قد تكون موضوعية منها تعدد القطع الفرنسية ورواج عدد منها رغم فقدانها لقيمتها بسبب سحبها من المعاملات في فرنسا[3].

ـ تحول عدد من القطع النقدية الذهبية والفضية المغربية والأجنبية من دورها كوسيلة للتعامل التجاري إلى غاية في حد ذاتها فكانت إما تجمع وتكنز وإما يتم تحويلها إلى حلي للنساء (مثل خيط اللويز المكون من القطع الذهبية الفرنسية).

إلى جانب مجمل العراقيل الذاتية والموضوعية التي يضعها مشكل النقود ويعيق تطور العمل التجاري بالمنطقة بالشكل الصحيح، يوجد مثلا مشكل آخر يطرح ويتمثل في صعوبة قراءة الأرقام في حالة عدم وجود مقابل

---

(1) الناصري، م.س. ص.54.

(2) راجع القسم الخاص بذلك ضمن هذا البحث.

(3) Démaeght ; ibid.

لها مكتوب بالحروف، وندرج هنا نماذج[1] ليتبين عدم أخذ الكاتب للحيطة حين تدوين الرقم المكتوب حيث قد يلتبس الأمر على المرء ويوقعه في الخطأ:

الرقم	ما يقابله
000[illegible] . /	سبعة عشر موزونة
000[illegible]	أربعة دراهم
000[illegible]	سبعة أواقي
0006	" خمسة اواقي وقنديل بسبعة اوجوه "
	ثمانية عشر مزونة
0	ستة مزونات
	ثمانية أوجوه
	عشر أوجوه
	ستة أواقي ونصف
	خمسون أوقية
	عشر دراهم
	ستة وستون أوقية ومزونة
	"ستة موزونات لكل واحدة (هكذا) "
	" مزونتين من الخبز ومزونة تين"
	ستة مزونات
	أربعة عشر مزونة
	أربعة عشر مثقالا
	تقرأ " مايتين مثقالا اثنين وأحد عشر مثقالا وأربعة أواقي ومزونة ".

(1) هذه بعض النماذج أخذت من حوالات حبسية متفرقة، ويجب التأكيد على أنها سجلت من طرف فقهاء قد لا تكون لهم علاقة بالتجارة، لذا فتوخي الدقة قد لا تكون واردة عندهم رغم أنهم يسجلون لصالح أهم مؤسسة مالية آنذاك.

إذا كان أحيانا من السهل معرفة مدلول الرقم مباشرة اعتمادا على الرموز الواردة معه (.) (النقطة) والتي تدل على الفلس و(..) (النقطتان) التي تدل على ثلث الموزونة أو الرمز الذي يقرأ موزونتين وفلس ... فإن هناك صعوبة في قراءة أرقام أخرى نظرا لتشابه طريقة تسجيلها في حين نجد أن هناك اختلافا في مدلولها، لذا فكتابة الأرقام بالحروف كانت مسألة ضرورية حتى لا يلتبس الأمر على الناس.

وإلى جانب هذه العراقيل التي يطرحها مشكل النقود واضطرابها أمام تطور التجارة، وكذا غياب طريقة موحدة وواضحة في كتابة الأرقام، فإنه ينضاف عامل آخر متمثل في اختلاف المكاييل والأوزان والمقاييس، ليس بين المناطق فقط بل وحتى داخل المنطقة نفسها، ويتضح ذلك من هذه الإشارات التي تذكرها المصادر:

ففي الأوزان هناك:

المد، ورطل (500غرام) ونصف رطل، والصاع، والعبرة،والخروبة، والقنطار، والتليس و الحمل. وإذا كان نظريا المد النبوي يعادل رطلا ونصف رطل من حيث الوزن، فإنه يختلف باختلاف المادة الموزونة: إما مد قمح أومد شعير أو مد ملح أو مد جير، كما نجد هناك ذكرا لاستعمال ثلاثة أنواع من المد بالمنطقة، هناك المد الإدريسي[1] ويعادل نصف مد حسب "الكيال المستعمل حاليا" في بعض المواقع شمالا، ونوع آخر ذكر مثلا في سياق الوثيقة التالية"اربع امداد بمعيار قرادة"[2]، ثم نوع ثالث وهو الذي عرف باسم "المد

---

[1] و.خ.الزاوية الرمضانية

[2] و.خ. شعبان 1260هـ/ أواخر 1844

الوجدي"[1]، ويتفق على أن هذا الأخير أقل وزنا أوأقل سعة من سابقه. وهناك أنواع الكيل مثل "التليس" و "الحمل" وهي تختلف بحسب الحيوان.

أما المواد السائلة فكان قياسها يتم بالقلة ونصف القلة والجرة وقد خصت المصادر القلة ونصفها لقياس الزيت مع عدم تحديد سعتها[2]، في حين ذكرت "الجرة للعسل" وكذلك " آنية "[3] ومن خلال ذكر ثمن كل واحدة منها يتبين أن الآنية كانت جد صغيرة مقارنة مع الجرة.

ولقياس المساحة استعملت قياسات مختلفة مثل الفدان (4000م2)، والخلفة أو الخطوات لقياس المسافة، ولقياس الطول استعمل مثلا "دراع كتان"[4] ويعادل المتر الواحد واستعمل "الشبر" ويساوي 0.25 سنتمتر. أما اللحم والخضر وما شابهها فقد كان بيعها يتم على أساس التفاوض بين البائع والمشتري.

2 ـ الأسواق والمبادلات التجارية:

أ ـ المبادلات الداخلية:

يمكن التمييز في هذا المجال بين نوعين من التجارة، الأول يتخذ طابعا تبادليا بين قبائل المنطقة ويهدف إلى تغطية حاجيات السكان الضرورية، أما النوع الثاني، وهو أكثر أهمية، فقد ارتبط عموما بالتجارة الخارجية في إطار تعامل تجار المنطقة مع أسواق خارج خط الحدود.

---

(1) حوالة حبسية 1220.

(2) التوفيق، حددها في 32 لتر.م.س. ص. 283

(3) حوالة حبسية 1232هـ/ 1816م-17.

(4) حوالة حبسية 1230هـ/ 1814م-15.

إن النوع الأول الذي يتم داخل الأسواق المحلية[1] "القبلية" يكون على أساس تبادلي في إطار التكامل الاقتصادي بين القبائل المستقرة والرحل وبين الجبليين وسكان السهول، فانحصر دورها، على الأقل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على توفير جزء من حاجيات السكان[2].

وتتميز أسواق المنطقة خلال هذه المرحلة بارتباطها بمعطيات منها:

1 ـ قربها من مواقع التخزين "المراسي" بالنسبة لعدد من القبائل، وذلك كي تسهل عملية نقل المواد الفلاحية وعرضها.

2 ـ وجود نوعين من الأسواق حيث نجد أن قسما منها يقع على أهم محور طرقي يربط بين غرب وشرق المنطقة وهي الأسواق الواقعة على "الطريق السلطاني" الرابط بين كَرسيف ـ تاوريرت ووجدة، والتي بإمكانها استقطاب أنواع مختلفة من السلع وعدد من التجار الآفاقيين المتوجهين من فاس نحو مغنية أو العكس، ثم قسم آخر تحتضنه القبائل.

3 ـ تمركز أكبر عدد من الأسواق بالمناطق الجبلية مما يعني أن إقامة السوق واستمراره مرتبط باستقرار القبيلة: احتضان منطقة جبال بني يزناسن لوحدها لتسعة أسواق من أصل خمسة وعشرين تقريبا التي كانت تعقد بالمنطقة[3].

---

(1) ننطلق في إبراز عدد من المعطيات اعتمادا على الخريطة المرفقة بالموضوع.

(2) تلعب بعض القبائل الرحل دور الوسيط بين قبائل قصور فكَيكَ وبين قبيلة هوارة التي تعتبر أرضها خزانا لإنتاج الحبوب، فتأخذ من الأولى التمر مقابل القمح، كما تقوم بدور الوسيط بين سوق وجدة حيث تكتال الزرع وبين المناطق الجنوبية المنتجة للتمر.

خ.ح. كناش 62 ص.16: "أعراب الصحراء يكيل الزرع من عند السجع".

(3) اعتمدت في تحديد أسماء ومواقع الأسواق التي كانت تعقد بالمنطقة على معطيات متنوعة:
Voinot,Les alertes…,op;cit.p.352;
Voinot,lesdifficultés…,op;cit.p.397;Nehlil,Tafrata…,op;cit.p.227;Canal,lestroubles… op;cit.p.25;DeFoucauld,Reconnaissance…op;cit.pp.161,165;LaMartiniére,Documents

4 ـ ارتباط وتناسب كبيران بين كثافة السكان وتوزيع الأسواق، فالمناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة مثل الهضاب العليا تنعدم فيها الأسواق خلال هذه المرحلة.

ويبقى أن تحديد حجم السوق رهين بتحديد حجم المبادلات التي كانت تتم فيه، ونظرا لصعوبة هذا المعطى سواء على مستوى الوثائق المباشرة أم غير المباشرة، فإن الإمكانية المتاحة ستتم على أساس قوة إشعاعه وجذبه للقبائل ثم في أيام انعقاده وتعددها:

أسواق المنطقة وأيام انعقادها

إسم السوق	يوم انعقاده	إسم القبيلة التي تحتضن السوق
دار الشاوي	الاثنين	الكرارمة
قصبة العيون	الثلاثاء ـ الجمعة	السجع
هوارة	الأحد ـ الخميس	هوارة
مستفركي	الاثنين	الزكارة
بني مطهر	الخميس	بني مطهر
تانشرفي	الخميس	بني بوزكَو
قبة سيدي علي	غير محدد	أ. بخثي – أ.اعمر
تاغجيرت	الثلاثاء	تاغجيرت / بني خالد
أ.الغازي ـ أ.المنكَار	الخميس ـ الثلاثاء	أ.الغازي – أ.المنكَار / بني خالد
القصبة	غير محدد	بني درار / بني خالد

…op;cit.pp.134,160,162,175,185;Montdésir,LeNord Est …,op;cit.p.253;Dechaud,Le commerce algéro-marocain,ImprimerieAlgérienne,1906.pp.90-92.

-BenRahal,Atravers…,op;cit.p.501;Damaeght,Voyage…op;cit.p.27; Faujas M.La frontière algéro-marocain.These de doctorat,Grenoble.1906.p.80.Arch.Vin.3H1-29/1.

خ.ح.: كناش 62.ص.16؛ كناش 673.ص.3 و13و24.

وثائق خاصة الزاوية الرمضانية ؛ و.خاصة ارشيدة.

رواية شفوية لتحديد مواقع بعض الأسواق: الكَدارة،تسنيا والقصبة.

الكَدارة	الأربعاء	أ.علي أوماس / بني منكَوش
بني موسي	الأحد	لبصارة / بني منكَوش
العين الكبيرة	الجمعة	أهل صفرو / بني منكَوش
النخلة	الأربعاء	أ.هل تريفة / بني يزناسن
عجرود	غير محدد	أ.منصور / تريفة
أ.الحاج محمد ولد البشير	الأحد	بني وريمش
أغبال	؟	أغبال
عين واولوت	؟	بني عتيكَ
سوق الخميس	الخميس	وجدة
تافوغالت	؟	تافوغالت

من هنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسواق:

1 ـ أسواق جد محلية حيث أن إشعاعها لا يتعدى حدود القبيلة في أحسن الأحوال،ويكون السبب وراء ذلك هو وجودها داخل قبيلة ذات قوة عددية وسياسية ضعيفة، وتعتبر هذه الأسواق موسمية أي أنها غير مستمرة في زمن انعقادها، بل وأحيانا حتى في مكان انعقادها مثل السوق المشترك بين أولاد بختي وأولاد عمرو عند قبة سيدي علي، واولوت ...

2 ـ أسواق من حجم متوسط وهي الأكثر انتشارا بالمنطقة، وذات حجم مهم نظرا لعدد القبائل التي ترتاده، وبالنظر إلى دورها فقد كانت تسمح بتبادل تجاري يتوخى منه خلق تكامل اقتصادي بين القبائل الجبلية والسهلية، ومن هذه الأسواق: أربعاء بني وريمش.

3 ـ الأسواق الكبيرة ويعقد أغلبها عند قبائل ذات قوة سياسية وعسكرية، ويستقطب أغلب قبائل "اللف" سواء منها الخاضعة أو المتحالفة، وتمتاز هذه الأسواق بعرض منتجات مختلفة كما ونوعا، كما أن مصادر التموين يختلف

بالنسبة للأسواق الأخرى حيث تعرض به بضائع مستجلبة من خارج المنطقة: من الجزائر ومليلية وفاس.

ونظرا لتنوع المواد المعروضة فيها، فإن هذه الأسواق تستقطب عددا من القبائل سواء كانت لها علاقات تحالفية مع القبيلة أم لا، بل ونستشف من خلال بعض الإشارات أن إشعاع عدد من هذه الأسواق كان يتجاوز الحدود مثل سوق بني وريمش [1]وسوق العين الكبيرة [2] وسوق بني موسي [3].

ب ـ أسواق المنطقة خلال القرن التاسع عشر[4]:

اسم السوق	القبائل التي يستقطبها السوق
دار الشاوي	الأحلاف –أ..بختي – أ.عمرو – لكرارمة
قصبة العيون	بني وكيل – الزكارة –بني بوزكَو – أولاد سيد الشيخ – السجع
مستفركي	بني يعلى
بني مطهر	أ.بختي – أ.عمر – بني يعلى – أ.س.علي بوشنافة – السجع – الزكارة – المهايا – أهل وجدة–فكَيكَ – بني كَيل – أهل دبدو – أ. انهار – سعيدة.
تانشرفي	محلي
قبة سيدي علي ساما	بني مطهر– أ.بختي– أ.عمر
تسنيا (عند تاغجيرت)	تاغجيرت

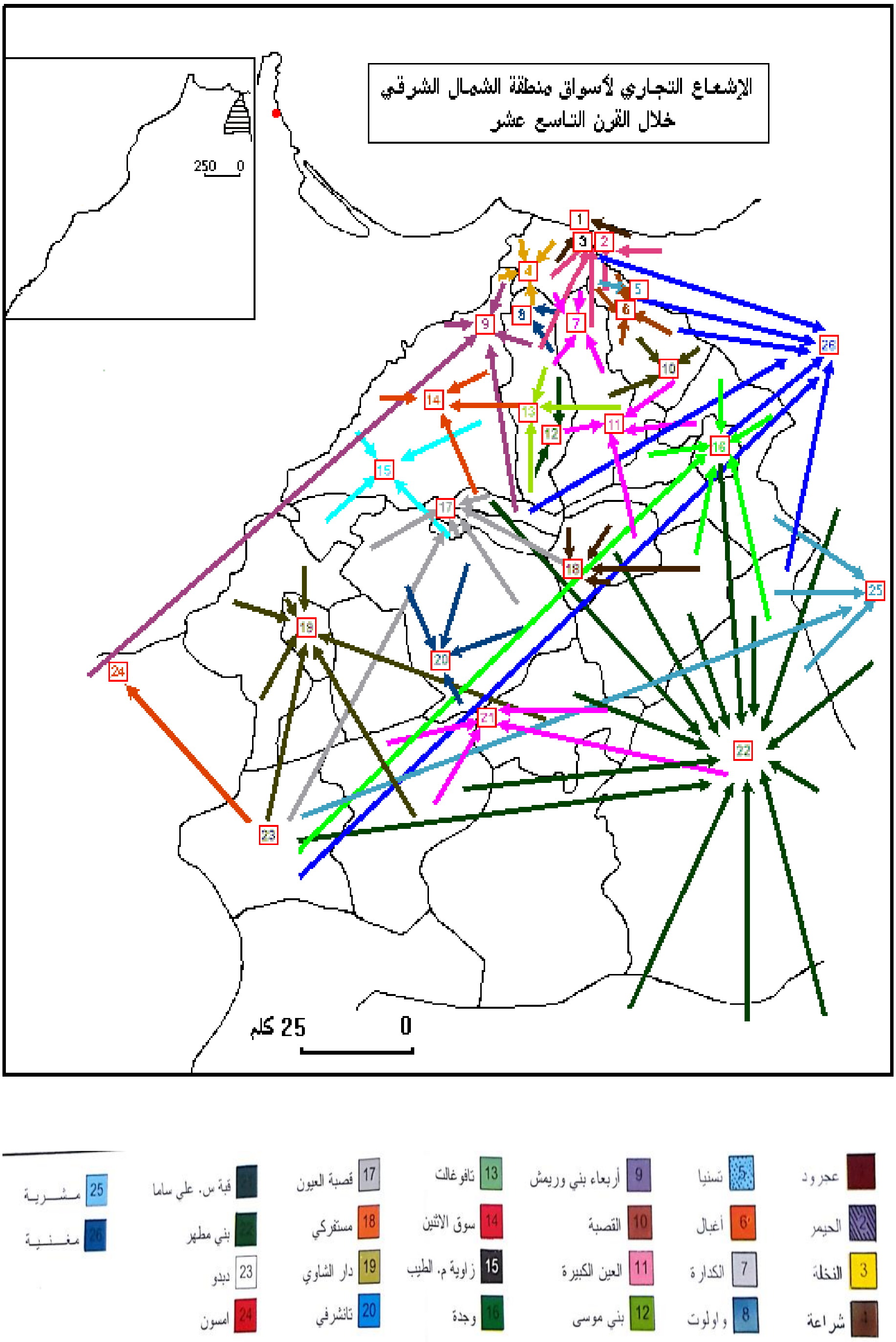
(1) خ.ح. كناش 673، ص.13

(2) ن.م. ص.3

(3) ن.م. ص.24

(4) أدرجنا أيضا بعض الأسواق التي كانت ترتادها بعض قبائل المنطقة مثل سوق فكَيكَ وتافيلالت ...

أغبال	بني درار – أ.الغازي – أ.المنكَار – تاغجيرت
القصبة	بني درار – أهل صفرو
الكَدارة	بني خلوف – بني منكَوش
بني موسي	تاغسورت – بني عتيكَ البرانيين
العين الكبيرة	بني درار – بني خلوف – لبصارة – أنكَاد – الزكارة
النخلة	تريفة– جل فخذات بني يزناسن
عجرود	شراعة – أ.عطية
أربعاء بني وريمش	تغاسورت – بني عتيكَ – السجع – هوارة
واولوت (بني عتيكَ)	محلي
تافوغالت	لبصارة – بني عتيكَ – أهل صفرو
وجدة	الزكارة – المهايا – أنكَاد- بني وكيل – أ.دبدو
سوق الاثنين	تافوغالت – السجع –كل فخذات بني وريمش
زاوية مولاي الطيب	بني وكيل – السجع – كل فخذات بني وريمش
شراعة	كل فخذات تريفة – كل فخذات بني وريمش
امسون	الأحلاف
مليلية	بني وكيل – دبدو
مغنية	المهايا – تاغجيرت – أ.الغازي – أ.المنكَار – بني درار – أ.المنصور – السجع – أنكَاد- بني وكيل– الزكارة
الحيمر	أهل تريفة – جل فخذات بني يزناسن.
مشرية	المهايا
فكَيكَ	السجع – هوارة
تافيلالت	هوارة


الإشعاع التجاري لأسواق منطقة الشمال الشرقي
خلال القرن التاسع عشر
250 0
25 كلم 0
عجرود
الحيمر
3 النخلة
شراعة
5 تسنيا
6 أغبال
7 الكدارة
8 واولوت
9 أربعاء بني وريمش
10 القصبة
11 العين الكبيرة
12 بني موسى
13 تافوغالت
14 سوق الاثنين
15 زاوية م. الطيب
16 وجدة
17 قصبة العيون
18 مستفركي
19 دار الشاوي
20 تانشرفي
قبة س. علي ساما
بني مطهر
23 دبدو
24 امسون
25 مشرية
26 مغنية

الصورة الأولى لسوق الخميس الذي جاول المخزن إحياءه بهدف الحد من تأثير أسواق الجزائر، وكان يعقد في ساحة سيدي عبدالوهاب

الصورة الثانية "رحبة الزرع" وقد احتفظت باسمها إلى اليوم

<u>بعض أسواق وجدة</u>





ج ـ التجارة الخارجية:

احتلت المنطقة الشرقية موقعا متميزا في العلاقات التجارية الدولية وذلك لقربها من مصادر هذه التجارة، ونخص هنا الجزائر ومليلية، كما أن المنطقة نالت حظا مهما من اهتمامات المخزن الذي حاول أن يصدر أوامر تتجاوب ورغبته في الحفاظ على المنطقة بعيدة عن التأثير الأجنبي مع العمل في نفس الآن على إيجاد حل لتنظيم التجارة الدولية بالمنطقة بشكل يسمح بعدم انفلاتها من مراقبته.

إن الميزة العامة للتجارة الخارجية للمنطقة تشكلت من تداخل ـ وبشكل كبير ـ بين التجارة المباحة[1] والتي يتم تنظيمها بقوانين صادرة من طرف المخزن بين التجار والدول الأوربية، وبين تجارة التهريب التي تساهم فيها عدد من العوامل من بينها مثلا صدور قرارات تتحول بموجبها مناحي من التجارة المباحة إلى تجارة تهريب (منع تصدير الجلود والمواشي لأسباب متعددة).

وإلى حدود سنة 1844 يمكن القول بوجود شبه اتفاق بين المخزن المغربي والدولة الفرنسية، على الرغم من اختلاف الأسس، بتحريم التجارة بين الطرفين، فقد سعت فرنسا إلى منع التجارة مع المغاربة نظرا لمساندة قبائل المنطقة للحركة الجهادية ضدها فأصدرت قرارا مثلا في 16 دجنبر 1843 يمنع التبادل التجاري البري بين الجزائر والدول المجاورة لها[2]، كما عمل المخزن على تحريم "المتاجرة مع النصارى" و "البيع للعدو"[3].

---

(1) الموذن،ع.، م.س. ص. 383

(2) Miége (J.L.) , op;cit. T.2 p.262

(3) و.خ.الزاوية الرمضانية.

ورغم هذه القرارات، فقد عرف سوق مغنية المقام منذ سنة 1846 حركة تجارية نشيطة وظل في تطور مستمر، وذلك بسبب حضور المواد الفلاحية المغربية وبالأساس المواشي، غير أن هذه التجارة كانت تتم بشكل سري ـ التهريب ـ حيث يتفادى التجار المرور بوجدة ومن النقط التي كانت مراقبة من طرف بعض عناصر المخزن، مما نتج عنه ضرر كبير بالدولة، الشيء الذي دفع بالمخزن إلى إصدار قرار يسمح بالتجارة مع الفرنسيين مقابل أداء أعشار الديوانة التي حددت في 22 للمواشي،وحدد سعر الحمل في 10 ريالات[1].

وفي الاتجاه نفسه جاء تقرير في يوليوز 1849 لمراقب الجمارك الفرنسية في مقاطعة وهران يؤكد على إيجابيات فتح المجال لحرية التجارة بين المغرب وفرنسا[2]، وبدأت تتردد عند عدد من المسؤولين الفرنسيين فكرة التوغل إلى المغرب اعتمادا على الجانب التجاري، كما أنه من بين الدوافع الأخرى توجد المنافسة القوية للمواد البريطانية القادمة عن طريق الساحل الريفي والتي اكتسحت الأسواق الشرقية وتوغلت إلى الأراضي الجزائرية عن طريق التهريب.

لذا ففي غشت 1853 أصدرت السلطات الفرنسية بطنجة وذلك في إطار ما عرف "بالسياسة المغربية" قرارا يسمح بدخول المواد التجارية المغربية المجلوبة برا إلى أسواقها مقابل دفع رسوم جمركية، غير أن دفع الرسوم الجمركية لحماية السلع الفرنسية لم يكن ليهدد المنافس الأول لفرنسا وهي بريطانيا، بل على العكس ازداد حجم السلع المتدفقة إلى المنطقة عبر جبل طارق[3].

---

(1) Hamet (I.) , Le gouvernement…op;cit.p.85

(2) Miége , ibid. p.263

(3) ن.م.

لم تكن جل الإجراءات السابقة تخدم مصالح فرنسا التي تراجعت مداخيلها الجمركية بالجزائر[1]ولا المخزن المغربي الذي كان عليه إقامة مراقبة مضبوطة للخط الحدودي، كما أن إسبانيا هي نفسها كانت قد تضررت من غزو السلع البريطانية لمليلية وأصبحت مصالحها بالمغرب مهددة كذلك فحاولت التصدي لذلك وهو الشيء نفسه الذي سعت له فرنسا.

لقد أصبح حجم السلع البريطانية[2] في اتجاه المغرب عبر جبل طارق يزداد أهمية،ويمكن تتبع ذلك منذ سنة 1850 إلى حدود سنة 1867 حيث بلغ حجمها ما يقارب 75742 طن وهي حمولة 316 باخرة[3] قادمة من جبل طارق نحو المغرب.

وتعتبر سنة 1867 من أهم مراحل تدفق السلع البريطانية إلى المغرب مما دفع بفرنسا إلى إصدار قانون يوليوز 1867 يسمح بدخول السلع المغربية إلى أراضي الجزائر دون أداء رسوم جمركية[4]، وهذا الإجراء كان بطبيعة الحال يخدم مصالح القبائل الشرقية المغربية وكذلك مصالح فرنسا التي كانت في حاجة ماسة للمواد الفلاحية المغربية وأساسا المواشي، كما أن هذه التجارة استقطبت عددا من القبائل المغربية من مناطق أخرى، ويستدل من إحدى

---

(1) Miége ,op;cit. p.263

(2) باستثناء الأثواب البريطانية الصنع التي كانت تعج بها أسواق المنطقة نظرا للرواج الذي كانت تحظى به،فإن باقي السلع المستوردة كانت متشابهة والذي كان يتحكم فيها هوالثمن فقط. ولأخذ فكرة عنها يمكن الرجوع إلى لائحة المواد المستورد في القسم الخاص بالتجارة بالحاضرة وجدة.

(3) Miége، ن.م. هامش ص.445

(4) De Mazières , Le Maroc oriental p.249

الدراسات أنها كانت في اتجاه واحد أي نحو الأسواق الجزائرية في حين كان حجم السلع الفرنسية المستوردة من الجزائر ضعيفا[1].

كما أن هذه التجارة لم يكن لتستفيد منها مالية المنطقة[2] والسبب هو ازدهار تجارة التهريب التي كانت تستنزف اقتصاد المنطقة الشرقية، كانت تستنزف أيضا خيرات مناطق أخرى من البلاد.

بيان مستفاد حاضرة وجدة [3]:

سنة 1305 ـ 1306	مستفاد [4]	صائر	باقي
شوال 1305	11982	17101	6119 −
ذو القعدة	14743	22015	727 −
ذو الحجة	48591	50367	1776 −
محرم 1306	14884	18099	3215 −
صفر	19235	11613	7622
ربيع1	16706	17311	604 −
ربيع2	11570	21191	9621 −
جمادى1	15130	18921	17998 −
جمادى2	10598	18621	8023 −

(1) الموذن، م. س. ص.322

(2) **لتكوين فكرة عن الجانب المالي للمخزن بالمنطقة، سندرج بالتتابع" مداخيل مستفاد وجدة" خلال بعض السنوات.**

(3) خ.ح. كناش 382: مستفادات حاضرة وجدة بين شهر شوال 1305هـ/ يونيو1888م ونهاية سنة 1306هـ/ غشت 1889م.

(4) *تسجل كل العمليات بالمثقال. ** لم ندرج الأعداد الكسرية مثل نصف مثقال...***على الرغم من الفائض المهم المسجل خلال نهاية السنة فإن العجز قد بلغ كما هو مسجل من طرف الأمين في الأصل حوالي: 60454 مثقالا (؟).

رجب	10354	18307	7953 –
شعبان	8200	18617	10417 –
رمضان	8896	18307	9411–
شوال	14022	18617	4595 –
ذوالقعدة	12825	19051	6226 –
ذوالحجة [1]	52131	28521	24610 (؟)

يمكن أن نستشف أسباب إقبال التجار المغاربة وأساسا "الكسابة" على الأسواق الجزائرية من خلال مقارنة بعض أثمنة السلع، فالشاة كان ثمنها بالمنطقة يصل إلى 12 أوقية [2] في حين كان ثمنها يتعدى 19 فرنكا بمغنية [3]، وكان ثمن قنطار من القمح يتراوح ما بين 10 و15 فرنكا قبل الدخول الفرنسي للجزائر ووصل في سنة 1867 إلى 30 فرنكا [4].

هذا بالنسبة لهامش الربح الذي كانت تدره السلع المغربية على أصحابها، في حين يسجل أن السلع الفرنسية كان حظها أقل مقارنة مع الإقبال الذي كانت عليه السلع القادمة من مليلية. ويرجع سبب ذلك أيضا إلى الأثمنة التي كانت تروج بها السلع البريطانية والإسبانية المعروضة بمليلية، فالسكر كان يباع بـ1 فرنك و20 للقطعة بأسواق الجزائر في حين كان ثمنه 0 فرنك و75

(1) يلاحظ في أغلب الإحصائيات التي تهم مستفادات وجدة هو الارتفاع الذي يسجل في مداخيل الشهر الأخير من كل سنة ولاندري سبب ذلك.

(2) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(3) Demaeght ، م.س. ص.25.

(4) Mazière ، م.س. ص.250.

بمليلية، والشاي كان ثمنه يتراوح ما بين 7 فرنكات و 10 فرنكات بحسب الجودة في السوق الجزائرية أما بمليلية فهو لا يتجاوز 3 فرنكات[1].

تضررت الأسواق الفرنسية بفعل تسرب السلع البريطانية إلى أسواق الجزائر، وكان كساد السلع الفرنسية يعود للفارق في الأثمان، فعملت فرنسا على مراقبة ولوج القبائل المغربية أسواق الجزائر في حين قام قسم من الفرنسيين بتشجيع دخول السلع الفرنسية المهربة نحو حدود الأراضي المغربية مما حرم المخزن من قسم من مداخيل الأعشار الذي كان يجبيه من السلع الواردة عن طريق وجدة.

اتخذت فرنسا من العملية التجارية سلاحا تحارب من خلاله في عدد من الواجهات، من بينها المخزن المغربي عن طريق إضعافه بحصر مداخيل المستفادات* وجعله يعاني من جراء تجارة التهريب وهذا على الرغم من محاولات المخزن منع هذه التجارة أحيانا أو عن طريق تقنينها نوعا ما بجعل وجدة المنفذ الوحيد الذي يسمح منه تسويق السلع[2].

بيان مستفاد وجدة سنة 1307ه/ 1889م-1890

سنة1307	مستفاد	صائر	باقي
محرم	12890	19971	-7081
صفر	34313	18801	15511
ربيع1	11231	18231	-6991

(1) Demaeght، م.س. ص.23.

(2) * راجع الجدول.

(□): خ.ح. كناش 217،14 ربيع الأول 1312هـ- 1326هـ

ربيع2	9906	17671	−7765
جمادى1	12558	19381	−6823
جمادى2	13925	20087	−6162
رجب	12266	19181	−6915
شعبان	14369	18967	−4598
رمضان	14917	19301	−4384
شوال	14610	18967	−4357
ذو القعدة	13514	19301	−5787
ذو الحجة	43266	23781	19485

ملاحظة: 1 ـ لم نغير الأرقام الأصلية ـ ولو الخطأ ـ الواردة في الوثيقة واقتصرنا أحيانا على وضع علامة استفهام.

2 ـ **ترتفع بشكل ملحوظ قيمة مداخيل المستفاد خلال شهر ذي الحجة من كل عام،** ويتكرر ذلك خلال أغلب السنوات التي راجعناها.

كما أن فرنسا كانت تسعى من خلال هذا الجانب من العلاقات التجارية أن تنتزع من القبائل المغربية اعترافا بسلطتها وتفوقها، وأيضا إلى عدم الاعتراف بممثلي المخزن بالمنطقة، واتخذت كذلك من هذا الجانب مجالا للضغط على القبائل فتمنع إحداها من الولوج إلى أسواقها تارة وتأذن لها تارة أخرى[1].

[1] من بين الإشارات الواردة في الموضوع: تقارير أوردها فوانو في:
-les entraves au commerce algéro-marocain et la conclusion d'accords spéciaux,1898-1902 ", Bull. S.G.A. d'Oran.,1929 ,pp.368-472
-Actes d'hostilité…,op ;cit.,p.301

وإذا كانت فرنسا سمحت لتجار المنطقة وأساسا تجار المواشي بالاستفادة من الطلب المتزايد على المواد الفلاحية المغربية، فإنها لم تنجح في جعل نفس الإقبال تحظى به سلعها المستوردة من الميتربول، وذلك بسبب المنافسة القوية للسلع القادمة من مليلية والتي كانت أثمنتها في مجملها ـ وخاصة السلع الأساسية ـ تقل ب 20 و30 و40 سنتيما عن تلك القادمة من فرنسا[1].

فسعت بعض الجهات الفرنسية إلى اقتراح إنشاء سوق حرة على الحدود المغربية الجزائرية مع السماح لممثلين عن المخزن بالإقامة بمغنية لتحصيل الرسوم على نفس المنوال الذي كان عليه الحال بمليلية[2].

في حين كانت ردات فعل المخزن تتمثل في إصدار قرار بحجز السلع الموجهة نحو الجزائر وأساسا السلع المهربة، وإقامة حواجز للمراقبة على طول وادي كيس (مثلا في شهر يناير 1899[3])، واللجوء إلى بناء قصبة عجرود بهدف استقطاب القبائل المتجهة نحو سوق مغنية والغزوات، وأخيرا بإحياء بعض الأسواق مثل سوق النخلة وسوق الخميس الذي يقام قرب باب سيدي عبدالوهاب، وفي حالات أخرى يتم إرسال ممثلين عن الأمناء وبشكل سري إليأسواق الجزائر قصد تتبع عمليات بيع السلع المغربية والقيام بإحصائها إلى حين عودة التجار المغاربة حيث تتم مطالبتهم بأداء ما بذمتهم لبيت المال، غير أن ردة فعل السلطات الفرنسية بمغنية، و بذريعة "حرية التجارة"، تم منع

(1) Say , op;cit.,p.533
(2) BenRahal , op;cit. p.501
(3) Voinot , Entraves…, ibid.. p.92

ولوج ممثلي المخزن إلى الأسواق الجزائرية ومنعهم من مراقبة التجار المغاربة وذلك في سنة 1895[1].

لقد كانت مثل هذه القرارات تضر بمصالح التجار الفرنسيين خاصة عند سعي المخزن إلى تشديد مراقبته على التجارة مع الجزائر. وتوقف المبادلات كان لا يعني فقط إفلاس أهم أسواق الجزائر[2] بل وتضرر الميتربول التي كانت تستفيد من الماشية المغربية.

ويبقى بالمقابل أن حجم صادرات فرنسا نحو المغرب ظل بعيدا عن حجم صادرات كل من إنجلترا وإسبانبا وألمانيا التي وصلت بمنطقة حوض ملوية إلى 10ملايين فرنك[3]، وقد كان تأثير جودة المواد البريطانية يحتل مكانة متميزة ليس في المنطقة الشرقية فحسب بل وبفاس أيضا[4].

إن الإمكانيات التجارية التي فتحتها الأسواق الفرنسية أمام السلع الفلاحية المغربية أدت إلى ارتفاع حجم السلع المصدرة نحو الجزائر وأساسا الماشية التي تم تهريبها بأعداد كبيرة. وتبدو أهمية المواشي من خلال لائحة المواد التي كانت معروضة في شهر شتنبر[5]:

---

(1) منذ سنة 1306 هـ. كانت تسجل ضمن مداخيل المستفاد ما يتم تحصيله من رسوم على السلع بمغنية.خ.ح.كناش 382

(2) لتتضح لنا هذه الصورة نذكر أن ثمن الكراء السنوي لسوق مغنية كان قد وصل سة 1895 إلى 34 ألف فرنك فرنسي.

Damaeght , op ;cit. p.25
(3) La Martiniére , op;cit.p.77
(4) Demaeght, op;cit.p.29

(5) ن.م.ص.24

النوع	العدد(الرؤوس)	ثمن الوحدة(بالفرنك)	المجموع(بالفرنك)
الأبقار	4300	151.25	650375
الغنم	32500	18.375	413437.50
الماعز	1000	13.33	13330
البغال	36	257.50	9270
الجياد	12	233.75	19167.50
الحمير	132	35.50	4620
الجمال	45	236.66	10649.70
الصوف	880 (قنطارا)	68.75	60500

إن مقارنة أثمنة هذه المواد مع ما كانت تقترحه السوق المحلية التي كانت تصل أحيانا إلى "...اثني عشر وقية لكل شاة..."[1] تبرز أن الأثمان التي كانت تقترح في السوق الفرنسية بالجزائر كانت جد مغرية،هذا مع إضافة أن عددا من السلع الموجهة للسوق الجزائرية كانت معفاة من الضرائب، وهذا يدخل ضمن مخطط الغزو التجاري للمغرب.

وفي سنة 1887 وصلت عدد رؤوس الغنم في الأسواق الجزائرية إلى 200 ألف رأس من الغنم و30ألف رأس من البقر، وفي سنة 1892 وصل العدد إلى 400 ألف رأس من الغنم و20 ألف رأس من البقر، ثم في سنة 1895 سجل في شهر شتنبر لوحده حجم المبيعات المغربية في سوق مغنية التي كانت كالتالي:

الأبقار 4300 رأسا.

الأغنام 32500 رأسا.

الماعز 1000 رأس.

الخيل 12 رأسا.

---

[1] و.خ.الزاوية الرمضانية.

البغال 36 رأسا.

الحمير 132 رأسا.

الجمال 45 رأسا.

كما بيعت كذلك 880 قنطارا من الصوف و 3500 قنطارا من القمح و4000 قنطار من الشعير، فوصل حجم المبيعات إلى 1.280.114 فرنك[1].

أما في السنوات اللاحقة فتم تسجيل ما يلي[2]:

1896: 124230رأسا من الغنم و8040 من الأبقار و بيعت 13120 كلغ من الصوف و 66581 كلغ من الجلود.

وقفز العدد في سنة 1900[3] إلى 267440 رأسا من الغنم و 18150 رأسا من البقر و5239 كلغ من الصوف و 136569 كلغ من الجلود.

إن حجم السلع المعروضة، ومن بينها المواشي، تبرز أنها كانت تشكل حيزا هائلا من حجم الثروة الحيوانية للمنطقة مما سيعرضها للاستنزاف ويدفع إلى البحث وبكل الطرق لتلبية حاجيات السوق الجزائرية على الرغم من تحريم المخزن التجارة مع الفرنسيين.لقد حاول المخزن الحد من هذه الآفة عن طريق حث ممثليه على ذلك:

"خدامنا الأرضين بني يزناسن كافة وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد،فقد بلغ لعلمنا الشريف أن الجلد وغيره من سلع الغرب صار يتوجه إلى طريق ترابكم بأنجاد للإيالة الشرقية زيادة على المواشي الممنوعة وما ذلك إلا

---

(1) Demaeght، ن.م.

(2) ا قتصرنا على هذه الأرقام لدلالتها، ولتتبع تطور المبادلات خلال السنوات الفاصلة بينها يمكن الرجوع إلى:=

Déchaud ,E., **Le commerce algéro – marocain. Imprimerie Algérienne**. Alger, 1906,pp.90-92

(3) سجلت هذه الأرقام رغم قرار المخزن الصادر سنة 1899 بمنع تصدير المواشي إلى الجزائر.

من التساهل الواقع منكم مع أنكم لاتجهلون الضرر الذي في المسكوت عنه...وعليه فنأمركم أن تقوموا على ساعد الجد في ترصد جميع السلع المذكورة التي تمر على ترابكم...وحيازتها من المتوجهين بها كنطربانض لأن توجهها ممنوع...في 9 ذي القعدة 1319هـ"[1].

لقد تجاوزت تجارة التهريب ـ من بينها تجارة المواشي ـ المنطقة الشرقية لتلقي بظلالها على مناطق أخرى مثل إيناون وفاس، فسجلت إحدى الدراسات حجم هذا النشاط الذي هدد "التوازن الاقتصادي والاجتماعي بإيناون والشمال المغربي بكيفية عامة"[2]، وهذا الاستنتاج تعكسه إحدى المراسلات المخزنية: "أخانا المولى إسماعيل وبعد وصل كتابك بما تشكى به المحتسب الحاج المهدي بناني من قلة ورود الجالبين للغنم للحضرة الإدريسية لكثرة المتسوقين لها بقصد الناحية الشرقية"[3].

وهكذا، فإلى جانب الأضرار الاقتصادية التي ألحقتها هذه التجارة بالسكان وبمستفادات بعض الحواضر مثل فاس ووجدة[4]، فإنه قد برزت لها تجليات أخرى على المستوى الاجتماعي حيث تفشت ظاهرة سرقة المواشي:

"...ليكن في كريم علمكم أنه في أول شهر أفريل الماضي اسرقوا لنا نحو الاثنا عشر(...)(بقرة) وإننا جادين في البحث عليهم...دليل ثلاثة رؤوس

---

(1) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(2) الموذن ع. البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر. كلية الآداب، الرباط.1995 ص395

(3) خ.ح.كناش 364.ص.103، أوردها الموذن ع.نفسه ص.396

(4) غالبا ما تسجل الكناشات، وفي فترة ازدهار النشاط التجاري بين المنطقة الشرقية والجزائر، بأن "معشرات السلع الخارجة من ديوانة وجدة **لاشيء**، أو أنه تم تعشير عدد جد محدود من السلع ذات صبغة رمزيةأكثر منها اقتصادية: "قطع جلد ماعز...قطعتين جلد ماعز ...قطعتين تمر ...بقرتين..." خ.ح.كناش440" المواد الداخلة من معشرات السلع لديوانة وجدة...في شعبان الأبرك 1316هـ ص.4

منها عند ابن عمكم...وبوصول كتابنا...تجتهدو في رد بقرنا عليهم...17 جمادى الثاني 1307هـ"[1].كما أن المسألة تكاد تحتل الصدارة في لائحة "الشكايات المرفوعة أمام محاكم وجدة وفكيك"[2]،واتسع صدى الظاهرة لتشمل حتى قبائل خارج المنطقة الحدودية، فنجد أن عددا من الصدامات بين قبائل إيناون كانت بسبب سرقة الماشية[3].

من خلال ما أسلفنا،يتضح أنه من الطبيعي أن يزدهر الرعي بالمنطقة ويحتل مكانة بارزة في اقتصاد قبائلها، لكن أغلب المعطيات تؤكد أن الطلب المتزايد على المواشي وتلبية حاجيات السوق الخارجية كان يتم على حساب الحاجيات المحلية،كما أن الانعكاسات الاقتصادية على البوادي الشرقية لم يكن بالشكل الذي يسمح بتطورها سواء على المستوى التقني أم المادي،خاصة أن مجمل المواد كانت تفلت من قبضة ومراقبة المخزن وتسمح بثراء عدد معين من الكسابة والوسطاء[4].

---

(1) و.خ.الزاوية الرمضانية.

(2) خ.ح.كناش 673.

(3) الموذن،م.س.ص.396.

(4) إن غياب سجلات رسمية تضبط فيها أعداد رؤوس المواشي بالمنطقة وأساسا أسماء بعض الملاكين قد لايسمح بالوقوف على حقيقة الثروة المادية التي اكتسبها هؤلاء من تجارتهم مع السوق الفرنسية، لكن تكفي الإشارة التالية لمقاربة بعض جوانب الحقيقة آنذاك: لقد وصل خلال خلال سنة 1892 و حدها حجم مبيعات المواشي من أصل مغربي إلى 40000 رءس من الغنم وحوالي 20000من رأس من البقر *، علما بأن هذه الأرقام تتجاوز بكثير حجم ثروة قبائل بأكملها،فعدد رؤوس الأغنام كانت قد وصلت عند قبيلة سجع إلى 208000 رأس، وعدد رؤوس الأبقار عند بني يزناسن إلى 16227**

- Ben Rahal;Mémoires…op;cit.p.499

** اخترنا أغنى القبائل طبعا من خلال إحصائيات 1877 السابقة عن 1892، laMartiniére.م.س.

إن هذا الحجم الذي كانت عليه تجارة المواشي على الخصوص، والتجارة عموما، مع الجزائر تدفع إلى تسجيل بعض الملاحظات:

1 ـ أن أعداد الماشية التي كان يتم بيعها في الأسواق الجزائرية كانت تتجاوز بكثير الاحتياطي الذي كانت تتوفر عليه المنطقة [1] يعني أن هذه التجارة قد جذبت عددا من المناطق الأخرى التي بدأت ترسل مواشيها نحو هذه الأسواق، خاصة وأن الأرباح التي يحققها التجار من وراء ذلك كانت مهمة، فازدهرت بذلك تجارة التهريب، وانتشرت ظاهرة السطو ونهب الماشية ليس في المنطقة المتاخمة للحدود فقط بل وفي مناطق أبعد[2].

مستفاد وجدة سنة 1308هـ/ 1890م-1891:

سنة 1308	مستفاد	صائر	باقي
محرم	15960	19867	-3907
صفر	24414	20201	3939
ربيع1	14200	19920	-5720
ربيع2	12596	20321	7725
جمادى1	14418	20321	-5903
جمادى2	16287	19900	-3613
رجب	15672	19900	-4228
شعبان	14758	22041	-7283
رمضان	13605	22210	-8605
شوال	14362	22210	-7848
ذوالقعدة	11226	21741	-10515
ذوالحجة	15372	22210	-6838

(1) قارنا هنا مع الأرقام المتوفرة لدينا عن أعداد رؤوس الماشية بالمنطقة.

(2) الموذن، م.س.ص.395-396.

2 ـ توجه المنطقة من الناحية التجارية نحو التعامل مباشرة مع رأسمال الفرنسي، وإدارة الظهر لممثلي المخزن وللحاضرة وجدة التي لم ترق لا اقتصاديا ولا اجتماعيا إلى مستوى تأطير بوادي المنطقة وجعلها خاضعة لها.

3 ـ تأكيدا لما سبق، تبرز لنا مداخيل مستفاد وجدة مدى التأثير السلبي لتجارة التهريب على مداخيل المدينة، ويتجلى ذلك من خلال تتبع بيانات مستفادات وجدة التي تؤكد العجز المستمر طيلة الفترة الممتدة من سنة 1305 هـ / 1887-1889 م إلى سنة 1312هـ/ 1894-1895م، وقد استمر الحال إلى سنة 1315 هـ / 1897م حيث عرفت مداخيل المستفادات انتعاشا ملحوظا[1]، فسجلت من خلال الحسابات فائضا استمر إلى سنة 1317هـ/ أبريل1900، وبعد ذلك ستتراجع مجددا المداخيل وترتفع المصاريف خلال ستة أشهر المتبقية حيث يسجل "تمام الفاضل والمدرك (00) صفر"[2].

وتكمن بعض أسباب الانتعاش في مداخيل مستفاد وجدة خلال مرحلة وجيزة إلى بداية تطبيق فرنسا لسلسلة من القرارات تهم العلاقات التجارية الفرنسية المغربية وخاصة مع قبائل الحدود، حيث جاءت هذه المراسيم لتقنن عملية التصدير نحو المغرب سواء منها تلك التي توجه لتوات أو نحو باقي المناطق[3].

من خلال مرسوم دجنبر 1896، حددت السلطات الفرنسية السلع التي شملها الإعفاء من الضرائب الجمركية وهي نفس السلع المستوردة من

---

(1) راجع مبيان مستفادات وجدة خلال هذه الفترة في الصفحات الموالية.

(2) خ.ح.كناش440. ص.97

(3) Faujas ,M. , **La frontiére algéro-marocaine.** Thèse de doctorat,Grenoble ,1906, p.88

بريطانيا، والتي كان المغاربة يقتنونها من مليلية، وبموازاة هذا الإجراء، كانت فرنسا تسعى جاهدة إلى الشروع في تطبيق مرحلة جديدة من مخططها الهادف إلى التدخل العسكري المباشر في عدد من المواقع ومحاصرة أخرى عن طريق بناء خط السكة الحديدية من الشمال إلى الجنوب وإقامة أسواق جديدة في الأراضي الجزائرية، بعد أن تم منع ممثلي أمناء المخزن من ولوج الأسواق لتتبع عمليات البيع من طرف المغاربة[1].

مستفاد وجدة مابين محرم 1309هـ/ غشت 1891م إليجمادى الأولى 1313هـ/ أكتوبر 1895م:

	مستفاد	صائر	باقي
محرم 1309	20054	22210	−2156
صفر	18256	21721	−3465
ربيع1	14884	22210	−7326
ربيع2	12908	22210	−9302
جمادى1	16853	21729	−4876
جمادى2	16091	22723	−6632
رجب	16387	2219	−9805 (؟)
شعبان	15099	21723	−6624
رمضان	15917	22510	−6593
شوال	16405	22041	−5636
ذوالقعدة	11904	22041	−10137
ذوالحجة	11622	22510	−11490

(1) Voinot, Les difficultés…op;cit. p.325

محرم1310	10741	22023	-11276
صفر	12235	22510	-10275
ربيع1	12809	26510	-13701
ربيع2	8967	2510	-13543 (؟)
جمادى1	647	24540	-13321 (؟)
ربيع الأول1312	10109		-16252
محرم1313	843		
صفر	15856		
ربيع1	15615		
ربيع2	14672		
جمادى1	16962		

واجه المخزن هذه السياسة بتشديد مراقبة الحدود، ومنع تجار تهريب المواشي ولوج أسواق الجزائر، ولذلك تم، منذ شهر يناير 1899، نشر حواجز في نقط حراسة من طرف الجيش المخزني على طول نهر كيس[1]، وتم تشجيع التجار على الذهاب إلى الأسواق المغربية بعد أن تم إحياء سوق النخلة لمنافسة سوق الحيمر بالجزائر، وموررست بشكل متزايد عمليات حجز السلع المهربة[2].

إن هذه الإجراءات،وعلى الرغم مما سجلته من إيجابيات على عائدات المخزن من معشرات السلع والتي سمحت من تسجيل بعض التحسن لفترة

---

(1) Voinot, Entraves …op;cit. p.92

(2) " ...أربع بيسات بريانطي كنطرباند عند تاجر إسمه بناني ...".خ.ح.كناش 440.ص.25.

معينة، لم تكن كفيلة بجعل حد لتجارة التهريب، وذلك لعدة أسباب، منها ضعف الإمكانيات العسكرية لمراقبة الحدود نظرا لشساعتها، كما أن تشجيع التجار ولوج الأسواق المغربية لم يكن يلق الإقبال نظرا لقلة الطلب على السلع (مثل الماشية)، وكذا بسبب ضعف الأثمنة مقارنة بالسوق الجزائرية.

إن هذه الإجراءات الوقائية لم تكن كفيلة لتغيير مسار أخذته التجارة الخارجية عن طريق التهريب، ويستدل على ذلك أنه رغم التراجع الذي عرفته تجارة تهريب المواشي، فإن ذلك لم يكن ليضر بكثير بالأسواق الفرنسية التي سرعان ما تستعيد حيويتها رغم المراقبة المغربية.

ويلاحظ أيضا أن مستفاد حاضرة وجدة استفاد من معشرات السلع الداخلة لوجدة ومن مداخيل الأسواق والأكرية...ويلاحظ أيضا أن مستفاد حاضرة وجدة استفاد من معشرات السلع الداخلة لوجدة ومن مداخيل الأسواق والأكرية ...ويستدل على ذلك أنه مع نهاية 1900 سيعود أمر مداخيل المستفاد إلى حاله حيث سجلت دفاتر الحساب " تمام الفاضل والمدرك 00 "[1].

مستفاد وجدة رجب 1316هـ/ نونبر 1898م إلى جمادى الثانية 1318هـ/ شتنبر 1900م:

سنة1316	مستفاد	صائر	باقي
رجب	12122		10656
شعبان	31760	55472	
رمضان	248217	239815	181087(؟)
شوال	364846	545169	180323-

(1) خ.ح.كناش 440.ص.97

ذوالقعدة	336914	317840	17907
ذوالحجة	462594	287045	175549
محرم1317		144182	9269
صفر		278062	238821
ربيع1		337385	391330
ربيع2		298615	452937
جمادى1		834580	152894
جمادى2		107225	-504221
رجب		321367	103071
شعبان		974619	124
رمضان	327170	170285	156886
شوال		327972	421316
ذوالقعدة	69771	312841	(؟) -24307
ذوالحجة	77713	75985	(؟) 20728
محر1318		833984	-420475
صفر		45104	76324
ربيع1		751220	37250
ربيع2		125592	-56370
جمادى1		45051	27804
جمادى2		206602	-41219

د ـ التجارة بالحاضرة وجدة:

يمكن التساؤل عن دور الحاضرة وجدة الاقتصادي من خلال المبادلات التجارية الداخلية مع القبائل المحيطة بها، وعن دورها أيضا في التجارة الخارجية. إن الوضع التجاري بالحاضرة تعكسه أسواقها وطرق تنظيمها والسلع الرائجة بها وحجمها.

كانت وجدة تضم عددا من الأسواق، وتتوزع على الشكل التالي:

سوق الغنم

سوق الصوف

سوق الحايك (الغزل)

سوق الحطب

سوق رحبة الزرع

سوق الخبز

سوق الخضر

سوق الجوطية[1]

والمجزرة حيث يتم الذبح[2].

تعقد هذه الأسواق تقريبا يوميا، وبعض منها لا يعقد في سائر الأيام مثل "سوق الصوف فارغ يوم الثلاثاء"[3]. كما تنظم التجارة في محلات تجارية أي حوانيت مثل:

حوانيت رحبة الزرع.

---

(1) خ.ح.كناش 440،ص.1.

(2) خ.ح.كناش382،ص.2.

(3) يمكن أيضا استثناء يومي السبت والأحد حيث لم نجد إشارة لمداخيل هذين اليومين ضمن مداخيل مستفاد وجدة لسنة 1309هـ/ 1891م-92. خ.ح.كناش 382.ن.م.

حوانيت سوق الخضر.

حوانيت البقالين.

حوانيت الطرافين / السمارين.

حوانيت بائعي الشرك.

حوانيت الفخارين.

حوانيت الصياغين.

كانت نسب مهمة من هذه المحلات في ملك الأحباس التي كانت تملك خلال سنة 1307 – 1308هـ / (بين سنة 1889 و سنة 1891) حوالي 81 حانوتا، ويتراوح ثمن كراؤها بحسب موقعها ومساحتها ما بين 108 مثقالا و18 مثقالا[1]. ويتم كراؤها سنويا في مزاد يعقد لهذا الغرض كما نجد أن بعض الحوانيت تضمها القيساريتان الكبيرة والصغيرة التي بنيت سنة 1880[2]. كما أن المحلات لم تكن وحدها تضم جل الأنشطة التجارية للمدينة بل أيضا كانت الخيام تشكل القسم المهم من محلات عرض المنتجات في الأسواق[3]. في حين كان السوق الأسبوعي يعقد يوم الخميس في الساحة المقابلة لباب لسيدي عبدالوهاب.

وتتكون السلع المعروضة للبيع من نوعين:

---

(1) "كراء الحانوت الذي يليه للمعلم حسان وهو برحبة الزرع ب 108 مثقال...

كراء حانوت للذمي ولد ابراهيم وهو بسوق الطرافين ب 18 مثقالا ...". حوالة 1889.

(2) بناها الأمين محمد بن هطال.

Voinot , Oujda... op ;cit.p.144

(3) "عدم انعقاد السوق بسبب نزول المطر". خ.ح.كناش382.ص.6

المحلية:

وتتكون من خضر بساتين المدينة وأحوازها، والزيت وبعض الأسلحة التقليدية، وأدوات عمل وبعض الأثواب التي تحاك من طرف النساء لصناعة البرانس والحايك والأغطية[1].

الأجنبية:

أما السلع المستوردة والتي كانت تعج بها الحوانيت فهي من صنع بريطاني وألماني وإسباني في المرحلة الأولى ثم المواد الفرنسية في مرحلة لاحقة، وتهم عددا متنوعا من السلع تخص جل حاجيات السكان بل ويتم توجيه قسم منها نحو فاس وبعض القبائل، وتذكر لنا الكناشات في هذا المجال أنواعها[2]:

دقيق جيد وردى	ـ خناشى سكر
ـ خناشى سميدة وسميدة ردى	ـ خناشى لوبية
ـ خناشى قاوقاو	ـ خناشى حمص
ـ خناشى روز بأنواعه أنصاص وردى	ـ خناشى فول
ـ قطع من الزبيب	ـ صندوق تفاح
ـ تمر	ـ فلفل أحمر
ـ كمون	ـ إبزار
ـ زيت المرسى	ـ زكَوات زبيب
ـ عود النوار	ـ سكينجبير

---

(1) ن.م. ص.3.

Demaeght, op ;cit.p.30

(2) اقتصرنا على قسم مما ورد ضمن معشرات السلع الداخلة لديوانة وجدة والمسجلة في كناش 440.م.س.ص.4 ـ 9.

ـ قرفة	ـ زيت الجاز ـ للإنارة ـ
ـ صناديق شمع الحوت	ـ صابون وصابون رومية
ـ حنة	ـ بوطات خل
ـ شكاير ملحة	ـ كسان الزاج ـ الزجاج ـ
ـ اكَرسات زلميط ـ وقيد	ـ قباب قزدير / اصطالى للشرب
ـ كاغط	ـ عود / خشب
ـ خيوط اهنادي	تلاميط
سباتي حرير روامة	منادل صوف ـ منادل فاطمة ممزوجة بالقطن
بسات بريانطى ـ كتان بريانطى	حرير اسبان
كتان رقيق	مرزاية (ثوب)
بسة حياتي ـ بسات رهيف	سلاهم قطن
بساتي قطن ممزوجة بالحرير	البلغة
...إلخ	

وكانت هذه السلع تخضع لضرائب متنوعة يأخذها الأمين ويقوم بتدوين ذلك يوميا، ومن هذه الضرائب هناك مكوس أسواق الحاضرة وجدة، حافر الأبواب وديوانة وجدة، وتدون على الشكل التالي:

ـ أعشار السلع الداخلة لوجدة.

ـ أعشار السلع الخارجة من ديوانة وجدة للناحية الشرقية.

ـ واجب مبيع الأسواق وتهم جل السلع سواء محلية أم أجنبية.

ـ حافر الأبواب وتؤدى عن كل السلع التي تدخل المدينة من أجل البيع.

استقطبت التجارة عناصر مختلفة، على الرغم من تأكيد المصادر على سيطرة أهل فاس واليهود[1]عليها، وإن كان الاتفاق على أن هذه العناصر- ونظرا لميلها لهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة، وتوفرها على إمكانيات تجعلها في قمة الهرم في المجال - قد فرضت نفسها في العمل التجاري، فإن ذلك لم يمنع عناصر أخرى تلج الميدان. ومن خلال لائحة بأسماء الأفراد الذين كانوا يكترون حوانيت الأحباس، خلال سنة 1307هـ/ 1889م-1890 مثلا، نجدعناصر فجيجية ومراكشية وسوسية وجزائرية (تلمسانية) ووجدية ومراكشية...

إن السلع التي كانت تعج بها حوانيت وجدة، لم تكن موجهة للاستهلاك المحلي فقط بل كانت توجه أيضا كانت توجه إلى باقي قرى وقبائل المنطقة، غير أن طبيعة التجارة التي كانت عليها وأساسا انتشار تجارة التهريب جعلت أغلب القبائل تقتني مباشرة ما تحتاجه من أسواق الجزائر ومليلية، أو أن بعض التجار كانوا يقومون بجلبها إلى داخل أسواق البوادي، وأساسا التجار اليهود، حيث كانت السلع الأوروبية تتوفر وبأثمان منخفضة عن تلك التي كانت تعرفها الحاضرة وجدة بسبب أداء الأعشار والمكوس عليها حين دخولها أبواب وجدة.

إن الإشعاع التجاري لمدينة وجدة كان محدودا، بل كانت أسواق الحاضرة دون مستوى التأثير على محيطها القروي، فلم تتوفق المدينة في جعل نفسها نقطة محورية في المبادلات بين الإنتاج المحلي وأسواق الحاضرة من جهة، وبين الأسواق المحلية والتجارة الخارجية من جهة أخرى.

---

(1) Voinot , Oujda… , op;cit.p.144

قد يكون وراء ذلك ذهنية التاجر المغربي،والذي بالرغم من تمكنه من مراكمة رأس مال معين[1]، فإنه نادرا ما اقتحم المجالات الأخرى التي فتحها الرأسمال الأوربي. فالتجار بالمنطقة كانوا يفضلون الإبقاء على رأس المال إما مدخرا أو مجمدا على شكل سلع[2] ولم يسعوا إلى اقتحام أنشطة اقتصادية أخرى مثل الفلاحة.

كما أن غياب جهاز أمني قوي يتمكن من حماية التجارة والإنتاج المحلي عن طريق حماية الحدود وتنظيم التجارة وتأمين حركة القوافل التجارية بين المدينة وباقي الأسواق، والتي استمرت إلى نهاية القرن وتعتمد على الحماية المعنوية لبعض الأولياء وأساسا الزاوية القندوسية التي كانت تستفيد من دورها في حماية قوافل التجار [3].

إن ما حدث في القرن التاسع عشر، في مجال المبادلات، هو أن الحاضرة وبواديها على السواء قد استداروا نحو التجارة الخارجية، وتحولت كل أسواق المنطقة إلى مراكز استهلاك للسلع الأوربية مما أحدث معه أيضا تغييرا في السلوك الغذائي لسكان المنطقة، حيث ظهرت لديهم عادات جديدة للاستهلاك تدل عليها قائمة السلع المسجلة في ديوانة وجدة.

---

[1] يصعب الجزم في هذا المجال بشكل مطلق بسبب غياب معطيات تكون مادية تمكننا من قياس تطور ثروات التجار في المدينة.

[2] قدر حجم سلع بعض المحلات التجارية في 40 ألف فرنك فرنسي، واعتبرت أن رأس المال ـ على شكل سلع ـ قد يتجاوز ذلك بكثير لدى كبار التجار. Voinot ،وجدة...م.س.ص144

[3] Arch.Vin.3H1.29/1

الحياة اليومية للسكان

مستوى عيش السكان

يمكن أخذ فكرة عامة عن الحياة اليومية لسكان المنطقة خلال القرن التاسع عشر وذلك بالوقوف على بعض المعطيات التي تهم مستوى العيش والمتمثل في الأجرة وأسعار بعض المواد ثم العادات الغذائية والملبس والجانب الصحي للسكان. وتعتبر مسألة توفر معطيات رقمية،وعلى امتداد فترة زمنية معينة، ضرورية كي نتمكن من خلالها الخروج بتصور عام عن الحياة اليومية للسكان.

وإذا تيسر لنا الحصول على عدد مفيد نسبيا من المعطيات الرقمية في المجال، فإن ذلك يفرض إبداء بعض الملاحظات العامة والمنهجية:

أولا، أن هذه المعطيات قد تبرز لنا جزء من خط التطور الذي كان عليه مستوى عيش السكان، لكن ذلك سيكون نسبيا نظرا لعدة عوامل منها التقلبات النقدية، ثم عدم توحيد نوع النقود في عمليات الشراء، فتذكر أحيانا الموزونة وأحيانا أخرى ـ لنفس المادة ـ الدرهم أو الدورو، وفي مرحلة أخرى يكتب الثمن بالرقم دون المقابل له بالأحرف مما يدع هامشا واسعا للتأويل.

ثانيا، تم الاقتصار ـ بحكم المصادر ـ على مؤسسة الأحباس، ويمكن القول بأنها أهم مؤسسة شغل كانت موجودة بالحاضرة وجدة وذلك بحكم ما توفره من أيام عمل لسكان المنطقة ولأفراد من خارج المنطقة بل ومن خارج البلاد ـ خاصة من تلمسان ـ، في حين لم نعد إلى الإشارات المتفرقة التي توفرها عقود الزواج مثلا وغيرها إلا لماما، حيث اعتبرنا أن الحوالات قد تستوفي حظا من الموضوع.

ثالثا، يحبذ أخذ نوع من الحذر من المغالاة في تأويل النتائج نظرا لوجود بعض الثغرات التي تهم بعض مواضيع المادة المصدرية، ففي نفس اللحظة

التي توجد فيها غزارة المادة في بعض الجوانب، فإن هناك مواضيع تشكو من شح وأحيانا من غياب تام للمعطيات.

رابعا، ما سيطرح قد يبدو مملا، لكن ارتأينا ذلك بهدف العمل على توفير تراكم معرفي قد يفيد في الدراسات المونوغرافية ويمكن استقبالا من تكوين فكرة عن خط التطور العام لبوادي المغرب خلال القرن التاسع عشر.

1 ـ الأجور:

تذكر لنا الحوالات الحبسية، وخلال مرحلة زمنية لابأس بها، أجور عدد متنوع من شرائح المجتمع وعدد من المهن وذلك بشكل متسلسل، وقد اقتصرنا، رغم الكم الهائل من المعلومات، على مهن أتى ذكرها بشكل متكرر أي لسنوات عدة، وكذلك بشكل مباشر، وأدرجنا أحيانا، وهذا بشكل جد محدود، معلومات تتداخل في الواحدة منها: الأجرة وثمن المواد وثمن المؤونة...[1].

كما أننا لم نتمكن من تتبع تطور أجرة تحديد المسؤول المباشر عن هذه المؤسسة وهو الناظر ـ ومن المفروض أن أجرته كانت تصرف له من مداخيل الأحباس ـ، وهذا إلى حدود 1305هـ / 1887م-88 حين كانت أجرته في

---

(1) تكثر مثل هذه الإشارات في المادة المصدرية المعتمدة، فتأتي أحيانا عامة ومجتمعة بشكل يصعب معها أخذ فكرة واضحة وبشكل مفصل عن الموضوع إلا باعتماد نفس المعلومة وعلى امتداد سنوات متتالية وهذا صعب، وقد دفعنا هذا إلى عدم الأخذ بمثل هذه المادة، التي هي وفيرة، في الحوالات الحبسية التي تهم السنوات الممتدة من 1305هـ / 1887م-88إلى 1311هـ/ 1893م-94.

نموذج: أجرة العلماء والمدرسين والأئمة وأرباب الوظائف وغيرهم مجتمعة في هذا الشهر من سنة 1305هـ مثلا 3062مثقالا، فيصعب هنا معرفة أجرة العلماء أو بعض الوظائف الأخرى بالتفصيل ...وتتعدد النماذج.

عهد ناظرها الفقيه الهاشمي بالروكش بن بومدين بالروكش تساوي 20 مثقالا في شهر محرم 1307هـ/ شتنبر 1889م[1].

ونفتقد أيضا لمعلومات في موضوع أمين مستفادات وجدة،في حين هناك إشارة متأخرة،لكنها مهمة، تذكر أجرة العامل المتمثلة في:

- أجرة شهرية قدرت بست مائة فرنك.
- دخل يومي يساوي مائة فرنك باعتباره قائد المحلة بوجدة.
- أخذ قسم من الضرائب التي يقدمها السكان للسلطان.
- أخذ قسم من الهدايا المقدمة للسلطان بمناسبة الأعياد.
- دفع كل سجين خمس فرنكات له حين مغادرته السجن.
- توفره على مسكن وهي دار المخزن ...[2].
- استغلال قسم من أراضي الأحباس لصالحه، وامتلاكه كممثل للسلطان لقسم من ماء الأحباس في اليوم المسمى الهديمة.

أما أجور باقي المهن، فكانت كالتالي:

أجور الأئمة:

توفر لنا الحوالات الحبسية إشارات تغطي مرحلتين، الأولى تمتد من سنة 1225هـ إلى سنة 1238هـ/ 1810 –11 م إلى 1822– 23 م، والثانية وتغطي الفترة الممتدة من سنة 1305هـ إلى سنة 1311م / 1887–88 م إلى 1893–94 م، وتأتي المعلومات، في القسم الأول، عن أجرة الفقهاء ـ التي كانت تؤدى في غالب الأحيان في نهاية السنة ـ مع ذكر لإسم الفقيه، أما القسم الثاني، فيكتفي غالبا بذكر إسم المسجد وقيمة الأجرة التي أصبحت تؤدى في هذه المرحلة شهريا.

---

[1] حوالة حبسية 1307هـ / 1889م–90. وهذه المرة الوحيدة التي عثرنا فيها على مثل هذه الإشارة ضمن الحوالات التي اطلعنا عليها.

[2] Voinot, Oujda …op; cit. pp.112-114

ومن ضمن ما تذكره الحوالات هو اقتصار إقامة الجمعة على المسجد الأعظم، حيث كان يتقاضى خطيبها وهو أيضا إمام المسجد وقاضي وجدة[1]، الفقيه أحمد البوعناني أجرة عن كل مهمة، فإلى جانب أجرته كإمام، كان يتقاضى 72 مثقالا عن الخطبة سنويا [2] ونفس الراتب عن مهمة القضاء[3].

كانت الأجور على الشكل التالي[4]:

أ-الأئمة:

الأجرة بالمثقال / السنة هـ							
المسجد	الإمام	1225	1226	1228[5]	1234	1305	ملاحظات
الأعظم	أحمد البوعناني[6]	36	24	24		48	أجرة الخطبة: 72 أجرة القضاء: 72
سيدي عقبة[7]	محمد بن يوسف	27	16	13	27	36	أجرة الخطيب 48 1234هـ: بومدين بروكش يعوض الإمام السابق

(1) حوالة حبسية 1220هـ/ 1805 —1806م.

(2) حوالة حبسية 1225هـ.

(3) حوالة حبسية 1232 هـ/ 1816-1817م. هذا إلى جانب الصلات وكبش عيد الأضحى...

(4) تفاديا للتكرار تم الاكتفاء بذكر الأجرة خلال السنوات التي حدث فيها تغيير ما، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ذلك حين المقارنة مع تطور الأسعار.

(5) مع استفادة الأئمة مما "كانوا يأخذونه قبل هذه الساعة من الأشجار والعرص والماء". حوالة 1228هـ/ 1813م.

(6) إمام وخطيب وقاضي حاضرة وجدة منذ 1320على الأقل حسب حوالة 1220هـ / 1805م-1806م* إلى سنة 1232هـ / 1816م-17 *، وكان المسجد الأعظم الوحيد الذي تقام فيه صلاة الجمعة.

* اعتمدنا في تحديد ذلك على تأويل الإشارات الواردة بالحوالات.

(7) صار ثاني مسجد تقام به صلاة الجمعة، ولعل هذا منذ أن أصبح ناظر الأحباس هو محمد بن طيبة.

الحدادة[1]	أحمد فليوط	36	24	20		36	أجرة الخطيب 48 1230هـ:يوسف بن كورد يصبح إمام المسجد
الزيتونة	محمد بن طيبة (2)	36	24	20		48	
الغريبة	السيد سليمان	20	16	14	12	60	1234هـ: محمد بن ناصر يصبح إمام المسجد
برغوث	الحاج الطيب	20	16	12		60	
إيمر[3]	السيد المصطفى	20	16	13		60	

(1) وسينضاف كمسجد ثالث لإقامة صلاة الجمعة بعد ربيع الثاني من سنة 1301هـ/ فبراير 1884م إثر طلب تقدم به علماء وناظر أحباس وجدة للسلطان.خ.ح. كناش 348.م.س..

(2) خلف في نظارة الأحباس بحاضرة وجدة الحاج بوزيان بن يوسف بن القائد سنة 1815م، حيث شغل هذا المنصب إلى آخر محرم 1233هـ/ دجنبر 1817م حيث خلفه الطاهر الوجوتي. حوالات حبسية 1229هـ/ 1813م-14، 1231هـ/ 1815م-16، 1233هـ/ 1817م-18.

(3) وهو تحريف لـ **عيمر**، وهو مسجد صغير يقع الآن وسط المدينة القديمة، ليست به صومعة، ويقال إنه دعي بإسم بانيه. من جهة ثانية يقال إن أصل تحريف "العين" هم المؤلفون الفرنسيون ، وهذا مخالف للصواب، فقد ذكر إسم المسجد في مرحلتين باسمين "مختلفين" نسبيا، في الحوالة الأولى، أي على الأقل إلى حدود 1175هـ/ 1737م-38 ذكر بإسم عيمر، ثم أصبح يذكر بإسم إيمر منذ 1220هـ 1805م-06. أي قبيل اهتمام المصادر الفرنسية بشكل مكثف بالحاضرة وجدة، وتفسير هذا نجده في موضوع "عنعنة تميم" حيث تقول في موضع " أن: عنّ " **، كما يحدث العكس، عوض " عنّ: أن "، **أي عوض "عيمر" صار الناس تنطق "إيمر"**.

** ابن جني، **كتاب الخصائص**، تحقيق النجار (م.ع.)، ج.2 ص.11، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.د.ت.

المخزن[1]	البشير بن عيسى	20	16	12		60	
الأشهب	هو كاتب الحوالة	36	24	20		60	
جوهرة	البشير بن فليوط	20	16	13		60	
طه	علي بن الحسن[2]	24	16	13		60	
الدالية[3]	السيد المعزوز	20	16	13		60	انتقصت للأئمة ما كانوا يأخذونه من حصص الماء ... ويأخذونه في المستقبل إن شاء الله[4]

ب ـ العلماء والمدرسون...:

في هذا المجال تبدو المعلومات محدودة، فما تذكره الحوالات التي بين أيدينا يهم الفترة الممتدة بين سنة 1305هـ/ 1887م-88 و1311هـ / 1894م-95، ويستشف منها عدم حدوث أي تغير في قيمة الأجور المقدمة

---

(1) منذ 1305هـ/ 1887م-88، سنجد الحوالات تتحدث عن مسجدين بنفس الإسم، وللتمييز بينهما تضاف كلمة "بالقصبة".
وقد أقيمت صلاة الجمعة الخطبة أيضا في مسجد المخزن بالقصبة لكن سرعان ما بطلت منه في شهر رجب 1305هـ/ أبريل 1888م. حوالة حبسية 1305هـ.

(2) أخذ الإمام عوض أجرته نقدا ما يعادلها من حصص الماء. حوالة حبسية 1230هـ / 1813م-14.

(3) في المرحلة اللاحقة، أي بعد سنة 1887م سنجد أن الأحباس تؤدي أجورا لأئمة في الزوايا مثل زاوية درقاوة، كرزاز سيدي عبدالرحمان ....

(4) : حوالة حبسية 1232هـ/ 1816م-17.

لشاغلي تلك الوظائف، باستثناء توصلهم أحيانا بصلات وهدايا إما بأمر من ناظر الأحباس أو بأمر من السلطان:

"...فنامرك أن ...يدفع للفقيه المسمى عبد القادر...كسوة طرف ملف ونصف طرف من الكتان وحائكا وسلهاما من الصوف وخمسين مثقالا صلة..."[1].

تتوزع أجورهم التي كانوا يتقاضونها شهريا على النحو التالي:

- الفقيه ابن طيبة عن التدريس 6 مثاقل.
- الفقيه السيد محمد بن عيسى عن التدريس 7 مثاقل ونصف.
- السيد محمد بن الحبيب عن التدريس وأخيه سيدي العربي 13 مثقالا ونصف، ثم كراء دار لهما 12 مثقالا.
- الفقيه السيد محمد بن الطيب عن التدريس 6 مثاقل.
- الفقيه عبد القادر بن الطيب عن التدريس 6 مثاقل.
- عون الناظر عن كل شهر 12 مثقالا.
- المؤقت بالمسجد الأعظم 6 مثاقل.
- القاضي عن خطة القضاء 16 مثقالا إضافة إلى أضحية العيد.
- أجرة خطاب القاضي عن كناش الصائر وعدليه 21 مثقالا، وهذه كانت تتم كلما قام القاضي بمراجعة كناش الصائر.
- أحيانا "صلات للعلماء الثلاثة وهم الأخوين السيد محمد وأخيه العربي والسيد محمد بن عيسى 100 مثقال" [2].

---

(1) في ربيع الأول 1301هـ/ يناير 1884م. خ.ح.كناش 348.ص.178. وفي ن.ص. أيضا رسالة موجهة في شأن نفس الموضوع لتقديم صلة لفقهاء ثلاث مقدارها خمسة وعشرون مثقالا.

(2) حوالة حبسية 1305هـ.

ج ـ المؤذن(أ) والقيم على الدلو(ب) وصاحب إيقاد المصباح (ج)...:

السنة	الأجرة بالمثقال: أقصاها و أدناها		
	أ (شهريا)	ب (سنويا)	ج
1225هـ	3مثاقل – مثقال[1]	4 مثاقل– 2 مثاقل [2]	2مثاقل في السنة
1227هـ	-	-	-
1234هـ	مثقال	مثقال	مثقال في السنة
1305هـ	4مثاقل ونصف[3]	3مثاقل و6 أواقي [4]	4مثاقل شهريا

د ـ مهن متنوعة مرتبطة بالمساجد:

ـ الطلبة الحزابة 30 أوقية عن كل شهر [5].

ـ صاحب قراءة تنبيه الأنام 7 أواقي ونصف شهريا [6].

وإلى جانب هذه الأجور التي ترد مفصلة، توجد إشارتة تذكر من خلالها أن الأوقاف تؤدي "في متم كل شهر للعلماء والمدرسين والأئمة وأرباب الوظائف وغيرهم مرتبهم" الذي كان إلى حدود شهر رجب 1307 / فبراير 1890م، ما مقداره 362مثقالا، ثم تراجع ذلك ليصبح ما مقداره 302 مثقالا وذلك إلى حدود شوال 1308هـ/ ماي 1891م، حيث ارتفع مجددا ليصل إلى 307 مثقالا.

(1) أقصاها كان يتقاضاها مؤذن مسجد الحدادة ، وأدناها كان يتقاضاها مؤذن المسجد الأعظم بسبب وجود مؤذنين به. وكانت تعطى لمؤذن السحور في رمضان ما مقداره 15 أوقية. حوالة حبسية 1230هـ/ 1814م–15.

(2) أقصاها بمسجد الحدادة وأدناها بمسجد الزيتونة.

(3) : أصبح عدد من المؤذنين بل وحتى بعض الأئمة، يقومون أيضا بمهام إضافية مثل: "إيقاد المصابيح وصانع الدلو ...".

(4) الأجرة موحدة في جل المساجد.

(5) أصبحت تعطى 6 أواقي لكل قارئ الحزب في السنة الموالية أي 1226، ثم أصبحت 10 أوقية لقارئ الحزب بالمسجد الأعظم منذ سنة 1229هـ.

(6) أصبحت أجرته منذ 1305هـ حوالي 3 مثاقل شهريا.

- كانس الأكنفة بالمسجد الأعظم 5 أواقي شهريا.
- الراوي بالمساجد مثقال واحد شهريا.
- قارئ الحديث بالمسجد الأعظم عصرا 4 مثاقل.
- قارئ الحديث به صبحا 4 مثاقل.
- قارئ سيدي البخاري به 4 مثاقل.

هـ - باقي المهن والحرف...:

1218هـ/ 1803-1804م:

- خمس رجال درهمين لكل واحد [1].
- أجير لعجن الرمل، أحدهما بدرهمين، المعلم بثمانية عشر موزونة.
- المعلم بأربع أواقي.
- خدامة بعشرة أوجوه لكل واحد.

1225هـ/ 1810م-11:

- وجب في أجرة الخدامة لدار المسجد عشر دراهم.
- إصلاح سفر البخاري بدرهم.
- خدام بموزونتين لإخراج الجرارة من البير(البئر).
- خدام لإصلاح ساقية بودير ست موزونات.
- خدام في حفر الرمل ودقه خمس موزونات.
- المعلم بثلاثة عشر موزونة ومساعديه بخمس اوجوه لكل واحد.
- سمسار الأوقاف بقصد الكراء ستة عشر أوقية.
- قباض الحبس بثمانية عشر أوقية.

---

[1] سجلنا الأجور كما وردت في المصادر.

ملحوظة: تتضمن هذه المعطيات عددا من الأخطاء لكن حفاظا على الأمانة لم نتدخل لتصحيحها.

1226هـ/ 1811م-12:

- بناء اللوح في المسجد، أجرة الخدامة ومأكلهم وكراء اللوح ...والتراب والعجنة...ستة وثلاثون أوقية.
- خدام لتخميل السلوقية بدرهم ونصف.
- معلم لتخميل السلوقية بثلاثة دراهم.
- حداد لحدادة الفرخة بدرهم واحد.
- دلال على بيع الحبس من الغلاة ...ستة عشر أوقية.
- قباضة الحبس خمسة وعشرون أوقية.

1227هـ/ 1812م-13:

- المعلم الحجار ثمانية أواقي وصاحبه أربعة أواقي.
- صاحب القوادسي عشرة أوجوه.
- عجانة لخلط العجين سبعة أوجوه.
- الواقف (المراقب) ستة مزونات.
- أخذ كاتبه والحاج الطيب، والسيد البشير من زمام الصائر ثلاثين مثقالا.
- معلم وخدامين لبناء السلوقية بستة دراهم.
- معلم حريفي (حرفي) مثقالا واحدا وأصحابه سبعة أجوة وخدامة آخرين خمسة أجوة.
- أجير أربعة دراهم.
- المساقي اثنا عشر أوقية (بعد بيع زيتون مسجد جوهرة).
- مثقال للمساقي بعد بيع زيتون مسجد الغريبة).
- المخازنية على قبض الحبس ثلاثين أوقية.
- أخذ سمسار الحبس ثمانية عشر أوقية.
- رجل أصلح المرحاض بدرهم.

ـ ...المعلم عبد الرزاق أجرته عشر دراهم وأصحابه الذين قدموا من المغرب سبعة أوجوة لكل واحد ...ثم خدامة آخرون بخمسة أوجوة لكل واحد، وذلك كله في حفر التراب وغربلته ...في اليوم الثاني، المعلم المذكور بمثقال وأصحابه بسبعة موزونات لكل واحد وخدامة آخرين عددهم إحدى وثلاثون سمو خمسة أوجوة لكل واحد ...أجرة المعلم الحداد أربعة دراهم[1].

1228هـ/ 1813م:

ـ إصلاح الصحن ـ خدام ـ بدرهم واحد.

ـ البناءون والنجارون عشرون مثقالا وأربعة أواقي ونصف.

ـ البنّاء ستة عشر أوقية ونصف.

ـ مياوم لردم حائط بستة أواقي.

ـ إصلاح حديد للجرارة بدرهم واحد.

ـ وجب في تبديل سقف المسجد من شراء الحطب وأجرة الخدامة في أيام ومأكلهم، خمسون أوقية.

1229هـ/ 1813م-14:

ـ بناء السلوقية، معلم واحد وخدامة اثنين، بأربعة عشر أوقية.

ـ ثلاثة رجال لحفر السلوقية أربعة دراهم.

ـ تخميل المرحاض خمسة أوجوه.

ـ المخازني وصاحبه ثلاثة عشر أوقية.

---

[1] اقتصرنا على هذه المعلومات الواردة في الصفحة الأولى من حوالة خاصة ببناء حمام بالحاضرة وجدة.

في حين تتضمن هذه الحوالة المستقلة لائحة طويلة ومفصلة عن العمال والمعلمين الذين ساهموا في بناء حمام طيلة الفترة الممتدة من يوم الاثنين 26 صفر 1227 هـ إلى أوائل رمضان 1227هـ/ من 11 مارس 1813م إلى أوائل غشت 1813م.

ـ ...الخدامة، وعجن الرمل والجير وإصلاح السطح وجعل الجص ورمي المسوس ...وشراء بعض الحطب له ونقل الرمل وكراء الحمر في أيام عديدة: تسعة وعشرون أوقية ونصف.

ـ كراء تسع حمر لنقل الجير سوم درهم لكل واحد ورجال ثلاثة درهم لكل واحد.

1230هـ/ 1814م-15:

ـ رجال ستة لنقل الحجر سوم ست موزونات لكل واحد.

ـ أجرة أجيرين كسرا الملحة بثلاثة دراهم.

ـ رجال ثلاثة في عجن العجنة ستة موزونات لكل واحد.

ـ المقدم أحمد بن عبد السلام أربعة دراهم أجرته.

ـ والعجان ستة موزونات والواقف درهم واثنين بعشرة أوجوة وخمسة أوجوه لشراء الخبز لهم.

ـ ثم أجرة آل الذمة والمعلم في إصلاح البرمة يومين أربعة رجال سوم خمسة عشر موزونة لكل واحد وجب لهم ثلاثة مثاقل، ثم مأكلهم في يومين بين الخبز والفاكهة ثلاثة دراهم.

ـ وأخذ المعلم الذي أتى من تازة سبعة مثاقل ودرهمين أجرته لكونه كان يحسب أجرته كل يوم ستة أواقي، من يوم خروجه من تازة وكراء ركوبه أربعة مثاقل، وجب في الجميع أحد عشر مثقالا ودرهمين.

ـ خادمين اثنين بمأكلهما ثلاثة دراهم.

ـ أخذ المعلم أجرته أربعة وخمسين لكونه كان يحسب أجرته من يوم خروجه من تلمسان إلى يوم رجوعه سبعة عشر أوقية ركوبه ذهابا وإيابا، وجب في الجميع سبعة مثاقل وأوقية.

ـ كراء البهائم لحمل الجير وأجرة السواقة في يوم عشرون أوقية.

- سمسار الحبس سبعة عشر أوقية.
- حمار لنقل الماء بدرهم.
- خدامة ثلاثة في ترقيع المسجد بثلاث دراهم واثنين ست موزونات لكل واحد.
- أجرة الخدامة الذين بيضوا المسجد ثلاثة وستون أوقية.

1231هـ/ 1815م-16:

- الواقف أحد عشر أوقية.
- معلمين لبناء البرج بمثقالين وأربعة أجراء بثمانية أواقي يوميا.
- درهم لغربلة الجير.
- أجير لتخميل الرماد من الجوف يومين بأربع أواقي.
- بناء قوس المسجد، معلم بأربعة أواقي وأجيرين بأربعة أواقي ونصف.

معلمين في بناء المطهرة بستة أواقي.

في صنعة العتبة درهم ونصف.

- في بناء المعمرة أربعة عشر أوقية.
- أخذ القابض لدراهم الأحباس درهمين.
- معلم بأربعة أواقي وستة أجراء بتسع أواقي.
- أربعة خدامة في السلوقية ستة أواقي.
- ثم في إصلاح عود النار ثمانية أواقي.
- ثم درهم للمخزني لبحثه عن الأجور في العيون.
- ثم درهمين للصانع.
- ثم في أجرة الصانع لها (باب) سبعة أواقي.

-أربعة أواقي للواقف.

1232هـ/ 1816م-17:

ـ خدامة ثمانية في حفر الأساس درهمان لكل واحد.
ـ الواقف بثلاثة أواقي وهو مولاي أحمد المازوني.
ـ خدامة تسعة لخدمة اللوح ثمانية بسبع موزونات.
ـ ثلاثة أواقي أجرة صانع المنقاش.
ـ أجرة صنعه (حلقتين للرحى) مثقالين.
ـ خدامة لرمي المسوس واللوح درهمين لكل واحد.
ـ مثقالين للرفاس الذي أتى من عند الشيخ الشاوي.
ـ ثم اثنين ركازين الجص درهمين لكل واحد.
ـ بناء العمامة (للرحى) أربعة أجراء بدرهمين لكل واحد ومعلم بإحدى عشر موزونة.

1233هـ/ 1817م-18:

ـ ثلاثة أجراء في عجن التراب وتنقيل الحجر بستة أواقي.
ـ في بناء المطهرة أجيرين بأربعة أواقي ومعلم بخمسة أواقي.
ـ لرقاسين من تلمسان للإخبار بعيد الأضحى أربعة وثلاثون أوقية.
ـ أجيرين لرمي المسوس بنصف ريال.
ـ ثم أجير لسقي الماء بدرهم.
ـ أجير لتسوية الطراح فوق الخشب بدرهمين.
ـ ثم في صنع عقرب الرحى ستة أواقي.
ـ أخذ بن رحال الحرطاني مثقالا أجرته في دلالته للرحى والحمام.
ـ للسيد البشير أربعة عشر أوقية في عمل الرحى في الماضي.
ـ في تخميل ساقية الرحى سبعة وخمسون أوقية أجرة تسعة عشر رجلا.
ـ خمسة عشر مثقالا أخذوها إجارة فيما صيغوا من النحاس.

1234هـ/ 1818م-19:

ـ درهمين في صنعة إصلاح فأس.

ـ درهم في إصلاح محمل.

ـ في صنعة السلاسل للمصابيح نصف ريال.

ـ قبض علي بن ملوك ستة ريالات دور ثم درهمين في صنعة اثنين وعشرون مسمارا.

ـ نصف ريال في إصلاح فرخته (المسجد).

ـ في تسوية صحن درهمين.

ـ تسع مزونات في نقش زيتونها (مسجد جوهرة).

ـ في تجصيص سطح الرحى أربعين أوقية.

ـ درهم في ردم حفرة في رأس السلوقية أربعة أواقي.

ـ أجيرين لغربلة التراب نصف ريال، وأجيرين في حفر التراب بنصف ريال.

ـ كراء حمار بدرهم.

ـ أجيرين لرمي الجص وترميم ما فسد بثلاثة أواقي.

ـ درهم في صنع الفرخة.

1235هـ/ 1819م-20:

ـ درهم في صنع الجرارة.

ـ صنع الدلو درهم.

ـ قبض كاتب الحروف علي بن الحسين في أجرة تصييره فيما بقي له من صلاته الثاني وأجرة الثالث فيها خمسة عشر مثقالا.

ـ اثني عشر أوقية للذي أتى بالمعلم من تلمسان.

ـ ستة أواقي أخذها الدلال لبيع الزيتون.

ـ درهم لنكس سطح المسجد ونصف ريال لإصلاح قطرتها.

- ستة أوجوة في مسمار رتاج الباب...ودرهم لعلي السوسي النجار.
- مزونة للبراح على المصلى.
- ثلاثة أواقي لصانع المسمار.
- للمعلم مولاي قادة اثنى عشر مثقالا أجرة.
- أربعة مثاقل لابن عياد في تركيب الرحى الثانية.
- أربع ريال (أربعة ريالات) دور للرقاس الذي أتى بالشتب من ندرومة.
- أربعة أواقي لفلق السد الجاري لساقية السلوقية.

1236هـ/ 1820م-21:

- سبع مثاقل وستة أواقي في تركيب الرحى للتلمسانيين.
- أربعة أواقي لثلاثة أجراء في تركيب الرحى.
- مثقال في بناء المعمرة.
- ستة أواقي لصانع منقاش وعقرب الرحى.
- ثم لصانع العقرب خمسة أواقي ولصانع الدوار أربعة وعشرون أوقية.
- مثقال واحد لدلال الزيتون.

1238هـ/ 1822م-23:

- للدلال الحاج سليمان للرقايع والزيتون أربعة مثاقل ودرهمين.
- أربع أواقي في كراء من أتى ببابها (المسجد) من صفرو.
- أخذ شقرون نصف ريال في بناء تدعمة الدار.
- ست مزونات لسائق الحمر.

1305هـ/ 1887-88 [1]:

---

[1] كما سبقت الإشارة إليه، فانطلاقا من هذا التاريخ، تتضمن الحوالات إشارات متعددة حول مصاريف الأشغال التي أنجزت، لكن ليس بالتفصيل الذي يمكن أن نقف من خلاله مثلا

ـ سخرة كاتب سيدنا الفقيه محمد الأخصاصي عن المحاسبة بالأمر ثلاثون مثقالا.

ـ أجيرين لتخميل السلوقية اثنى عشر أوقية.

ـ أجير لردم المطمورة بالسوق ستة أواقي.

ـ أجراء ثمانية ومعلمين لتبييض دار المخزن مثقال وخمسون أوقية.

1306هـ/ 1888م-89:

ـ أجراء ثلاثة لتحريش حائط المسجد ثلاثون مزونة.

ـ أجراء ستة لحفر الأساس وتسويته ستة وعشرون أوقية.

ـ أجراء ثلاثة لتروية التراب وكراء حمارين أربعة وعشرون مزونة.

1307هـ/ 1889م-90:

ـ اربعة اجراء لتخميل الساقية المارة للحمام وللجامع الأعظم أربعة وعشرون مزونة.

ـ أجير لتصفية التراب لإصلاح فرن أولاد عمران مع المؤونة خمسة عشر مزونة.

1308هـ/ 1890م-91:

ـ أجرة معلم وأجراء ثلاثة معه لتحريش الحانوت ثمانية وأربعون أوقية.

ـ أجراء اثنين ومعلم لرمي الجص للحانوت ثلاثون أوقية.

ـ أجيرين لتروية التراب بعرصة المخزن بالمؤونة اثنى عشر أوقية.

ـ أجيرين لتجيير المحل خمسة عشر أوقية.

1309هـ/ 1891م-92:

ـ أجرة معلم وأربعة أجراء معهم سبعة بمثقال وثلاثة وعشرون أوقية.

على أجرة المعلم والأجير و...إلا في حالات جد محدودة، حيث تأتي المعلومات في إطار مجمل المصاريف التي بذلت في القيام بمهمة ما.

أجيرين لعجن التراب بالمؤونة خمسة عشر أوقية.

ـ أجرة معلم وأجيرين لتدعيم محكمة القاضي بالمؤونة ثلاثون أوقية.

1310هـ/ 1892م-93:

ـ أجيرين لتصفية التراب بالمؤونة ثلاثة عشر أوقية.

ـ معلمين وأجراء ستة لبناء محراب مسجد جوهرة بخمسة وسبعون أوقية.

ـ أجراء أربعة لركز جص الحانوتين بالمؤونة بثلاثين أوقية.

ـ أجيرين لردم كهف بمسجد عقبة أربعة عشر أوقية.

ـ أجيرين لحفر الأساس بمسجد عقبة أربعة عشر أوقية.

1311هـ/ 1893م-94:

ـ أجراء أربعة لحفر أساس الساقية بالمؤونة بثلاثين أوقية.

ـ أجرة معلم وأجراء أربعة لضرب اللوح بالساقية المذكورة بالمؤونة ثلاثون أوقية.

ـ أجير وكراء حمار لإخراج التراب من فرن أولاد عمران إحدى عشر أوقية.

ـ أجراء أربعة لتصفية التراب والرماد والجير بالساقية ثلاثون أوقية.

2 ـ أسعار بعض المواد:

قبل الإدلاء بأية ملاحظة حول الأجور وكل ما هو مرتبط بها، وحتى تكتمل الصورة التقريبية للمجتمع خلال هذه المرحلة، نقترح لائحة أسعار بعض المواد الأساسية بهدف استجلاء كلفة العيش والعادات الغذائية السائدة بالمنطقة...، واقتصرنا في هذا المجال على المواد التي ارتأينا أنها توضح لنا بعض جوانب الموضوع.

أ ـ الكراء:

1225هـ/ 1810م-11:

ـ كراء حانوت لمسجد برغوث بمثقالين وأربعة دراهم.

ـ كراء نصف حانوت باثنا (اثنتي) عشر أوقية.

ـ دار لمسجد الغريبة بأربعة وعشرين أوقية.

ـ دار مسجد الزيتونة بثمانية عشر أوقية.

ـ بناء بيت في دار المسجد...ثلاثة عشر أوقية ونصف.

ـ شراء قاعة حانوت بخمسين أوقية.

1227هـ/ 1812م-13:

ـ كراء بيتين باثنا عشر أوقية.

ـ كراء دار مسجد الزيتونة بأربعة وعشرين أوقية.

1229هـ/ 1813م-14:

ـ كراء دار بستة وثلاثين أوقية.

ـ كراء بيت في دار السيد عمرو اليزناسني باثنا عشر أوقية.

ـ كراء بيت في دار آل الذمة أربعة وعشرون أوقية.

ـ ثم بيت آخر في دارهم بأربعة وعشرون أوقية.

1230هـ/ 1814م-15:

ـ كراء حانوت بعشرين أوقية.

ـ كراء حانوتين بأربعة وعشرين فيما بينهما.

ـ كراء حانوت بثمانية عشر أوقية ونصف حانوت بإحدى عشر أوقية.

ـ كراء بيت في دارعمرو اليزناسني لمسجد الحدادة باثنى عشرمثقالا (؟).

ـ كراء دار مسجد الزيتونة بخمسين أوقية.

ـ كراء بيت بدار آل الذمة بستة وخمسين أوقية.

1231هـ/ 1815م-16:

ـ كراء بيتين بدار آل الذمة بعشر مثاقل.

ـ بيت مكترى للدرازة بسبع مثاقل.

ـ وبيت مكترى باثنا عشر أوقية.

ـ كراء حانوت بمثقالين، وآخر بثلاثة مثاقل ونصف.

1232هـ/ 1816م-17:

ـ كراء البيتين بدار أهل الذمة بعشر مثاقل وثمان أواقي.

ـ بيت مكترى للدرازة بسبع مثاقل.

ـ كراء بيت باثنا عشر أوقية والحانوت بمثقالين، وآخر بأربع مثاقل ونصف ثم حانوت بثلاثة مثاقل ونصف.

1234هـ/ 1818م-19:

ـ كراء بيت للدرازة لعمرو بن شع وصاحبه بمثقال.

1305هـ/ 1887م-88:

ـ كراء دار للفقيهين بهذا 0120.

ب ـ ثمن الزيت:

1225هـ/ 1810م-11:

ربع قلة زيت: 8 أواقي ونصف.

1226هـ/ 1811م-12:

ـ قلة زيت: مثقالين.

1227هـ/ 1812م-13:

ـ قلة وثلث: 6مثاقل و4 أواقي.

ـ نصف قلة: 24 أوقية.

1228/ 1813م:

ـ قلة ونصف: 50 أوقية.

ـ قلة إلا ربع: 25 أوقية.

1229هـ/ 1813م-14:

قلة وربع: 36 أوقية.

1230هـ/ 1814م-15:

ـ نصف قلة: 25 أوقية.

ـ قلة زيت: 30 أوقية.

1231هـ/ 1815م-16:

قلة زيت : 47 أوقية.

1232هـ/ 1816م-17:

قلة زيت: 46 أوقية.

1233هـ/ 1817م-18:

ـ قلة زيت:27 أوقية.

ـ قلة زيت: 30أوقية.

1234هـ/ 1818م-19:

شراء ثلاثة عشر قلة من الزيت للمساجد: 51مثقالا و4 أواقي.

1235هـ/ 1819م-20:

ـ أربع قلال زيت: 16 مثقالا.

1237ه/ 1821م-22:

اثنا عشر قلة ونصف سوم كل أربع قلال اثنين وثلاثون ونصف وما بقي بثلاثين لكل قلة.

ج ـ مواد غذائية مختلفة:

في هذا الجانب، تواجه الدارس بعض الصعوبات التقنية، فباستثناء الحبوب والزيتون ...التي ذكرت أثمانها وما يقابلها من الأوزان فإن باقي المواد كان يتم شراؤها، في أغلب الأحيان، على أساس التفاوض بين الطرفين دون تحديد وزن المادة، ورغم ذلك فإن بعض أثمان هذه المواد تفيد في تحديد كلفة العيش أو تقربنا من ذلك:

1227هـ/ 1812م-13:

ـ التمر لغذاء المعلمين : 7 أوجوة.

ـ الطعام لعشائهم يوميا: 13 أوقية.

ـ السمن: 6 أواقي.

ـ السمن: أداء ما عليهم من السمن لمدة 18 يوم، 27 أوقية.

ـ شراء لحم: 3 دراهم.

ـ نصف شاة: 14 مزونة [1].

ـ نصف شاة: 15 مزونة.

ـ نصف شاة : 17موزونة.

ـ شاة من اللحم: 9 أواقي.

ـ نصف شاة: 19 موزونة.

ـ الخبز: 6 مزونات.

ـ مد من القمح: 18مزونة، وطحنه للمعلمين: 8 أوجوة.

ـ الحطب: مثقالين.

1232هـ/ 1816م-17:

(1) كتبت مرة مزونة وفي حالات أخرى كتبت موزونة.

- خبز: 2 دراهم [1]
- عنز أسود: 19 أوقية.
- خبز وعسل: 4أواقي.
- عسل: 18 أوقية.
- جرة عسل: 3 مثاقل.
- خروبة زيتون: 4 أواقي.
- شراء مد من القمح وطحنه: 23 أوقية.
- تبخير الطعام: 2 دراهم.
- نصف شاة: 5 أواقي.
- نصف شاة: 6 أواقي ونصف.
- رطلين من السمن: 7 أواقي.
- قرعة: درهم.
- شراء الفحم: 42 أوقية.
- ملح: 14 أوقية.
- مدين من الملح: 28 أوقية.

1233هـ/ 1817م-18:

- شراء لحم: 5 مزونة.
- لحم: درهم.
- لحم: درهم ونصف.
- القمح لأكل المعلمين: 16 أوقية.
- خروبة من القمح: 11 أوقية.
- السمن: 3 أواقي.

---

(1) لا تذكر الحوالات عدد الخبزات.

- حمل من الحطب: 6 مزونة.
- شراء لحم وازرودية: 14 أوقية.
- لحم: درهمين.
- ازرودية: مزونة.
- لبن: 6 مزونة.
- خروبة قمح: 11 أوقية.
- سمن: 15 أوقية.
- لحم وازرودية وصابون للمعلم: 2 دراهم وربيع.

إلى جانب هذه المعطيات التي تبدو نوعا ما تفصيلية، توجد إشارات تهم تكلفة الأكل، بشكل إجمالي، الذي كان يقدم للأجراء يوم عملهم:

1218هـ/ 1803م–04:

أكل 11 رجلا: 2 أوجوة لكل واحد.

1230هـ/ 1814م–15:

أكل القبالة في حائط: 3 أواقي.

1231هـ/ 1815م–16:

أكل المعلمين (3): 7 مزونات.

د- أثمان مواد مختلفة:

تتضمن هذه اللائحة، أثمان مواد مختلفة، غير المواد الغذائية، مثل الحصير والجير وأدوات العمل .

السنة	قنديل	الجير (الحمل)	الحصير[1]	جرارة البئر	فرخة الباب	مواد مختلفة
1225	5أوجوة	3أواقي	2أواقي وربع	2موزونات	درهم	منقاش وفأس حديد: 54أوقية
1226	8أواقي	12مزونة	4دراهم		درهم	
1227	درهم		3أوقي			قدرة:درهم.كسكاس: 2مزونات. طبقين:2دراهم
1228	7أوجوة	10أواقي	5أواقي		2دراهم	
1230		14مزونة	3دراهم	5أوجوة ونصف		
1231	درهم	8أواقي	3أواقي ونصف			غربال:درهم
1234	درهم		درهمين ونصف	3أواقي	3أواقي	رطلين من الشمع: 12أوقية مخطاف للبئر:10مزونات. 10قواديس:10أوجوة
1236	8مزونات		4أواقي	درهمين	6مزونات	فأس:6أواقي

من خلال ما سلف،يمكن أن نستنتج بعض المؤشرات حول تكلفة العيش خلال هذه المرحلة، وذلك بمقارنة الأجور وأسعار بعض المواد مقتصرين في بداية الأمر على أسعار مادة الزيت التي كانت تستعمل في نفس الوقت للطهي والإضاءة ثم الكراء، وفي هذا الجانب نسجل مايلي:

---

(1) يختلف ثمنها باختلاف حجمها وأيضا نوعها، مثل حصيرة سنوسية، وحصيرة القنب ...فاقتصرنا على ما يبدو لنا من النوع العادي.

ـ وجود تفاوت بيِّن في دخل الأفراد يدل على التفاوت الإجتماعي والاختلاف في مستوى العيش.

ـ لقد عرفت الأجور تراجعا بالنسبة لفئة معينة لا ندري سببها ـ الأئمة ـ وجمودا بالنسبة لفئات أخرى.

ـ مقارنة بين المصاريف والأجرة، يمكن تصور صعوبة العيش بالنسبة لفئات عريضة من الحرفيين والمياومين ...خاصة إذا أخذنا كنموذج دخل إحدى هذه الفئات وقارناها بالتطور الذي أصبحت عليه الأسعار، حيث أن ثمن الزيت والكراء مثلا عرفت ارتفاعا مضطردا في وقت كانت إمكانيات العمل جد محدودة خلال القرن التاسع عشر، فباستثناء الفلاحة، التي كانت تعاني هي أيضا، فإن فرص الشغل كانت ضئيلة.

ـ تأكيدا لما سبق، يمكن مقارنة المصاريف اليومية التي وردت بعض الإشارات عنها ـ لفرد معين ومقارنة ذلك مع دخله مما قد يبرز لنا وضعه المادي خلال هذه المرحلة.

ـ يمكن إعطاء عدد من الفرضيات مثل مقارنة استهلاك عدد من الحرفيين خلال يوم واحد، على أساس اعتبار ذلك بمثابة استهلاك عائلة واحدة، ومقارنتها بالدخل اليومي للفرد ...أو تجميع القائمة التي يفترض أنها استهلاك لعائلة خلال أيام معينة ومقابلتها بالدخل الفردي خلال نفس المدة ...

ويبقى أن كل ذلك يجب أن يتسم بنوع من التحفظ وعدم المغالاة باعتبار أن الصورة العامة لن تكتمل إلا بالحصول على معطيات قد تكشف عنها أبحاث مقبلة تهم سلسلة من اللوائح التي تهم مختلف مناحي تكلفة العيش.

هـ ـ التغذية واللباس:

من خلال لائحة الأغذية المستهلكة من طرف الأجراء عند قيامهم بأعمالهم اليومية، وكذلك من خلال لوائح المواد التي تم تعشيرها بديوانة وجدة إلى جانب أوصاف خلفتها بعض المصادر عن هذا الجانب بالمنطقة يمكن تكوين فكرة عن التغذية بالمنطقة:

ـ يعتبر الخبز مصدر تغذية أساسي للفرد،حيث يستعمل لوحده [1] أو تضاف له مواد أخرى مثل الزيت أو السمن أو العسل.

ـ استهلاك الطعام المصنوع من القمح ودهنه بالسمن، أو إضافة بعض الخضر له، مع كمية من لحم الشاة أو الماعز.

ـ دخول عادات استهلاكية جديدة مثل الأرز ودقيق السميدة والشعرية[2] والخل والبطاطا واللفت.

وإذا كان استعمال بعض العائلات لمواد أوربية من النوع الجيد هو بمثابة إظهار ثرائها، فإن ذلك الأمر ليس كذلك بالنسبة لأغلب الأسر التي تضطرها ظروف العيش والنقص في الإنتاج إلى استعمال بعض المواد الأوربية.

عموما لم تكن التغذية تمتاز بالتنوع الكبير[3]، وتتوزع على ثلاث وجبات أساسية للذين في استطاعتهم ذلك، وتتكون في العادة من الطعام (كسكس)

---

(1) يذكر في عدد من المرات ـ في الحوالات الحبسية ـ أنه تم شراء الخبز وحده للخدامة خلال اليوم.

(2) "شراء سميدة وشعرية من الجيد بستة افرنك اصبنيولية ...في 7ذي الحجة 1326هـ/ 31 دجنبر 1908 .و.خ.الزاوية الرمضانية.

(3) Voinot , Oujda…op;cit.p.51

المدهون بالسمن أو بالمرق مع الخضر واللحم، ومن شربة أي حساء بالأرز، مع عادة استهلاك الشاي أكثر من القهوة.

وعادة الإهتمام وإكرام الضيف مسألة متداولة بين الأسر، ويكون ذلك بحسب مكانة ومقام الضيف وإمكانيات المضيف، فقد استقبل عامل وجدة أبو بكر بعثة فرنسية بمنزله، وقدم لها أصنافا متنوعة من الأطعمة والمشروبات:

في البداية قدم لهم الشاي الذي يتناوله المغاربة في كل وقت ومناسبة، بعد ذلك أحضر للضيوف حساء بالأرز به دهن كثير وهو الحريرة إضافة إلى فنجان الشكولاطة.بعد ذلك بحوالي نصف ساعة هيئت للحضور مائدة عليها طبقان: أحدهما به لحم خروف بالخرشوف، والثاني به حمام محمر بصفار البيض، فقدم لكل واحد، حسب رغبته، صحن ملئ لحما تعلوه الخضر، ورفع الباقي، بعد ذلك أحضر طبق كسكس على شكل كثيب قمته من السكر المسحوق وزينت جوانبه بباقات رسمت بالقرفة المسحوقة، ثم جيء بطبق كسكس ثان سقي مرقا وعليه قطع لحم مغطاة بأجزاء من القرع. وفي النهاية قدم الشاي والحلوى المصنوعة بالجوز، وكذلك الثريد بالعسل، وكان الشاي قد عطر بالنعناع الطري أو بالخزامى أو اللويزة...ويأكل الجميع بأصابع اليد، فالمعلقة غير معروفة، والعامل نفسه، الذي هو على قدر كبير من النظافة والشهرة، كان يستعمل أصابعه في الأكل بمهارة فائقة، ولم يستعمل المعالق الخشبية الفرنسية الصنع إلا الفرنسيون[1].

أما اللباس، فهو يعكس عادة الوضع الاجتماعي للفرد وأصوله، لذا فعامة الناس يلبسون "العباية" وسروالا ويضعون فوقها جلابة خشنة ذات لون

---

[1] Hamet , Cinq mois … op;cit.pp.7-8

قاتم وأكمام قصيرة، ويلتحفون بالحايك، في حين يلبس الآخرون "تشامير" من الثوب الأبيض وسروالا من القطن إضافة إلى "الكَندورة" وتدعى أيضا "الفرجية"، وتوضع فوقها الجلابة أو البرنوس، في حين يلبس أهل فاس عوض الجلابة "القفطان" في فترات البرد وجلابة رقيقة من الصوف الأبيض في فترات الحر. ويضع الرجال فوق رؤوسهم العمامة أوالحايك ولا يوثقونه مع إسدال أحد أطرافه على الكتف[1]. ويكون ثوب اللباس الرفيع من "طرف ملف...والكتان ...والسلهام من الصوف..."[2].

ويقتصر لباس الأطفال على الكَندورة أو الجلابة وينتعل الجميع البلغة أو البابوج الفيلالي[3].

أما النساء، فقد اقتصرت المصادر الأجنبية على ذكر مظهرها الخارجي، حيث تضع النساء حائكا يسدل على جميع أطراف الجسم فلا تظهر من فوقه إلا عين واحدة.

ويستدل من عقود الزواج والمواد المعشرة التي كانت تدخل وجدة، أن النساء كن يلبسن في العادة "قميصا ...ذو أكمام قصيرة" ويضعن فوقه "قفطانا" ثم ثوبا شفافا فوقه، وأخيرا يضعن فوق رؤوسهن "سبنية" أو عمامة أو حائكا، وينتعلن البلغة وتزين أياديهن "مسايس" "دمليج" والخلاخل[4] وتلبس البنات نفس لباس أمهاتهن .

---

(1) Voinot , op;cit.p.50

(2) خ.ح.كناش 348. ص.178

(3) Hamet,Ibid.p.13

(4) من بين الإشارات التي راجعناها بعض الأشعار الزجلية لأحمد التريكي التلمساني المولد ـ ولد في أواسط القرن 11هـ وتوفي أواسط القرن 12هـ / الثامن عشر ميلادي ـ، كان قد أخرج من تلمسان بسبب غزله المفرط في النساء واستقر بوجدة، وقد أشار إلى بعض أنواع الأقمشة لكن لا ندري هل هي نفس لباس نساء وجدة أم لا ...

ويكون نوع القماش بحسب الوضع الاجتماعي، إما من ثوب عادي أو مرزاية أو من كتان عادي أو من حرير إسباني أو من حرير إفريقي (يأتي عن طريق القوافل الصحراوية).

وعموما، كان السكان يتفادون إبراز مظاهر الترف الزائد وتوخي البساطة في المظهر، وقد اعتبر البعض أن هذه سمة عامة للمجتمع حيث يصعب في العادة التمييز بين أفراده على أساس المظهر، واعتبر آخرون أن لجوء السكان لذلك هو مخافة إثارة الأطماع

3 ـ **التراتب الاجتماعي في المنطقة:**

يعتبر الخوض في هذا المجال بالنسبة للمجتمعات الأوربية من القضايا الميسرة وذلك لتوفر عدد من المعطيات تمكن من إقامة تصنيف واضح للطبقات والفئات والشرائح المشكلة للمجتمع.

وهذا الأمر يختلف جذريا بالنسبة للمنطقة التي هي موضوع اهتمامنا، وذلك بسبب غياب معطيات مدققة تهم مثلا إحصاء للثروات والطرق التي تتم على أساسها العلاقة بين الأفراد ... مما يسهل عملية تحديد مكونات المجتمع.

لاشك أنه من خلال انتشار الملكية الخاصة للأرض ولأدوات الإنتاج، ووجود أنشطة مهمة بالمنطقة كالرعي، ومع ازدهار التجارة الخارجية، ووجود مهن يتمتع أصحابها بدخل قار وحرف يضمن من خلالها الممارسون لها عيشهم، يمكن الحديث عن توفر أسباب التفاوت الاجتماعي، غير أن قسما

كتاب الجواهر الحسان في نظم أولياء تلمسان، عن مخطوطة فريدة محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس. تقديم،تحقيق وتعليق حاجيات (عبد الحميد). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.ص. 326-327 و 330.

من الجواب على ما هي الطبقات المكونة للمجتمع خلال القرن التاسع عشر؟ سيصادف صمتا تاما من طرف المصادر.

كما أن الاقتصار على الإشارات الواردة في بعضها قد يميع التحليل والتصنيف، فحينما تذكر الوثائق "الشرفاء" باعتبار أن لهم وضعا اجتماعيا متميزا فهذا لا يعني أن جل مكوناتها تحتل قمة الهرم من حيث الثراء المادي.

في هذا الإطار فإننا نحبذ اقتراح مصطلح الفئات عوض الطبقة وذلك للحديث عن مكونات المجتمع خلال هذه المرحلة، وهذا لعدة اعتبارات من بينها أن إمكانية تحديد الفئة يبدو أكثر تيسرا بسبب الخصائص التي يمكن أن تجمع أفرادا معينين في نفس الخانة، وهذا الأمر قد يساعد في معالجته المعطيات التي توصلنا إليها.

يأتي ذكر مكونات المجتمع من خلال إشارات تدل فعلا على وجود تمايز بينها وتؤكده الألقاب التي ترد في الوثائق:

الأعيان، الشرفاء، المرابط، الأمة والعبد، الرباع، الخماس،الكساب، الراعي المعلم الحرفي المياوم...ثم تأتي إشارات تؤكد التمايز:

" ...ويتشبهون بأفعال العامة.." [1]، و "...من سب ذا قدر من أطرح منه حرطانيا أو عاميا..."[2]..

قد نذهب إلى اعتبار أن هذه المعطيات كافية لتحديد التفاوت الاجتماعي، بل وعلى ضوئها يمكن وضع تصنيف نهائي وشامل لمكوناته، فيتم ذلك على أساس "الأصل" أي "المولد" و "النفوذ"، لكن يبدو أن هذه

---

[1] و.خ.أهل ارشيدة (الملحق ص.160).

[2] و.خ. أهل ارشيدة (الملحق ص.162).

المعطيات إن كانت ذات فائدة لإبراز الإطار الأولي للمكونات الاجتماعية، فهي غير كافية لإعطاء الصورة الحقيقية للمجتمع.

كما نسجل أن التصنيف على هذا الأساس، إذا أضفنا له ظاهرة إعفاء عدد منهم من جل الضرائب بعد "إسقاط التكاليف" و"الكلف" عدا "الزكاة والأعشار التي توزع على فقرائهم"، فإنها تذكر تقريبا بوضعية نبلاء فرنسا، لكن ما يجب توضيحه هو أن وضعية هؤلاء النبلاء غداة 1789 صارت بالنسبة لعدد منهم - إذا أسقطنا الألقاب عنهم - تشبه من الناحية المادية وضعية بعض الأقنان الخاضعين لهم.

إذا كان عنصر امتلاك الثروة والموقع في العملية الإنتاجية هي من بين الأدوات الكفيلة بتحديد وضعية الفرد، فإن خصوصية المجتمع المغربي عموما تجعل من الألقاب عاملا مساعدا أيضا في تركيز الثروة، خاصة إذا علمنا دور "الشرفاء" في المنطقة وأساسا في "ظاهرة التحكيم" من طرف أغلب الزوايا والشرفاء، و"ظاهرة حماية القوافل والمسافر" من طرف الزاوية القندوسية، وحماية "الأمانة والودائع بالمراسي"، لكن هذا ليس عاما بالنسبة لجل الزوايا،بل يمكن القول بوجود زوايا فقيرة وأخرى ثرية.

إن المجتمع عموما نميز فيه بين الأعيان والعامة، ويعتبر ذلك عنوانا لفئات متعددة تندرج تحت اسم الميسورين أو العوام، فنجد من بين الأعيان فئة تجمع بين الشرف والثراء وأخرى بين المناصب الإدارية والثراء.

من نماذج الفئة الأولى التي تتصدر المجتمع يمكن إدراج الزاويتين الرمضانية والقندوسية. لقد تمكنت الزاويتان من الجمع بين "الشرف" والثراء، فساهم العامل الأول في تمكين شيوخ الزاوية من مراكمة ثراء مالي

وعقاري لايستهان به، وعملوا على الاستثمار خارج موقع الزاوية الأم أي في الحاضرة وجدة.

لقد تمكنت الزاوية من خلال علاقاتها بمريديها والتابعين لها من فرض تعويض عن تأطيرها الروحي للفرد[1] والتي بمقابلها عليه أن يؤدي "الفتوحات" و"الزيارة" وهي الهدايا المادية التي تقدم طوعا وتدفع على شكل صدقة وهي إما نقدا أو عينا، وهنالك "الغفّارة" وهي إلى حد ما إجبارية تدفع من طرف المريدين للشيخ ومحددة بين القبائل الرحل والمستقرة، فتكون من الماشية أو من أهم منتوج لديها[2]، ونجد أيضا مقابلا يدفع عند طلب "الزطاطة" أو حماية القوافل والمسافر، وهذا دور تولته الزاوية القندوسية، سواء كان الفرد تابعا للزاوية أم لا وسواء كان مسلما أم غير مسلم، فلضمان سلامته وسلامة قافلته، كان عليه أن يأخذ "الرقاب" الذي يعينه الشيخ، وهو مسير القافلة وإمامها مقابل أجر متفق عليه.

إذا كان القسم الأكبر من الصدقات والهبات وغيرهما تدفع عن طيب خاطر بالنسبة لأتباع الزاوية، فإن الأمر أخذ مع الوقت طابعا إلزاميا، واعتبر ذلك شرطا لا يمكن الإخلال به، بل وينصح المريد بما يلي:

---

(1) للتبرك بالزاوية مثلا، طلب من الشيخ بومدين ولد بن بوزيان من القنادسة أن يكون أول المستحمين بالحمام الذي أمر ببنائه المولى سليمان 1820.

Voinot , Oujda…op ;cit. p.130

(2) Rinn , Marabout et khouan, étude sur l'Islam en Algérie.A. Jourdan, Librairie de l'Académie ,Paris,1884, p.348

"اجعل ما بيدك من العرض الفاني كله له، فإذا أردت زيارته فأت بالنفيس من مالك له، وإلا فإن كنت تأتيه من مالك إلا ما كان وراء نفسك فأنت متصدق عليه، فلا حاجة له بمالك لأنه غير محتاج إليه..."[1].

وتضمنت أيضا الصدقات هبات أراض بأكملها لشيخ الزاوية حيث يشهد الفرد "أنه أهاب جميع البلاد الكائنة بناحية الذراع....بالهبة من واهبها له الحاج الطيب ...هبة تامة مطلقة عامة قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء نيل ثوابه الجسيم وصلة الرحم والله لا يضيع أجر من أحسن عملا ..."[2].

من جراء كل ذلك لا بد أن يرتفع الرصيد المالي للزاوية، وتستثمر قسما منه في شراء الأراضي خارج مركز الزاوية الأم، أي حيثما وجدت فروع لها، فالزاوية الرمضانية الأم التي تقع جنوب اجراوة بالسفوح الشمالية لجبال بني منقوش ذات الاتجاه الطيبي توفرت على حصص من ماء ساقيتي سيدي يحيى بوجدة منذ سنة 1173هـ/ 1759-1760م، وعلى محلات تجارية[3]، وتوفرت أيضا على غلات زيتون وعلى أراض من بينها تلك الواقعة بسيدي موسى والتي نازعها العامل حول ملكيتها واعتبرها لا مالك لها، فشكلت موضوع شكاوى ومراسلات متعددة بين الزاوية وعامل وجدة والسلطان محمد بن عبدالرحمان[4].

---

[1] فتح المنان، مخطوط خاص،ص.405.أوردها مرزاق،م.، الشيخ محمد بن أبي زيان وزاويته بالقنادسة "الدور الديني والثقافي والسياسي". رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث (مرقونة)، الرباط،1987-1988.

[2] و.خ.الزاوية الرمضانية، رمضان 1290هـ/ نونبر 1873م.

[3] "شراء المرابط سيدي الحسين بن سيدي المكي بن رمضان لحوانيت بوجدة ". و.خ. الزاوية الرمضانية، 25 شعبان 1261هـ/ 29 غشت 1845م.

[4] نموذج مراسلة في 26 ذي الحجة 1277هـ / 5يوليوز1861م. رسالة السلطان إلى الزاوية. و.خ. الزاوية الرمضانية

واستثمرت أيضا الزاوية القندوسية في نفس المجالات في حصص الماء[1]، وتقوم بكراء حصصها وكذا كراء بساتينها ومحلاتها التجارية ...

إلى جانب هذه الفئة التي يمكن اعتبارها متصدرة الهرم الاجتماعي بالمنطقة، يوجد العامل وممثلو السلطان لدى القبائل، والأمناء ونظار الأوقاف، وإذا كان الأول يستفيد من مداخيل متعددة سبق ذكرها، فإن القواد قد جعلوا من منصبهم الإداري طريقا لجمع الثروة، بفرض "المغارم والذعائر"[2]، واستغلال "الميعاد" كمؤسسة الجماعة لنيل ما يريدونه من أتباعهم، ومن القواد من مكنته ثروته من توسيع نفوذه السياسي وطمع في السيطرة على الحاضرة وجدة، مثل الحاج بوبكر بن ميمون الذي عينه السلطان قائدا على بني يزناسن بعد اعتقال محمد بن البشير، وقائد المزاوير من أهل أنكَاد الذي كان دعامة الحكم المخزني[3] في قبيلته والحاضرة إلى أن وشي به وأرسل مقيدا إلى فاس[4]، والقائد الحاج ولد البشير الذي أصبح مع صهره الشيخ ولد رمضان أهم شخصية بالمنطقة بعد حبس عامل وجدة . لقد

---

(1) "عقد مخارجة ومواصلة بين القندوسي والشريف (الرمضاني) "أن يتنازل الواحد للآخر عن حصته من الماء دون شرط...من ساقية المقسم". جمادى الثانية 1194هـ / يونيو 1780. و.خ. الزاوية الرمضانية.

(2) * "...أن بني مريص وبني خلوف من بني يزناسن انهوا شكايتهم لعلي حضرتنا بأضرار عاملهم بهم بكثرة المغارم والذعائر حتى فر جلهم للإيالة الشرقية". خ.ح. كناش 199.ص.11

** "..واليوم لم يبق في هذه القبيلة حتى عشر العشر من كثرة ظلم هذا الرجل (القايد الكَروج) وشدة المغارم السحتية ".و.خ. د.ت.الزاوية الرمضانية (الملحق ص.172)

(3) رسالة من مولاي عرفة إلى السلطان في 11 رمضان 1301هـ/ 5 يوليوز 1884.خ.ح. محفظة20.

(4) "فبعد أصدرنا أمرنا الشريف للوصيف ابن عيش بتوجيه القائد بوترفاس في كبله واصلا بحرا". محرم 1314هـ/ يونيو - يوليوز 1896م.خ.ح. كناش 381. ص.134

ركز بعض القواد ثروة مهمة ضمت عقارات وأراضي زراعية ومحلات تجارية [1].

إن هذا الموقع الاجتماعي لهذه الفئة كان يدفع بأغلبها إلى الطموح في الارتقاء أكثر إداريا وماديا، ويفتح باب المنافسة بينها مما كان سببا في إثارة اللفوف والوشايات.

ونجد إلى جانب هؤلاء القواد نظار الأحباس والأمناء، ورغم صعوبة تحديد ثروتهم لقلة المعلومات في هذا المجال، فإن بعض الإشارات قد تدل على مستوى دخل هذه المجموعة مقارنة مع باقي الفئات، فمداخيل مؤسسة الأحباس ومستفادات وجدة كانت بيد الناظر والأمين اللذين لا يخضعان، خلال مدة تعيينهما، إلا للسلطان، وإذا كان الناظر والأمين، ملزمين بدفع كناش الصائر ـ بالنسبة للأول ـ لقاضي المدينة، والثاني بدفع كناش الحسابات للأمين بفاس، وذلك قصد مراقبتها ومراجعتها، فإن ذلك لا يجعلهما خاضعين لغير السلطان.

إن الراتب الذي يتقاضاه الناظر يمكّنه من احتلال رأس قائمة المجموعة الثالثة، التي تضم إلى جانبه كلا من قاضي المدينة وبعض العلماء المدرسين وكذا أمين المستفادات الذي يقتطع أجره مباشرة من مداخيل الحاضرة وجدة، وهذه الإشارة قد تكون كفيلة بإعطاء فكرة عن وضعه المادي[2]:

---

[1] كما سبق أن ذكرنا مساحة أراضي بعض أسر قواد المنطقة وأعيانها في فصل سابق.

[2] خ.ح. كناش 312.(نسخة خاصة للوثيقة).

دخل المستفاد	أجرته بالريال [2]	الشهر [1]
5618	1300	رمضان
9247	1740	شوال
6573	1801	ذو القعدة
9284	1740	ذو الحجة
9197	1800	محرم
16845	1500	صفر
10410	1740	ربيع1
14866	1400	من20 ربيع 2إلى 29 جمادى1

ويبدو أنه يمكن التذكير بأن الشيخ علي بن رمضان الوجدي ، الذي كان أمينا على مستفاد وجدة، استطاع من خلال استغلاله لمنصبه ولمدة 15 سنة، أن يكون ثروة جعلته يطمح في الاستبداد بالسلطة بالحاضرة وجدة، فقام بحبس عاملها، ومارس سلطته المطلقة بالحاضرة بمساندة صهره القائد الحاج ولد البشير، وعند اعتقالهما، كانت ثروة الأول تضم بساتين مسقية وأخرى بورية وعددا من الدور تجاوزت 36 دارا[3].

إلى جانب هذه النماذج، نضيف التجار، ومقارنة بباقي المناطق الأخرى التي عرفت تمركز هذه الفئة في الحواضر نظرا لطبيعة عملها وتنقلها بين الحاضرة وبواديها، فإن طبيعة المنطقة الحدودية جعلت العمل التجاري، وإن كان يظهر بشكل جلي في الحاضرة وجدة، تساهم فيه أيضا عناصر من البوادي،

---

(1) لسنتي 1293هـ-1294هـ/ غشت 1876- مارس 1877م.

(2) تذكر الوثيقة(خ.ح.كناش 312) أن سعر صرف الريال كان 30 أوقية.

(3) أعطينا العدد المحتمل انطلاقا مما أورده فوانو عن العدد الذي أعيد لأبنائه.

Voinot , Oujda..op ;cit. p.42

ومن بين هؤلاء الكسابة،وذلك بسبب الإقبال الكبير للأسواق الفرنسية على مواشي المنطقة[1]، وإذا كان من الصعب حاليا تحديد ثراء هذه المجموعة، فإن استخدام بعض المعطيات تفيد في استجلاء مستوى التراتب داخل التجار بالحاضرة على الأقل، ومن بينها القيمة الكرائية للمحل التجاري[2]، الذي يعتبر حيزا من رأس المال الذي يوظف في التجارة.

فمن خلال قيمة الكراء، نقترح توزيع فئات التجار إلى ثلاث مجموعات، وهي فئة الصغار، وتقل قيمة سومة كراء محلاتهم كما ورد في المصادر عن 300ريالا في السنة، والمتوسطون، وتتراوح قيمة كرائهم للمحل مابين 300 و700 ريال، والكبار، وتفوق قيمة كراء محلاتهم 700 ريال[3].

وإذا حاولنا تصنيف التجار على أساس الأصل، فإننا نجد أن العمل التجاري، ومن خلال الحوالات الحبسية للمدة الممتدة من سنة 1305هـ/ 1887م-88 إلى 1308هـ/ 1890م-91، استقطب عناصر اختصت بهذا النوع من الأنشطة بالحواضر، وذلك بسبب تجربتها وتوفرها

---

(1) يمكن وضع معدل رؤوس المواشي بالنسبة لكل خيمة انطلاقا مما توفر من إحصائيات، لكن ذلك لن يجدي في هذا المجال لتحديد التراتبية بين ملاك المواشي.

(2) كما سبقت الإشارة،فقد كانت محلات بعض التجار تتوفر على سلع بقيمة 40 ألف فرنك فرنسي، وكانت عمليات البيع تضمن للتاجر ما بين 10 إلى 15 في المائة من الربح الصافي *، مع العلم أن قيمة المصاريف، باستثناء الكراء، لم تكن شيئا عدا الزكاة والأعشار بالنسبة للمسلمين.

* Voinot ,Oujda… op;cit. p.144

(3) لم نضف كراء الحمام والرحتين والأفران، وهذا على الرغم من ثمن كرائها المرتفع، فالحمام كان ثمن كرائه ما بين 900 و12000 ريالا، والأفران حوالي 3750 والرحتين 1728، فإن طبيعة العمل بها لايمكن إدخالها ضمن العمل التجاري الحقيقي.

على أرصدة مادية،[1] ومنها العنصر الفاسي، ومن التجار الذين تذكرهم المصادر والحوالات، بن عطال وأولاده، وأحمد بن الحاج حجيرة، وعبدالقادر الحلو، وأسرة العلج، ومحمد الصابونجي، والمومن الفاسي و... ويحتلون قمة هرم التجار، ثم عناصر وجدية عبدالقادر شقرون والمصطفى بن باص وأحمد بن يونس، وعناصر من فجيج مثل أحمد الفكَيكَي وملال الفكَيكَي وعاشور واشتهروا بالتجارة في الشرك (الجلود) وكذلك عناصر جزائرية مثل محيي الدين والداودي التلمساني[2]، والعنصر الذمي ومنها الحزان يعقوب الذي كان يكتري ثلاثة محلات بسوق الطرافين.

إلى جانب هذه الفئة التي استثمرت في النشاط التجاري، نجد فئة اهتمت بالاستثمار في المجال الزراعي عن طريق كراء بساتين و"رقايع" يتم استغلالها، بل ونجد هنالك أسماء وردت ضمن لائحة مكتري المحلات التجارية وذكرت أيضا ضمن الذين اكتروا "رقايع وأجنة الأحباس"[3].

يبقى أن أغلب المستثمرين في هذا المجال هم أفراد يمكن تصنيفهم، وفي غالبيتهم، في درجة أقل من صغار التجار[4]، هذا مع اعتبار أن الاستثمار في المجال الفلاحي مغامرة يصعب التكهن بنتائجها إضافة إلى المصاريف المختلفة المرتبطة بالعمل الفلاحي والمجهود اليومي.

---

[1] اعتمدنا، وهذه مسألة تبدو اعتباطية، على لقب التاجر لمحاولة تحديد أصله، مع العلم أن الأسماء ليست دليلا حاسما.

[2] باستثناء المجموعة الأولى التي يمكن إدراجها ضمن كبار التجار بالحاضرة فباقي العناصر التي ذكرت ليست بالضرورة ضمن كبار التجار.

[3] التاجر بهلول وعبدالقادر شقرون ومحمد السوسي الذي كان يكتري أيضا الرحتين اللتين في ملك الأحباس ...حوالة حبسية 1306هـ1888م-89.

[4] من مجموع 85 " رقعة وأطراف..." تم كراؤها لصالح الأحباس خلال سنة 1306ه، نلاحظ أن 8 منها فقط هي التي كان ثمنها يفوق300ريال للواحدة.

وأخيرا تأتي فئات العامة، وتضم جل العناصر من فلاحين وصناع وحرفيين ومأجورين[1]...وهي كل العناصر التي كانت تملك إما قوتها العضلية وإما حيزا ضئيلا من الأرض أومن المال الذي لا يسمح إلا بإعادة إنتاج الذات وذلك بالعمل على توفير الحد الأدنى من العيش.

لقد كان المجتمع في المنطقة الشرقية مجتمعا مبنيا على أساس التراتب، وكان يسير بشكل سريع نحو تقوية الفوارق، ساهمت فيه بقوة طبيعة العلاقات السائدة به حيث لعب الجاه والسلطة دورا في توزيع المجتمع إلى أعيان وعامة، وأضيف لذلك دور المنطقة كوسيط تجاري بين الرأسمال الأجنبي والأسواق المغربية ـ أسواق قبائل المنطقة وأسواق غرب المغرب ....، فبرزت فئات تجارية استطاعت أن تكسب ثروات مهمة بفضل رصيدها المالي أولا ثم بتأقلمها السريع مع التحولات التي عرفتها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن 19، فظهرت تحولات في ذهنية الفرد بالمنطقة، وأصبح الربح السريع هو الغاية، فالتاجر استثمر جزء من أمواله في أنشطة معينة: بيع العملة ـ الصرف ـ والعقار، ولكن دون الاستثمارات ذات المدى البعيد مثلا بهدف تطوير المجال الفلاحي.

والشريف وأصحاب الزوايا لم يقتصر اهتمامهم على الجاه المعنوي والعمل في المجال الديني، بل جعلوا منه رأس مال وظفت أرباحه في مجالات متعددة، ونفس الشيء يسري على أصحاب المناصب المخزنية، رغم أن أغلب من تقلد تلك المناصب بالحاضرة وجدة عمل مباشرة بعد انتهاء مهمته على نقل ثرواته إلى مقر سكناه الذي كان في أغلب الأحيان خارج المنطقة[2].

---

(1) بعض عينات هذه الفئات سبق ذكرها ضمن موضوع الأجور.

(2) يمكن الاستئناس بلائحة "التعيينات والإعفاءات الإدارية بالحاضرة وجدة "، حيث إن أغلب العمال مثلا من خارج وجدة، وأيضا الأمناء .

علاقة الحاضرة ببواديها

1 ـ الحاضرة وجدة:

سنتناول هذا الجانب من الموضوع، ولأسباب منهجية[1]

من خلال زاويتين نعتبرهما متداخلتين، وتناول الواحدة منهما يجر بالضرورة إلى النظر في الأخرى، وهما العلاقة بين المخزن وقبائل المنطقة ثم العلاقة بين الحاضرة وبواديها، واعتبرنا أن هذا التداخل حاصل لعدد من الاعتبارات والمؤشرات.

فقد كانت القبائل ترى في الحاضرة وجدة تجسيدا واستمرارا لجزء من الوجود المخزني المركزي بالمنطقة، إذ هي الملجأ بالنسبة لها في حالة تعرضها لشطط قوادها. أما الشق الآخر للعلاقة، فقد كانت القبائل مشاركة فيه، وأغلب الأحيان مجرورة إليه، وليست مؤطرة له، ويتمثل في المواجهة ذات الطابع السياسي للحاضرة، وهذا الجانب استعملت فيه القبائل من طرف قوادها، كما أكدته أيضا ممارسات أغلب العمال الذين عينوا بوجدة، فهؤلاء، ولأسباب مختلفة عملوامباشرة بعد تسلمهم السلطة، على إثارة الصراعات بين اللفوف التي كانت تعرفها المنطقة فلم تستثن منها الحاضرة.

أما العلاقة المخزنية بقبائل المنطقة، فتتمثل في تعيينات القواد وتحديد الجبايات الواجب أداؤها من طرف السكان. إن الوقوف على طبيعة هذه العلاقات، ذات الخيوط المتشابكة، قد يتضح لنا جزء منها في إطاره السياسي والضريبي بين بوادي المنطقة والحاضرة، علما بأن القسم الخاص بالمبادلات الاقتصادي والتجارية قد اتضحت لنا معالمها كما أسلفنا .

---

(1) شكل هذا الجانب لوحده، وفي مختلف جوانبه، موضوع بحث رسالة السلك الثالث (مرقونة):

Mouaden ,N., Rapports villes - campagnes au Maroc (1860-1912): Aspects sociaux - économiques et politiques.Toulouse ,1987.

تميزت الحاضرة وجدة بتوفرها على بساتين وأراض فلاحية[1] وعلى عدد من المواشي ذات جودة عالية[2] وفرت لسكانها قسما أساسيا من حاجياتهم، مما دفع بهم إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي، كما أنه من بين أسباب الاعتماد على الذات هو طبيعة العلاقة بالبوادي التي اتسمت بالعنف ومحاصرة "الأعراب والبدو للحاضرة".

إن الجواب عن بعض من الأسئلة المتعلقة بوجدة تتضح لنا من خلال تلمس علاقتها ببواديها، ودون الخوض في إشكالية تأسيس المدينة وبناء عدد من مواقعها، فهذا أمر يستدعي مجهودا يتجاوز البحث في المصادر إلى استعمال والاستعانة بعلوم وتقنيات حديثة[3].

إن ما يمكن أن نخلص إليه مرحليا هو أن الحاضرة لم تأت نتيجة تطور عرفته من حياة الترحال إلى الاستقرار أو نتيجة تطور أسباب العيش وانتقال السكان من رحل ورعاة إلى مستقرين فحرفيين دفعهم ذلك إلى تأسيس حاضرة يمارسون بها نشاطهم.

حقا لقد سجلت المصادر ازدهار صناعة النسيج بوجدة، وبلغت بذلك درجة لم تبلغها غيرها من المدن الأخرى بالغرب الإسلامي[4]، وانتعشت

---

(1) يذهب البعض إلى اعتبار تنظيم المجال بهذا الشكل – كما كان عليه الحال داخل الحاضرة وجدة – هو تجسيد لاستمرار حياة البداوة داخل المدينة وعدم تمكن أهلها من الانسلاخ عن بداوتهم كما كان شأن مدن العرب الأوربي خلال العصور الفيودالية.

(2) اشتهرت وجدة منذ القرن 11 م بجودة لحومها.
البكري، م.س. ص.177.

(3) مثل الأبحاث الأركيولوجية والطوبونيميا والأركيولوجية الزراعية للوقوف على أقدم مواقع استقرار السكان والتحولات التي همت المجال المستغل من طرف السكان، واستعمال أيضا أبحاث تنقيب تهم ما يعرف ب" الخث " مثل ما هو حاصل في دول الشمال حيث أن البحث في مجال الجيولوجيا وطبقات الأرض قد أفادت في تحديد تحركات السكان خلال أقدم العصور، والانتهاء بصور الأقمار الصناعية.

(4) الاستبصار، م.س. ص.177.

بسبب ذلك التجارة وبرزت فئة اختصت بهذا النوع من الأنشطة، لكن لا يمكن الجزم بأنه نتيجة هذا التطور، جاءت المدينة كتتويج، واحتلت موقعا عاديا في صيرورة الانتقال من البداوة إلى المدنية.

يبدو أن الأخذ بهذا التأويل يجد مبرره في شوارد المصادر وفي الدراسات التي أسست منهجها بتأثرها بمنهجية التأريخ الأوربي للمدينة، لكن يبقى أن دراسة وجدة لها منطلقات تحكمها، ويجب أخذها بعين الاعتبار، بعضها له مبررات إذ مرجعيتها في المصادر والأخرى هي مجموعة من الفرضيات التي قد تساعد في فهم الموضوع أو العكس.

في هذا المجال، قد نؤول ما ذهبت إليه عدد من الإشارات بأن وجدة هي نتيجة رغبة "أميرية" ولم تأت تتويجا لتطور عرفته بواديها على مستوى أنشطتها الاقتصادية، واحتفظت وجدة بنفس طابع تنظيم المجال الفلاحي لمدة طويلة.

وقد كان وجود هذه المدينة كجسم غريب وسط منطقة تغلب عليها القحولة والبداوة، وجعلها هذا عرضة لعنف بأشكاله المتعددة، والذي كان يلحقها سواء من طرف القبائل المحيطة بها أو من جراء التنافس السياسي بين مملكة فاس وتلمسان، وانخرطت وجدة في هذا المسلسل إما بمساندتها لهذا الفريق أو ذاك، أو بانقسام سكانها بين مساندين أو معارضين[1].

كان لموقع وجدة أثر بليغ عليها أدى إلى تعرضها، في عدد من المرات، إلى الدمار، وأعيد بناؤها وفي مرات أخرى أعيد بناء أسوارها.

إن هذه السمات التي طبعة وجدة جعلت سكانها ينخرطون في الصراع الدائر بالمنطقة، خاصة وأنهم يمثلون القبائل المحيطة بها، فكان طبيعيا أن

---

[1] دخلها المولى امحمد وأهلها ما بين حزب مساند للأتراك وآخر معارض.المشرفي، الحلل...م.س. ص250.

يستمر الصراع وتتجدد التحالفات وتقام اللفوف بنفس النسق الذي كانت تجري عليه الأحداث خارج أسوار المدينة، فالتصاق سكان وجدة بحياتهم القبلية، دفعهم إلى نقل جزء من طبيعة عيشهم إلى داخل المدينة.

في حين لم تكن وجدة منغلقة نهائيا على نفسها، فقد دخلتها عناصر من مناطق مختلفة تحمل معها طبائعها الحضرية ـ نسبة إلى الحاضرة ـ،غير أن الملاحظ، هو أن وصولهم وجدة لم يكن إلا بهدف التوقف إلى حين تحديد وجهتهم النهائية. فالعناصر التلمسانية الأندلسية مثلا جعلت من وجدة حلقة وصل بين موطنها والحاضرة فاس[1]، كما أنه يمكن القول بأن العناصر الفاسية التي قدمت إلى وجدة في مراحل سابقة، لم تنتقل إليها بهدف الاستقرار النهائي، بما يعني ذلك من نقل لممتلكاتهم ولأسرهم، بل قدموا ولمدة طويلة، بهدف القيام بدور الوسيط التجاري بين مسقط رأسهم فاس وتلمسان[2]، لذا فإن تأثير هذه العناصر لن يكون قويا بالشكل الذي يمكن أن يحدثه العنصر المقيم بها باستمرار.

كما لم تنسلخ وجدة عما يجري حولها، وانخرطت في حرب "اللف"، الشيء الذي ساهم في جعلها هدفا للطرف المناهض للف الذي انخرطت فيه، وهذا على عكس أغلب حواضر المغرب، حيث كانت مسألة محاصرة المدينة تأتي في نطاق محاصرة القبائل لممثلي المخزن أو محاصرة سكان المدينة

---

(1) حول هذا الموضوع سواء في جانبه النظري أو لقياس الأسباب المتحكمة في تنقلات العائلات ذات الأصول الأندلسية يمكن الرجوع إلى مساهمة رزوق،م.، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب** ....م.س. ص266 إلى ص.325.

Michaux-Béllaiare , Les musulmans…op;cit.p.115.

(2) أغلبهم قدموا إلى وجدة دون التخلي عن مشروع العودة إلى فاس.

Voinot , Oujda …op;cit.p.36

كافة، أي على اعتبار أن الصراع هو بين قطبين الأول قبلي والثاني مدني كما هو الشأن بالنسبة لغياثة و تازة أو بين الحياينة وفاس[1].

2 ـ **ممثلو المخزن بوجدة وبواديها:**

على عكس ما ذهبت إليه بعض الدراسات أخذا بما قدمته المصادر الفرنسية، لم يكن لتعيين العامل علاقة بالحملة الفرنسية ضد قبائل بني يزناسن[2]، كما أن المخزن كان يميز بوضوح في مراسلاته بين القائد والذي يعين عادة ممثلا له لدى القبائل وبين العامل القائد والذي يتولى السلطة على عمالة وجدة أي وجدة وبواديها، وكان هذا قبيل النصف الثاني من القرن 19[3].

ويستفاد أيضا من لائحة أسماء العمال الذين ولوا السلطة بالمنطقة، أن جلهم كان غريبا عن المدينة [4]، لكن في نفس الآن كان جلهم متمرسون في مجال التسيير، ويعول عليهم في تنفيذ القرارات المخزنية في المنطقة، باستثناء قائد بني وريمش محمد بن البشير اليزناسني الذي عينه السلطان عاملا على وجدة.

وعلى الرغم من حنكتهم السياسية، فإن ضعف قوتهم العسكرية [5] كانت عائقا في سبيل ممارستهم لاختصاصاتهم بالشكل الذي كانوا يرغبونه، فإن

---

[1] الموذن، م.س. ص. 365-367

[2] LaMartiniére ,op;cit.p42 note 2

[3] "الحمد لله بمحضر شهيديه دفع **عامل وجدة القايد** العربي بن محمد الرحماني ..." أواخر جمادى الأولى 1250هـ/ بداية أكتوبر 1834. حوالة حبسية لسنة 1250هـ.

[4] Voinot , Oujda ...op cit. pp.577-578

[5]Voinot ,ibid.pp.458-459

عند تعيينه عبدالرحمان بن عبد الصادق خلفا لعبد المالك السعيدي عاملا على المدينة، قدم إليها رفقة 80 فارسا و250 من المشاة، وهذا العدد يكفيه ليفرض فقط احترام الناس له داخل أسوار وجدة.

Voinot , quelques inconvénients de l'anarchie…p.127

Voinot , La neutralité française dans…pp.200-204

تمرسهم الإداري لم يجديهم نفعا بل لجأ أغلبهم، وكما سبق ذكره، إلى الارتباط بهذا اللف ضد اللف الآخر.

إن الأهم في هذا الموضوع هو التأكيد على أن سكان الحاضرة كانوا منقسمين على أنفسهم، قسم موالي للعامل ولصفه والآخر مناوئ له ولصفه، ويجري نفس الشيء حينما يتخذ العامل قرار القيام بحملة تأديبية أو فرض قرار مخزني مثل تعيين قائد أو عزله أو تقسيم قيادة قبيلة[1].

انخرطت وجدة بذلك في حروب اللفوف وصارت طرفا في الصراع مما جعلها هدفا للمعادين للعامل، ونورد هنا نموذج الصراع بيت لف العامل ولف المهايا من سنة 1886 إلى 1889، وكان في بداية الأمر بسبب القرار بتقسيم قيادة قبيلة المهايا، ولتنفيذ هذا القرار كون العامل لفا يضم أهل أنكَاد وأهل وجدة وبعض فصائل بني خالد وبني عتيق وبني وريمش، في حين كون المهايا وبنو مطهر والبصارة وفصائل أخرى من بني يزناسن اللف الآخر.

وإذا كان الصدام الأول قد أدى إلى مقتل قائد المهايا فإن المرحلة الثانية عرفت انهزام لف العامل وفرار العامل، فانتقم المهايا من سكان الحاضرة ليس عل اعتبارها تجسيدا للسلطة بل لمشاركتها في اللف المعادي لهم.

يبقى أن طبيعة الصراع بين الحاضرة وبواديها لا يمكن تبريره بإسهام مسئوليها في حروب اللفوف فحسب، بل يتجلى من خلال عدد من الإشارات التي تدل على أن الحاضرة وجدة استهدفت أيضا بسبب تميزها عن بواديها، واعتبار عدد من القبائل لها بمثابة مركز ثراء تقف وراءه عدد من العوامل من بينها استغلال الجبايات لمفروضة على السكان.

---

[1] خ.ح. محفظة 129، رسالة السلطان إلى البوزكَاوي في 3 جمادى الثانية / 8 مارس 1886.
إثر قرار مخزني بتقسيم قبيلة المهايا إلى خمس قيادات عارض بوبكر بن ميمون الامتثال للعامل الذي كون جيشا من لف مناهض للف بوبكر الذي سيقتل في هذه المواجهة.

3 ـ العلاقة بين القواد والقبائل:

تعامل المخزن مع قضية تعيين القواد بالمنطقة انطلاقا من أساسين مختلفين، الأول يتجلى في تزكيته لقسم منهم نظرا لما توفروا عليه من نفوذ مادي ومعنوي داخل قبائلهم[1] دون الأخذ بعين الاعتبار رأي الرعية، أما الأساس الثاني، فقد كان المخزن يعود فيه إلى رأي الجماعة ويراعي ميولات السكان.

يمكن القول أن المرحلة الأولى، كان المخزن في الفترة الحسنية وإلى حدود رحلته إلى وجدة سنة 1876، حيث كانت المنطقة قد دخلت نوعا ما مرحلة القيادية، جسدتها أساسا سلطة محمد بن البشير قائد بني يزناسن، الذي أصبح عاملا بتزكية من السلطان سنة 1874، وهذا كان بمثابة إقرار بواقع الأمر، فمارس العامل سلطته على قبائل لمنطقة بشكل مطلق "يعاقب بما أراد من غير كلفة ولا محاسبة"[2].

لقد اتسع نفوذ هذا العامل فتعطلت بسبب ذلك المؤسسات القبلية والمخزنية، وبسبب التهديد الذي أصبح يمثله هذا القائد لسلطة المخزن[3]، عمل السلطان على اعتقاله وتقسيم نفوذ قبيلة بني يزناسن بين ثلاث قيادات، واستمر الأمر إلى أن أقدم السلطان الحسن الأول على إعادة إصلاح الجهاز المخزني بعد سنة 1884 حين قسم قبائل بني يزناسن إلى حوالي 21 قيادة ثم أدخل تغيير آخر في سنة 1895[4].

---

[1] المشرفي، الحلل.. م.س. ص.259

[2] المشرفي، نفسه.

[3] الموذن، م.س. ص.252

[4] مقارنة بين لائحة 1309هـ الواردة في كناش 199، ص.38، فقد تم عزل القائد "ولد أجيل العتيقي ولد بوحيدة وأضيف إخوانهما إلى القايد بوالانوار الهبيل". في 14 شعبان 1312 هـ / 10 فبراير 1895. ن.م. ص.1

وتميزت هذه المرحلة الثانية، باهتمام المخزن بشكاوى القبائل:

"مولاي عمر ووصيفه ابن الخضير السلاوي وصل كتابكم بأن فرقة بني محيو من بين وريمش، انحرفوا عن عاملهم الخديم ولد البشير وعرقبوا على المحلة مشتكين مما لحقهم من الضرر منه وطلبوا من جنابنا العالي بأن ولاية من عندهم عليهم. 23 ذي القعدة 1309"[1].

لقد أصبحت مسألة النظر في مطلب القبيلة الخاص بتعيين قائد عليهم سارية المفعول بعد اعتقال ولد البشير وعدم نجاح ممثلي المخزن في المنطقة في اقتراح قواد يستطيعون ضبط الأحداث بالقبائل، لذا أصبح عموما بإمكان "من أراد أن ينظم لعامل من العمال انظم له، ومن طلب أن يكون عامل خاص به خص به"[2].

إن تعيين القائد الذي تختاره القبيلة[3] ليس دليلا عن حسن تسييره واهتمامه بأمور القبيلة، بل تعود المسألة أساسا إلى قوته المادية ونفوذه المعنوي الذي اكتسبه، ولعل هذا من بين أسباب الاضطراب الذي تشهده القبائل ورفضها لقائدها بعد مدة من قبوله.فمسألة تزكية القائد لا تقتصر فقط على قبول الجماعة له كتابة بل تتطلب أيضا تأديته حصة من المال مسبقا حتى تصبح تزكية قبوله سارية المفعول:

---

(1) ن.م.ص.41.

(2) و.خ. الزاوية الرمضانية، اتفاق بين قواد قبائل المنطقة بحضور مولاي عرفة ممثلا عن السلطان.في 2 ذي الحجة 1301هـ/ 23 أكتوبر 1884م.

(3) "فقد بلغ إلى علمنا الشريف أن إيالة البصراوي انحرفوا عنه لما حصل من الضرر، وطلبوا للإنعام عليهم بولاية من عينوه لجانبنا العالي بالله..". ذي القعدة 1309يونيو 1892. خ.ح. كناش ص.11

فالتزم بالدفع "القائد محمد بن عيسى البصراوي أربع مائة ريال وأحمد ابن الحاج علي ألزم نفسه خمس مائة ريال لبت المال في ولايتهما" [1].

إن هذه الإشارة كفيلة بتوضيح طبيعة العلاقة التي سيؤسسها القائد مع إخوانه، فتعيينه هنا هو مقابل "دفع" معلوم سيعمل القائد لاحقا على استرجاعه أو أخذه من قبيلته بلجوئه إلى فرض "المغارم والدعائر".

كما أن القائد ملزم بجمع وتأدية الجبايات الواجبة على قبيلته ودفعها إلى المحلة أو العامل. فبعد توصل العامل بلائحة تضم أسماء القواد وقبائلهم والواجب أداؤه من طرفهم، من زكاة وأعشار، يتم العمل على تحصيله مع إخبار السلطان بكل ما يرتبط بهذه العملية.

وقد دفعت قبائل عمالة وجدة خلال المرحلة الممتدة من سنة 1276هـ/ 1859م-60 إلى سنة 1282هـ/ 1865م -66 ما بذمتها [2] على الشكل التالي[3]:

"نسخة من كتاب السيد أحمد الداودي عامل وجدة إلى الفقيه سيدي بن الطيب اليماني ...في 12 حجة الحرام عام 1283هـ/ 5أبريل 1868م ....

نسخة من تقييد قبائل عمالة وجدة المذكورين:

ـ قبيلة بني يزناسن منهم

بنو وريمش (1000.0) ألف مثقال.

بنو عتيق (1000.0) ألف مثقال .

---

(1) خ.ح. محفظة 68. في 11 رمضان 1301هـ/ 5 يوليوز 1884م

(2) خ.ح.كناش 62.

(3) وأضفنا أيضا ما دفعته قبائل المنطقة خلال سنة 1309هـ / 1891م-92.خ.ح.كناش 199.ص.38.

بنو منقوش (1000.0) مثقال يسقط منه ما وجب على إخوانهم المذكورين من بني منقوش التحاتة لكونهم في إيالة النصارى لا يعطون شيئا عن إخوانهم المذكورين.

بنو خالد يجب عليهم 1000.0 مثقال يسقط منه ما وجب على إخوانهم أهل عطية لكونهم أيضا في إيالة النصارى لا يعطون شيئا يبقى على إخوانهم المذكورين 750.0 مثقالا.

قبيلة أولاد منصور: كانوا في إيالة النصارى لا يعطون شيئا، وقد خرجوا هذه مدة من عامين اثنين يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة هوارة: رجعوا لإخوانهم هوارة الأحلاف يجب عليهم ألف مثقال.

أنجاد المزاوير منهم العثامنة ...وغيرهما يجب عليهم 1000.0 مثقال.

قبيلة أولاد أحمد بن ابراهيم منهم بنو حسان وهوارة والكَنافدة والدواهي يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة أولاد علي بن طلحة منهم أولاد عزوز والدواهي وأولاد العباس وأولاد الهامل وأولاد بن رغيوة يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة أولاد زكار يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة بني يعلى يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة بني بوحمدون يجب عليهم 100.0 مائة مثقال.

قبيلة بني حمليل يجب عليهم مائتا مثقال (200.0).

قبيلة المهاية منهم الأعشاش وأولاد بركة ومهاية الوسط يجب عليهم ثلاثة آلاف مثقال، الثلث لكل فريق منهم، وقد خرجوا للصحراء فلا يعطون شيئا.

قبيلة الشجع يجب عليهم ألف مثقال.

قبيلة بني مطهر هم في الصحراء يجب عليهم ألف مثقال، لا يعطون شيئا.

قبيلة بني بوزكَو عليهم ألف مثقال.

وأدت القبائل ما بذمتها على الشكل التالي :

السنة[1]	1276	1277	1278	1279	1280	1281	1282
القبيلة / ما دفعته بالمثقال							
بني وريمش	832.8	708.1	458.6	787.4	934	900	800
بني عتيق	992.8	1000	976	1000	1000	1000	1000
بني منقوش	750	728.3	225.3	750	762.7	785	750
بني خالد	1000	750	717	625.4	850	875	875
أ.منصور	444			250		750	700
أ.بن طلحة	759.4	790	407	868.7	600	629	996.3
أ.بن ابراهيم	933.8	807.4	117.5			766.7	1000
بني حمليل+بني بوحمدون	300						
هوارة أنجاد	556.1	270		215	135	125	
بني يعلى	995.1	644.4	729	910	900	1000	1000
الزكارة	999.1	500	680	985	1000	1000	1000
الشجع	979.3		740		800	1000	830
بني مطهر		461	750.4[2]				
المهايا	885.3	558.5	452.2	857.5			

(1) 1276هـ/ 1859م-1277،60هـ/ 1860م-61،1278هـ/ 1861م 1279،62هـ/ 1862م-63،1280هـ/ 1863م-64،1281هـ/ 1864م-1282،65هـ/ 1865م-66.

(2) وأدت عن العام الماضي ألف مثقال وتسعمائة وستون مثقالا وخمسة أواقي.

المزاوير	290.2	845.4	135	448	790		1000
العثامنة		60		90			
أ.الصغير		18					100
بني بوزكَو							1000
المجموع[1]	[2]11718.1	8723.6	[3]7263.5	[4]9349.0	10399.2[5]	10826.7	12291.3[6]

القبيلة	ما بذمتها بالريال (سنة 1309هـ/ 1891م-92)
الأحلاف	
المختار الكرومى	2921
بنى بوزكَو	
حمادة البوزكَاوي	18931
الشجع	09280
بنى يزناسن	
ابن البشير أومسعود	03882
البصراوي	10052

(1) وضعنا نفس المجموع الذي ورد بالكناش دون تغيير.
(2) وضمنها أدت قبيلة كبدانة 1000مثقال.
(3) وضمنها أدت قبيلة كبدانة خمسمائة مثقال واثنين وثمانين مثقلا وأربع أواقي ونصف.
(4) وضمنهم كبدانة 1000مثقال وأولاد ستوت اثنان وسبعون مثقالا.
(5) ومنهم أهل عطية 150مثقالا وكبدانة 1000.
(6) كبدانة 1000مثقال وأولاد ستوت 240مثقالا، مع إضافة" ما دفعته قبائل الصحراء عند كيلها الزرع من عند الشجع"..."ومن غنم أولاد سيدي محمد بن الشيخ..." "...وفي غنم أولاد سيد الشيخ وفي ثمن غنم أولاد مولاي الهاشمي ...".

الكروج و الجداينى	03387
ميمون ولد الهبيل و ابن بوحيدة	03509
البشير الحرودي	01617
بومدين العتيقى	03030
عمرو ولد أجيل	01692
وجدة	
عامل وجدة	20093
رمضان الزكراوي	01937
علال بن منصور بعجرود	02815
المهياوي	18963
عبدالقادر بن بوترفاس	03165

إن تحديد هذه اللوائح يتطلب القيام بتقويم أولي للإنتاج بالنسبة لكل عائلة وضبط الواجب أداؤه. وهذه من المسائل المستعصية آنذاك نظرا لغياب جهاز توكل له تلك المهمة، كما أن هذه اللائحة لم يكن السكان يطلعون عليها غالبا، الشيء الذي يفتح باب الحيف ضد القبائل.

وخلال عملية الأداء، يلجأ القواد إلى استعمال القوة أيضا من أجل تحصيل الزكاة والأعشار، دليل ذلك أن أغلب عمليات التحصيل كانت ترادفها قضية وصول المحلة المخزنية إلى القبيلة، مما يجعل القبيلة تتكفل أيضا بالإنفاق على المحلة بأداء السخرة والمؤونة:

"قواد هوارة الأحلاف والكرارمة وبني بوزكَو واهل أنجاد كافة وبعد، فمؤونة المحلة السعيدة التي مع ولدنا مولاي عمر أصلحه الله المأمورون

بأدائها محصورة في ماية ريال وعشرين ريالا في اليوم، فنامركم أن تكونوا تدفعوها لها كل يوم دون كشينة ولدنا أصلحه الله وهي ثلاثة اكباش وعشر ارطال من السمن وستة امداد من الدقيق وثلاثون مدا من الشعير ...تدفعون ذلك كل يوم...فادفعوا ما هو مبين بالطرة وهو واحد وثمانون كبشا وثمانية وثمانون رطلا من السمن واربعة وثمانون مد من الدقيق"[1].

وفي حالة تعذر الدفع بالنسبة للقبيلة، سواء تعلق الأمر بالضرائب أو غيرها، فإن قائدها قد يتولى الدفع عنها:

"مولي عمر وابن الخضر...وصل كتابكم بأن عامل الشجع ...طلب منكم قبول الدفع فحزتم منه سبعين فرسا واثنين وستين جملا وبغلة واحدة كما حزتم من الخديم الجدايني ثمانية من الخيل وبغلتين ..." [2].

كما أنه قد يتم طلب تأجيل الدفع كله أو جزءا منه إلى أجل آخر:

"مولاي عمرو وابن الخضر فقد كتب اهل وجدة لشريف حضرتنا طالبين التأجيل في القدر الموظف عليهم من الواجب الذي بذمتهم وقدره عشرون ألف ريال وثلاثة وتسعون ريالا وربع، وقد ساعدناهم في تأخير الثلاثة أرباع منه لوقت آخر ..." [3].

"مولاي عمر وابن الخضر، فإن قواد أنجاد الذين مع المحلة السعيدة هنالك لازالت بذمتهم سخرة المحلة السعيدة التي كانت عندهم سالفا من عام سبقه وقدرها ثلاثة الف ريال واربعماية ريال واثنان وثمانون ريالا حسبما هو مفصل في كتابنا الشريف المكتوب لهم"[4].

---

[1] خ.ح.كناش 199. ص.11. 13شوال 130911ماي 1892

[2] ن.م. ص.12. في 2محرم 1310هـ/ 27 يوليوز 1892.

[3] ن.م. ص.42. في 24 ذي القعدة 130920يونيو 1892.

[4] نفسه.

إن مسألة التأجيل وأساسا في الجبايات الواجبة على الإنتاج، بسبب عدم قدرة السكان على ذلك، قد تدل على أن التقويم العام لم يكن ينبني على المعاينة، فتطلب القبيلة إرجاء الأداء "إلى حلول أوان المصيف القابل، لأن قبيلتنا هذه السنة في ضعف فادح من قلة زرعها، فإن السكة العالية بلغت عندنا بدير تريفة عشر تلاليس" [1].

كما أن حرية تصرف القواد في تحديد قيمة الجبايات والسخرة بالنسبة لكل أسرة قد فتح أبواب الابتزاز تحت طائلة الغرامات، ونادرا ما كانت قيمة الجبايات المفروضة يتم تحديدها بوضوح مثل الحالة التالية: "ثلاثة دورو لكل نفس" [2].

---

[1] خ.ح. محفظة 133. رسالة إلى السلطان من القائد بن الكَروج. في 4محرم 1303هـ / 13 أكتوبر 1885

[2] و.خ. جمع الزكاة والأعشار من قبيلة بني خالد.د.ت.

Voinot , Le début du systeme…op ;cit.p.407 :3

4: خ.ح.: كناش 523. كناش دعاوي الإيالة الشرقية التي على الإيالة الشريفة بناحية وجدة عام 1329هـ/ 1911. ويغطي الفترة مابين 1314 إلى 1329هـ / 1896م-97 إلى 1911م.

كناش 673. مضمن الشكايات المرفوعة أمام محاكم وجدة وفكَيكَ. من 1302هـ إلى 1312 هـ. / 1884م-85 إلى 1894م-95.. وبالكناشات الأربع ما وجب في الجميع:

الكناش الأول: 308090.88

الكناش الثاني: 108949

الكناش الثالث: تقييد مطالب أهل وهران على رعية المغرب من شهر رمضان 1309هـ إلى جمادى الثانية 1312هـ / أبريل 1892 إلى دجنبر 1894م. وبه ما مجموعه: 184749.73.

إلى جانب هذه الاستخلاصات المخزنية، تعرضت قبائل المنطقة، وخاصة التي تملك أراضي لها شرق خط الحدود، إلى ابتزاز مالي، اتخذ أشكالا متعددة حيث طالبتها فرنسا بأداء العشور والزكاة [1].

والتجأت الإدارة الفرنسية أيضا إلى طرق أخرى منها فرض غرامات وتعويضات مالية على القبائل في حالة لجوء هذه الأخيرة إلى حرث أراضيها الواقعة شرق خط الحدود دون حصولها على إذن مسبق، أو في حالة إقدام أحد أفراد القبيلة على السرقة أو إحراق منتوج أو غير ذلك.

أنشأت لهذا الغرض لجنة مشتركة بين المغرب وفرنسا للنظر في مجمل هذه القضايا، وتم تسجيل جل الدعاوى "التي للإيالة الشرقية على جارتها المغربية بالناحية الوجدية"، وذلك ابتداء من 20 أكتوبر 1895 إلى 6 مارس 1911م، وتحصل من مجمل الدعاوى الأولى من "نمر ـ رقم ـ 458 إلى 886 مايلي [2] بالفرنك:

" الأصل المطلوب : 3437709.

الذي وقع به الحكم: 316030.

والمضاف إليها من ص. 43 إلى ص.53:

الأصل المطلوب: 62099490.

الذي وقع به الحكم: 20500 [3].

المجموع الذي طالبت به فرنسا: 2058704.75.

الذي وقع به الحكم: 336530".

---

(1)

(2)

(3) من بين عدد مهم من الدعاوى المقدمة لصالح رعايا فرنسا لم يحكم لصالحهم إلا مرتين الأولى، تمت المطالبة بتعويض قدره 75101 وكان الحكم بتعويض قدره 500.ص.44، والحكم الثاني كان بقدر 20000 عوض 316000. ص.13.كناش 523.

4 ـ **ردة فعل القبائل**:

شكلت مسألة الابتزاز الضريبي مصدرا للعديد من ردات الفعل التي كانت تتخذ أشكالا مختلفة، من بينها:

ـ خروج المتضررين عن سلطة قائدهم واللجوء إلى خارج الحدود، وقد تعدد الحالات في هذا المجال وهو شيء تؤكده المصادر الأجنبية والرسائل المخزنية [1].

ـ سعي السكان إلى طلب تدخل ممثل السلطان بالمنطقة، وذلك بهدف إسقاط ما أوجبه عليهم قائدهم[2]، وتمثل الحاضرة ملجأ المتضررين من شطط القائد باعتبارها "دار المخزن" وتجسيدا لسلطته بالمنطقة:

"...بوبكر المهياوي وافى كتابك مخبرا بأن قبيلة بني موسي من بني عتيق أضر بهم خديمنا عبدالقادر ولد الهبيل واستجاروا بدار لمخزن هناك بوجدة "[3].

ـ طرد السكان لقائدهم المولى عليهم، أومجابهته، وفي هذه العملية تجسيد لرفض القائد ليس من الوجهة السياسية بل رفضه لابتزازه المالي للقبيلة.

ففي هذا الجانب يمكن التأكيد على أن الصراع بين القبيلة وقائدها حول الجانب الضريبي نادرا ما ترقى إلى مستوى الصراع السياسي، بحيث تصبح فيه سلطة المخزن المركزي محل صدام، بل يلاحظ أن القبيلة في هذه الحالة لا تسعى إلى محاصرة الحاضرة على اعتبارها تجسيدا للسلطة، فمن خلال تتبع

---

[1] خ.ح.كناش 199 ص.11

[2] كثيرا ما ذكر القائد لسكان القبيلة أن ما يقوم به هو "مأمور به ... ولو كان ما لا ذا بال..". ن.م.

[3] خ.ح. كناش 348.ص.51. في صفر 1301هـ/ 6 دجنبر 1883م

لتقارير تهم حتى مناطق أخرى من المغرب، وجدنا أن القبيلة في حال صراعها مع قائدها حول مسألة الضرائب، عادة ما تحاصر داره أو قصبته، وفي حالة احتمائه بالحاضرة، فإن القبيلة تتحرك نحوها مطالبة بتسليم قائدها ولاتجرء على الدخول إلى المدينة [1].

أما الحالات التي وقفنا فيها على مسألة هجوم القبائل على الحاضرة، فكانت تتم بزعامة القائد، مما يعني أن القبيلة قد جرت إلى صراع سياسي هو في الأصل بين قائدها وممثل المخزن أو في حالة صراع اللفوف كما أسلف.

لم تكن الحاضرة لتشكل هدفا للصراعات فحسب، بل عرفت أيضا كمركز ثراء مالي وإشعاع ثقافي، فكانت مجالا يستقطب عددا من رؤوس الأموال من أعيان القبائل بهدف استثمارها، وكذلك كانت توفر فرصا للعمل بها.

أما إشعاعها العلمي، فكمان يفرض نفسه، حيث استقطبت مدارسها وهي المساجد عددا من طلبة قبائل المنطقة، فوفرت لهم إمكانية التعلم، كما كانت تتعهد مؤسسة الأحباس بتوفير "خبز للمدرسة 30 عن كل يوم" للطلبة[2]، وبإيوائهم، وكان أغلب المتخرجين منها يتحملون يعودون لبواديهم فيتولون مهمة التدريس وأيضا كان منهم كتاب القواد وعدولا ...

---

[1] المراسلات السياسية القنصلية. C.P.C

من خلال مراجعة ج.2، الممتد من سنة 1882 إلى سنة 1892 والخاص بقنصلية موكَادور، مازكَان أساسا، اتضح لنا أن تارودانت مثلا لم تهاجم إلا حينما يكون الصراع بين القواد والعامل، أما الحالات الأخرى التي تهم الجانب الضريبي، فقد كانت قصبات ودور القواد بالقبيلة هي هدف الثائرين.

[2] حوالة حبسية 1309هـ.. لم يقتصر اهتمام الأحباس بهذا الجانب فحسب، بل تكفلت المؤسسة أيضا بـ"خبز السجن 14 عن كل يوم، وبكفن الغريب ودفنهم..."

ولتأطير الطلبة استقطبت مدارس الحاضرة، وأساسا المسجد الأعظم، العديد من المدرسين والعلماء، اشتهروا بمكانتهم العلمية والدينية، من أمثال:

قاضي وجدة وخطيبها سيدي أحمد البوعناني، والسيد محمد بن الهاشمي، والقاضي بن روكش، والفقيه محمد المختار إمام جامع عقبة وكان مدرسا به، والعالم السيد جلول بن رورو المستغانمي، وابن عمه الفقيه أحمد بن عيسى الذي تخرج على يده خلق كثير، والسيد عبدالله الشهير بالسيد عبّ وكانت له اليد في علم العربية وفي حفظ المختصر، وسيدي الحبيب بن المصطفى الذي اشتهر في علم اللغة والفقه، وولديه سيدي محمد الضرير وسيدي عبدالرحمان، وعلي سيدي الحسن اللجائي المشهور بقنبور اشتهر بتدريس الفقه وسرد الحديث، والسيد محمد بن الطيب والمختار بن المير وغيرهم كثي [1].

جسدت وجدة في نظر سكان بواديها مركزا سياسيا تتحدد من خلاله العلاقة التي تربطها بالمخزن المركزي، كما مثلت الحاضرة مركز استقطاب لسكان بواديها بثرائها المادي ودورها العلمي .

---

[1] اقتصرنا على بعض الأسماء والتي ورد ذكرها ضمن الحوالات الحبسية التي اطلعنا عليها، وعلى بعض مما ذكره المشرفي، نزهة الأبصار...م.س. ص.ص.457-459. مع التذكير أن الأسماء التي ذكرت كثيرة.

خاتمة

لقد كان الغرض من هذا العمل المونوغرافي الوقوف عند بعض سمات مجتمع بوادي منطقة الشمال الشرقي.وقد كان التركيز على بعض المواضيع التي تعتبر هامة في استجلاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبوادي المنطقة.

إن المبرر العلمي لهذا العمل هو غياب دراسات سابقة في الميدان تولي أهمية لمثل هذه المواضيع. فالوقوف عند تصوير وسائل الانتاج وتتبع الدورة الزراعية، في رأيي، مسألة لامفر منها، فمن خلال هذه المجالات تم الوصول إلى نتائج تعكس حالة البوادي خلال القرن التاسع عشر.

إن مجتمع المنطقة قد أطرت الحياة اليومية فيه القبيلة بمجمل مكونات،ومن خلالها يتم تحديد العلاقة الداخلية والخارجية للسكان. فالقبيلة قد شكلت تجمعا بشريا واسعا،،يضم عددا من الأسر التي تعتبر نفسها منحدرة من نفس الجد،ولها أصول واحدة، من ناحية أخرى يمكن أن نسجل ما يلي:

1 ـ لقد كانت القبائل بالنسبة للحاضرة وجدة مصدر جباية، يفرضها المخزن على القبائل المختلفة، كما كانت تعتبر الحاضرة تجسيدا للوجود المخزني بالمنطقة، ومصدر إشعاع علمي.

2 ـ تحكمت في سكان قبائل المنطقة مسألة الموقع الحدودي، وأساسا مع وجود الفرنسيين في الجزائر الذين ناصبوا القبائل الشرقية للمغرب العداء، ويمكن القول إن سياسة فرنسا كانت مزدوجة إذ سعت إلى:

أ ـ نزع أراضي القبائل المغربية التي توجد شرق خط الحدود وإلى متابعة القبائل المغربية الثائرة ضد القرارات الفرنسية.

ب ـ وسعت أيضا إلى فتح أسواقها أمام القبائل المغربية بهدف استقطاب عدد كبير من سكان المنطقة لسياستها.

لقد عملت فرنسا على تجريد عدد من القبائل المغربية من أراضيها الواقعة شرق خط الحدود، وتم تضييق مجال تحرك القبائل عن طريق مراقبة الحدود، الشيء الذي انعكس سلبا وبشدة على العلاقة بين قبائل المنطقة الشرقية فيما بينها. حيث ارتفعت حدة الصراع حول الأراضي وبخاصة الرعوية.

توزع النشاط الاقتصادي لقبائل المنطقة بين الرعي والزراعة ولم يظهر النشاط التجاري بشكل ملحوظ إلا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

لقد كان الرعي هو النشاط المسيطر على بعض قبائل المنطقة، فقد اشتهرت فيه قبائل المهايا وأنكَاد، وهذا لم يمنع من ظهور النشاط الرعوي كنشاط تكميلي للزراعة عند قبائل أخرى كبني يزناسن. ويمكن التمييز بين نوعين من الرعي، أولا،الرعي في إطار الترحال وهو الأكثر، وثانيا، الرعي في إطار الانتجاع.

لقد كانت الزراعة متنوعة، وكانت مردوديتها ضعيفة لضعف وسائل الإنتاج. وكان تعويض ضعف وسائل الإنتاج بالقوة البشرية،فكلما اتسعت العائلة وازداد عدد أفرادها تزداد حظوظها في رفع الإنتاج.

ويظل شبح الجفاف والمجاعة مصاحبا لقبائل المنطقة، وهذا الهاجس جعل القبائل تهتم بتخزين محصولها.

لقد احتلت عملية التخزين حيزا مهما في العمل الفلاحي للسكان، حيث أقاموا لهذا الغرض مخازن، تمكنهم من تخزين المحصول السنوي واستخراجه بشكل تدريجي للاستهلاك.

ظهر النشاط التجاري بقوة في النصف الثاني من القرن التاسع عشرمع الوجود الفرنسي بالجزائر. حيث ساهمت المبادلات التجارية مع الأسواق الفرنسية في خلق تحولات مست النشاط الاقتصادي للسكان فدفعت بالعديد إلى مزاولة التجارة مع الفرنسيين لكثرة مردوديتها.

وإلى جانب العمل العسكري لكسر شوكة القبائل المغربية، سعت فرنسا أيضا بعد حرب إيسلي إلى جعل أسواقها مراكز لاستقطاب اهتمام سكان المنطقة، وفعلا بسبب الإغراءات المالية التي كانت توفرها الأسواق الجزائرية فقد تمكنت من استقطاب أهم منتجات قبائل المنطقة بل وتعدتها لتصل إلى تجار الحاضرة وجدة وإلى قبائل خارج المنطقة الشرقية، وعلى الرغم من صعوبة قياس مستوى التغيرات بشكل واضح فإن إدخال عدد من العادات الغذائية الجديدة كفيل بتأكيد ذلك.

لقد حاول المخزن تقنين المبادلات بين قبائل المنطقة والفرنسيين أحيانا ومنعها أحيانا أخرى، غير أن ذلك لم يفض إلا إلى ازدهار تجارة التهريب، وشجع على ذلك الربح السريع الذي كان يجنيه التجار من هذه التجارة.

ومن بين الأسباب التي كانت من وراء الاهتمام المتزايد للسكان بتجارة التهريب هو عدم تمكن الحاضرة وجدة من التطور الاقتصادي إلى مستوى يسمح لها باستقطاب البوادي المحيطة بها عن طريق خلق تبادل متكامل بينها، وأيضا كان الجهاز الإداري المخزني ضعيفا ولم يتمكن من مراقبة النشاط التجاري لقبائل المنطقة.

وإذا كان من المفترض أن يستفيد الاقتصاد المحلي من المبادلات سواء مع فرنسا عن طريق أسواقها بالجزائر أم مع باقي الدول الأوربية عن طريق سوق مليلية، فإن ذلك لم يحصل لعدة أسباب من بينها:

1) الاضطراب الذي كانت تعاني منه العملة المغربية مما فسح المجال لسيطرة العملة الأجنبية في المعاملات التجارية واستحواذها على السوق المحلية.

2) كما أن ضعف البنية الاقتصادية المحلية ساهم أيضا في خنق إمكانية التطور الذاتي، وفسح المجال لازدهار اقتصاد استهلاكي احتلت فيه السلع الأجنبية المهربة مكانة بارزة سواء لدى سكان البوادي أو سكان الحاضرة وجدة.

ويتضح أيضا من الدراسة أن وجدة ـ وإلى جانب فشلها في خلق تأثير معين على بواديها بسبب ضعف أسواقها ـ نجدها قد انجرت هي أيضا نحو التأثير الأجنبي، فقد اجتاحت السلع الأوربية المحلات التجارية بوجدة.

إن النشاط الجديد الذي تولد عن العلاقات بين المنطقة والأسواق الأجنبية الفرنسية بالجزائر والبريطانية والإسبانية عبر مليلية، وبسبب تجارة التهريب لم تتمكن المنطقة من خلق تراكم مالي تجاري يمكن من خلق تحول واضح نحو نظام اقتصادي بديل عما كانت عليه المنطقة، ويكون كالقاطرة لتحولات جذرية ومنافس لسلع الأجنبي.

المصطلحات الحضارية

حتى تسهل مسألة الإلمام ببعض المصطلحات التي قد تكون خاصة بمنطقة الشمال الشرقي خلال القرن التاسع عشر فإننا سنقوم بتسجيلها ضمن الموضوع الذي تندرج في إطاره دون ترتيبها ترتيبا ألفائيا:

اللباس والأثواب والفراش والحلي:

ـ العْباية: لباس الرجل وتوضع فوقه الجلباب.

ـ الحايك، حايك قلعي: قطعة قماش توضع فوق الرأس.

ـ البرْنوس: ثوب رأسه منه ملتزق به / سلهام.

ـ مرْزاية: نوع من الثوب.

ـ حرير اسباني:حرير اسباني الصنع.

ـ حرير البرناط السابغ: نوع من الحرير الذي كانت تأتي به القوافل الصحراوية.

ـ كتان بريانطي: نوع من أنواع القماش

ـ سباتي حرير روامة(رومي): أحزمة من صنع أوربي.

ـ منادل فاطمة: نوع من أنواع القماش.

ـ امْسايس: دمالج.

ـ برابح: غطاء من الصوف.

ـ مْزاود: م.مزود،كيس كلمة مأخودة من مزادة وتعني القربة ويستعمل هنا لجمع الدقيق

ـ شقاف مريكان: تستعمله النساء للزينة.

مواد ومصطلحات التغذية :

ـ ازْرودية: الجزر.

ـ شربة: شعرية.

ـ المونة:المؤونة.

ـ قاوقاو: كاوكاو أو الفول السوداني.

ـ سميدة ردى: من النوع الضعيف الجودة.

ـ روز انصاص: من النوع النصف الجيد.

أدوات العمل:

ـ منكَاش: منقاش.

ـ بوشية / كَزارية: سكين كبيرة أو مدية.

ـ الضرف:القباب أو الجردل.

ـ مناول: يتم النسيج عادة بالنول وهومنسج ينسج به وأداته المنصوبة تسكى منوالا.

ـ عود النار:عمود النار ويستعمل في الأفران.

ـ خرج من الدوم:الخرج،وعاء وهو جوالق ذوأذنين مصنوع من الدوم.

ـ مخطاف البير: البكرة،وهو الذي يجري في البئر إذا كان من الحديد وإذا كان من الخشب فهو القعوة.

المكاييل والأوزان والصرف:

ـ تزينة: دزينة،إثنى عشر

ـ بسات: لف،قطعة قماش طويلة جد ملفوفة.

ـ رطل: 500 غرام.

ـ القرقافي:أطلق بالمنطقة للإشارة إلى درهم أقل وزنا في الأصل من الدرهم الشرعي (الأوقية).وإذا كان المثقال الواحد يقابله 10أوقيات أو 10.035بالقرقافي.

ـ وترة قنب: مجموعة من الخيوط.

ـ طرحة (من الحديد): كمية من قطع الحديد.

ـ زكَوات: أوعية على شكل قرب.

ـ اكَرسات زلميط: مجموعة تضم عشرة،دون الدزينة.

الخيمة والبيت:

ـ الستارات: من الستار.

ـ الخلاصات: من الخلوص وهو مايكون في الأسفل (في الخيمة).

ـ الحمّار: وهي القطعة الأفقية التي تجمع الركيزتين العموديتين للخيمة.

ـ الخلفات: الخلف،ويقال عادة للمربد الذي يكون خلف البيت، وهنا تدل على القطعة المثبتة في الخيمة وهي تقابل القطعة المتحركة الموجودة في الجهة الأمامية للخيمة.

ـ المطهرة: البيت الذي يتطهر فيه.

ـ المعمرة: من العمارة،وهي كل شيء على الرأس واعتمر أي تعمم العمامة ويقصد بها أيضا أعلى المسجد من الداخل.

ـ السلوقية: من السلق،وهو المسيل من الماء يجري بين حاجزين صغيرين من الأرض.

الأدوات والأعمال الفلاحية:

ـ الْمضْمضْ:سكة حرث تنتهي بقاطع حديدي أدخلت إلى المنطقة تحت تأثير المستوطين الفرنسيين.

ـ عود العرب: سكة حرث دون قاطع حديدي شاع استعمالها قبل المضمض.

ـ سكة واقفة:وتستعمل للدلالة في عقدة الشركة بالنصف على مساهمة أحد الأطراف بسكة حرث فعلية.

ـ سكة ريح: وتستعمل في عقدة الشركة بالنصف بين الأقارب وتعني عدم توفر الطرف "المساهم" بها على سكة حرث فعلية.

ـ التمون البغالي: آلة الحرث مع زوج حيوان الجرمن البغال ويصل طوله إلى تسعة أشبار.

ـ التمون الحماري: آلة الحرث هذه زوج مع حيوان الجر من الحمير وطوله مابين ستة وسبعة أشبار.

ـ اشبرو أو الجبَاد: ويمر تحت بطن الحيوان حيث تربط إليه "الطوارف ".

ـ ـ الجرمون: وهو الذي يربط حيوان الجر إلى السكة وتوجد به " خرص " تكون بها " الطارفة " أو الطوارف.

ـ اللكوط/ بوصالح/ بوفنشل: العصا التي تستعمل لإزالة الأوحال ولدفع الحيوان للسير عند الحرث.

ـ الوصلة أو تويسَت: وتتكون من اليد التي يتراوح طولها ما بين خمسة وسبعة أشبار، ومن " النعالة أو النعال ".

ـ النعال / تافروت: السكة لشق الأرض وتدخل في" النعالة " أو" تافروت "التي بها أيضا " الأذنين " لرمي التراب.

ـ المجر: القطعة التي تدخل في " النعالة " أيضا ويربط في طرفها الثاني إلى الحيوان.

ـ السيف: يوجد عمودين صغيرين بين "المجر" و" النعالة "، يدعى الأول "السيف" وبه "الشبابة ".أما الثاني فهو " الربيب ".

ـ الشبابة:تركب في "النعالة" وتخرج من "السيف " حتى تمنع انسلاله من " العود.

ـ الجرمون:وهو الذي يربط حيوان الجر وتوجد به "خرص" تكون بها "الطارفة ".

ـ قدوم احفير: قادوم يستعمل للحفر.

ـ قدوم انجير: قادوم يستعمل لتسوية الخشب التي تستغل في صناعة الأدوات الفلاحية.

ـ المرْس: ج.أمْراس ويطلق على مكان تجتمع فيه مطامير القبيلة.

أنواع الأراضي:

ـ الرقايع: قطعة أرضية تلتزق بأخرى.

ـ الطرف:ج.أطراف،ناحية من النواحي.

لتجميع الماء:

ـ الجب: على شكل بئر تكون يقطر2 أو 3 أمتار وبنفس العمق (2/ 2 أو3/ 3)، يرفع أعلاها عن مستوى سطح الأرض بمتر واحد تقريبا ويسقف وتوضع له منافذ تسمح بدخول مياه المطر.

ـ الماجن: حوض مفتوح تجمع فيه مياه المطر التي تستغل للسقي.

مصطلحات خاصة بالرحى أو الحمام أو أدوات وعمليات البناء:

ـ المْراكز:عصي أو أعمدة تنتهي بقطعة دائرية ثقيلة الوزن تستعمل لدك الأرض.

ـ ركز الجص: دق حجارة البيت.والجص هو أرض البيت.

ـ المسوس:عجنة أوخليط من الجير والرمل وقد يكون بها قليل من الإسمنت.وتتم عادة تهيئة المسوس بوضع الجير في حفرة ويصب عليه الماء، وبعد مدة(يومين) تؤخذ الجير وتخلط بعجين من الرمل.

ـ دوار الرحى: العصا التي تدير الرحى بعد أن تربط في عنق الدابة.

ـ عقرب الرحى: على شكل ماسك يمنع الرحى من الدوران إلى الخلف.

ـ ميزاب البرمة: قادوس لإخراج الماء.

ـ رتاج الباب: الباب المغلق وعليه باب صغير.

ـ فرخة الباب: قفل الباب.

ـ تبييض الحائط: وضع الجير عليه.

ـ منكَاش الرحى: منقاش الرحى.

ـ حلقة الرحى: الموضع الذي يسكب فيه القمح قصد طحنه.

المعصرة:

ـ الكَسعة: الموضع الذي يفرغ فيه الزيتون بعد غسله وتنقيته.

ـ الصاري (اليد): عصى مدورة تدور حولها الرحى.

ـ الغزلين: طرفين تدور فيهما رافدة طويلة.

ـ الخنزيرة: ينتهي طرفي الغزلين بخنزيرة لولبية.

ـ الرافدة: المنطقة التي يتبث فيها صحن العاصرة.

ـ النقير: الحوض الذي تجمع فيها الزيت عند طحنها.

أسماء بعض الأعمال:

ـ الرقاس: الشخص الذي يتولى نقل الأخبار.

ـ حريفي: الحرفي.

ـ ركاز الجص: البناء الذي يتولى ركز أرض البيت.

ـ المساقي: الذي يتولى مهمة سقي البساتين.

ـ الزمام: الذي يتولى التدوين أو التسجيل.

ـ الحمّارين: وهم الذي يملكون الحمير ويتولون مهمة نقل المواد.

ـ الطراف:الإسكافي.

ـ الصياغ: صائغ الحلي.

أسماء مختلفة:

ـ الشرك: الجلد.

ـ الشتب: خليط من أغصان وأوراق ...تستعمل عادة في تنقية الزرع أي تصفيته عن طريق الكنس.

ـ ترابيات:أوعية خاصة بحمل التراب

ـ زلميط:عود الثقاب.

ـ كسان الزجاج: التي توضع في مصباح الزيت للإنارة.

مصطلحات مختلفة:

ـ عرقبوا الثور: أي ذبحه.

ـ الوعْدة: الموسم.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق المغربية

1 ـ الوثائق:

❀ وثائق الخزانة الحسنية بالرباط:

ـ محفظة 68.

ـ محفظة 129.

ـ محفظة 11.

ـ محفظة 133.

ـ محفظة 20.

ـ محفظة 129.

ـ محفظة 14.

❀ وثائق الخزانة العامة بتطوان:

ـ محفظة 32/ 21.

ـ محفظة 126/ 18.

ـ محفظة 70/ 102.

ـ محفظة 70/ 72.

ـ محفظة 32/ 16.

ـ محفظة 18/ 1.

ـ محفظة 46/ 2.

ـ محفظة 17/ 45.

❁ **وثائق خاصة:**

ـ وثائق الزاوية الرمضانية،وثائق خاصة للأستاذ عبد المومني مصطفى.

مواضيعها مختلفة: معاملات،مراسلات سياسية،رسائل مخزنية،صراعات محلية،معلومات اقتصادية...تهم الحاضرة وجدة وقبائل بني يزناسن.أقدمها يعود إلى القرن 18.

ـ وثائق عائلة القائد حمادة البوزكَاوي.وثائق خاصة للأستاذ محمد منفعة.

وبها مراسلات بين أسرة القائد والمخزن،وأخبار عن الروكَي،ومعلومات عن صرف العملة.

ـ وثائق قبيلة أهل ارشيدة.وثائق خاصة للأستاذ محمد منفعة.

قسمها الأكبر يتناول أخبار تهم أحوال آل يعكَوب،وبها أيضا معلومات متنوعة عن أحوال القبيلة،وعددا من المراسلات الرسمية.

ـ وثائق عن أولاد اسليمان.وتضم إشارات تهم أولاد اسليمان من الأحلاف،إشارات محدودة عن قبيلة الكرارمة.

ـ وثيقة عن دبدو.

تقييد يقع في 9 صفحات.

ـ وثائق عن الكرارمة.

تقييد عن الكرارمة،ووثيقتين بهما معلومات اقتصادية.

2 ـ الكناشات والحوالات:

- كناش 199،خ.ح.، تقييدات عن حركة وجدة مع بعض التعيينات والاعفاءات من سنة 1309هـ إلى 1315هـ.
- ـ كناش 382،خ.ح.، مستفادات وجدة،1290هـ ـ 1311هـ.

- ـ كناش 192،خ.ح.، تقييد إيالة وجدة ونواحيها وبعض القبائل المجاورة لفاس سنة 1309هـ.
- ـ كناش 440،خ.ح.، معشرات السلع الداخلة لديوانة وجدة مع بيان ماصيره أمينها الحاج محمد بن بوعزة الرباطي.
- ـ كناش 422،خ.ح.كشف وخلاصة الرسائل الصادرة إلى بعض الأمناء والقواد وجهات أخرى في مواضيع مختلفة(الفترة العزيزية)،1313هـ ـ 1314هـ.
- ـ كناش 673،خ.ح.،مضمن الشكايات لمرفوعة أمام محاكم وجدة وفكَيكَ من سنة 1302هـ إلى 1312هـ.
- ـ كناش 568،خ.ح.،بيان ماخرج في الديون مع تقييد الدعاوي الفرنسية المرفوعة أمام المحاكم.
- ـ كناش 523،خ.ح.، تقييد مضمون دعاوى الايالة الشرقية المرفوعة على الايالة المغربية بالناحية الوجدية 1314هـ ـ 1329هـ.
- ـ كناش 348،خ.ح.،خلاصة الرسائل الصادرة من السلطان إلى جهات مختلفة من البلاد 1290هـ ـ 1311هـ.
- ـ كناش 217،خ.ح.،بيان مستفادات وجدة (فترة الأمين الهطال) من سنة 1311هـ 1326هـ.
- ـ كناش 312،خ.ح.، مداخيل بيت المال من المكس في مدن مختلفة، 1289هـ.(تقييد مستفاد وجدة على يد الأمين الحاج المكي المقري).
- ـ كناش 381،خ.ح.،بيان الاطرات الواردة على التجار مع مستفادات بعض المراسي والمدن وتقييدات أخرى، 1275هـ ـ 1312هـ.
- ـ كناش 134،خ.ح.، تقييد للعدة التي تحت يد عامل وجدة أبي بكر الحبابي وأمين العسكر محمد القباح،1317هـ.

- ـ كناش 62،خ.ح.، محاصل الزكاة والأعشار من قبائل مختلفة،1276هـ ـ 1284هـ.
- ـ كناش مكاتيب الطابع الشريف،خ.ع.، د1695.
- ـ كناش المندوبية السعيدة بطنجة،خ.ع.، ك 2721.
- ـ كناش المختلفة 26، محكمة قاضي وجدة،الدولة الشريفة المحمية،الكناش الثالث: تقييد التركات ورسوم الإيصاء أوالتقديم، قد انتهى عدد أوراق هذا الكناش إلى مائتين وعشرين ورقة وجعل النائب العدلي المخزني طابعه وعلامته في كل ورقة منا، وحرر بوجدة بتاريخ 14ماي1929م.نسخة للأستاذ بدر المقري.
- ـ حوالات حبسية، جزءين، للأستاذ مصطفى بن حمزة.

ثانيا: المصادر والدراسات باللغة العربية

- **القرآن الكريم**
- ابن أبي زرع،أبو العباس أحمد، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.
- ابن بصال، كتاب الفلاحة، نشره وترجمه وعلق عليه بييكروسا (مياس خ.م. و عزيمان م.)، مطبعة كريماديس، تطوان،1955.
- ابن جني، كتاب الخصائص، تحقيق النجار، م.ع.، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دون تاريخ،الجزء الثاني.
- ابن خلدون،عبدالرحمان، العبر وديوان المبتدإ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، دار الكتاب اللبناني،1971، الجزء1،6.

- ابن زيدان،عبدالرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس،مطابع إديال،الدار البيضاء،الطبعة الثانية،1990،الجزء3،5،7.
- ابن المختار، الطيب بن الطاهر، القول الأعم في بيان أنساب الحشم، مخطوط ضمن مجموع، خ.ع.ر.ك 1080.
- ابن منظور، لسان العرب،دار صار، بيروت،1990.
- إسماعيلي، م.عبدالحميد، تاريخ وجدة وأنكَاد في دوحة الأمجاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1985،2أجزاء.
- أفا،عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، سوس 1822-1906، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكَادير،1988.
- برحاب، عكاشة، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية 1989.
- بنمنصور،عبدالوهاب،قبائل المغرب، المطبعة الملكية،الرباط، 1968، الجزء.1.
- البيدق،أبو بكر بن علي الصنهاجي، أخبارالمهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين،دار المنصور للطباعة والوراقة،الرباط،1971.
- التوفيق،أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الثانية،1983.
- الجيدي،عمر، العرف والعمل ومفهومهما عند علماء المغرب، مطبعة فضالة،المحمدية،1982.
- الحجوي،م.بن الحسن الثعالبي، انتحار المغرب بيد ثواره،مخطوط خ.ع.ر.ح123.

- الحساني،إبراهيم، ديوان قبائل سوس في عهد أحمد المنصور الذهبي، تحقيق أفا عمر، مطبعة النجاح الجديدة،البيضاء،1988.
- رزوق،محمد، دراسات في تاريخ المغرب، دار إفريقيا / الشرق، الدارالبيضاء،1991.
- الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 ـ 17، دار إفريقيا / الشرق، الدارالبيضاء،1991.
- الزياني،أبوالقاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا،تحقيق الفيلالي،عبدالكريم،دار المعرفة للنشر والتوزيع،الرباط،1991.
- السباعي، أبوعبدالله، البستان الجامع لكل نوع حسن،وفن مستحسن في عد بعض مآثر مولانا الحسن،مخطوط خ.ع.ر. د1364.
- السملالي،ع.السوسي، منتهى النقول ومشتهى العقول،مخطوط خ.ع.ر. د633.
- ـ الشبيهي،بن عبدالقادر الحسني الجوطي، في ذكر الشرفاء المنتسبين لمولانا إدريس باني فاس،مخطوط ضمن مجموع، خ.ع.ر. ك1080.
- العبدري،أبوعبدالله الحيحي، الرحلة المغربية، تحقيق الفاسي م، الرباط، 1968.
- العوينة،عبدالله، "تقديم طبيعي عن المنطقة الشمال الشرقي"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،وجدة،سلسلة ندوات ومحاضرات، رقم 2، مارس1986.
- عياش،جرمان، جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الاسباني سنة1860، مطبوعات معهد الدروس العليا المغربية،الرباط،1959.
- عياض،م.بن القاضي، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام (كتاب المزارعة)، خ.ع.ر. د4042.

- كتاب الجواهر الحسان في نظم أولياء تلمسان، عن مخطوطة فريدة محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، تقديم،تحقيق وتعليق حاجيات،عبدالحميد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982.
- مارمول،كربخال، إفريقيا، ترجمة حجي م.، زنيبر م.، التوفيق أ.، الأخضر م. و بن جلون أ.، الرباط 1988 ـ 1989، 2أجزاء.
- مجهول، الاستبصار،نشر وتعليق زغلول عبد الكريم،دار النشر المغربية، الدارالبيضاء،1975.
- مرزاق،محمد، الشيخ بن أبي زيان وزاويته بالقنادسة " الدور الديني والثقافي والسياسي "، رسالة لنيل دبلوم السلك الثالث،مرقونة، الرباط،1987 ـ 1988.
- المشرفي، م.بن العربي بن عبدالقادر، نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار، تنفي عن المتكاسل الوسن، في مناقب أحمد بن محمد وولده الحسن، مخطوط خ.ع. 579 ك.
- المشرفي،م.بن المصطفى، الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية،مخطوط خ.ع. د1463.
- المشرفي،م.محيي الدين، "جولة تاريخية عبر مدن المغرب الشرقي"،مجلة دعوة الحق،عدد5،1985.
- المعدني،أبو الحسن بن رحال التادلي، رفع الالتباس عن شركة الخماس، طبعة حجرية، فاس، د.ت.، ألف عام1227هـ/ 1715م، خ.ع. د 1862 ض.م.
- كشف القناع في تضمين الصناع، طبعة حجرية،فاس،د.ت.خ.ع. د2198 ض.م.
- منفعة،محمد، "قراءة في الكتابات الأوربية حول ساكنة وجدة خلال القرن 19"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،1996، عدد6.

- المنوني،محمد، المصادر العربية للتاريخ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،مطبعة فضالة، المحمدية،1989،الجزء2.
- الموادن،نورالدين، "العائلة والتاريخ الديمغرافي للمغرب"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،وجدة، 1996،عدد6.
- "الضرائب والمجتمع في الجنوب الفرنسي خلال العصور الوسطى"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،1995،عدد 5.
- الموذن، عبدالرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة،الدارالبيضاء،1995.
- الناصري،أ.بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى،دار الكتاب، الدارالبيضاء،1956،الجزء.2،3،7،8،9.
- الودغيري،م.الحسني الفاسي، بهجة الأبصار في جميع من وقفت على تحقيق نسبه من ءال المختار،مخطوط ضمن مجموع، خ.ع. ك1256.
- الوزان،الحسن بن محمد، وصف إفريقيا،ترجمة حجي م. الأخضر م. الرباط،1988ـ 1889، الجزء.2.
- الوزاني،أبو عبدالله سيدي محمد المهدي العمراني، المنح السامية في النوازل الفقهية (النوازل الصغرى)،مطبعة فضالة،المحمدية، 1990،ج.3.

ثالثا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Ali-bey, El-Abbassi, Voyage en Afrique et en Asie pendant les années 1803-1807. didot, 1914,vol.1.
- Amar, E., "L'organisation de la propriété foncière au Maroc". Bull. Du comité de l'Afrique française, 1913,t.2.
- Azan, P., Récits d'Afrique, Sidi Brahim. Paris, sans.date.
- Benali, D., Le Maroc précapitaliste. SMER, 1983.
- Ben Rahal, - M.," Mémoire sur la création d'un marché franc à Marnia". Bull.S.G.A.d'Oran, 1892.

  -" A travers les Béni Snassen". Bull.S.G.A.d'Oran.1889.
- Bernard, A., et LaCroix, N., L'évolution du nomadisme en Algérie. In 8,Alger,1906.
- Bernard, A., - Les confins algéro-marocain. E.Larose, Paris, 1911.
- Berque, J.," Qu'est ce qu'une " tribu africaine ?"". In Eventail de l'histoire vivante en hommage à Lucien Fébvre, Paris, 1953,t.1.

  La vie sociale et la vie politique des Berbéres. Paris,1931.

  Structures sociales du Haut-Atlas, Paris, 1954.

  -" Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut Atlas". Annales des études sociales et économiques, 1953.

  -" Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine". Annales.E.S.C., 1956.

  L'intérieur du Maghreb :XVè-XIXè siècle. Gallimmard, Paris, 1969.
- Boigey, Doc. , "Le massif montagneux des Béni Snassen". Re. de géographie, 1911.
- Bois, G., Crise du féodalisme. Flammarion, Paris, sans date.
- Bonjean, Une tribu bédouine au milieu des tribus berbéres: Les Sejaa. C.H.E.A.M.1954.
- Boyer, P., Historique des Béni Amer d'Oranie, des origines au senatus consultes.1855.

- Braudel, F., La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. A. Colin, Paris, 6é édition, 1985,t.1.
- Brissac, Ph. De Cossé, La France et le Maroc pendant la conquête de l'Algérie. Imp.A.Thyon, s.d.
- Canal, J., "Oujda". Bull.S.G.A.d'Oran, 1886.
- Déchaud, E., "Le commerce algéro-marocain et la conclusion d'accords spéciaux, 1898-1902". Bull.S.G.A.d'Oran, 1929.
- Démaeght, E.," Voyage d'étude commerciale à la frontière marocaine". Bull.S.G.A.d'Oran, 1896.
- De Segonzac, R.," La question marocaine en 1899". Rapport dacty. ,Arch.Vincennes.
- Duby, G., L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval. Flammarion, 1977,2t.
- Eberhadt, Notes de route: Maroc, Algérie, Tunisie. Paris, 1923.
- El Bekri, Description de l'Afrique septentrionale. trad. De Slane M.G. Alger, 1913.
- Encyclopédie de l'Islam. 2éme Edition, Leyden -Paris, 1960-1978,4vol.
- Erckmann, Notes sur le Maroc. Rapport dacty. Arch.Vin.
- Esmion, E., La taille en Normandie au temps de Colbert (1661-1683). Paris, 1913.
- Faujas, M., La frontiére algéro-marocaine. Thèse de doctorat, Grenoble, 1906.
- Foucauld, Ch. De, Reconnaissance au Maroc: 1883-1884. Challamel et Cie Editeurs, Paris, 1888.
- Godelier, M., Horizon, trajet marxiste en anthropologie. Maspéro, 1973.
- Gouvion, M. et E., Kitab Aâyane el-Maghrib al Aqsa. Imp. Fontana, 1920.
- Grillion, P., Un chargé d'affaires au Maroc, la correspondance du consul l. Chenier(1767-1782). S.E.V.P.E.N., Paris, 1970.
- Hamet, I. , Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger. Annales de l'Académie des sciences sociales, 1925.

  Cinq mois au Maroc,Alger,Adolphe Jourdan,1901.
- Hart, D.M., The Ait waryaghar of the Moroccan Rif. Arizona, the university of Arizona Press, 1973

- Joly, A., "Simples notes géographiques sur les Béni Snassen". Bull.. S.G.A.A. 18ème année, 2è trim.1908.
- khatibi, A., Bilan de sociologie au Maroc. Rabat, 1968.
- La Blache, Vidal de, Principes de géographie humaine. Paris, 1922.
- Lafaye, C., "Le pays des Houara". Bull. De la S. de Géographe d'Alger et de l'Afrique du Nord, 1930.
- Lahlimi, A.," Les collectivités rurales traditionnelles". Bull. social et économique du Maroc, 1971.
- LaMartiniére ,H.M.P. de, LaCroix, N., Documents pour servir à l'étude du Nord - Ouest Africain. Publié par le gouvernement Général de l'Algérie, Lille, 1894,t.1.
- Laouina, A., "Ressources en eau du Maroc, domaine du Rif et Maroc oriental". Ed. Du service géologique du Maroc, Rabat, 1971.
- Larras," L'occupation du Maroc.27oct.1899". Rapport dacty. In Arch.Vin.
- Manneville, Lt. , "L'eau dans la tribu Aït Jlidassen et Aït Taïda". C.H.E.A.M. n°75,1975.
- Marrion, J., "Les ruines anciennes de la région d'Oujda (Ras Asfour)". Bull.Arché.Marocain, II, 1957.
- Mazière, De M.," Le Maroc oriental et les régions colonisées". Bull. S.G. d'Alger et l'Afrique du Nord, 1911.
- Michaux-Bellaire, Ed., - " Les impôts marocains". Arch. Marocains, Paris, 1904,t.1.

  -" Les musulmans d'Algérie au Maroc". Arch. Marocains, publication de la mission scientifique du Maroc, t.xi, E.Leroux, Paris, 1907.
- Miége, J.L., - " Histoire d'Oujda dans la 2é moitié du XIXè siècle". Revue du Maroc et d'Europe, Ed. La Porte, 1993,n°5.

  Le Maroc et l'Europe: 1830-1894. Ed. Laporte, Rabat, 1989,3t.
- Milliot, L.," Les terres collectives (blad djemaa), étude de législation marocaine". E.Leroux, Paris, 192.

- Montagne, R., Les berbéres et le Makhzen dans le sud marocain. Alcon, Paris, 1930.

  -La vie sociale et la vie politique des berbéres. Paris, 1930.

  "Un magasin collectif de l'Anti Atlas: l'agadir des Ikonka". Hesperis,2é-3é trim,1929.
- Montdésir, Lt. , "Le Nord -est marocain". Bull. De S.G. d'Alger et d'Afrique du Nord, 1905.
- Moseyes, Contribution à la connaissance d'une tribu Zkara. C.H.E.A.M., 1954.
- Mouliéras, A., Une tribu zénéte anti-musulmane, les Zkara. Extrait du Bull. S.G.A d'Oran, Challamel, Paris, 1905.
- Nehlil, "Notice sur les tribus de la région de Debdou". Bull.S.G.A.d'Oran, 1929.
- Nehlil et Lefèvre, "La région de Tafrata". Bull. Du Comité de Afrique française,1911.
- Nouschi, A., L'évolution du niveau de vie dans le constantinois, P.U.F., 1961.
- Pascon, P., - Le Haouz de Marrakech. Publié avec le concours du CNERS et du CURS et de INAV, Rabat, 1983,t.1

  -" Segmentation, stratification dans la société rurale". B.E.S.M.1979.
- Résidence Générale de la République française au Maroc, Liste des confédérations des tribus et des principales fractions du Maroc. 1935.
- Rinn, L., Marabouts et khouan. étude de l'Islam en Algérie. A.Jourdan, Alger, 1884.
- Saladin, H.," Les monuments d'Oujda, note sur une communication de M. Beaulaincourt". Bull.Archéologique, 1959.
- Salmon, G., "Les institutions berbéres au Maroc". Arch. Berbère, 1904,vol.1.
- Suzanne, N., Nomades et sédentaires au Maroc. E.Larose, Paris, 1919.
- Trinthon, R., Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d'Oran de 1830à1885. Etude de géographie et d'histoire coloniale, Paris, 1943.
- Varnier, M., Exposé de la situation du Maroc à la fin de l'année 1912. D.Heintz, Oran, 1914.

* Voinot, -" Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'Amel d'Oujda(1873-1874)". Re.A.1922.

  "Les prodomes de la campagne de 1852 contre les Beni Snassen". ReA. , 1913.

  -" les actes d'hostilités des émigrés marocains surtout les Beni Snassen". Re.A.1914.

  -" L'imbroglio marocain et l'entrevue du général Osmont avec le Sultan à Oujda, 1874-1876".Re.A.1923.

  -" Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algéro-marocain". Re.A.1918.

  -" Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc 1893-1896". Bull.S.G.A.d'Oran, 1930.

  -" La situation dans le Tell algérien lors de l'insurrection des O.S. cheikh dans le Sud Oranais, 1846-1870". Re.A.1919.

  "Les entraves au commerce algéro -marocain et la conclusion d'accords spéciaux, 1898-1902". Bull. S.G.A. d'Oran, 1929.

* Oujda et l'Amalat. L.Fouque, Oran, 1912.

  "La neutralité française dans le conflit entre l'Amel et les Mehaïa, 1886-1889". Bull. S.G.A. d'Oran, 1929.

  "De Taourirt à la Moulouya et à Debdou". Re.Géo.A.t.xxv, 1912.

  "Quelques inconvénients de l'anarchie des tribus marocains voisines de l'Algérie, 1890-1892".Bull.S.G.A.d'Oran,1929.

  "Les alertes à la frontière pendant les troubles de l'Amalat d'Oujda, 1897". Bull.S.G.A.d'Oran, 1931.

  -" Une époque d'entente cordiale avec l'Amel d'Oujda, 1881-1885". Re.A.1926.

  "Le début des systèmes de revendications algériennes contre le Maroc, 1876-1881". Re.A.1924.

المحتويات

الباب الثاني